د. أحمد طحان

حتمية التغيير

في الشرق الأوسط الكبير



- العراق
- سوريا
- السعودية
- مصر
- إيران

دار المعرفة
بيروت - لبنان

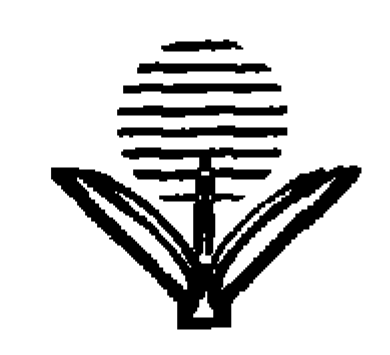
حتمية التغيير
في الشرق الأوسط الكبير

العراق - سوريا - السعودية - مصر - إيران

ISBN 9953-85-035-6

الطبعة الاولى
1426 هـ ـ 2006 م

DAR AL-MAREFAH
Printing & Publishing



دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع

جسر المطار شارع البرجاوي ـ ص.ب: ٧٨٧٦ ـ هاتف: ٨٣٤٣٠١ ـ ٨٥٨٨٣٠ ـ فاكس: ٨٣٥٦١٤ بيروت ـ لبنان
Airoport Bridge P.O. Box: 7876 • Tel: 834301 • 858930 • Fax: 835614 • Beirut - Lebanon

حتمية التغيير
في الشرق الأوسط الكبير

العراق ـ سوريا ـ السعودية ـ مصر ـ إيران

د. أحمد طحان

دار المعرفة
بيروت ـ لبنان

الإهـــــداء

إلى فـجـر الـحـريـــة

حيث نعيش أحــراراً

ونبـنـي الـدنيــا أحــراراً

بلا تهـديـد ولا وعــيـد

أحمد طحان

المقدمة

(1) هموم التغيير والأصولية المسلّحة!!

بين فردوس ما بعد التاريخ، الفردوس الهابط من كوكب (فينوس) إلهة الحب والجمال (أوروبا) وبين الأمريكيين القادمين من كوكب الحرب والدمار (مارس)، سقط العالم في إرهابٍ يتبعه إرهاب بحجة الجهاد ونصرة الضعفاء.

المحافظون الجدد بعقائدهم المسيحية اليهودية يُقوّون إسرائيل، وإسرائيل تستعمل آلة الدمار العصرية لإبادة الفلسطينيين وحرق بلادهم. المقاومون يردون الصاع بأكثر، وعلى الضفاف الأخرى، مجاهدون أو إرهابيون يفجِّرون أجسادهم وناطحات السحاب ثم وسائل النقل وآلات الحداثة...

الكلّ مصمّم على الإرهاب، إرهابٌ يحمل القرآن والسيف وآخر يحمل الذرّة والدمار. لفهم ذلك تاريخياً لا بدّ من العودة إلى الوراء:

كان نظام الانتداب من مبتدعات الرئيس الأمريكي «وودرو ولسن»، لرغبة منه في فرض الهيمنة على شعوب العالم

الأضعف وفرض النفوذ الأمريكي على مداه الحيوي من مساحة العالم. وكان يرى بأنّ تلك الشعوب وإن كانت صاحبة تاريخ حضاري طويل إلَّا أنها بحاجة ماسّة إلى الخبرات الغربية الحديثة الإدارية والعسكرية للاندماج في الحضارة الغربية الجديدة. وهكذا شرّعت عصبة الأمم آنذاك نظام الانتداب الاستعماري والوصاية المباشرة على العديد من دول العالم ومنها البلاد العربية.

ومع أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بالوصاية المباشرة على الدول الأخرى إلَّا أنّها تعاونت مع العديد من الدول الأوروبية لتطبيقه في الواقع دون استشارة الدول المستعمَرة، وذلك ضمن سياسات استعمارية محبوكة ولّدت كراهية عالمية للنظام الأمريكي ومن معه من الحلفاء الغربيين.

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الانتداب المشترك على الدول، وذلك للتقليل من المعارضة الوطنية، فقد كان باستطاعة كل دولة من دول العالم نظرياً على الأقل، أن تختار خليطاً من المستشارين المستعمرين الأمريكان والإنجليز والفرنسيين والإيطاليين والإسكندنافيين، ولذلك فلا تزال ذاكرة الشعوب تحتفظ بصفحات سوداء من سجلات حافلة بالإجرام للإنتدابين الإيطالي والفرنسي مثلاً على ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، وكذلك الإنتدابين الإنجليزي والفرنسي

على العراق وبلاد الشام. وقد استمرّت السياسات الاستعمارية الأمريكية بشكل أو بآخر حتى اليوم، فالولايات المتحدة تشكل في معظم حروبها وغزواتها لدول العالم تحالفات دولية مشتركة كان آخرها وأوسعها تحالف الرئيس الأمريكي «بوش» الأب لتحرير الكويت، وتحالف الرئيس الأمريكي «بوش» الابن لاحتلال العراق وإسقاط الطالبان في أفغانستان؛ وهي سياسات استعمارية تدميرية تجيدها الولايات المتحدة عبر تاريخ طويل من الحروب والاحتلال. وما القرار 1636 الصادر ضد سوريا بحجة الوصول إلى الحقيقة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، إلّا المرحلة الأولى لإخضاع سوريا وإعادة ترتيب الشرق الأوسط حسب الأجندة الأمريكية المتمحورة حول النفط وأمن إسرائيل والأمركة.

تميّز التدخّل أو الانتداب البريطاني عن شبيهه الأمريكي، بأنه أكثر سلاسة وسياسة وأقل دموية، وقد أثبتت الأحداث التاريخية نجاح الإنجليز في سياستهم الاستعمارية الناعمة أحياناً وبخاصة سياسة فرِّق تسد، وسياسة الأبواب المشرّعة لبقايا المشاكل العالقة بين الدول والأحزاب والطوائف، بينما يشهد التاريخ للسياسة الأمريكية باستخدام القوة التدميرية المفرطة في التدخل والاحتلال كما حدث في اليابان والعراق وأفغانستان.

لقد اتخذت الدول الاستعمارية لسياساتها في التدخل العديد من المبررات التي وإن بدت منطقية لفترة زمنية محدودة، إلّا أنها كُشفت للشعوب واتضح زيفها أمام الوثائق والتاريخ فيما بعد، فبينما برّرت بريطانيا انتدابها على العراق في بداية القرن العشرين بدفاعها عن وحدة أراضيه ضد تركيا الطامعة بكردستان والموصل، تتذرع اليوم بالفيدرالية وحقوق الأكراد لتقسيمه وفصل كردستان عن دولته المركزية في بغداد(*).

من طبائع الاستعمار الأخرى قدرته على التنقّل من الشكل العسكري إلى الشكل المدني. فقد أنهت بريطانيا انتدابها للعراق عام 1928 بعد أن يئست من البقاء العسكري فيه وذلك بفضل الثورات الوطنية العراقية المتلاحقة وبخاصة ثورة العشرين. وبعد أن ضمنت هيمنتها على السياسة العراقية وعلى ثروات العراق بمعاهدة عام 1930 الشهيرة وعبر عملائها فيه. وبالمثل الحال في سوريا ولبنان ومصر، فقد بقيت الأشكال المختلفة للإحتلال تسوم الأمة سوء العذاب.

(*) اكتشف العالم زيف المبررات الأمريكية التي خاضت بموجبها العديد من الحروب الدموية في العالم، وآخرها قصة أسلحة الدمار الشامل في العراق، والبحث عن الحقيقة في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في كل من لبنان وسوريا. وقد تكون أسلحة الدمار الشامل في إيران هي المبرر الجديد لمغامرة أمريكية ـ صهيونية عسكرية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

(2) الجهاديون والعدوان الأقرب والأبعد:

في الربع الأوّل من القرن العشرين حارب التطرّف «الإخواني» السنّي السلفي، المنبثق من التطرف الوهابي التميمي، حارب القبائل العراقية الشيعية. آنذاك كان فيصل الدويش «المطيري» متحالفاً مع الملك عبد العزيز آل سعود في جهاده.

عندما قرّر الإنجليز، كقوة دولية، القضاء على تطرف الدويش ـ هكذا هي المصطلحات الغربية ـ أوعزت إنجلترا إلى الملك عبد العزيز لمحاربته والقضاء عليه. واليوم وبعد أكثر من سبعين عاماً، تحالفت الأسرة السعودية ضمن تحالف أمريكي أوسع مع أسامة بن لادن لمكافحة الشيوعية في أفغانستان، وعندما قرّرت الولايات المتحدة القضاء عليه، تحوّل إلى هدف سعودي مباشر وأصبح من الفئة الضالة وكأن التاريخ يعيد نفسه ببعض أدواره.

عندما تضطرب الرؤية الحقيقية في المجتمعات الإسلامية يلتبس الأمر عند الخاصة والعامة حول مفهومي الجهاد والفتنة. هل تمثِّل أحداث 11 سبتمبر جهاداً أم أنها فتنة عمياء؟ بهذا السؤال الجوهري تبحث سيرورة التطرف الديني والأحداث الدموية التي تتعاظم ككرة الثلج.

من وجهة نظر الجهاديين المتطرفين، (أسامة بن لادن وأيمن

الظواهري والزرقاوي ومن يتبعهم)، فإنّ الفتنة تكمن في ترك الجهاد وقبول الواقع المأساوي الذي تعيشه الأمة الإسلامية وبخاصة في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها من الدول الإسلامية.

لقد كان بيان أيمن الظواهري في ديسمبر 2001 (فرسان تحت راية النبي) إشارة واضحة على تصميم القاعدة ونحن لا نعرف بالضبط من هي القاعدة ـ على ضرب العدوّين الأقرب «الإسلامي» والأبعد «الكافر» مهما عظمت التضحيات، وهو يشير في ذلك البيان ـ دون تصريح ـ إلى فشل الجهاديين في تحقيق دولتهم الإسلامية في بلاد المسلمين ولجوئهم إلى الجهاد في بلاد الكافرين، والتعابير بحذتها للظواهري وليست لنا.

غزوة نيويورك ثم غزوة الأندلس ثم تفجيرات مترو الأنفاق في لندن. . . والحبل على الجرار، فتنة يتبعها فتنة أم جهاد يتبعه جهاد؟ كلٌ حسب فهمه وفتاوى شيوخه. هذه الإشكالية تمثّل الفتنة الحقيقية في العصر الحديث.

إنتفاضة الأقصى في خريف عام 2000 وانهيار مبادرة أوسلو وازدياد القتل الجماعي الإجرامي للفلسطينيين على يد شارون(*)، كل ذلك أعطى الجهاديين الفرصة الذهبية لتبرير

(*) توفي سريرياً بتاريخ 3/ 1/ 2006 فصرّح أحمدي نجاد الرئيس الإيراني بأن شارون قد ذهب لملاقاة أجداده!!

عملياتهم، ولإقناع العالم بأنّها جهادية وليست فتنوية. ولهذا ظهر أسامة بن لادن في السابع من أكتوبر 2001 على الهواء صارخاً: «أقسم بالله الذي رفع السموات بغير عمد ألّا تنام أمريكا قريرة العين ما دامت عذابات الفلسطينيين وأطفال العراق على حالها». أهذا هو الحق الذي أريد به باطل؟

لقد قابل المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية في تطرفهم السياسي تطرف المتطرفين الإسلاميين - فصار الشرق الأوسط رهينة تصورين متماديين في الانحياز إلى الحد الأقصى من اللاعودة؛ حفظ النفط الشرق أوسطي وأمن إسرائيل من جهة المجموعة الحاكمة في إدارة الرئيس بوش، ونشر الرعب والدمار والجهادية المتمادية من جهة أسامة بن لادن، وربما وقع الأمل بالوسطية ضحية الاتجاهين إلى أمد بعيد.

متى تتغير الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط؟ متى تتخلى الولايات المتحدة عن نماذجها لدمقرطة هذا الجزء الحيوي من العالم؟ هل تتخلى عن مخزون السعودية والعراق من النفط؟ هل تُسقط النظام في سوريا تحت وطأة استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري وقنابل عبد الحليم خدام من باريس وماذا عن أمن إسرائيل وبخاصة بعد رحيل شارون وإصرار إيران على خطتها النووية؟ كلها عوامل أساسية في ضبط الأصولية على الجبهتين!!

لقد حددت الأصولية الأمريكية أهدافها بعراق ديمقراطي وسعودية منتجة للنفط اللازم وإسرائيل قوية آمنة وبمكافحة الإرهاب والتطرف، فهل تصل هذه الأصولية الأمريكية إلى أهدافها؟ وأين ستقف الأصولية الإسلامية إزاء تلك الأهداف؟

(3) صراع الهمجيات:

ما لم تقرر الولايات المتحدة الأمريكية (كمركز للقرار الدولي) إنهاء التطرف الدموي الذي يقوده المحافظون الجدد وإسرائيل وإيقاف دعمها للأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، فإنها تقرر بالمقابل استمرار التطرف الدموي الإسلامي، بل وكأنها تشارك فيه لا سيّما وأنها فشلت في العراق فشلاً ذريعاً فانكفأت عن التغيير على النموذج العراقي في سوريا وإيران والسعودية وربما مصر والسودان.

بشّر «هنتنغتون» بصراع بين الحضارات وخصّ الإسلام والغرب بهذا الصراع، وجعل الصدام بين الإسلام المتطرف والحضارة الغربية حتمية واقعة. وحيث إنّ الحضارات الغربية والكونفوشية والهندوسية واللاتينية الأمريكية والإفريقية والإسلامية تمثّل نمطاً حضارياً واحداً، يتحول تأكيد هنتنغتون على الصدام الإسلامي الغربي إلى فكرة سياسية تخلو من

المنطق. وربما أصبح صدام الهمجيات هو النظرية الأكثر واقعية في العصر الحديث حيث تحوّلت الولايات المتحدة إلى مركز للعالم وصنّفت بقوتها وسلطتها العولمية العالم إلى خير وشر.

الخير في أمريكا وحلفائها، والشر في أعدائها من العراق إلى كوريا الشمالية وإيران وسوريا وفلسطين بما في هذه البلاد من تيارات تحررية وأفكار معارضة «للخير» الأمريكي المفترض.

هكذا تطور صراع الهمجيات ليصبح بين التطرف الديني الإسلامي (أسامة بن لادن وحماس في فلسطين على سبيل المثال)، وبين التطرف الديني الغربي (جورج بوش الابن وشارون وبلير)، وهو صراع دموي لا حضاري قوامه الموت المقصود سواء عبر الإيدز في أفريقيا أو عبر المجاعات أو من خلال الأسلحة الذرية وشبه الذرية، وهو صراع غير مقدس ولا حضاري، وقد يفسح المجال لحروب انشطارية قذرة لا تقل ضراوة وضرراً عن الحروب الصليبية ولكن عبر مجموعات من المرتزقة وعبر العديد من الأطراف المتناطحة وعلى رأسهم بوش وشارون.

إنّ صراع الهمجيات هو المسؤول عن القتل الجماعي للأبرياء في فلسطين، وهو المشجّع الرئيسي لمجازر شارون، ولقوّته السياسية الدولية، كما أنّه المسؤول عن أحداث 11

سبتمبر وتفجيرات مدريد ولندن والرياض وكل بقعة حمـراء في العالم.

(4) إلى أين تأخذنا الأصوليات المتطرفة؟

عـندما يُحلل الأمريكان الأحداث الجارية الآن من فورة المحافظين الجدد إلى فورة الأصولية الإسلامية، يُركّزون على طبيعة الإسلام الجهادية وعلى مفهوم (شبهة) الانتقام فيه. ويركّزون كذلك على رغبة تاريخية (إسلامية) بإعادة فتح العالم الغربي وإدخاله مرّة أخرى في دار السلام... هذه النظرة الأمريكية أو الغربية عموماً لا توصل إلى الحقيقة، ولا يمكن أن تُساهم في حل الأزمة العصرية وما يُميّزها من إرهاب متعاظم.

لا بد من اعتراف الغرب بأنّه كان يضلل الفكر العالمي عندما ربط بين الإسلام والإرهاب، وبين الإسلام والعداء للآخر. ولا بدّ من اعتراف الغرب بأن أساَس التطرف قد نشأ من الفكر المادي الصهيوني والأمريكي، الذي صنع لنفسه الأعداء، وبدأ يحاربهم بقوة التدمير الخارق، دون التحقق من الحقيقة، ودون أدنى حق في هذا التدمير. لا بد من محاسبة الغرب تاريخياً وحضارياً على هذه الأنهار من الدماء التي تسيل هنا وهناك، لأنه بإرهابه الفكري، ثم الاقتصادي والعسكري، قد صنع مجموعة من النماذج الإرهابية من حكام وقراصنة وعملاء،

التي لا توصل لغير الدمار ولا تفسح المجال إلّا للإرهاب على شتّى المستويات.

على المستوى الحضاري، لا بد من الاعتراف للحضارة الإسلامية بالتفوق الأخلاقي والإنساني وبالإنجازات اللائقة.

وفي المقابل لا بد من التفريق بين الدين الإسلامي بميزاته الحضارية، وبين بعض الممارسات التي اتخذت الصبغة الإسلامية، وهي في الكثير من الحالات التاريخية، ممارسات فردية محدودة بظروفها ومحدودة بمسؤولية القائمين عليها، وفقاً للقاعدة الأصولية: «أن الرجال يُعرفون بالحق ولا يُعرف الحق بالرجال».

لقد أخطأ المحللون الذين فصلوا بين الجور السياسي، الذي لحق بالعالم الإسلامي، وما نتج عنه من اضطهاد وإرهاب للمسلمين (من داخل الأنظمة ومن خارجها)، وبين أسباب الإرهاب الذي يُمارسه البعض من المتطرفين الذين يرون الإسلام بأنفسهم، بينما يرى البعض الآخر من المسلمين، بأنهم لا يمثلون الإسلام، بل أنفسهم وأهواءهم وتعاليمهم المشبوهة النافرة.

ولئن حاولنا تفسير بعض الارتباطات الإسلامية بالأصولية الإسلامية المعرّفة الآن بالإرهاب، إلّا أنّ جذر الإرهاب لم ينبت في أرض إسلامية، وليس له علاقة بأصل الدين، وليس له

مستقبل في الإسلام، فهو مجرد ظاهرة سياسية ستنتهي فور انتهاء رعاتها وانتفاء الحاجة العالمية لها. وعلى العالم أن يعاود دراسة الإسلام الحضاري بعيداً عن التجارب الفاشلة فيه وبعيداً عن أدعيائه، فالربط بين الإسلام الحقيقي وبين بعض المحاولات النافرة هو مجرد ربط طفولي يدل على رغبة في التضليل أكثر منها رغبة في الوصول إلى الحقيقة.

يُشير الكتاب في بعض أجزائه إلى فشل النظرات الغربية للإسلام (عبر بعض الحالات فيه)، كما يُشير إلى سطحية بعض المحاولات الأصولية التي ضُخّمت، عبر الفكر الغربي لتمثل الإسلام، وهي في الحقيقة مجرد أحداث مرتبطة بظروفها، وقد تكون لا إسلامية في الجوهر، مما يتطلب المزيد من التعمّق الفكري والحضاري بالإسلام عبر أصوله بعيداً عن التفاسير الجاهزة والأطروحات المفبركة.

التغيير في الشرق الأوسط الكبير أو الموسع (العربي أصلاً)، هو حتمية تاريخية بقوة الحديد والنار، وبواقع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة المطلقة عسكرياً واقتصادياً وتخلّيها عن بعض الزعماء والأنظمة فيه، وهو تغير سطحي، سيؤدي بمحصلته إلى عودة الإسلام إلى حياة المنطقة والهيمنة عليها. وقد تصوَّر البعض العقد الخامس من القرن الحادي والعشرين، تاريخاً لهذه العودة ولسقوط الدولة الصهيونية من فلسطين المحتلة.

ماذا سيحدث حتى ذلك التاريخ؟ ما هي الصراعات الهمجية التي سنكتب عنها إلى ذلك الحين بلغة ذاتية بعيدة عن التقليد والنفاق؟ إنه السؤال المفتوح الذي سنحاول الإجابة عليه في هذا الكتاب... والله من وراء القصد.

د. أحمد طحان

عرمون 1/1/2006

1 | حتمية التغيير

(1) الديمقراطية الدموية الرائعة:

هناك مسلَّمات سياسية وتاريخية يصبح الخوض بتفاصيلها مجرد مضغ للماء. من هذه المسلّمات أن خرائط وحدود وأَنظمة وحكَّام معظم دول المنطقة العربية، هي قضايا نهائية بالنسبة للفاعلين في النظام العالَمي الجديد، وهو وحده القادر والمفوّض على إجراء التغييرات الضرورية، زمناً ونوعية حسب مصالحه وخططه للمنطقة. وأن الرغبة أو الحاجة الجماهيرية لا بد وأن تمرّ بهذا الغربال، وأن تتلون بألوانه. مع العلم أن خطط النظام العالَمي الجديد لمنطقة ما قد تكون غبية ومدمّرة وفاشلة، إلّا أنها جزء من القدر المحتوم للمنطقة. المسلَّمة الأخرى أن دول المنطقة مرتبطة باتفاقيات دولية سواء برضى هذه الدول أو غصباً عنها، وبالتالي فليس مسموحاً لها في أي حال من الأحوال أن تتخطّى هذه الاتفاقيات أو الخطوط الحمر. ويُعتبر الزعيم في بلد ما ذكياً وظاهرة تاريخية عندما يُجيد قراءة هذه

الممنوعات والخطوط الحمر، والرئيس الراحل حافظ الأسد والراحلون الملك فهد والملك حسين بن طلال وملك المغرب أمثلة من هؤلاء الأذكياء الذي ساروا ضمن الخطوط والحبال المشدودة. النقطة الأخرى أن شكل الدول في المنطقة في مرحلة ما بعد إحراق وتدمير العراق، ومحاولة تمرير دستوره الفيدرالي الطائفي المناطقي، المؤهِّل لحروب أهلية عراقية عراقية مدمّرة آنية أو مؤجلة، شَكْل الدول في المنطقة لن يكون أفلاطونياً بعيداً عن القبلية والدينية والعائلية والطائفية والمناطقية، حتى ولو اتخذت هذه الدول مفاهيم الديمقراطية والانتخابات الحرّة وما شابه من المفاهيم السياسية المفرّغة من مُحتواها الجوهري شعارات وعناوين للحكم وللدساتير. صورة الديمقراطية الغربية ستكون في هذه البلدان ملطخة بالدم وموسومة بالتخلّف، ومرتبطة تماماً بمصالح الدول العظمى إلى إشعار آخر، وربما حتى زمن التمكّن الصهيوني في الشرق الأوسط ونهاية آخر قطرة بترول من أرض العرب وعودتهم إلى الشعر والغزو والسفر في قوافل الإبل الشهيرة في التاريخ العربي المجيد.

إن الحديث عن الديمقراطية الغربية يلزمه الاعتراف الفوري بأن المثال الديمقراطي الغربي ـ الأمريكي هو مثال دموي كما هو الحال في العراق وفلسطين الآن، وفي أمريكا ذاتها خلال

لسنوات التأسيس الدموية. والديمقراطية هي مجرد فكرة رائعة للحكم، أما في التفاصيل فقد تكون مَصْيدة للمنطقة، تتوه فيها لسنوات طويلة في بحار الأخذ والرد وفي بحار الدماء والتقاتل والخلاف الداخلي على أصغر التفاصيل.

وما هذه المحاولة في هذا الكتاب إلّا لجذب الانتباه إلى ضرورة ومخاطر التغيير، وضرورة الإبداع في التفكير الإصلاحي والتغييري في المنطقة، وضرورة الصدق في الطرح، فالعالَم يتغير بسرعات هائلة لا تتناسب مع التفكير الغبي والتحرّك المعاق.

يقول سيدنا الشافعي: رأيي صحيح يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصحّة.

رأي جريء في العرب اليوم:

في محاضرة ألقاها في هذه القضية «لوراند موراويك» وهو استراتيجي فرنسي قال: «العالم العربي يعيش في كارثة مزمنة منذ مائتي سنة. فاته قطار الثورة الصناعية والآن يفوته قطار الثورة الرقمية. يفقد الدوافع الداخلية للتأقلم مع العالَم الحديث».

يدّعي لوراند بأن العرب لا يثقون بأنفسهم وأن أجيالهم تتحوّل تدريجياً، بسبب الدين، إلى أجيال إرهابية تهدّد

الحضارة الحديثة، ويقول بأنه منذ استقلال الدول العربية فإن أهم شيء قدمته هذه الدول هو الحروب وازدياد المشاكل السكانية والاقتصادية بسبب الفشل في تأسيس أنظمة مستقرّة. ويرى أن كل الدول العربية إما فاشلة أو مهددة بالفشل، وهو بكل وضوح وصلافة يقرِّر ما يلي:

- التوتر بين العالَم العربي والعالَم المتحضِّر وصل قمته.
- مشاكل العرب الداخلية أكبر من قدرتهم على حلّها.
- الأزمة بدأت تصدر إلى مناطق أخرى في العالَم.
- لا يوجد مجال ولا حرية لمناقشة الأفكار والسياسات.
- مجموعات قبلية في الحكم تسد الطريق أمام أي تغيير.
- الإنقلابات، الاغتيالات والمؤامرات هي الطرق الوحيدة لإحداث تغيير سياسي.
- في الدول العربية العنف ليس استمراراً للسياسة، لكنه أصبح سياسة، والسياسة أصبحت عنفاً.
- ثقافة العنف أساس الإرهاب.
- رد الفعل الأمريكي سيحدّد مدى استمرار هذه الظاهرة.

وقد دعى لوراند لوقف تمويل كل المدارس الأصولية، والمساجد والعلماء في كل العالَم، ووقف كل الكتابات المعادية لأمريكا والمعادية لإسرائيل، وللغرب، وحل كل المنظمات الإسلامية الخيرية ومصادرة ممتلكاتها، ومحاكمة أو

عزل كل من يشترك في الإرهاب، بما في ذلك الذين يعملون في (الأجهزة الأمنية).

قد يكون هذا الكلام للسيد لوراند من ضمن التوصيف الحقيقي للوضع العربي الراهن، ولكن كيف يتجرأ هذا الصحفي على كل العرب دفعة واحدة؟ أيكون السبب أنّه يُمثل الولايات المتحدة والغرب بآرائه نحو العرب؟! وإذا كان كذلك فعلى العرب أن يتنبهوا لرأي العالَم فيهم!!

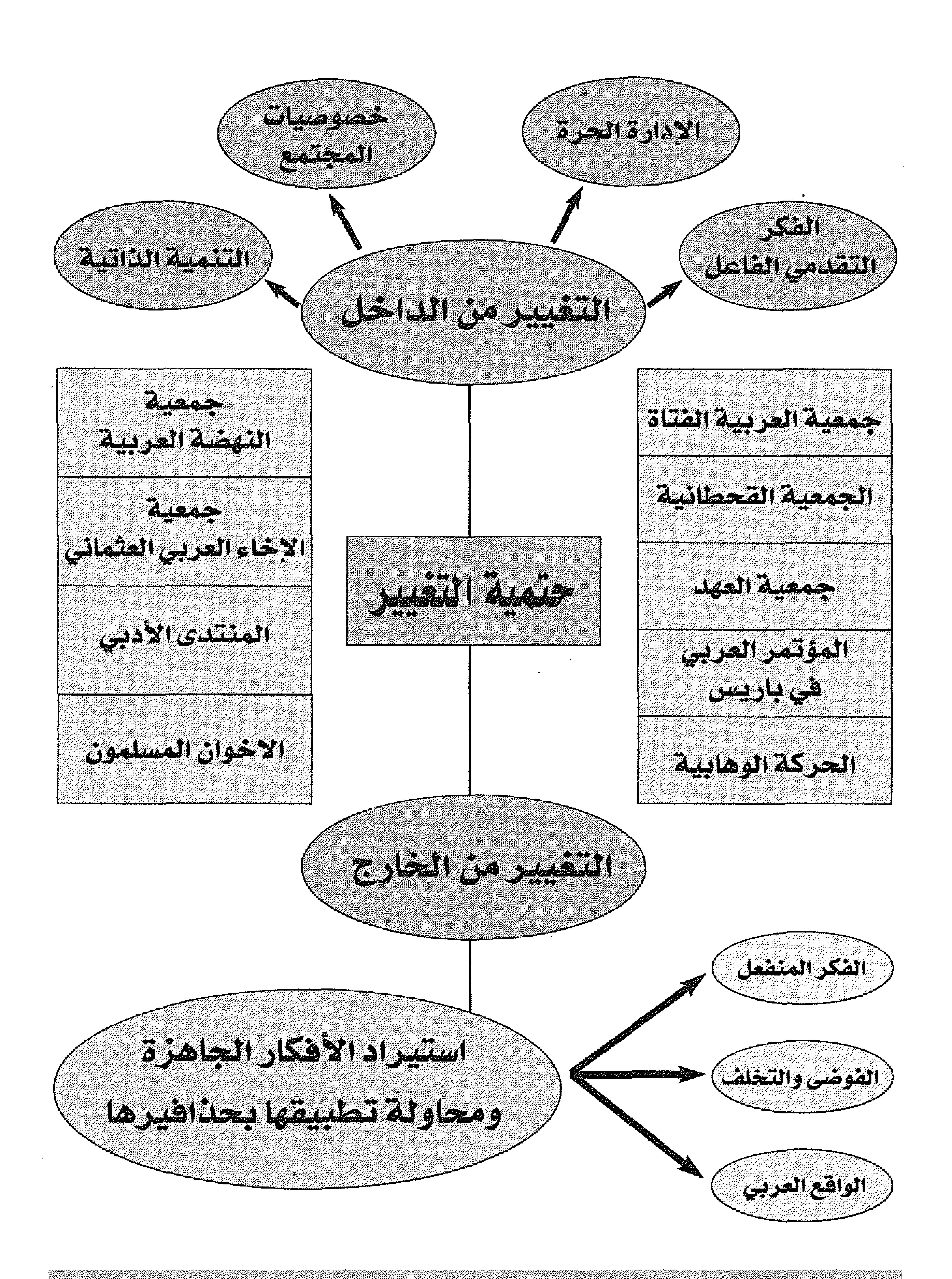
(2) منطلقات واهِمة:

تماماً كما يتشكّك العراقيون وربما السوريون واللبنانيون بالديمقراطية القادمة على الدبابة الأمريكية في العراق وأفغانستان، فإن الأنظمة وربما الجزء الأكبر من شعوب المنطقة العربية قد ارتابوا من الديمقراطية على النمط الأوروبي(*) وربما ربطوها بالاستعمار وبالهيمنة الاقتصادية وفقدان الهوية القومية. ولذلك فقد ألغت الثورة المصرية الأحزاب وبخاصة الأحزاب الإسلامية والإخوان المسلمين خصوصاً، وصاغت منهاجاً اشتراكياً يسارياً هادفاً إلى العدالة الاجتماعية على أحسن تقدير، وقد حكم اليسار المصري أو اليسار الاشتراكي

(*) انظر الملحق لقصة الديمقراطية الأمريكية على رواية منير العكش: أمريكا والإبادة الجماعية - دار الريس 2002.

البلاد لعقود طويلة انتهى بها «بمزيد من الأسف» إلى هزيمة ساحقة في حزيران 1967 وإلى تخلّف اقتصادي واجتماعي واضح . . . وهكذا انتهت الفترة الثورية الناصرية بما يشبه الكارثة السياسية التي قوامها التسلّط والفشل في القدر الأدنى من التنمية والعدالة والحرية والاستقرار . .

ولا بد هنا من الاعتراف بأن ثقافة السلطة قد خدعت الشعوب إلى حدٍّ ما، ووجهت العواطف نحو قضايا شبه خيالية بعيدة عنهم، كالتحرر من الاستعمار ومحاربة إسرائيل، وبناء الهوية القومية، والإعداد العسكري لتحقيق الكرامة وما شابه من الشعارات الثورية الخاوية، حتى صَحَتْ تلك الشعوب بعد سنوات طويلة من الصبر على الهزائم وتراجع الجيوش وفشلها في حماية البلاد وتحقيق أمن العباد، واتضحت عندها الكارثة، بأن الاتجاه الكلّي للثوّار في معظم النُظم الثورية العربية كان نحو الهزيمة، فلا تحقق النصر بمعناه العام ولا تحقَّقت الديمقراطية بأي درجة من درجاتها ولا نَعِم الشعب بحريته وكرامته وثرواته. ولا تزال هذه الآفة أو الخديعة فاعلة حتى اليوم، ففي أغلب الدول العربية تقول الأنظمة وتكرِّر أنه: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وهي في الجوهر تُعد إعداداً أحادياً لبقائها ولقوّتها ولبقاء الزعيم الأوحد، وكأن هذه البلاد قد بليت بالطاغية لا بالمفهوم الشخصي المحدود بل بالمفهوم



بدايات الوعي العربي نحو النهضة والتحرر

النفسي والتاريخي والثقافي العام. وكأن هذه البلاد قد نشأت على قبول الطاغوت وتبرير طاغوتيته بالمفهومَين التاريخي والديني. ويصبح، في هذه الحالات، المفكّرون والمنظِّرون والمثقَّفون القريبين من السلطة هم المتهمون الأوائل، فقد تخلَّفوا عن كشف عورات الطاغوت، بل زيَّنوه لشعوبهم حتى استساغ الشعب ـ عبر الشعر والنثر والقصة والموال وعبر الآيات الكريمة والأحاديث المنتقاة بعناية وعبر التاريخ والتلفيق ـ البقاء تحت أحذية الحكام، يصفّقون لهم وهم يقبعون في أقفاص المعتقلات أو بعظمتهم يتندرون وهم يموتون جوعاً وفقراً وجهلاً وهزيمة. المثقَّف المأجور هنا، في الوطن العربي، هو الطاغية!!

عندما طالب الشعب بحريته في العديد من البلاد العربية، انبرى «المثقفون» للحديث عن الإصلاح الاقتصادي وعن الأمن والأمان والصراع مع العدو، وعندما هتف البعض بضرورة التغيير نحو الديمقراطية والحكم الصالح، ساعد «المثقفون» من حاشية السلطان بتحويل هذا البعض إلى خونة، وهكذا ساهم هؤلاء المثقفون، بتأخير نهاية التاريخ العربي نحو الديمقراطية والحرية. وللحقيقة فإن هؤلاء المثقفين هم الجزء الأهم من السلطة الضاغِطة على التحرّر في الوطن العربي المتخلِّف، وهم السلطة المثبّتة للنخب الحاكمة ذات الميول الطاغوتية في العالَم العربي.

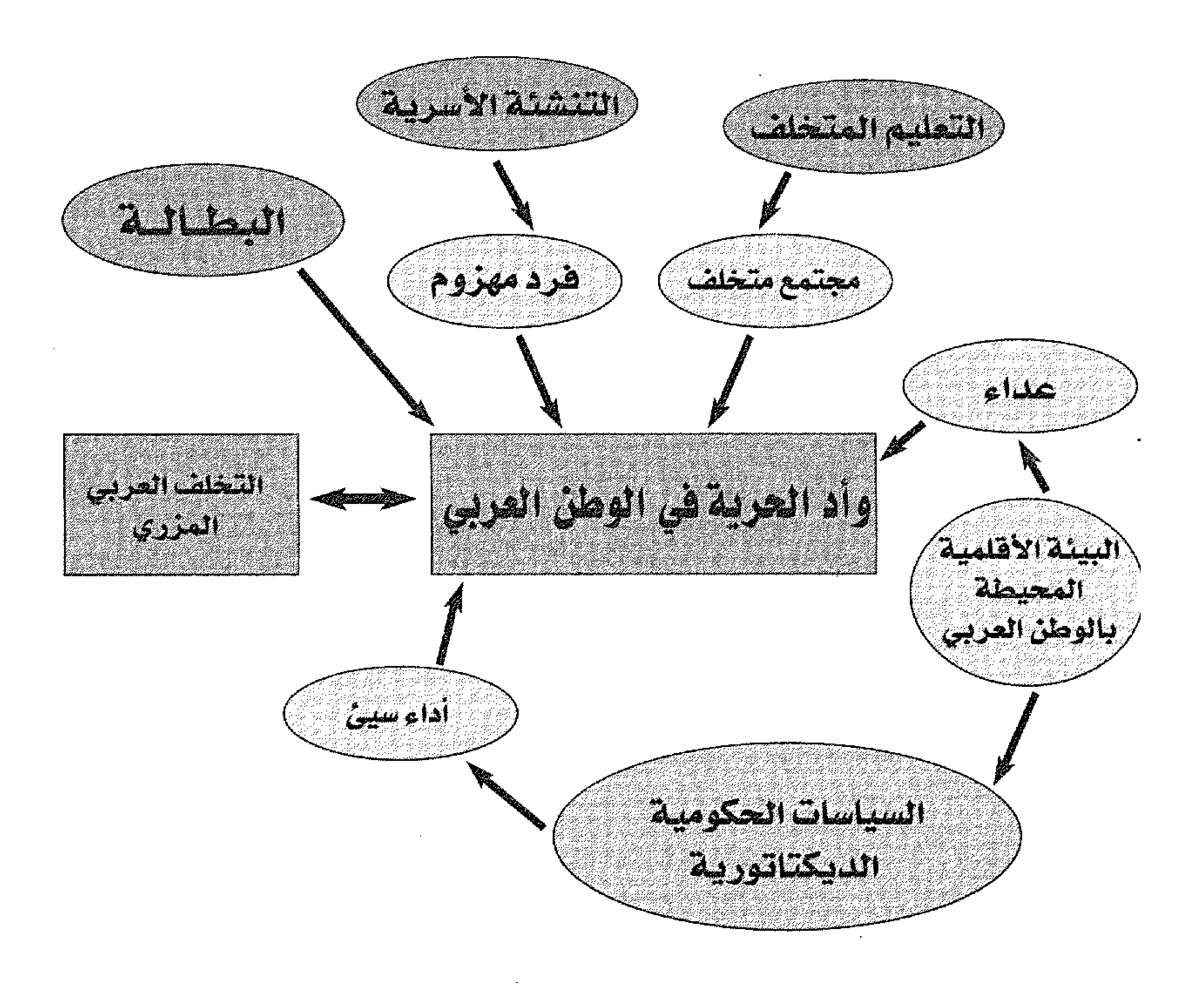
يقول الرئيس الباكستاني «برويز مشرّف»: «إن أكثر من ثلثي

المعتقلين السياسيين في العالَم هم من العالَم الإسلامي». وقد يكون هذا الرقم متواضعاً، فمن أولى أولويات السلطات في العالَم العربي والإسلامي القمع ومنع الشعب من الاقتراب - ولو الجزئي - من حرم بقاء وقداسة الحاكم مهما كان الحاكم ظالماً أو فاسقاً. وقد نجحت النخب الحاكمة في معظم الحالات بإقناع معظم الشعوب العربية عبر الدعاية أو بالقوة، بضرورة الاستسلام لهذا الواقع الأليم وعدم البحث فيه، لأن ذلك مما يسبِّب الفتنة كما يدّعون ودمار البصرة وفقدان الأمن، وهي الوسائل والمبرِّرات التي أَخَّرت المسيرة الديمقراطية في العالَم العربي إلى الحد الذي أصبحت الديمقراطية فيه مجرد تهمة. ولا بد هنا من الاعتراف للنخب الحاكمة بالقدر الكبير من الذكاء حيث استطاعت غسل أدمغة الأجيال وراكمت في عقولهم فكرة قبول القوي بل وتقديسه...

(3) متطلبات الديمقراطية:

ما هي متطلبات الدَيمقراطية؟ أو ما هي صفات المجتمع الديمقراطي؟ أن يكون الفرد حراً بفكره وانتمائه؟ أن يكون حراً بانتظامه؟ أن يكون المجتمع الأهلي خارج نطاق القهر؟ أن يتمكن الفرد من التمتع بالمواطنة دون تخوين أو استخفاف بحريته وفي نظرته للمواطنة؟ أن تسود العدالة الاجتماعية

العلاقة بين السلطات والشعب؟ أن تكون المرأة إنساناً كالرجل لها حقوقها الكاملة وعليها مسؤولياتها كاملة؟ أن تنتظم السلطات ضمن القانون أو العقد الاجتماعي أو الدستور، ويعامل الشعب إزاء هذه الأشكال القانونية تعاملاً متساوياً؟. وأن يتم تداول السلطة بالأشكال الدستورية السلمية، وقد تكون هذه النقطة من أهم متطلبات الديمقراطية الليبرالية التي تسعى شعوب العالَم لتحقيقها في العالَم الجديد... على أن هذه المتطلبات ليست ثابتة بالشكل الذي يجعلها واحدة في كل المفاهيم الأيديولوجية للمجتمعات، فالإنسان الغربي ينظر لهذه المعاني بشكل مغاير تماماً عن نظرة الإنسان العربي لها. وحتى ضمن المجتمع الواحد، فقد يرى أصحاب الفكر المادي في متطلبات الديمقراطية ما لا يراه أصحاب الفكر الروحي أو المدرحي، وبالتالي فإن لليسار والوسط واليمين زوايا خاصة ينظرون عبرها لهذه المتطلبات. لقد تاه المجتمع العربي لأكثر من نصف قرن من الزمان في كيفيات الوصول لهذه المتطلبات حتى أصبحت المجتمعات العربية أقساماً مختلفة وربما متناحرة، وعلى هذه الخلافات والتناحر عاشت الأنظمة مستغلة ضبابية التوجهات الشعبية نحو الديمقراطية أو ضدها فعمدت السلطات لبسط سيطرتها وتقوية طرف على آخر.. هكذا أصبحت الأفكار الديمقراطية في العالَم العربي وبالاً



سلسلة الظروف الموضوعية المؤدية إلى وأد الحرية والتخلف في الوطن العربي

سياسياً بل واجتماعياً لسنوات طوال، فهل انتهت تلك الفترة السوداء؟!

في مصر على سبيل المثال، تمكّنت الثورة من استغلال الخلاف الحاد بين الشيوعيين والإخوان المسلمين، فضعّفت الاتجاهين معاً وتمكّنت الناصرية من الانفراد بالسلطة بشكل أحادي، أدّى إلى أشكال متعددة من القهر والديكتاتورية. ويبدو أن الشيوعيين والإخوان قد تيقّنوا بعد سنوات طويلة من التناحر من ضرورة ردم الهوة بين جماهيرهم كوسيلة منطقية للمطالبة بالحقوق الديمقراطية العامة من السلطة التي استحوذت على كل المواقع. وهكذا يُنتج التراكم الزمني والتاريخي أفكاراً جديدة للمعارضة وحاجات جديدة أيضاً. لقد أصبح المعارضون يطالبون بالقضايا الأساسية لمجتمعاتهم بعيداً (قدر الإمكان) عن الأيديولوجيات المفرقة، وهي الوسيلة الأكثر وعياً لتحقيق المعاني المحقّقة للديمقراطية. ويبدو أن المعارضة اللبنانية قد انتهجت الأسلوب ذاته بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14/ 2/ 2005، فاتفق أقصى اليسار مع أقصى اليمين واتحد الدروز مع السنّة والشيعة والمسيحيين في تيار واحد بقصد التحرّر من قيود الحكم المخابراتي في لبنان. ويصبح الخوف بعد هذه المرحلة من أن تتحوّل المعارضة وهي في الحكم إلى ديكتاتورية جديدة. ليس بِخَافٍ على أحد أن

التناحر بين الاتجاهات المعارضة في كل من مصر والجزائر واليمن وسوريا ولبنان كأمثلة، قد أدّى إلى عزل هذه الاتجاهات جميعاً وإضعافها لصالح الأنظمة المركزية، إلَّا أن التراكم كما ذكرنا والانتفاضات السلمية وغير السلمية، قد تدفع بهذه الاتجاهات للتلاقي على معارضة السلطات بحثاً عن الديمقراطية الليبرالية بالشكل المناسب لكل شعب من شعوب المنطقة. لقد أدرك اليسار الكويتي مثلاً أن أفضل وسائل تحقيق أهدافه هو الالتقاء مع التيار الإسلامي بأشكاله. وأدرك الجميع - ولو متأخرين - أنه كلما تنافرت هذه القوى الشعبية الساعية للأفضل، كلما استحال تحقيق الأهداف النهائية للنهجين الإسلامي واليساري على حد سواء. وقد تكون الانتخابات النزيهة هي الشكل الأنسب للتنافس السلمي للتيارين، وهو ما حدث فعلاً في انتخابات مجلس الأمة الكويتي الأخيرة. ولا بد لاستكمال الموضوع من البحث الدقيق في أوجه الالتقاء والاختلاف بين المفهومين الإسلامي واليساري وبخاصة إزاء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في حياة الشعوب.

(4) لا للديموقراطية:

في المملكة العربية السعودية جرت أول انتخابات بلدية في أوائل عام 2005، بحيث انتخب الشعب نصف المجالس

البلدية، بينما عينت الدولة النصف الآخر كما عيّنت رؤساء البلديات. وقد منعت النساء من الترشيح والانتخاب مما جعل العملية الانتخابية ـ رغم أهميتها التاريخية ـ محل النقد من العديد من الجهات العالَمية. وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي أَثناء العملية الانتخابية السعودية وفيه: أن المملكة لا تزال تتصرّف دون الخط المأمول دولياً فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والحريات العامة. ومع أن الخطوة السعودية الانتخابية هي الخطوة الأولى، وفي البلديات، التي لا تتدخّل عادة بالشأن السياسي أو الاقتصادي، إلَّا أن البعض من رجال الدين أو من الاتجاهات الدينية كانوا يرونها حراماً، ومع جهد الدولة الإيجابي في نشر ثقافة الانتخابات والحضّ عليها أمكن تغيير الجزء الأكبر من الخوف الداخلي من عملية الانتخابات، ومع كل ذلك ظل هناك من يُحرّم هذه العملية ويعتبرها خروجاً على المفهوم الإسلامي السلفي النقي. هذه الظاهرة الرافضة للانتخابات البلدية تخفي وراءها تراكماً عقائدياً ومذهبياً خاصاً، يعني فيما يعنيه، الشك على الأقل بقيمة المفهوم الديمقراطي في المجتمع الإسلامي، بل ورفض النتائج المأمولة من هذه الديمقراطية. فكيف سيقبل هذا الجزء من المجتمع العربي القضايا الأكثر حدّة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ النظام الديمقراطي وتداول السلطة.

- التعددية الحزبية.
- حقوق المرأة في المجتمع.
- الحريات الخاصة.
- قضايا الهوية والخصوصية.
- مناهج التعليم العولمية.
- العلاقات الدولية وتعايش الأديان.
- الثقافة الكونية وتمازج الحضارات.
- التطور القانوني والدستوري.

وقد تطول هذه اللائحة وتتفرع بحيث نصل في آخرها إلى القول: قف لا نريد ديمقراطية، لكم دينكم ولنا ديننا والسلام، إما أن تقبلوا سلفيتنا على ما هي عليه، وإما أننا سنرفض الدخول في العملية الديمقراطية، وربما تطور الأمر إلى استخدام القوة كما حدث يوماً في التاريخ بين الملك عبد العزيز والإخوان في ثلاثينات القرن العشرين.

لقد تراكم مفهوم نقاء الفكرة الإسلامية ومركزية الدين في التشريع منذ أربعينات القرن الماضي، وحدَّده العديد من المفكرين أمثال «عبد القادر عودة» صاحب كتاب «الإسلام وأوضاعنا السياسية» وهو عضو هام ومركزي في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وقد دفع عودة حياته ثمناً لأفكاره حيث أعدمه جمال عبد الناصر عام 1956م. يرى عبد القادر

عودة أن نظام الخلافة في الإسلام هو الأفضل ضمن ما عرفته البشرية من نظم سياسية، وذلك لأن قوانين وشرائع الخلافة ثابتة ومنزّلة من عند اللَّه، لا يأتيها الباطل من أي اتجاه، مقارنة بالقوانين البشرية الخاضعة للهوى والمصالح والمتغيرات الزمنية والمادية. وبالتالي فالشهيد عودة يدعو للعدالة الاجتماعية القرآنية، ويرفض الديمقراطية ويدعو للخلافة والبيعة مدى الحياة، ولا يقبل الانتخاب الديمقراطي مقابل الشورى. ويُركّز «عودة» على المفهوم الأخلاقي في سياقات أفكاره، ويرى أن الديمقراطية الغربية تحلّت دوماً بالنفعية المادية وبالشهوانية والتحرُّر، بينما تحلّى النظام الإسلامي بالحرص على المصلحة الإنسانية العامة ضمن منظومة أخلاقية شهد لها التاريخ وبقيت في بطون التاريخ خالدة وستظل...

على نمط مفهوم عبد القادر عودة للتشريع الإسلامي ظهرت العشرات من المدارس الإسلامية من أنماط الإخوان المسلمين وممن خرج من عباءاتهم وممن رفض الإخوان المسلمين، حتى أصبحت القاعدة العامة التي يعرفها الآخر أي الغرب عن الإسلام أن المسلمين أمة تاريخانية لا تقبل الحداثة والعولمة، ولا يمكنها أن تندمج في تيارات الديمقراطية والنظم الحرّة، وأن الإسلام دين متخلّف عن الزمن فهو على سبيل المثال:

- يربط الديمقراطية بالاستعمار.

ـ يربط الغرب بالشهوانية والمادية.
ـ يربط الحق بالوحي ويرفض الإبداع الإنساني الزمني.

وبذلك تناقلت الأوساط الغربية والأمريكية خصوصاً(*) تعميماً يُدين الإسلام ويجعله عدواً للتقدم وعلى هذا التعميم الخاطئ، خطَّط الغرب وخطَّطت أمريكا لمجابهة الإسلام، وهنا كمنت الطّامة الكبرى.... لماذا؟

لسببين: **الأول**: أن المفاهيم الأساسية للأديان هي مفاهيم واحدة، خلاصتها واحدة ويعرفها أصحاب التخصُّص في السياسة الشرعية عندما يكون الغرض سياسياً، كما يعرفها المتخصِّصون في كل فرع من فروع المعرفة الدينية، ولا يصح أخذ المفهوم الديني من مفكرين معينين حسب الهوى وإطلاق أفكارهم على أنها هي التي تمثِّل الإسلام، وإلّا لأصبح لدينا آلاف الأديان وآلاف المدارس الدينية وهذا مرفوض فقهاً. ويعرف الأصوليون أن الأخذ في الأصول يجب أن يبدأ بالشافعي رحمه اللَّه ـ على سبيل المثال ـ لا بأحد تلاميذ المدارس الثانوية في المنهج التعليمي العربي الحديث، الذي يتخرَّج منه التلميذ وهو لا يجيد إلَّا النصب!! وحتى لا تظل الفكرة كاريكاتورية، لا بد من التركيز على أن المبادئ الإسلامية

(*) انظر فواز جرجس: أمريكا والإسلام السياسي ـ دار النهار ـ بيروت 1998.

الحقيقية لا بد وأن تُستقى من مصادرها الأصولية الأساسية، لا من فقهاء السياسة أو من سياسيي الفقه، فهؤلاء يتراشقون بالمعلومات المرحلية والجزئية التي تتناسب مع ظروفهم السياسية والأمنية وهي ليست متخصصة، ولا أظن أحداً يجهل أن آراء الشهيد عبد القادر عودة بالديمقراطية - على سبيل المثال - قد تأثَّرت تأثُّراً بالغاً بالجدار الستاليني آنذاك وبالقهر الناصري بعد الثورة وبصراخ المعذبين في السجون الحربية المصرية وهو منهم.

السبب الثاني: لعدم جواز أخذ آراء متفرقة منتقاة عشوائياً والادعاء أنها تمثِّل الإسلام. إن الدين الإسلامي هو الخاتم للأديان السماوية والحاوي لها جميعاً، قد تعرض في التاريخ لحملات شعواء من التزوير والإضافات والتزويق ومعظمها ليست أصولية(*)، وهنا نستعمل كلمة أصولية بالشكل الصحيح. لقد استخدمت بعض السلطات الحاكمة أفكار العديد من المثقفين لتأكيد شرعية وجودها ولنشر المعتقدات الداعمة لهذا الوجود، ونتج عن هذا المبدأ ظهور طبقة من المفكرين في التخصّصات المختلفة همّهم التأليف والمناداة بما يتطلبه وضع النُّخب الحاكمة في العديد من الأقطار العربية

(*) إطلاق لفظ أصولية على المخرّبين الجدد هو خطأ والأولى أن يقال: «لا أصولية»، لأن الأصول الإسلامية هي جذور الإسلام.

والإسلامية، وهو أمر معروف تاريخياً، وكان له الأَثر الفعَّال في نشر المعتقدات الخاصة بالأمراء والدول، وتعود الظروف التاريخية اليوم لاستعادة تجربة فكر السلطات ولكن بالظروف والبيئات الجديدة.

حتى وقت قريب من خلافة عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه والمسلمون يحسّون فيما بينهم وينظر إليهم كأمة عالمية واحدة موحّدة، ثم حدثت الفتنة الكبرى أيام الخليفة عثمان بن عفان، فظهرت الانقسامات، وكان الخوارج هم أول من فعّل فكرة الاعتراض، ثم تشيّع البعض لعلي دون معاوية وانقسم المجتمع الإسلامي إلى شامي ومدني، إلى مؤيد ومعارض أو رافض، ثم تمادى الانقسام ضمن الشيعة إلى عشرات الفرق المعتدلة وغير المعتدلة، ثم تمادى الانقسام بين السنّة أيضاً، ثم بدأت الدول تصيغ الأفكار والمبادئ عبر مفكريها ومثقفيها مما جعلها قادرة على الاستمرار ومما برَّر لها الشرعية في وجودها أو منع هذه الشرعية عن غيرها. وللتأكيد على الأصول الإسلامية ومنها مبدأ الأمة العالَمية الواحدة ومركزية اللَّه في التشريع أي ما سمّي لاحقاً بالحاكمية المطلقة، ربط الفقهاء الدولة بالدين وجعل ابن تيمية الالتزام بالخليفة أو الحاكم واجباً في قوله «فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرّب بها إلى اللَّه».

(5) الاختلاف الدائم:

على الأساس المتشظّي في الحكم اختلف المسلمون، فاعتبر الشيعة أن للأئمة (علي بن أبي طالب وذريته) مكاناً لا يرقى إليه نبي مرسل أو ملك منزّل، وهم معصومون وبخاصة في تأويل القرآن الكريم وأحكام الدين. بينما اعتبر أهل السنّة بالخلافة للأصلح لمن تبايعهم الجماعة بالشورى وهو المبدأ المقابل للديمقراطية في العصر الحديث (مع التحفّظ على الفروقات الشاسعة بين المنهجين). لقد كانت الشورى أصلاً من أصول الحالة السياسية والشرعية، ثم تحوّلت إلى شكل من أشكال البروتوكول النظري وذلك خوفاً من الفتنة التي يتذرع بها البعض والتي تحوّلت لاحقاً إلى مرتع خصب لمن يرغب بإبقاء الحاكم الظالم في عرشه وعدم الثورة عليه، وهو مما فسح بالمجال واسعاً لأن يحكم الدول الإسلامية المختلفة طبقات من الحكام الذين لا يقيمون العدل ولا مصالح العباد، وكان الصبر عليهم ـ حسب المفهوم السالف ـ خيراً من الثورة ضدهم، إذا كان الكلام ضدهم مما يشجع على الفتنة(*).

لقد بقيت معاني الانقسام والخلاف تهيمن على أرواح وأقلام وتصورات المفكرين المسلمين وغير المسلمين من المستشرقين، حتى نمت الثقافة الإسلامية ـ في مجالات السياسة الشرعية

(*) السياسة الشرعية لابن تيمية: صفحة 174.

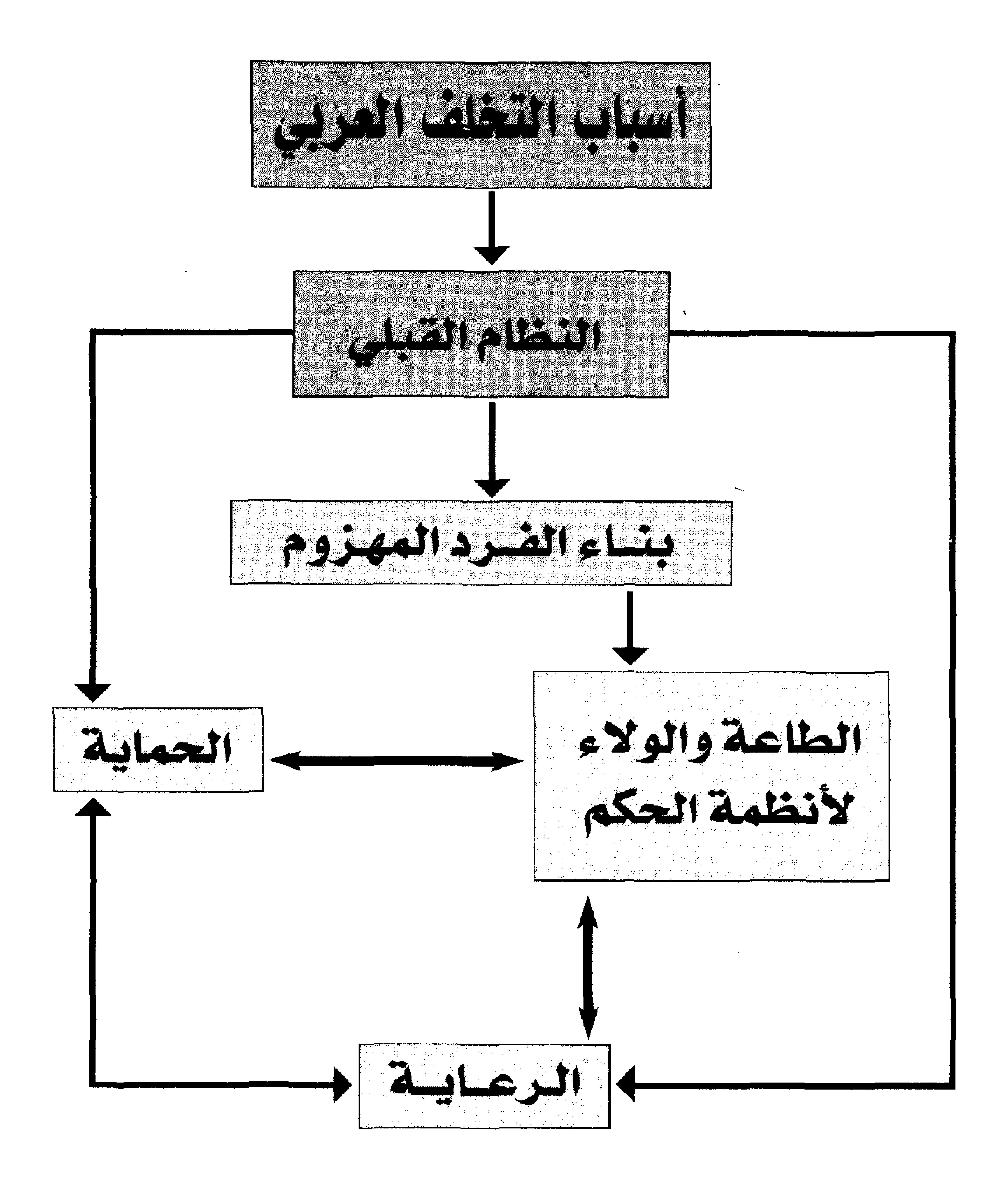
تحديداً ـ نمواً مضطرباً أو على الأقل وهي بحاجة ماسّة للكثير من الوعي والتراكم للاستفادة منها، وبخاصة عندما يتحوّل التاريخ (أو التراث) إلى عبء ثقيل على كاهل المفكّر الباحث عن العدالة الاجتماعية والحياة الحرّة المنتجة، في وسط تاريخي مليء بالظلم والتمادي والطاغوتية. لذلك كله ليس من السهل أن نغرف من التراث وأن نعدّه الإسلام وإلَّا أوصلنا أنفسنا إلى المهالك. لقد أفضى المفهوم المضطرب للدين، لمفاهيم مضطربة في الحكم، فلم يعد واضحاً تماماً كيف تُقام الدول وأيُّها إسلامي وأيُّها غير إسلامي، حتى أن «الماوردي» (991ـ 1031) نفسه كاد أن يتوه في الأحكام السلطانية لولا وصوله إلى معنى ربط الخلافة بالدين، وجعل الخليفة مشرفاً على تنفيذ أحكامه الدينية والدنيوية ضمن شروط شخصية ومناقبية، وبعد حصوله على البيعة من أهل الحل والعقد، وهم حكماء المجتمع والمنتجون فيه إلى هذه النقطة والسياسة الشرعية بخير. حيث يُختار الحاكم من نخبة الشعب (أهل الحل والعقد)، ضمن البيعة، وهو ملتزم بالشورى (وهي شكل من أشكال الديمقراطية الحديثة)، على أن يعمل هذا الحاكم على تحقيق مصالح الرعية، وأن يكون هو الشخص الصالح القائم بواجباته الدينية والدنيوية. بقي الأمر كذلك حتى جاءت القرون التالية (الرابع عشر الميلادي وما يليه) بسياسة شرعية جديدة، تقول

على لسان «بدر الدين بن جمعة» (1241 ـ 1333م) مثلاً: أن الحاكم هو ظل اللّه على الأرض، ووجود الحاكم واجبٌ لا يتحقَّق العدل بغيره، وعلى الجماعة القبول به أياً كان، والإمام إما أن يختار اختياراً أو أن يفرض نفسه بشوكته الخاصة، وفي كلتا الحالتين، يجب أن يطاع للحفاظ على ترابط المسلمين وتأمين وحدتهم، وإذا خلفه آخر فهذا يجب أن يطاع أيضاً. الرابطة بين الحاكم والمحكومين تبقى رابطة خلقية، فحق لهم عليه حراسة الدين الحنيف وحق له عليهم طاعته. أما إذا ظلم فلا يجوز خلعه كما يخلع المأمور خوفاً من اضطراب الأمور(*).

هكذا بقي الاضطراب التاريخي هو سيِّد المقام في النظرة التفصيلية لمن يحكم الناس، وفي كيفية الحكم وحدوده وآلياته وأبعاده، وفي السند الشرعي لكل ذلك. وقد استقى البعض بعض أفكارهم التاريخية في السياسة الشرعية من الغرب (الإغريق) ومن فلاسفة الأندلس وحكماء فارس، فكيف وَفَّقوا بين هذا الكمّ من الاتجاهات؟!

هذا السؤال يعيدنا إلى إمكانية استكمال التفكير مع الرابط التاريخي بين الشورى والديمقراطية، فالمبدأ الأول إسلامي

(*) الغزالي (1058 ـ 1111م): إحياء علوم الدين الجزء الثاني: صفحة 124.



كيف يحول النظام العربي القبلي الأبوي التسلطي الفرد العربي
إلى تابع مأزوم، كن مواليا ولا يهم إن كنت صالحاً أم طالحاً

والثاني أوروبي، وقد تكون عالمية الإسلام هي الفارض الحقيقي لالتقائهما ولخروجهما بمفهوم أقرب للواقع الذي نعيشه مقارنة مع التاريخ الذي عاشه الأجداد، عندها يصبح لزاماً علينا أن نجد مخرجاً وأن نفكّر بإبداع كما فكّر ابن تيمية بإبداع، حيث وفّق بين مفاهيم الخلافة الراشدة وأَحكام السلاطين في زمنه، وحين وفّق بين العقل والنقل، وحين جعل قوة الإكراه جوهر الحكم، ووحدة الأمة بوحدة العقول والقلوب لا وحدة الأشكال السياسية. ولن نلجأ لابن خلدون اليائس من أوضاع المسلمين في زمنه.

بالعودة إلى الواقع السياسي العربي اليوم، لم يعد بالإمكان أن نتحدّث بالعموميات، فقد رأينا أن المصطلحات السياسية لم تكن في يوم من الأيام معلّقة في الهواء، بل مرتبطة بالزمن وبالظروف الموضوعية السياسية الداخلية والخارجية. واليوم لا بد لنا أن نتعامل مع الحقائق، ولا بد من العمل الجاد على إيجاد النموذج الأفضل لمستقبل بلادنا وأجيالنا. فأمامنا قضايا ضخمة متمثّلة بالأسئلة التالية:

- هل نرغب بالبقاء معزولين عن العالَم، متقوقعين في تخلّفنا واتكاليتنا على الآخر؟
- هل نرغب بالعبور إلى الحداثة والعولمة، أم أننا نرغب بالتخلّف المتسلسل؟!

- ماذا أعددنا لهذا العبور؟ هل هناك استعداد روحي ونفسي وثقافي لذلك العبور؟
- هل نرغب بالبقاء تحت سلطة الاستبداد أم أننا نرغب بالحرية والانعتاق؟
- هل من صالحنا التلهّي بالخلافات الأيديولوجية اللانهائية؟
- أين النُّخب الثقافية لطرح الأفكار الإبداعية للخروج من مأزق التردّد؟
- كيف سنتمكّن من استيعاب الثقافة الديمقراطية والمفاهيم الحرّة؟
- هل نبدأ المشروع الديمقراطي من التعليم وتدريب الأطفال أم نبدأ من الشباب؟
- هل نادي بالمجتمع المدني وهل هو مستعد الآن للمناداة بالحرية؟
- هل نحن مستعدّون لفهم الإسلام على أنه دِين اليوم وكل ساعة من حياتنا، أم سنظل نعتبر هذا الدِّين تاريخياً مرتبطاً بالماضي؟
- هل أدركنا أبعاد التجربة الديمقراطية الغربية وما يمكننا أن نقتبسه منها؟
- هل نحن جادّون في الحركة نحو الديمقراطية؟
- هل نحن مستعدون للانقلاب على مفاهيم التخلّف التي أوصلتنا إلى الخوف من الغرب؟

- هل نفكِّر بكيفية التحرُّر مع البقاء ضمن مفاهيمنا الإسلامية التراثية؟
- هل هناك نخب عربية راغبة بنبذ الخلافات البينية لصالح المشروع الليبرالي الكبير؟
- هل آن أوان فهم الإسلام الزمني؟
- هل ندرك كم هو ثمن البقاء في بئر الخوف من التغيير؟
- هل آن أوان حتمية التغيير؟!
- لماذا لا يُجنّد لدى الحركات السياسية العربية التنوُّع لإثراء التغيير لا لإيقافه؟
- إلى متى تظل تعددية المفاهيم تصبّ لصالح النُّخب الحاكمة؟
- متى يدرك الشعب أن الزمن لا يعود إلى الوراء بل الشعوب هي التي تعود إلى الوراء؟

(6) عودة الوعي:

لقد تسارعت الحركات الإسلامية(*) في العديد من الدول العربية إلى العملية الانتخابية.

وكأن تلك الحركات، وبخاصة في مصر والأردن والكويت

(*) تختلف الحركات الإسلامية فيما بينها اختلافاً كبيراً في العديد من القضايا السياسية والتنظيمية، ومن هذه الاختلافات ما يتعلق بشرعية الانتخابات والحكم الديمقراطي. وتعبير الحركات الإسلامية هنا هو للتقريب وليس للتحديد.

والمملكة العربية السعودية، قد قلبت صفحة التحفُّظ على المفاهيم السياسية ذات الجذور الغربية وقلبت صفحة الاجتهادات الفقهية المرحلية، وتراكمت لديها الخبرات فأدركت تغيّر الزمن وظروفه، وأدركت قيمة المساهمة في صنع القرار السياسي ومراقبة تنفيذه. وعلى الرغم من هذا القبول بالعمل السياسي والانتخابي، لا يزال الإسلاميون يضعون العديد من علامات الاستفهام حول الديمقراطية الغربية باعتبارها نموذجاً أمريكياً أو أوروبياً حيث تظل فيها المصلحة الغربية فوق الحق العربي، وتظل الألاعيب السياسية فوق كل اعتبار، أي أن الإسلاميين يتهمون الديمقراطيات الغربية بالميكيافيلية والكذب على الشعوب. وهنا لا بد من أن تتقدَّم الحركات الإسلامية نقطة إلى الأَمام بهذا الشأن، لا بد من مساهمتها بالتأسيس لممارسة ديمقراطية ذاتية تجمع بين مفاهيمها التراثية الدينية وبين المفاهيم الغربية المعتمدة أَصلاً على تجارب تاريخية وأَنظمة غربية موجودة منذ مئات السنين. وعلى الإسلاميين الابتعاد عن أمرين:

أولاً: الابتعاد عن هدر الطاقة بالتنافس البيني مهما كانت درجات الاختلاف كبيرة، فالحراك الديمقراطي هو وحده الكفيل بتقريب الفجوات.

ثانياً: المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية الديمقراطية على

النمط المتيسِّر أو المفكَّك على أَمل التمكُّن من تعديله مستقبلاً.

الإشكالية المباشرة هنا أن بعض الاتجاهات السلفية قد ترى الممارسة الديمقراطية على النمط الأوروبي خروجاً عن الدين، وبالتالي فهي من المنظور السلفي الواسع مرفوضة أصلاً وتفصيلاً. وترى السلفية السياسية أن الديمقراطية البريطانية مثلاً تبيح الممارسات الجنسية بالتراضي شريطة أن يكون عمر الفتاة أكثر من ستة عشر عاماً، كما وتبيح الحريات الغربية أكثر من ذلك تحت مبرّرات الحرية. فهل يتحوّل المسلمون إلى مأثومين وهم يشاركون في تطبيق النظم الديمقراطية في بلادهم؟! لا بد هنا من الإشارة إلى أن هذا المعنى بكامله مجرد تصوّر بعيد عن الواقع. فليس في الدنيا كلها حريات مطلقة، وعندما تقر الحريات المطلقة ففي مجتمعات متحرِّرة من الضوابط الدينية والعرفية، وهذا لا ينطبق أصلاً على البلاد الإسلامية. وهنا يتحوّل الخوف إلى وَهم.

لقد رأينا أن أكثر الديمقراطيات عراقة كفرنسا مثلاً، تتحوّل فجأة إلى الديكتاتورية، فقد منعت الحكومة الفرنسية الحجاب عن طالبات المدارس، كما منعت المفكر المسلم «روجيه جارودي» من نشر أفكاره بل حاكمته على أفكاره وسجنته بتهم صغيرة سخيفة، وذلك تحت مبرِّرات قانونية كالحفاظ على

الأمن القومي وسلامة أَمن الدولة، ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب وما شابه.

الأَولى بنا في مجتمعاتنا أن نخطِّط لأنظمة ديمقراطية حرّة ولكنها مقيّدة بمصالح الناس وقدسية الدين. وقد يبدو ذلك صعباً ولكنه ليس مستحيلاً، فنحن بحاجة إلى تراكم في الخبرات وإلى محاولات ديمقراطية عبر المجتمع المدني ومؤسَّسات حقوق الإنسان، وقد يتطلّب ذلك الكثير من التضحيات والوقت ولكن الفكرة ستستقر أخيراً إلى الهدف المنشود.

على الإسلاميين الحريصين على المسلك الديمقراطي في حياتهم السياسية أن يحدّدوا مراحل طرحهم، وأن يرتّبوا الأولويات ترتيباً حكيماً، لأن هذا الترتيب سوف يفوّت على الأطراف الأخرى جرّهم إلى معارك جانبية تهدر الطاقات وتحرق الإنجازات.

على التيارات الإسلامية أن تطّلع بشكل عالمي وموسع على ألاعيب الديمقراطية الغربية، وعلى لَي رقبتها لتتناسب مع الواقع الغربي ومع التطلعات الغربية، فها هي أمريكا وبريطانية والغرب عموماً يسنّ القوانين بالعشرات لمكافحة الإرهاب وحفظ الأمن القومي والسلام العالمي ونشر الديمقراطية، وهي في الجوهر مجرد قوانين تتنافى مع العديد من جوانب حقوق الإنسان. ها هي بريطانيا تمنع بالقانون

البريطاني التهجّم على المسيحية ولا تمنع بالقانون التهجم على الإسلام أو اليهودية، وعلى ضوء هذا القانون كتب «سلمان رشدي» آياته الشيطانية وسخر من الإسلام ومن القرآن دفعة واحدة. وها هي أمريكا اليوم باسم القانون تغزو العراق وتدمّره وتموّل إسرائيل لقتل الأبرياء من الفلسطينيين وتساهم في دعم الديكتاتوريات في العالَم، وتصنع القانون الذي يتناسب مع قوّتها العسكرية وهيمنتها المالية والإعلامية.

إذن فالديمقراطيات المادية أينما كانت، تعتمد على المصالح، وتسعى لتأكيد الربح والهيمنة وفرض شرائع المصلحة التراثية والثقافية والمادية، وليس هناك ديمقراطيات أفلاطونية فاضلة، فمثل هذه الديمقراطيات الفاضلة لا يمكنها أن تقيم أنظمة مادية مستعمرة وغنية وصناعية واحتكارية كما هو الحال في دول العالَم الأول. ولكن معرفتنا بآثام الديمقراطية لا تدعونا لاعتماد النقيض الديكتاتوري التوليتاري الفردي الطاغوتي بحجة رفض مساوئ النظام الديمقراطي الغربي. إن المنطق التاريخي يدعونا كشعوب عربية وإسلامية إلى التفكير الإبداعي لإيجاد ديمقراطيات ذاتية تحافظ على الحريات كما تحافظ على الأصول، وهي المرحلة التي لا بد من الوصول إليها في الشرق الأوسط الكبير سِلماً أو حرباً، عاجلاً، أم آجلاً بأيدينا أو بأيدي غيرنا!!

إن التغيير المستمر نحو الديمقراطية والحرية في مفاهيمنا الأسرية والتنظيرية والحياتية والسياسية والاقتصادية هو الحل الوحيد لبلادنا المليئة بالتخلّف، ولن تتمكن بلاد متخلّفة من تحقيق كل المبتغى الديمقراطي دفعة واحدة. الخطوة الأولى هي الوعي بالمشكلة، هي إدراك خطورة الطاغوت، هي التنبه إلى الآثار المدمّرة للعبودية لغير اللّه. الخطوة الأولى يجب أن تنطلق من القلوب ويجب أن تقنع الشعوب بضرورة التغيير نحو الحرية، بعدها مباشرة تصبح بقية المراحل مجرد طبيعة اجتماعية تطورية تمر فيها كل المجتمعات، وقد تتعرّض فيها المجتمعات للعقبات والمصاعب والمعوقات، ولكنها حتمية الزوال، فالشعب أقوى من كل المعوقات إذا ما تحوّلت عزيمته إلى طاقة فاعِلة تطلب الكرامة. والكرامة على المستويين الشخصي والشعبي هي المبتغى الأول لكل ثورة ناجحة في تاريخ الأمم.. على الشعوب العربية ألاّ تعتبر الديمقراطية الغربية نظاماً مقدّساً تسعى إليه، ولكنها في الوقت ذاته بحاجة ماسّة إلى فكرة ديمقراطية تُخرجها من قيود الظلم الذي تعيش فيه، فالمطلوب في هذه المرحلة هو اعتبار الديمقراطية نقطة انطلاق نحو الانعتاق أكثر منها نظاماً متكاملاً. فالنظام المتكامل يتحقق فقط نتيجة للممارسة السياسية الواعية مع الزمن، وكلما أمكن التعاون بين النُّخب الحاكمة والمعارضة أو

الأحزاب السياسية كلما كانت الشعوب العربية على درب الخلاص من هذا الواقع السياسي المضطرب. إذ ليس من صالح الغرب أن تسود الديمقراطية الحقيقية أياً من البلاد العربية. فالديمقراطية الغربية تقف دوماً عند حدود مصالحها. فعندما كانت مصالح أمريكا بحاجة إلى حكومات ديكتاتورية كانت تلك الحكومات هي الخيار الأمريكي، وعندما تحوَّلت مصالحها وأصبحت بحاجة إلى حكومات ديمقراطية في المنطقة حتى ولو شكلياً، أَزالت الولايات المتحدة الطبقة الأولى من الحكام وجاءت بالطبقات الجديدة. علينا أن ندرك أننا نحن فقط في بلادنا من سيدفع ثمن الغباء السياسي والرفض من أجل الرفض والتسويف في التغيير على أمل تغيّر المعطيات المحلية والعالمية بشكل سحري. علينا أن نقرّر اعتماد التغيير التدريجي كمنهج لحياتنا القادمة لأن الثبات والتجمّد من خصائص الجماد الذي لا يتقدَّم. وما لم تتقدَّم الأنظمة العربية نحو أَشكال سياسية جديدة فإنها إزاء خطر التصدُّع الذاتي القادم، لأن الزمن يسير بسرعات فائقة مقارنة بسرعات معظم الأنظمة الحاكمة اليوم. لنتصور أننا عدنا ألف سنة إلى الوراء حيث كان الفقهاء يسألون: هل يمثِّل الحاكم الشعب أم هو ممثل للَّه رب العالمين؟ اليوم لن نتمكّن من الإجابة على هذا السؤال إلّا بأن الحاكم يمثِّل الشعب، وأن الشعب هو مانح السلطة وهو

مصدر الشرعية لممارسة الحكم. أما عن مصادر التشريع لتلك الشرعية، فهو البُعد الذي لا بد وأن نفكّر فيه بما يتناسب مع عقائدنا وحضارتنا، وأن نطوّر ذلك البُعد حتى يصل إلى النقطة التي تحقِّق آمالنا جميعاً، ولكن عبر الشعب، عبر وعيه وثقافته ومدى التزامه بدينه وحريته وانعتاقه....

2 أسماء ومفاهيم في الفضاء الأسود

(1) الكثير من الاتجاهات والقليل من الديمقراطية:

ما الذي أوصل الحركات الإسلامية إلى هذا التناقض الداخلي المزري؟ ما الذي جعلها تختلف على الأشياء الصغيرة في الدين وتهمل القضايا الأساسية فيه؟ لماذا اتفق العالَم على ضرب هذه الحركات؟ لماذا استطاع العالَم أن يحصر الإسلاميين أو أن يحصر معظمهم في خانة المحظور أو في خانة الإرهاب؟ هل عمل الإسلاميون ضد بعضهم البعض لأهداف شخصية أم لخدمة الدين؟ لماذا هذا التنوّع بالأطروحات وكأن الحركات الإسلامية تزمع إنشاء دِين جديد وشريعة جديدة وتنظيم إداري جديد للدولة العالَمية؟

يرى أهل الفكر أن لأوامر الإسلام ونواهيه مظهر وحقيقة، والحقيقة هي الأساس، والإيمان حقيقة الإسلام، وكل حقيقة لا تتسع لها الشريعة فهي زندقة، والحقيقة روح الشريعة، ومَن أحدث في الدِّين ما ليس منه فهو رد. أما أهل الرأي فيعتمد

فقهاؤهم على القياس والاجتهاد في الفتيا. وقائمة المذاهب والاتجاهات الدينية طويلة لا تنتهي.

تصل إلى الإخوان المسلمين وإلى حزب التحرير وإلى السلف، ولا تكاد تنتهي من التشابه والاختلاف بين الاتجاهات حتى تبدأ بالاختلاف والتشابه مرّة أخرى، ثم يقرِّر المستشرقون والباحثون أن الصوفية هي أنقى الاتجاهات الإسلامية.... ويختلط علينا الحابل بالنابل.

لا بد من التساؤل عن سبب كثرة الاتجاهات والتصنيفات في الحركات الإسلامية في هذا الوقت العصيب بالذات، ولماذا ينشق هذا من ذاك، ولماذا يكفّر هذا ذاك ولماذا لا يتفق الكل مع الكل ما دام الرب واحد والآخرة واحدة؟ على الأقل الاتفاق على المفهوم السياسي مثلاً؟!

لنتحقّق عن رأي البعض من هؤلاء بالديمقراطية.... ولنسأل هؤلاء جميعاً هل سنُفني أعمارنا بالخلافات على ما هو قطعي الثبوت وما هو قطعي الدلالة والدنيا كلها في همّ الإنتاج والتقدّم بينما تتحوّل بلادنا إلى رماد وتتحوّل أنظمة الحكم في بلادنا إلى شركات عابرة للقارات؟!

يرى السلفيون بالعموم أن الشرعية السياسية لأي دولة لا تتحقّق إلّا بثلاثة شروط:

1) أن يكون الحكم في الدولة مستمداً من الشرع الإسلامي السلفي.

2) أن يكون الإسلام هو أساس وجود الدولة.
3) أن تكون مظاهر الدولة مظاهر إسلامية.

ويرى معظم السلفيين أن السياسة ما لم تكن جزءاً من الدين فهي غير سلفية وغير إسلامية. وكل التزام بالدليل الشرعي فهو سلوك سلفي، من هنا فالسلفية ترفض الديمقراطية كنظام حكم وتراه كافراً. لقد تشعبت الاتجاهات السلفية في عالمنا اليوم فإضافة إلى حزب الأمة السلفي الكويتي هناك أيمن الظواهري، الرجل الثاني في القاعدة مع أسامة بن لادن وهناك سعد الفقيه المعارض السعودي من لندن وهناك محمد المقرئ، طلعت القاسمي، عمر عبد الرحمن، المقدسي، أبو قتادة، الرحّال، أبو مصعب عبد الحكيم، محمد سرور، سفر الحوالي، الريمي، جمال سلطان، الأحمري، المقدم، محمد قطب، غازي التوبة، الشاذلي، الفزاري، الزنداني، الأشقر، عصام البشير، عبد الرحمن عبد الخالق، حامد العلي، الشايجي، الألباني، الشيخ بن باز، ابن عثيمين، الوادعي، الحلبي، الجابري، عبد اللّه السبت وأسماء أخرى.... وهذه الأسماء مع حفظ الألقاب كأمثلة فقط، ليست متفقة تماماً فيما يتعلّق بالديمقراطية وعلاقة الحكم بالدين. إلّا أن السلفيين عموماً يرون شرعية كاملة للحكم القائم ما لم يصرّح بالكفر. وهناك من السلفيين من لا يرى شرعية للأنظمة التي لا تحكم بما أنزل اللّه.

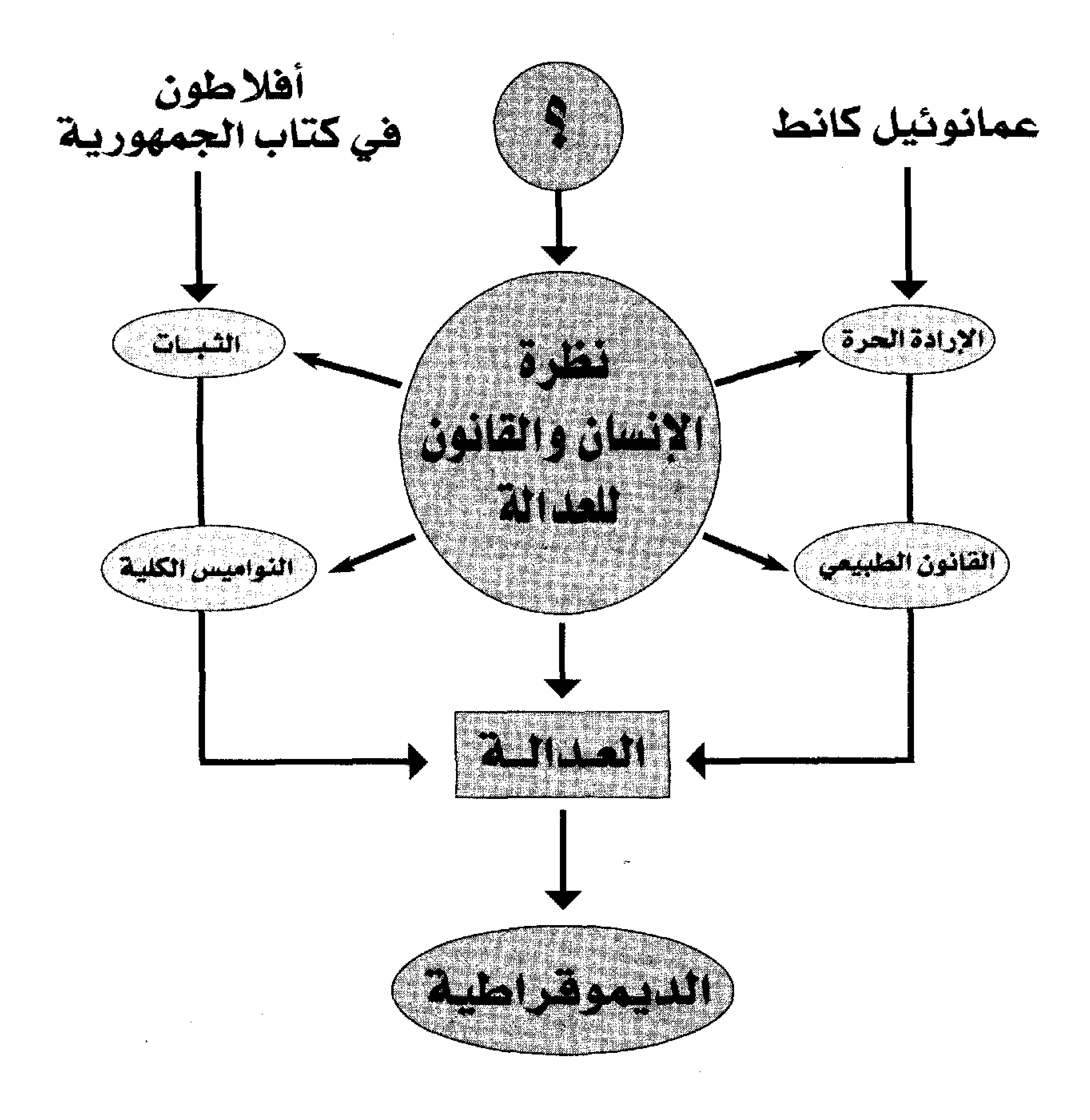
والسؤال هنا: ما دام السلفيون قد أقرّوا بشرعية الحاكم، فهل يلتزمون بأوامره إذا أراد تنفيذ الديمقراطية الانتخابية أو ما يدور في الفلك الديمقراطي؟ وتأتي أهمية هذه الحيثية لتأخير الخلافات حول الشرعية لما بعد الديمقراطية التي ربما استطاعت نقل مجتمعاتنا لما هو أفضل ولو بدرجات صغيرة.

(2) الرفض السلفي ماذا يعني؟!

في العمق يرفض السلفيون الديمقراطية كمشروع سياسي للحكم ولذلك فالتفصيل بالأدلة يتحول إلى تفصيل خلافي ينتهي بالرفض وهذا ما أورده السلفيون «في أزمة الديمقراطية في البلدان العربية» بتحرير علي الكواري(*):

يعتبر الفكر الديمقراطي تمكّنه من توفير الآليات التي تحقّق التراضي الجماعي على طريقة الحكم بحد ذاته غاية نهائية. أما الفكر السلفي فيعتبر الهدف من الدولة كلها والمؤسسات التابعة لها والآليات التي تشبه النموذج الديمقراطي في توفير الفرصة للأمة أن تختار حاكمها وتشاركه في القرار وتحاسبه والوسائط والمقاييس والاحتياطات التي تؤمن استمرار هذه الممارسة، تعتبر كل ذلك وسيلة تحقيق غاية أكبر هي إتمام العبودية للهّ

(*) دار الساقي بيروت: 2004: 67.



غموض فكرة العدالة واستحالتها في نظريتي أفلاطون وكانط وذلك لاعتمادها على قضايا بعيدة عن واقع الفكر الإنساني المباشر، وبالتالي فالبحث لا يزال جارياً عن كيفيات لتحديد العدالة وهي الركن الأساسي للديمقراطية

سبحانه على مستوى الدولة بعد أن تحقَّقت على مستوى الفرد والمجتمع. وتحقيق العبودية يتم بتحقيق مراد الشريعة من الكيان السياسي وهو ضمان هيمنة الشريعة وتحكيم الشرع وبسط القِيَم الإسلامية وصبغ شخصية الدولة بالصبغة الإسلامية. ويحرص السلفيون على أن لا يفهم من هذا الكلام استبعاد المشاركة السياسية والمحاسبة كمطلب أساسي لكن يعني أنه ليس بذاته الهدف النهائي والغاية الأخيرة من مشروع الدولة الإسلامية. وكون الحكم في الفكر السلفي يوفِّر للمسلم إكمال فرصته في عبادة اللَّه على مستوى الدولة فإن هذا يعني أن ممارسة الحكم من قبل الحاكم عبادة ويعني كذلك أن طاعة الحاكم ومحاسبته ونصيحته من قبل المحكوم عبادة.

تعتبر شرعية الحكم في النظام الديمقراطي منوطة بمدى تحقّق أركان الديمقراطية وخاصة مدى صدق التمثيل الشعبي في القرار والمحاسبة. أما في الفكر السلفي فإن الشرعية لا تتحصَّل إلّا بتحقيق المقاصد الدينية التي أسَّست من أجلها الإمامة الشرعية. من هذه المقاصد ما يعتبر عند السلفيين ضرورياً وأساسياً لتحقُّق الشرعية ومنها ما يختلفون في ضرورته لتحقق الشرعية.

أما المقاصد التي يختلف السلفيون في كون غيابها يقدح في أصل الشرعية رغم أهميتها لاكتمال الشرعية فهي:

أولاً: أن يكون الحاكم مرضياً عنه من قِبل الرعية ويكون عرضة للمحاسبة من قبلهم.

ثانياً: أن تكون الدولة دولة يسود فيها العدل وذلك يتحقّق باستقلال القضاء وهيبته وسلطته.

ثالثاً: دولة تسود فيها الشورى بغض النظر عن الآلية.

رابعاً: دولة تسود فيها الطمأنينة من خلال تأمين الحريات التي كفلتها الشريعة.

خامساً: قيام الحاكم بتأمين الخدمات والأمن للأمة.

وبذلك تصبح المشاركة السياسية والمحاسَبة والحريات قضايا رغم أهميتها وكونها من أَركان الشرعية إلّا أنها أقل أهمية من المجموعة الأولى من الأركان الأساسية في شرعية الدولة المسلمة بالطرح السلفي.

يعتمد النهج الديمقراطي على اعتبار الدستور الذي تراضت عليه الأمة مرجعاً نهائياً لشؤون الحكم وعلاقات الحاكم بالمحكوم وعلاقات المحكومين بعضهم ببعض، وحتى طريقة تغيير الدستور وتعديله يحتكم فيها إلى الدستور نفسه. وهذا الطرح مرفوض بالضرورة من قِبل السلفيين عموماً، لأنه من مظاهر كون النهج الديمقراطي حاكماً على غيره وليس العكس، وكونه من مظاهر تقديس الدستور مع أنه كلام بشر.

ويرى السلفيون باتفاق في كل تياراتهم أن المرجعية في قضايا

الأمة والدولة هي للدين متمثّلة في النص الشرعي مفسراً ومنزلاً على الواقع على منهج السلف الصالح. لكن التيارات السلفية تفرق بين مبدأ المرجعية المطلقة للدستور ومبدأ القبول بصياغة دستور حيث يوجد من بين التيارات السلفية من يقبل بمبدأ صياغة دستور ويرفضها آخرون. الذين يجيزون مبدأ صياغة الدستور يجادلون بأنهم يضعون الفكرة في سياق عقد مؤقت قابل للتعديل بناء على الكتاب والسنّة لا باعتباره بذاته مرجعاً مقدّساً منزهاً. ويمكن فهم هذا الطرح بشكل غير مباشر من كتابات التيار السلفي الإخواني والسروري وتيار السلفية العلمية. أما التيار الجهادي بشقيه فيرى أن صياغة الدستور أمر غير واقعي لأن مشروع الدولة لديهم مشروع توسّع دائم ولذلك يستحيل أن تكون هناك مجموعة محددة تعتبر جمعية تأسيسية ينسب إليها صياغة الدستور الأول. ويجادل هؤلاء كذلك بأن قوة مرجعية العلماء في البيئة المحكومة بالمنهج السلفي تجعل أي دستور ليس ذا قيمة من الناحية العملية.

وبهذا الفرق الواضح بين مفهوم هدف الدولة ومفهوم الشرعية والمرجعية يتبين أن هناك تبايناً صارخاً بين التأسيس الفكري لكلا المنهجين، وأن الفرق في أصل فلسفة الفكرتين وليس في تفاصيلها أو تطبيقاتها. ومن خلال فهم هذا التباين

يمكن فهم تحفّظات السلفيين على الديمقراطية على عدة مستويات.

مما سبق يتبين لنا جلياً أن السلفية ليست على رأي واحد بشأن الديمقراطية وشرعية الحكم، وأن معظم تياراتها تُفرّق بين الموقف من المشاركة في الديمقراطية كواقع قائم والموقف منها كمشروع متكامل. إلّا أن «الجهاديين» السلفيين يرون أن المشاركة في البرلمانات تعني الإقرار بالكفر الذي تمثّله الديمقراطية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية تكفير الاتجاه الديمقراطي من قِبل بعض السلفيين هي القضية الأكثر خطورة في واقعنا الحالي، لأن التكفير يؤدي إلى إباحة قتل هذا المكفَّر، وهو الإرهاب بعينه. وهناك إشارة أخرى بغاية الخطورة وهي احتكار مفهوم الحق واعتباره معبّراً وحده عن الشريعة، وهو إرهاب أيضاً، لا يتناسب مع العصر العولمي ولا مع الضرورات الديمقراطية وفقه المواءمة، الذي يرى أنه لا يُحجر على البشرية ولا على مفكريها وقادتها أن تفكّر في صِيَغ وأساليب مختلفة لعلها تهتدي إلى ما هو أوفى وأمثل، ولكن إلى أن يتيسر ذلك ويتحقق في واقع الناس، يرى فقه المواءمة أن علينا الاقتباس من أساليب الديمقراطية ما لا بد منه لتحقيق العدل والشورى واحترام حقوق الإنسان

والوقــوف في وجه طغيان السلاطــين العالين في الأرض(*).

لقد عرّض الفكر السلفي أتباعه وربما بلاده للكثير من الأخطار، والإرهاب هو الخطر الأكبر والمأساة الطامة من ضمن تلك الأخطار، فمجرد الدخول بهذه الدوامة الكبرى يصبح الأمر بغاية الخطورة والحساسية، فهل يحل الحوار بعضاً من العقد التي أوقع التيار السلفي نفسه وأتباعه وبلاده فيها؟

إذا كان السلفيون من التيار الإرجائي سيصلون يوماً إلى التيـار الإرهـابي أو الجهـادي فـالحوار معهم غير ممكن، لأن النتيجة ستكون واحدة وهي أن الكل على خطأ ما لم يكن سلفياً، أما إذا كان المقصود هو الحق والوصول إلى العدل في المفهوم وفي سياسة الرعية فالأمر مختلف جداً...

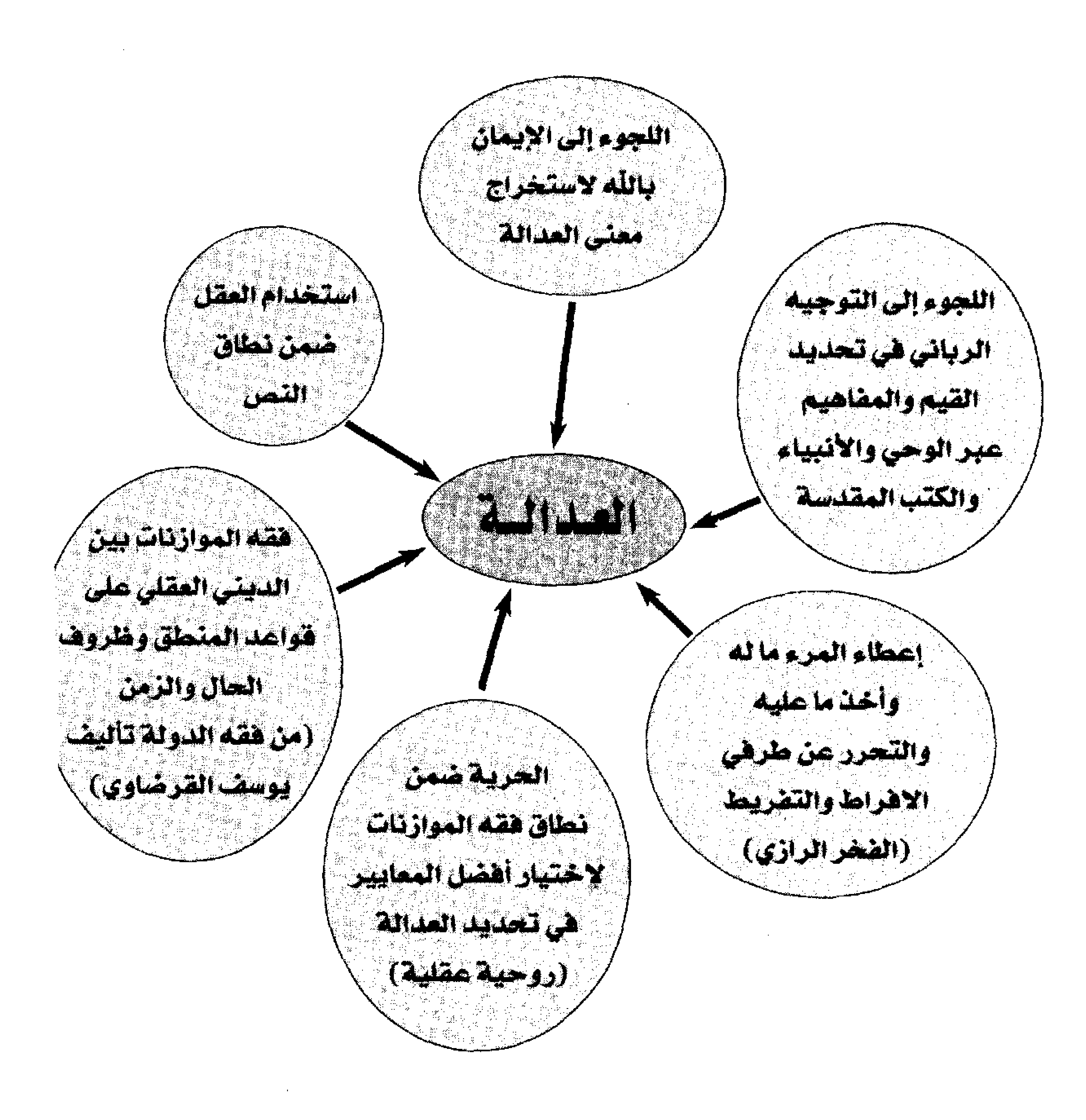
لإجراء حوار بنّاء في الديمقراطية لا بد من اعتماد فقه الزمن والمواءمة، ولا بـد مـن اعتـمـاد المصـالـح وتشـابك العلاقات الدولية والتعددية وقيمة العقل والمستجدات، ولا بد أن نتحدَّث عن البيئة المحلية والدولية، ولا بد أن نسأل أنفسنا دائماً: هل نحن بمفردنا في العالَم؟ وهل خلقنا اللَّه وأرسل رسله ورسالاته لنظل بعد هذه الخلاصات بمفردنا، أم لنتعارف ونتمازج وننتج حضارة إنسانية مشتركة تحقِّق الرفاه والعدل؟

(*) يوسف القرضاوي: فقه الدولة في الإسلام 137 ـ دار الشروق ـ القاهرة 1997.

وإذا كنا نرى أن مفهوم الشريعة قد استخدم في بعض الدول الإسلامية لتبرير شرعية بعض الحكومات، وأن معظم الحكومات الإسلامية قد ركَّزت على إلٰهية الأوامر بطاعتها، فلا أقل من قطع الطريق على السلطات تحقيقاً للعدل في المجتمعات. ولا شك بأن الوحي ومركزية النص وما شابه من الأصول تظل مُصانة محفوظة عند الحديث الأصولي عن الديمقراطية. من هنا فعلى المحاورين قبول التعددية في المنظور للحكم وللقانون وللحق والمصلحة، لا على الأساس المرحلي المؤدي إلى مرحلة التمكّن والقوة والحكم، ثم التحلُّل من مبدأ التعددية، وإنما قبول التعددية في كل الأحوال من منطلق المصلحة العامة وتحقيق مصالح الشعوب في الحياة. إن رفض منطق التعددية سيعني حتماً الإرهاب، وهذا ما يحدث في العراق وما حدث في أَفغانستان والسودان ومصر والسعودية وربما سيحصل في أَقطار إسلامية كثيرة أخرى.

(3) إما القبول أو الكفر!!

أيها الناس إما أن نتحاور ونقبل بعضنا بعضاً وإما أن نعتبر الآخر مرتداً أو كافراً، مما سيوجه الدفة نحو الدماء، وهذا أخطر ما قد تؤدي إليه المفاهيم السلفية عندما تنغلق على الآخرين وتعتبر ذاتها هي الفئة الوحيدة الناجية والقائمة



عدم جدوى اشتقاق العدالة بالاختيار العقلي فقط
أو بواسطة الإرادة الحرة بعيداً عن المعنى الروحي.
إن التوصل إلى شرعية العدالة لا بد وأن يمر
بمراحل عقلية ـ روحية، لم يلتفت لها معظم فلاسفة العقل،
وهي موجودة في الأديان السماوية

على تنفيذ شرع اللّه وتصنيف الحق والباطل في حياة الناس.

إن الفكرة التي تطرأ في بال البعض أحياناً، حول إقامة الدولة الإسلامية الفاتحة، وهيمنة الدولة الإسلامية على بقية الشعوب، بل وتحويل الناس فيها إلى مواطنين من درجات مختلفة، هي فكرة لا تتناسب مع العصر ولا حتى مع جوهر الدين، وهي التي ستوصل أصحاب فكرتها إلى الإرهاب بأشكاله انطلاقاً من مبادئ صحيحة في مراحلها الأولى وخاطئة في مراحلها اللاحقة.

إن تعقيدات الصراع بين الشمال والجنوب، أي بين الأمم الغنية المسيطِرة على العالَم وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبين الدول الفقيرة وبخاصة الدول الإسلامية، وتعقيدات نواتج الحوادث الإرهابية في نيويورك وواشنطن في 11/ 9 وما تلاها من إرهاب في العديد من دول العالَم وآخرها السعودية وفلسطين والعراق ولبنان باستشهاد الرئيس رفيق الحريري في 14/ 2/ 2005، ثم تعقيدات النفور الهائل بين مفاهيم النخبة الحاكمة في أمريكا والدول والجماعات الإسلامية... أكبر بكثير وأعقد بكثير من أن تلامسه الآراء الكلية، بهذه العقلية التاريخانية التي تربط ربطاً بريئاً بين التديّن الحقيقي والنظرة إلى أشكال نظم الحكم وكيفية الإنطلاق نحو العالَمية والديمقراطية بعيداً عن الحكم الديكتاتوري المتفرّد...

هناك إشكالية ضخمة تقع فيها بعض الجماعات الإسلامية من السلفية إلى الإخوان إلى الوسطية أحياناً، وهي الربط غير الموضوعي بين المفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين مصدرها الغربي. وبالتالي فهم ينكرون قيمة هذه النُّظم السياسية باعتبارها مرتبطة بالتحلّل الأخلاقي والمادية والمصلحة والفساد وما شابه من الأوصاف التي يتفنن بعض الإسلاميين بإطلاقها على الغرب عموماً. وقد أدت هذه الإشكالية إلى نشوة عارمة لدى العلمانيين الذين وجدوا ضالتهم بهذه الإشكالية لضرب الإسلاميين بأهم المنتجات الحضارية والإنسانية وهي الديمقراطية، كما وأوجدت هذه الإشكالية انفصاماً حاداً في المفاهيم السياسية لدى الجماعات الإسلامية المذكورة، فمن أين جاء هذا المفهوم الخاطئ الذي يقول بأننا نرفض البنسلين لأنه مكتشف من شخص مسيحي أو نظرية النسبية لأنها مكتشفة من شخص يهودي؟ ومن قال بأن الدواوين التي اقتبسها عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه لم تكن فارسية ومعظم التنظيمات الإدارية والمالية والعسكرية في الدولة الإسلامية لم تكن عالمية؟! لقد حان الوقت، وهو الآن، الذي يتنبه فيه الإسلاميون إلى مثل هذه الشبهات وعليهم البدء بالحوار البيني أولاً، ثم عليهم التبحّر بالثقافة الغربية لاستخلاص أفضل النُّظم الكفيلة بتحقيق مصالحهم في الدنيا،

فقد سبقنا(*) الغرب إلى الديمقراطية ولا عيب في هذا، والعيب كل العيب ألّا ندرك هذه الحقائق وأن لا نستفيد من سياقاتها التاريخية الهامة.

لقد أخطأت بعض الجماعات الإسلامية منذ زمن بعيد، من أيام الإمام المودودي في الباكستان والإمام حسن البنا في مصر، أخطأت بالعداء للديمقراطية، وأخطأت بعدم الاندماج العمودي في الفكر السياسي الغربي لاستخلاص أفضل ما فيه، وقد انعكس ذلك على المسلمين بالدرجة الأولى، فاضطهدت ديكتاتورية جمال عبد الناصر الإخوان المسلمين كما اضطهدت ديكتاتورية العسكر في باكستان الجماعة الإسلامية وحاكمت زعيمها حتى مات مقهوراً...

وينطبق على حزب التحرير ما نقوله عن الإخوان من رفض الديمقراطية رفضاً لا يخلو من السطحية، ويبدو أن الكوادر الجديدة للإخوان في العالَم قد أَدركت هذا الخطأ الفادح فعادت لمغازلة المفاهيم الديمقراطية، إلَّا أن حق المرأة في العمل السياسي لا يزال عقبة أخرى من عقبات المفاهيم السياسية المنقوصة لدى الإخوان المسلمين بشكل عام.

(*) ليس المقصود بالسبق سوى تطبيق نظم ديمقراطية في الغرب بينما طبّق الشرق أشكالاً أخرى من الحكم.

ومما لا شك فيه أن الجيل الجديد من الإسلاميين قد تجاوز القيود التاريخية وبدأ يفكر بشكل براغماتي، فالإخوان المسلمون في الكويت مثلاً قد أصبحوا جزءاً هاماً من اللعبة الديمقراطية كما حصل الإخوان على 88، مقعداً في مجلس الشعب المصري رغم البلطجة ولعبة الموت وقد دخل الإخوان السعوديون الانتخابات البلدية، وفي السودان والجزائر وتونس ولبنان ما يشير إلى قبول الديمقراطية من جديد. . .

فيما يتعلّق بالعلاقات البينية أي فيما بين الحركات الإسلامية، فإنها علاقات متوترة بعيدة عن اللقاء الهادئ، فالسلفية ليست فقط ضد الديمقراطية؛ لأنها من الغرب ومن العلمانية وتقول بفصل السلطات إلخ. . . ولكنها أيضاً ضد كل من يقول بالضرورة الديمقراطية كالشيخ راشد الغنوشي أو الدكتور حسن الترابي الذي ينظر إليه السلفيون كنموذج حديث للمعتزلة، النقيض المباشر للسلفية.

3 ماذا نريد من الديمقراطية وماذا لا نريد منها؟!

بعيداً عن الصفات الإيجابية أو السلبية للديمقراطية، وبعيداً عن رأي الجماعات الإسلامية أو العلمانية فيها، لا بد من البحث بكيفيات فَهم الديمقراطية كنظام خارجي غريب عن البيئة العربية والإسلامية، وكيفيات تبنّي واقتباس ما يناسب بيئتنا الزمنية منها. . . تماماً يشبه هذا القصد ما نبتغيه من توطين التقنيات الحديثة وتطويرها بالشكل الذي يُناسب حاجاتنا التنموية. فالتقنية مهما كانت متطورة، لا تتحوّل إلى عامل تنموي ما لم يتمكّن المجتمع المقتبس لها من فهمها في الجوهر ومعرفة أسرارها على قدر الإمكان، ثم محاولة نقلها بالشكل الموائم للظروف البيئية الجديدة عليها. نقل الديمقراطية يحتاج منّا أيضاً لمثل هذه المواءمة.

عمر المفهوم الديمقراطي الحديث حوالي قرنين من الزمان، في أوروبا وشمال أمريكا آنذاك كان الهدف من الديمقراطية هو حماية الطبقة العلمية الصناعية الزراعية الحاكمة أو المهيمنة،

وذلك عبر تصنيف حقوقهم بعيداً عن حقوق الضعفاء. فالضعفاء منذ قرنين من الزمان كانوا مجرد وقود للآلة وللثورة الصناعية التي لم ترحم الإنسان الضعيف، بل زادت من ضعفه ومن سحقه واستغلاله. إذن الديمقراطية منذ مائتي عام جاءت في أوروبا لتقنين حقوق الجيل الذي سيحكم العالَم الجديد. ويمكن تعريف العالَم الذي نتحدَّث عنه بأنه اختراع جديد تحوّل إلى مصنع كبير وإنتاج ضخم وطبقة محتكرة لهذه المعاني في بلاد محكومة بهذا المفهوم المادي. وهنا كان لا بد من إنشاء الأشكال القانونية لحكم العالَم الجديد والسيطرة عليه، فكانت الدساتير والبرلمانات والقوانين والانتخابات (الديمقراطية) فقط للحفاظ على الدولة الجديدة ذات الإلٰه المادي الجديد...

ويجدر بنا فوراً أن نتذكّر رأي السلفيين بالديمقراطية، لأنهم يربطون فوراً بين نشأة هذا المفهوم وظروفه التاريخية والبيئية، لذلك فهم يتذكّرون أنه مبدأ كافر لأنه يُؤصِّل قوة الأقوياء ويشرّع لهم كيفية تحويل الحكم إلى هيمنة على العالَم، وعلينا ألّا نقبل هذا المفهوم التاريخي للديمقراطية وأن نأخذ منه المعنى الملائم لإدارة مصالح الرعية نحو العدل والحرية.

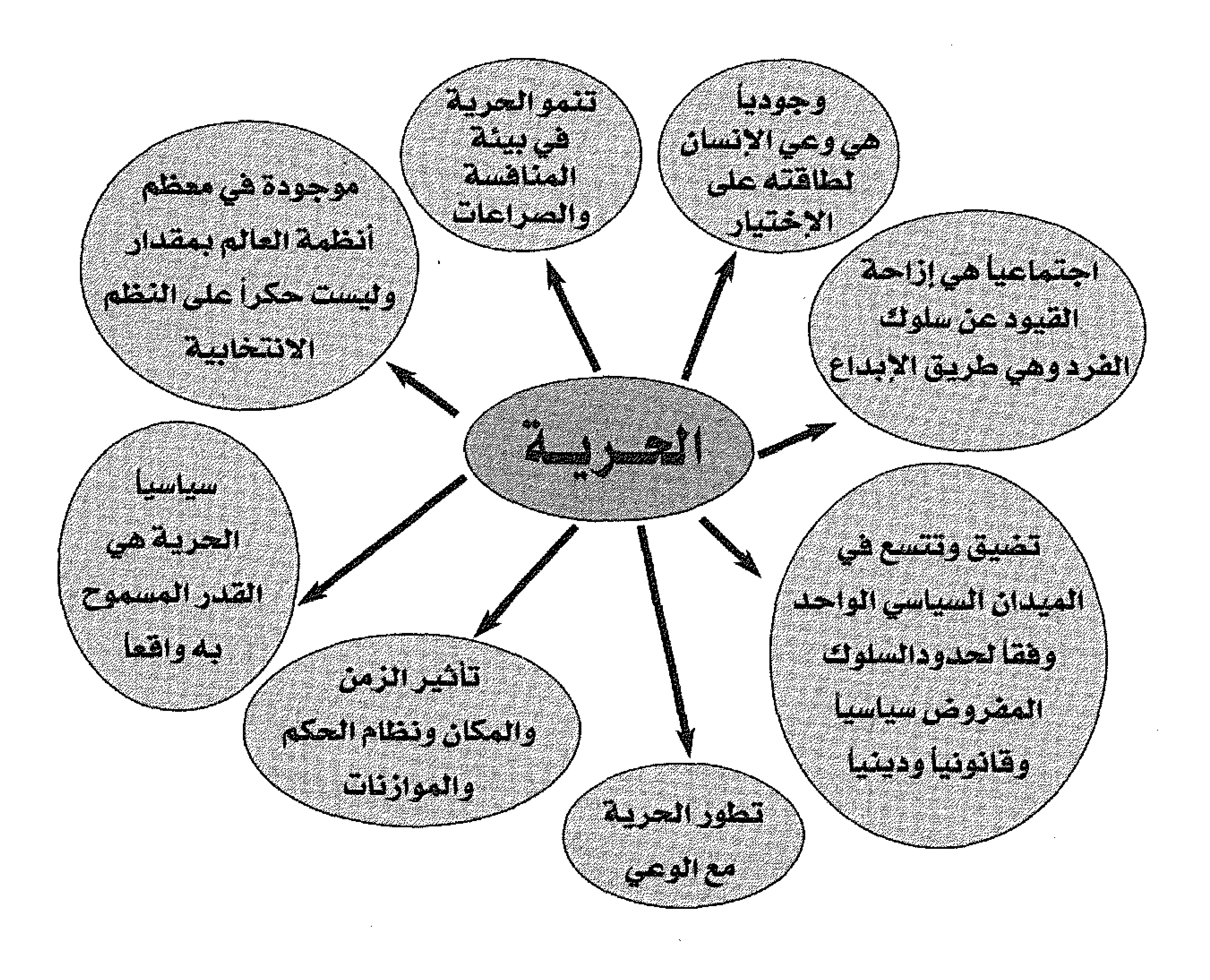
بالعودة للسؤال عما نريده من الديمقراطية وعما لا نريده منها... نريد أن نأخذ من مفهوم الديمقراطية فكرة تداول السلطة وعدم احتكارها، وهي وإن كانت فكرة قديمة وُجدت

لخدمة الأقوياء في المجتمع الصناعي الطاحن منذ قرنين من الزمان، إلَّا أننا نريد منها هذا المعنى لأنه يحقِّق للناس مصالحهم ويُبعد عنهم الظلم واحتكار السلطة على النموذج الشرقي. ونريد من الديمقراطية أيضاً كل ما يتعلّق بتنظيم هذا التداول للسلطة وبخاصة صنع القوانين وتطويرها وتنظيم سيادتها وتنظيم سلطات الشعب عليها . . .

بمعنى مختصر، نحن لا نريد الديمقراطية بشكلها الأوروبي - الأمريكي، بل نريد منها الجوهر الملائم لآسيا وأفريقيا، ثم الملائم للبلاد العربية والإسلامية ثم الملائم لكل بلد على حدة ثم الملائم للدين والتراث والعرف والعادات والتقاليد وتاريخ المنطقة وبيئتها وظروفها وحتى تاريخ الأُسر والقبائل والقوى المهيمنة فيها . . . الديمقراطية المطلوبة لمصر هي الديمقراطية المصرية، والديمقراطية المطلوبة للسعودية هي الديمقراطية السعودية وهكذا . . .

كيف طوّر الإنسان الطائرة؟ كانت البداية من عباس بن فرناس الذي فكّر بكيفية طيران النورس، ثم رسم للنورس هيكلاً تخطيطياً يُبيِّن فيه أطوال الرأس والصدر والذنب، ثم طبَّق ذلك على نفسه وطار من الجبل إلى السهل وكسر ظهره ومات. عباس بن فرناس هذا هو رائد الطيران في الدنيا لأنه بدأ الفكرة، حدّد الفكرة، ثم وضع لها هيكل التطبيق. وأظن

أن القارئ يعلم الآن كيف بدأ الغرب بالديمقراطية، لقد بدأ من مبدأ عدم التفرّد في السلطة ثم طوره إلى مبدأ تحديد الكيفيات الصالحة لاختيار الأفضل، ثم وضع قانوناً للانتخاب ثم التصويت على ذلك القانون، ثم اعتماده من الناس (البرلمان اللاحق) ثم التأكّد من عدم هيمنة الأغنياء على أصوات العمّال، ثم التأكّد من حرية طرح الأفكار الجديدة، ثم منع احتكار وسائل الإعلام، ثم السماح بالتنظيمات السياسية لتطوير هذه المفاهيم، ثم وضع أنظمة وعقوبات (محاكم- قضاء) للمخالفين، ثم معرفة أصحاب الحق بالانتخاب وحصرهم (لوائح الشطب) ثم منع التدخّل الخارجي، ثم محاولة عدم التأثير على نزاهة الانتخابات بالرشوة أو القوة أو الترهيب. . . والقائمة طويلة. وقد طوّر الغرب هذه المراحل على مدى 200 عامٍ حتى أصبحت لديه ديمقراطية، تماماً كما أنفق 100 عامٍ حتى استطاع اختراع الطائرة. ولذلك، فليست الديمقراطية عملية واحدة ولم تأت لنا أو لأوروبا دفعة واحدة. والآن عند الرغبة بتطبيق الديمقراطية في الشرق العربي لن يكون من السهل الوصول إليها دفعة واحدة. وهذا ما حدث في المملكة العربية السعودية، فقد كان مفهوم الديمقراطية محرماً قبل عشرين سنة مثلاً، ثم أصبح مفهوم الديمقراطية فيه آراء، ثم تطورت الآراء فأدركت الفرق بين القوالب الثابتة



هل الحرية طاقة إنسانية مطلقة، وهل هي اصطفاء لأحد الخيارات المتاحة؟ وهل هي حق للإنسان؟ وهل هي الطريق الوحيد للإبداع وللتمتع بالإنسانية

المتكاملة والمبدأ، فرفض المجتمع السعودي القوالب الثابتة للديمقراطية وقبل المبدأ بالعموم، فبدأ في بداية العام 2005 أول انتخابات بلدية ولنصف المجلس البلدي فقط. ولمن يعرف الأصول التطورية للمجتمعات يقرِّر فوراً أن ذلك التدرُّج هو غاية بالطبيعية، وأن الخطوة التالية ستكون بإشراك المرأة في الانتخابات والتي ستليها ستكون بانتخاب كل المجلس البلدي، ثم بانتخاب 10٪ من مجلس الشورى ثم 50٪ منه ثم 100٪، وهكذا تأتي الديمقراطية للمجتمعات، التي لم تعرف هذا المفهوم أصلاً.

بالعودة لأصل الفكرة، كان على المفكرين في بلادنا أن يلجأوا إلى تفكيك الديمقراطية إلى عناصرها الكثيرة الصغيرة وأن يبدأوا بتنفيذها عنصراً عنصراً بعيداً عن التعصّب أو العجلة، وعندما لا يكون المجتمع جاهزاً لبعض عناصر الديمقراطية فعلى الهيئات الثقافية أن تقوم بدورها لتثقيفه بل وتعليمه أصولها وأبعادها، وهكذا نُحول الثقافة الديمقراطية إلى بناء حقيقي لمبدأ الديمقراطية ثم لهياكلها الكلية التي تصل إلى أشكال الحكم والسلطات المختلفة فيه. من هذا المنظور لا يمكن الحكم على أي بلد بأنه غير ديمقراطي حتى لو بدأ بتنفيذ 5٪ من الديمقراطية، ومن هذا المنظور أيضاً لا يُقال بأن السلفيين لا يؤمنون بالديمقراطية لأن دينهم يؤمن بالعدالة الاجتماعية

التي تحتل أكثر من ثلاثة أرباع الديمقراطية، وبهذا التفكيك الثقافي الواعي تصبح معظم المجتمعات ديمقراطية وتصبح معظم التنظيمات ديمقراطية، وإلّا لأصبحت كلها خالية من البحث عن الحق والعدل والحرية.

يجدر بنا ونحن مقبلون على مراحل التغيير في مجتمعاتنا، أن نكون على قدر كبير من الثقافة بالشأن السياسي، وعلى قدر كبير من التسامح في نظرتنا للآخر، وإلّا فالكارثة السياسية قادمة ولا شك.

علينا ألّا نقبل الديمقراطية كقوالب جاهزة. علينا أن نرفض بعض المبادئ الديمقراطية القادمة من أوروبا وأمريكا، علينا أن نرفض الممارسات الشاذّة القادمة إلينا باسم الديمقراطية، كما فعل الأمريكان في أفغانستان والعراق وكما تفعل إسرائيل بفلسطين ولبنان... وعلينا أن نعرض ثقافتنا الجديدة بالديمقراطية للعالم، فقد تكون الديمقراطية العربية أو الإسلامية أرقى من الديمقراطية الأمريكية في بعض العناصر الأخلاقية التي لا تحسب لها الديمقراطيات المادية أي حساب.

إن باستطاعة البرعم الديمقراطي العربي أو الإسلامي أن يتطور ـ كما تطوّر في أوروبا ـ وأن يُحدَّث وأن يُمحَّص على ضوء معطياتنا وظروفنا الخاصة. ليس علينا أن ننطلق من جان جاك روسو في العقد الاجتماعي، ليس علينا أن نقبل بنظرية

الإدارة العامة، ليس علينا أن نُسلّم بفصل السلطات، بل علينا أن نعود لتراثنا فيها. وليس علينا أن ننقل الآليات الديمقراطية الغربية والأمريكية كلاً كاملاً، فقد لا تكون موائمة لنا في أي شكل من الأشكال، وعلى العكس تماماً فقد تكون أقرب إلى الديكتاتورية منها إلى الديمقراطية الحقيقية. علينا أن ننظر إلى الديمقراطية كمفهوم لا كتفاصيل، فهي ليست كالكيمياء أو الجغرافيا وعلوم الأرض، إنها مجرد فكرة عالمية، أما التفاصيل فذاتية بحتة وزمنية بحتة ومكانية بحتة. والديمقراطية المطلوبة هي التي تتطور وتراقب من قبل الشعب الواعي المثقّف والراغِب بالحرية والتقدّم، وليست الديمقراطية الهابطة إلينا بمنطاد من العالَم الآخر!!

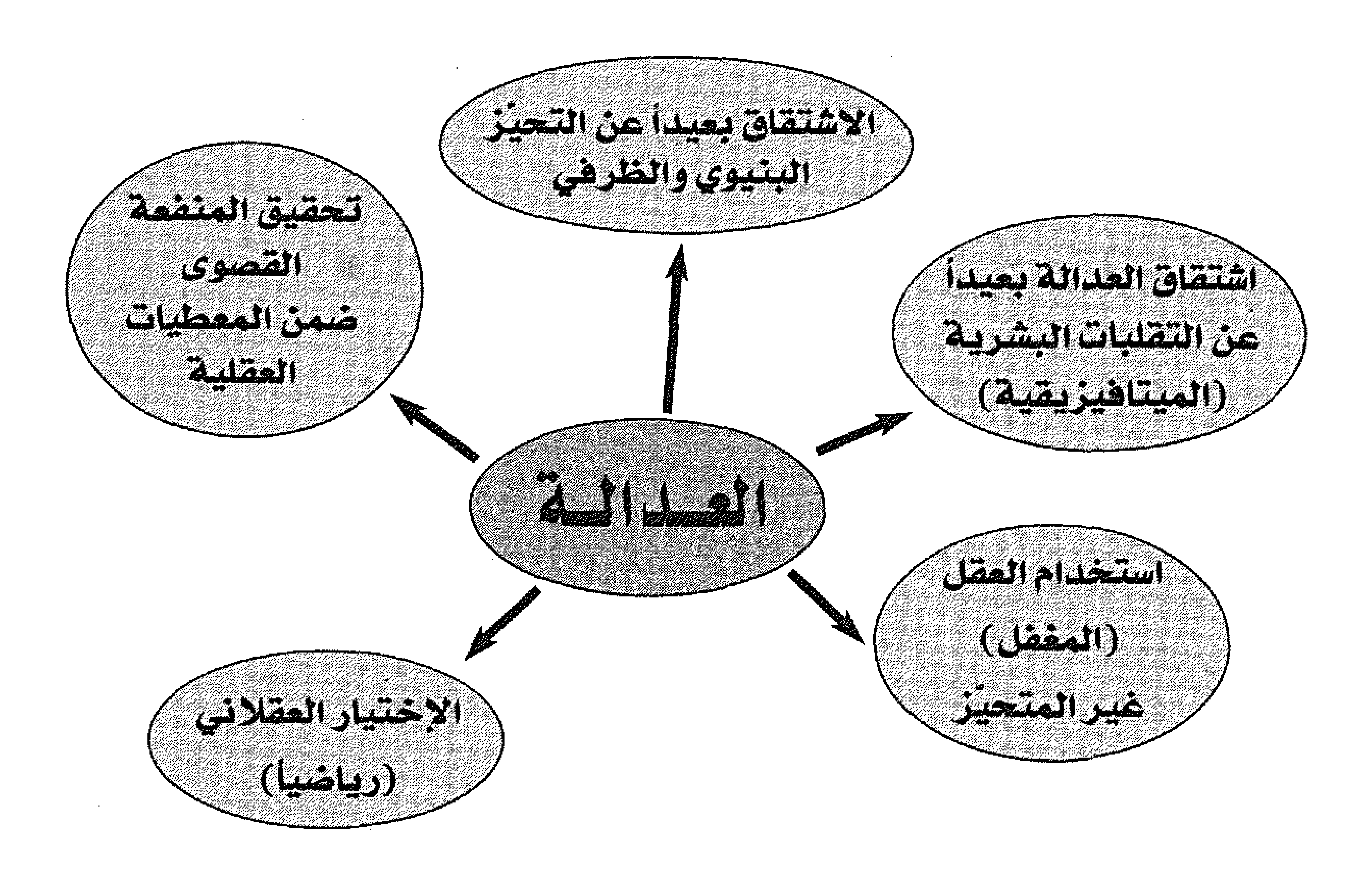
4 الديمقراطية والتخلف

شئنا أن نعترف أم لم نشأ، فإن بلادنا العربية وإلى حد كبير، البلاد الإسلامية متنازعة ثقافياً وجماهيرياً بين اتجاهين متضادين هما: التراث والحداثة. الإسلاميون يمثّلون بتشكيلاتهم المختلفة جانب التراث، بينما يمثّل الليبراليون أو الحداثيون الاتجاه الداعي لليبرالية والنظم الغربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومنها الديمقراطية. ولعلنا نشير هنا إلى أن التوفيقية بين المتناقضات كانت امتداداً لمفهوم ثقافي قديم في العالَم العربي بدأ منذ مائة عام تقريباً وحاول تجنّب نواتج الحسم بين السلفية والعلمانية، فعمل على التقريب حتى في مفاهيمه السطحية التي لا تمسّ الجوهر، وقد تخصّص د. محمد جابر الأنصاري بهذه الثنائيات وجعلها مدخلاً لمعالجات فكرية ونهضوية(*).

(*) الفكر العربي وصراع الأضداد - محمد جابر الأنصاري - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999.

السلفية عند الأنصاري، سواء منها السلفية المهدية أو السنوسية أو ما عُرف بسلفية الأزهر ورجالاته: كالأفغاني، محمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، رشيد رضا، الرافعي، وشكيب أرسلان، انتهاءً بأفكار الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في الباكستان والجماعة السلفية بالمفهوم العريض، كل هذه الاتجاهات تقابل كلون أبيض اللون الأسود الذي تمثّله العلمانية المادية الغربية ومفكريها من جبران خليل جبران إلى ميخائيل نعيمة إلى شميل وصروف ولطفي السيد وعلي عبد الرازق وطه حسين وأنطون سعادة وخالد بكداش وجورج حبش وصلاح البيطار وغيرهم. في الوسط بين هذين الاتجاهين وقفت التيارات التوفيقية التي لم تأخذ اللون الأبيض ولا اللون الأسود وإنما اتشحت بالرمادي أمثال العقاد وهيكل.

كان محمد عبده يحاول التوفيق بين النظرية الإلٰهية في الحكم (أي المركزية) وبين الحداثة الأوروبية العقلية. تماماً على عكس مفهوم سيد قطب الذي كان يؤمن بعرض الإسلام كما نزل، ثم تقاس عليه بقية القضايا الحياتية، فما توافق مع الإسلام قُبل وما لم يتوافق مع الإسلام رُفض. وربما يكون سيد قطب هو المفكر الإسلامي الأول الذي قطع مبدأ التوافقية بكتابيه «هذا الدين» و«المستقبل لهذا الدين» وعبر تفسيره للقرآن في كتابه الشهير «في ظلال القرآن». سيد قطب رفض



يرى «جون رولز» في كتابه «نظرية العدالة»، أن الإنسان المتجرّد عن الهوى، الجاهل، غير المتحيّز إلى فكرة مسبقة، هو الذي يستطيع تحديد أبعاد العدالة عقلياً، وأن العدالة الإجتماعية هي التي يستفيد فيها أولاً أقل الناس مكانة اقتصادية وهي أحادية قاصرة

الديمقراطية الأوروبية، محمد عبده وفّق بين الديمقراطية وبين الشورى. عندما تقدّم الفكر الليبرالي بطرح قضايا المجتمع بصراحة ووضوح أعلن لطفي السيد عن بعض شكوكه بصلاحية المفهوم الإسلامي لعلاج قضايا الأمة، ولكن ذلك كان تلميحاً، حتى جاء علي عبد الرازق (1888 - 1966م) فأعلن صراحة - بعد أن أكمل دراساته العليا في أكسفورد في بريطانيا - في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» الصادر عام 1925 (أيام إلغاء الخلافة الإسلامية من تركيا)، أعلن عدم ضرورة الخلافة بل وعدم وجود نظام حكم إسلامي بهذه الصورة وأعاد الحكم إلى الشعب، تماماً كما تعلّم من مفاهيم لوك وهوبس السياسية. وهكذا عارض علي عبد الرازق المبدأ السلفي القائل بأن الخلافة شرعية وواجبة، وبأن الخلافة لا بد وأن تتمتع بالسلطة الروحية والزمنية معاً. فتحولت أفكاره إلى مدرسة سياسية تعارض الخلافة لصالح الديمقراطية الغربية وتقول بصراحة بأن سلطة الخلافة كانت مضرّة بالإسلام، لا بل نكبة بالمسلمين وينبوع شر وفساد. ويدّعي علي عبد الرازق أن محمداً لم يكن له أي وظيفة أخرى غير وظيفة النبي الداعي إلى الحق ولم يرسل لممارسة أي سلطة سياسية، وأنه لم يمارس بالواقع مثل هذه السلطة، فالرسالة النبوية صرف روحية، وقد أنشأ النبي جماعة ولكنها لم تكن دولة.

آل علي عبد الرازق إلى ربه وهو وحده سبحانه وتعالى سيحاسبه على جرأته في الباطل. أما الديمقراطية فلم تأت لمصر بالخير بعد سقوط الخلافة عام 1925، وبعد صدور كتابه، الذي أخرجه فيه الكثيرون من ملّة الإسلام.

السلفيون أكثر وعياً في مفاهيمهم السياسية الشرعية من هذه الاستعجالات التي مثّلها علي عبد الرازق، فوحدة الأمة عندهم تقوم على وحدة الدولة. وتحفّظ الإسلاميون على الديمقراطية له ما يبرّره لا من وجهة النظر التوفيقية بل من الوجهة الأصولية، وهذا ما رآه أيضاً برهان غليون(*) الذي فنّدَ لأفكار المتحفّظة على الديمقراطية في العالَم العربي والإسلامي ضمن النقاط التالية:

1 - الديمقراطية من وجهة نظر التيارات الإسلامية أو النخب العربية، نبتة هشّة لا تنسجم مع معطيات النفس البشرية.
2 - الديمقراطية تحمل تهديدات ومخاطر للدول النامية والفقيرة.
3 - الديمقراطية لا تساعد على التقدّم الاقتصادي والاجتماعي.
4 - الديمقراطية في الدول الضعيفة تهدد وحدة الأمم واستقرارها.

(*) التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية في «أزمة الديمقراطية في البلدان العربية» - دار الساقي - بيروت 2004: 169.

5 ـ الديمقراطية ليس لها حظ من النجاح في مجتمعات تفتقر إلى الطبقة الوسطى، والطبقة الوسطى من صنع الأنظمة الاستبدادية.

6 ـ في البلاد النامية، من الصعب تجاوز الخيارين الوحيدين: الفوضى الديمقراطية أو الطغيان.

7 ـ الديمقراطية عندما تكون فقط مجرد انتخابات فإنها تأتي بالأكثر غوغائية والأعلى صوتاً والأكثر كذباً من الشعب، والأسوأ من هذا وذاك أنها قد تأتي بقوى فاشية معادية للتقدّم وللديمقراطية ذاتها.

ويلخِّص غليون رأي النخب العربية، وبخاصة النخب الخليجية الخائفة من الديمقراطية بصورتها الفوضوية، أنه من الأفضل إرجاء الاختيار الديمقراطي والإبقاء على ما هو قائم. ويرى غليون أن وجود الجزء الإيجابي في الحياة السياسية الخليجية قد يبرِّر للنخب الخليجية هذه الرؤية ولكنها غير مبرَّرة لدى النخب العربية في البلاد العربية الأخرى حيث الحرب الدائمة على الحريات.

يرى غليون أن النخب التي تبرّر السلوك الديكتاتوري للحكومات وبخاصة في الخليج العربي هي نخب مستفيدة من الحكومات الحالية، بل وهي من عملائها. وأن النخب العربية عموماً تنظر بالكثير من الأمل إلى التيار الديمقراطي القادم إلى

العالَم العربي، وهو وحده القادر على وضع حد للفساد المستشري وتقليم أظافر الفئات التي وضعت يدها على الدولة والمال العام(*).

يرى برهان غليون(**) أنه بينما تركّز النخب المستفيدة على ضعف الديمقراطية في دفع حركة التنمية لأنها تتيح استلام السلطة من قِبل نخب غير مخلصة وضعيفة، تؤكّد النخب العربية على أن غياب الديمقراطية لم يعط لا حرية ولا تنمية، وترفض مقايضة إحداهما بالأخرى أو طرحهما كما لو كانتا في تناقض حتمي. وبينما تركّز النخب المحمية على خطر الديمقراطية على وحدة الأمة وقوّة الدولة، تركّز النخب المنسية على أهمية الديمقراطية من أجل تدارك الانفجارات والانقسامات العرقية والدينية والجهوية. وما حصل في يوغوسلافيا لا يبرهن على مخاطر الديمقراطية على الوطنية بقدر ما يدل على نتائج عقود طويلة من الحكم الاستبدادي الذي يفرض على الوطنية بوسائل أمنية بدل أن يسمح للمجتمع بتطوير ما يسمونه اليوم صراحة بالعقد والتعاقدات الاجتماعية. إن الأنظمة المستبدّة لم تدعم الدولة ولا قوّت

(*) المصدر السابق ص 137.

(**) التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية ـ أزمة الديمقراطية في البلدان العربية بيروت ـ 2004.

الأمة، ولكنها غطت بالعكس على تناقضاتهما ومنعتهما من النمو والتطور. وهذه التناقضات هي التي قضت على النظام الاستبدادي ذاته قبل أن تنفجر داخل الأمة.

«هناك في نظري موقفان خاطئان تجاه الديمقراطية ومتفقان بالرغم من تعارض طروحاتهما. الموقف الرافض للديمقراطية كلها، لأنها في تصوره مصدر للتهديدات والمخاطر والفساد والانحطاط، والموقف القائم على الإيمان الساذج بها باعتبارها وصفة تشفي جميع الأمراض. فإذا لم تكن صالحة لإزالة التخلّف والجهل والمرض ولبناء الأمة والدولة وطرد الإسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة، فهي لا قيمة لها ولا تهمّنا. فهذا الموقف يريد وصفة تبرّر له الاستقالة التاريخية الكاملة. الديمقراطية ليست وصفة سحرية لمعالجة جميع علل المجتمعات، ووجودها لا يغني أبداً عن بلورة استراتيجية اقتصادية وجيوسياسية وعلمية وتقنية وعسكرية لتحقيق التنمية والتحرير. إنما مثلها مثل المكاسب الحضارية الأخرى، تجيب على أسئلة محدّدة وتحل مسائل محدّدة أيضاً، تتعلّق أساساً بأسلوب ممارسة السلطة وما يرتبط به من تصوّر لحريات الأفراد ودورهم ومشاركتهم في القرار السياسي ومسؤوليتهم، أي بتكوين الفرد المواطن أو كمواطن. وهي تحتاج كي تتوطن إلى أن نستثمر فيها وأن نضحي من أجلها. وليست قادرة على تقديم

تضحيات للتنمية أو للتحرير. هي مهمة إذا اعتبرنا أن تحويل الأفراد من رعايا خانعين إلى مواطنين مسؤولين مفيد اجتماعياً واقتصادياً ومبرّر أخلاقياً أو بالأحرى مطلوب أخلاقياً.

ومشكلة بعض النخب العربية هي أنها تتردد بين التشكيك بصلاح الديمقراطية أصلاً كفكرة والأخذ بها كوصفة. نعم هي غير صالحة لحل جميع مشاكل المجتمعات. لكنها تعبّر عن تطوّر نظرة جديدة للإنسان تضعه في إطار المشاركة وتراهن على عمقه الأخلاقي الإيجابي».

5 لماذا تتراجع الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي؟!

قبل الإجابة عن هذا السؤال الأساسي لا بد من إيضاح مفهومنا لمكونات المجتمع العربي عموماً. فأي مجتمع بشري يتكون من عامة الشعب ونخب الشعب (كالمعلمين والوعّاظ والمدراء والسياسيين والنقابيين إلخ...) والحاكمين لهذا الشعب. وقد اختلفت الاتجاهات المختلفة بتحديد أهمية دور هذه المكونات، فاليسار بعمومه يعطي الأهمية الكبرى للشعب، بينمايعطي اليمين بعمومه الأهمية للنخب المنبثقة من الشعب وهي عادة ما تكون نخب واعية مثقفة من الطبقة الوسطى، من القادرين على تحريك الشعب وتوجيهه، ومن القادرين أيضاً على دعم الحاكم، بالحق أو بالباطل، أو مراقبته وتوجيهه أو إعلان العصيان الثقافي أو العسكري عليه.

يشير الإسلاميون إلى أن النخبة في المجتمعات العربية والإسلامية هم المسؤولون قبل غيرهم عن تراجع الديمقراطية في

المجتمعات العربية، وأن النخبة الإسلامية قد ساهمت مساهمات واسعة في هذا الاتجاه ودفعت أثمان غالية في سبيلها، وترى معظم الاتجاهات الإسلامية الواقع الديمقراطي كما يلي:

1 ـ الديمقراطية شرط ضروري لتحقيق النهضة. وهي ليست شرط كفاية كما يقول الأصوليون والفقهاء.

2 ـ لا بد للنخب العربية من إدراك أبعاد الفروق بين الديمقراطية الغربية وما نريده من الديمقراطية في بلادنا، ثم على هذه النخب إيصال هذه الخلاصات نقية دون شوائب.

3 ـ لا سيادة لفرد أو أقلية بل الشعب هو مصدر السلطات. والمواطنون متساوون أمام القانون.

4 ـ لا بد من استقلال القضاء وضمان الحريات العامة وعدم الجمع بين السلطات أو تركيزها أو احتكارها.

5 ـ لا بد من الانتخابات الحرّة والنزيهة لضمان تداول السلطة.

6 ـ الفرق بين الشورى والديمقراطية، أن الشورى تكفل الاشتراك الدائم للفرد في الشأن العام بينما تعني الديمقراطية المساهمة مرّة واحدة في الانتخابات.

7 ـ لا بد من تفكيك الديمقراطية إلى ثلاثة مستويات: مستوى الثقافة ومستوى التطبيق، ومستوى تداول السلطة. وقد أخطأت النخب العربية بالقفز إلى المستوى الثالث قبل المرور بالمستويين الأولين.

8 ـ رفض صراع الحضارات والدعوة لحوار الحضارات والإقرار بمبدأ الاختلاف (لا العداء) وحسن فهم الآخر والتعامل معه وتحديد الهدف الديمقراطي.

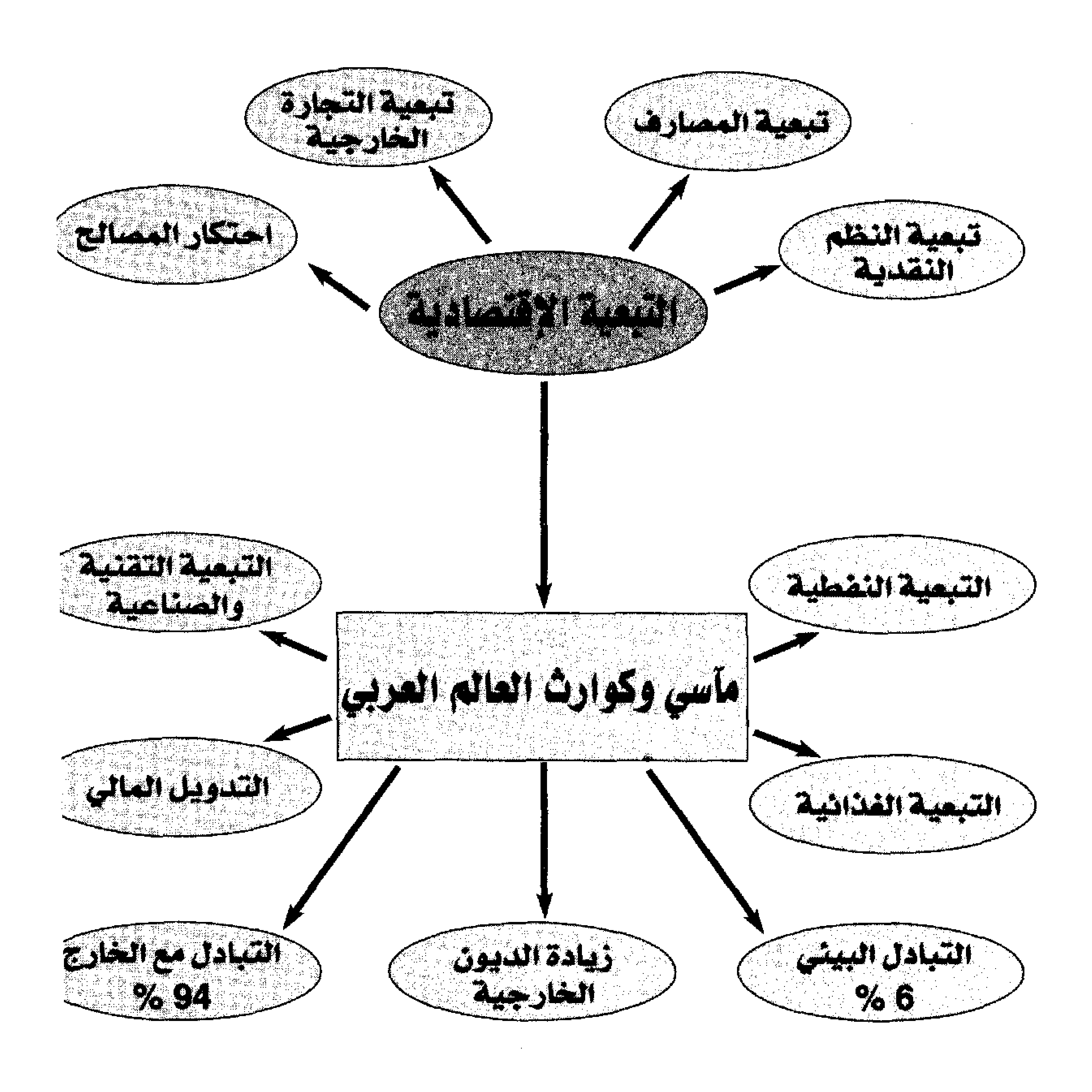
9 ـ إنجاز المعنى الديمقراطي عبر التربية وتنشئة الأجيال والأُسر على المعاني الحرّة والمقيدة بالدين الإسلامي وأبعاده.

10 ـ قبل مطالبة الحكّام بالديمقراطية (المستوى الثالث) لا بد من المرور بأبعادها الشورية في حياة النخبة وممارستها مع الشعب عبر التخصصات المختلفة لهذه النخب وعبر التداخل المترابط بين الشعب والنخب.

11 ـ لا بد من الشجاعة بطرح الأسئلة الفقهية حول العلاقات الجدلية بين الدين والفلسفة وبين الناتج من هذه الأطروحات والحكّام وحدود صلاحياتهم وعلاقاتهم مع الشعب والدستور والتنظيمات والحريات وما شابه.

12 ـ ليس من الصحيح أنه لتطبيق الديمقراطية لا بد من المرور بالعلمانية.

يرى البعض أن مما يُضعف مستقبل التطور الديمقراطي في معظم البلاد العربية عدم الوضوح في طرح الديمقراطية على مستوياتها المختلفة وهي: مستوى السلطة التي تدّعي الديمقراطية في ممارستها وتقول إن على النخب توجيه الشعب



هيمنة الظروف العالمية على الاقتصاد العربي ومتعلقاته

للممارسات الديمقراطية ولفهم الديمقراطية وممارستها لا التغني بمعانيها المجرّدة. مستوى المعارضة التي تتأرجح غالباً بين الرغبة بتأييد السلطة من أجل المكاسب الخاصّة، والرغبة بإمساك ورقة الشعب عبر المطالب الديمقراطية، ويُعد التذبذب في معظم الحالات مما يُضعف التوجّه الديمقراطي في البلاد العربية. أما المستوى الثالث فالمتذبذبون أصلاً بين القوى المتصارعة أو المتفاعلة وهم أصحاب المصالح المشتركة مع كل فريق بنسب متفاوتة(*).

في اليمن، هناك من يعتبر الديمقراطية شرٌ مطلق،

(*) تتجلى أشكال المعارضة للديمقراطية فيما أوردته ثناء فؤاد عبد الله، في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ 1997: 48) كما يلي: الشمولية، رفض التعدد السياسي والفكري، معارضة الانتخابات، التكفير والتخوين، السلفية، انعدام التسامح، عدم الأخذ بمبدأ التناوب السلمي للسلطة، العقلية التآمرية. الإصرار على الخطأ وتكراره، النفور من النقد والمكاشفة، التعالي وعدم الإقرار بمبدأ المساواة، اللجوء للعنف في حل القضايا، الأنانية والسادية، إعادة إنتاج الاستبداد، تكريس الفساد، سيادة روح الحسد والانتقام، سيكولوجية الاستبداد، التركيز على الهدم لا على البناء الديمقراطي، الخداع السياسي، رفض التنوع والاختلاف وعدم القبول بالرأي والرأي الآخر. إنتاج الأزمات وعدم الاعتراف بوجودها وتصديرها إلى الآخر. إن أكبر عقبة تواجه دعوة طرح الديمقراطية في الواقع العربي كنظام ونسق للحياة والتعامل هي الذهنية التي تنزع إلى «السلطوية الشاملة» ورفض النقد وعدم تقبّل الحوار، فهذه الذهنية تَدّعي امتلاك الحقيقة التي لا تعرف الشك أو المراجعة، أو التفاعل المثمر بين الأفراد والجماعات، والتفاعل حتى وإن وجد، فإن هدفه لا يكون التوصل إلى الحلول الوسط بين وجهات النظر، ولكن هدفه إظهار وتوكيد «الحقيقة الواحدة».

والمعارضة الصريحة للديمقراطية أوردها د. سمير عبد الرحمن هائل الشميري في النقاط التالية:

1 ـ الظروف اليمنية غير مؤاتية للديمقراطية، لأنه من المتعذر قيام ديمقراطية بدون دولة مؤسسات ومهماتنا في الوقت الحاضر وطنية وليست ديمقراطية.

2 ـ حل مشاكلنا فقط بالمصالحة الوطنية وليس في الانتخابات.

3 ـ المجتمع اليمني مجتمع متخلّف وقبلي وعشائري، ومن ثم فإن الديمقراطية والتعددية الحزبية ستؤدي إلى شيوع الانقسامات الاجتماعية...

4 ـ تتناسل الديمقراطية دستوراً وقوانين علمانية.

5 ـ الديمقراطية مؤامرة غربية ضد الإسلام، تفتح الباب على مصراعيه للردّة والزندقة وتفتح الباب للشهوات والإباحية...

6 ـ تعطي الديمقراطية مساواة للمرأة بالرجل، وهذا يتصادم مع الدين الإسلامي.

7 ـ تؤدي الديمقراطية وانتشار التعليم إلى زيادة ظاهرة التبرّج وعدم الاحتشام عند المرأة.

يرى الشيخ عبد المجيد الزنداني أن الديمقراطية تعطي الحق للأكثرية في اتخاذ القرارات والخطوات، فقد تتخذ الأكثرية قرارات وخطوات منافية للشرع والدين الإسلامي، فيكون

الحكم والتشريع للأغلبية حيث يتألَّه 51٪ على 49٪، ويصبح 49٪ عبيداً لِـ 51٪، فالأحكام والتشريعات تقر بالأغلبية، فإذا أقرت الأغلبية الشذوذ الجنسي أو تحويل الذكور إلى إناث أو إقرار تصنيع الخمور فليس للبقية إلَّا ذلك، فهذا باطل، لأن الأحكام تؤخذ من دين اللَّه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ويرى الشيخ الزنداني أن الديمقراطية جهل وظلام، ويعتبر الديمقراطية وما تفرع عنها من أحزاب وانتخابات منهجاً جاهلياً، مغايراً لمنهج الإسلام، ومن ثم لا سبيل لمزجها بالإسلام بأي حال من الأحوال، لأن الإسلام نور والديمقراطية ظلمات. الإسلام هدى ورشد والديمقراطية غي وضلال، الإسلام منهج رباني سماوي، والديمقراطية نتاج بشري أرضي، وشتان بينهما.

ويتهم الشميري(*) المعارضة المستترة للديمقراطية بأنها هي التي تستخدم أساليب العنف والإقصاء والشمولية بصورة غير صريحة، ولا تميل إلى العقلانية والحوار النافع، فهي تتفنن في استخدام القوة والعنف والإرهاب وتوجه الطعنات للديمقراطية بسكاكين معطّرة.

(*) الديمقراطية وتزييف الوعي العربي ـ دراسات يمنية 59: 1999: 67.

يلوِّح جورج طرابيشي بأن الديمقراطية كالأسطورة، وأن ما يميِّز الديمقراطية هو أنها ترهن النقلة الموعودة من الجحيم إلى النعيم بالشرط الذي تمثِّله هي نفسها، فقبلها لا شيء وبعدها لا شيء، وهي بذلك تقدِّم نموذجاً مكتملاً لخطاب أيديولوجي حامل، لا لبرهان في الخطاب العلمي، بل لوعد. وهذا الوعد الذي يتعقل نفسه من دون أن يتعقّل شروط تحقيقه، يمثِّل بدوره نموذجاً لما تسميه الأبستمولوجيا الحديثة باللامفكر فيه(*).

(*) جورج طرابيشي: الأيديولوجيا واستحالة الديمقراطية. في: الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية الموقف والمخاوف المتبادلة. ط1، بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية: 1999: 71.



دور النفط في أمركة الشرق الأوسط

قصة النفط بدأت في وادي الرافدين منذ آلاف السنين. كان يطفو فوق الأرض بفعل حرارته والضغط عليه. وقد عرفه العراقيون قبل غيرهم من أمم الأرض ثم استعملوه في حروبهم وفي أغراضهم السلمية. ومع أن النفط نعمة من نعم اللّٰه على الإنسان. إلّا أنه تحوّل إلى لعنة على العراق خصوصاً. فمنها بدأ، وفيها تأكدت اللعنة عبر ثلاث حروب مدمّرة انتهت باحتلاله وتدميره.

أول من عرف تقنيات التنقيب عن النفط هم الأمريكان. فقد استخرجوه من أول بئر نفطي أمريكي عام 1859م مسجلين بذلك سبقاً عالمياً، مما دفع البريطانيين إلى هذا المجال ولكنهم فشلوا في السباق. فبقي الفحم الحجري هو طاقة محركاتهم حتى بداية القرن العشرين، حيث تمكّنوا من حفر أول بئر في إيران عام 1908م.

بعد سقوط ألمانيا في الحرب العالَمية الأولى انفردت بريطانيا

بنفط الكويت (التي فصلت عن الدولة العثمانية بالاتفاق). ووقَّع الشيخ مبارك الصباح للإنجليز على حقّ التنقيب المنفرد مدى الحياة. ثم تمكّنت بريطانيا لاحقاً من الهيمنة الاستدمارية على نفط العراق وإيران والإمارات العربية. وضمنت سلامة خطوط نقل النفط من هذه البلاد عبر قناة السويس مما أدخل مصر وفلسطين في الفلك الاستراتيجي البريطاني. وقد تلازمت السياسة البريطانية بعد اكتشاف النفط عالمياً مع كيفيات السيطرة على المناطق الممكنة للتنقيب عنه. وهذا ما دفعها لتوقيع إتفاقية «سان ريمو» عام 1920م مع فرنسا على اقتسام مناطق الشرق الأوسط الغنية بالبترول. ويعتبر النفط بذلك هو المحرّك الفعلي لحركة الاستدمار (الاستعمار) في العالَم كله.

مع ضعف بريطانيا حلّت الولايات المتحدة الأمريكية محلّها عام 1971م فأصبحت حقول النفط الأساسية في هذا الخزّان الضخم ملكاً لأمريكا المنتصِرة في الحرب العالَمية الثانية، والتي أَصبحت القوّة الصناعية الأضخم في العالَم بعد الاتفاق مع مستعمرتها الأولى بريطانيا للتنازل عن العالَم للسيد الجديد للعالم..

لضمان استمرار هيمنة أمريكا على نفط إيران ـ الخليج، كان لا بد من وضع الاستراتيجيات المحكمة لمنع وصول الاتحاد السوفييتي أو أوروبا أو الصين أو اليابان إلى هذه المنطقة إلَّا عبر

البوّابة الأمريكية. وما حصل بين الحرب العالمية الثانية والحرب على العراق عام 1990م من أحداث وحروب واتفاقيات كان يصبّ في اتجاه أمركة نفط العالَم الذي تستهلك ربعه تقريباً!!

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي اتجهت أنظار أمريكا نحو حقول سيبيريا وبحر قزوين وخليج المكسيك فهي أيضاً من المحابس النفطية الكبرى في العالم. وهناك من يقدِّر كميات نفط بحر قزوين بكميات نفط الخليج. مما جعل الصراع على أفغانستان (ثم إيران مستقبلاً) حاجة استراتيجية لأمريكا. وما احتلال أفغانستان ثم احتلال العراق، إلَّا حاجة ماسّة لاستمرار دوران الآلة الأمريكية بغض النظر عن سخافات التذرّع بضرورة نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. فهي المعاني الممجوجة المفضوحة التي أَصبحت لا تنطلي على أحد. ويمكن النظر إلى خريطة النفط عالمياً كالآتي:

نفط الخليج 75٪.

نفط أمريكا الجنوبية 12٪.

نفط أوروبا 6٪.

نفط أمريكا الشمالية 4٪.

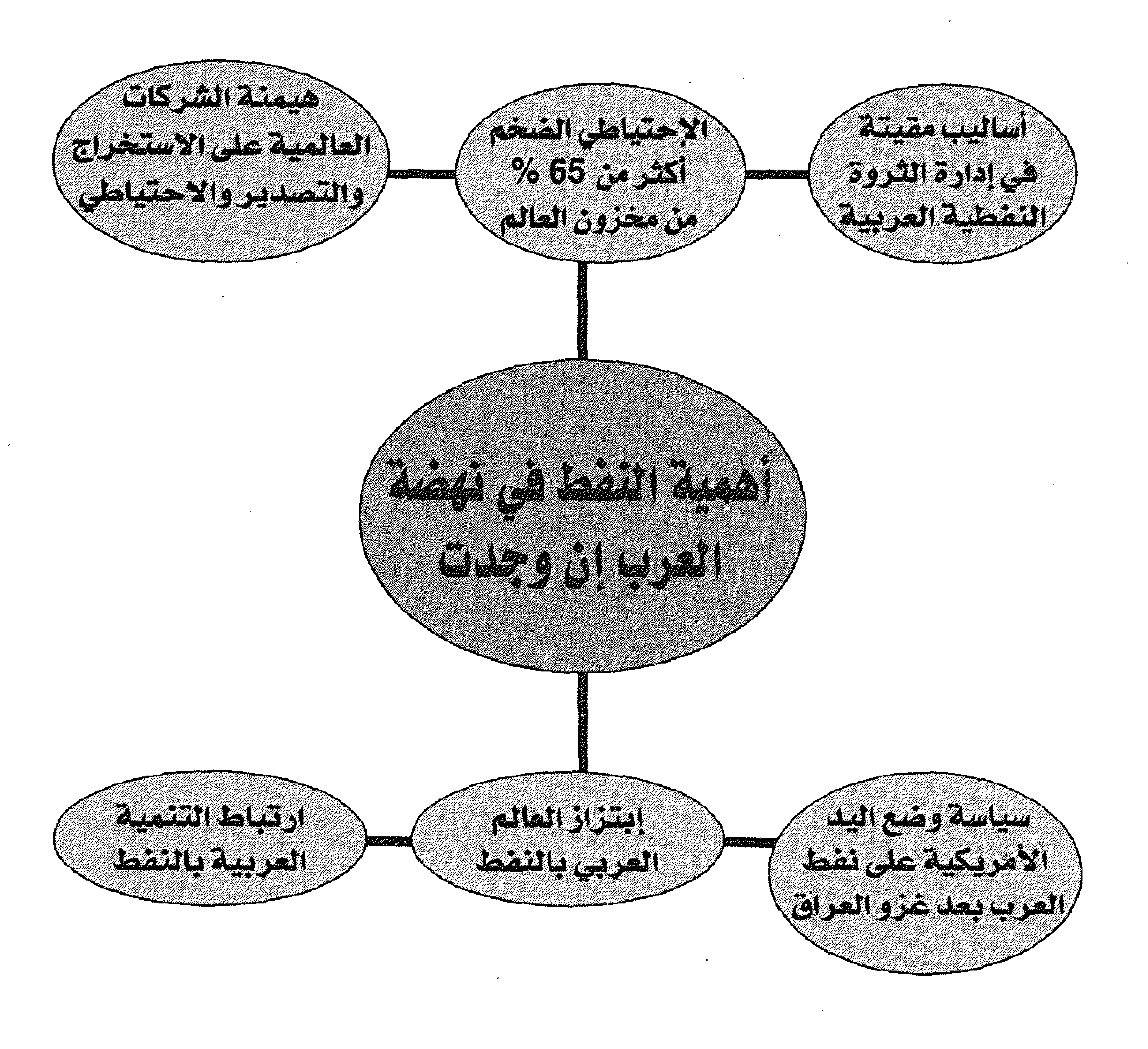
نفط المحيط الهادي 4٪.

مع العلم بأن نفط روسيا لم يقدّر تماماً وبخاصة بعد تفكّك دُوله. إلَّا أن التقديرات الجيولوجية تشير إلى أن نفط الخليج

ونفط بحر قزوين معاً قد يمثِّل ثلاثة أرباع نفط العالَم. وهو الأمر الذي يجعل من بحر قزوين والمستطيل النفطي الممتد من روسيا إلى بحر العرب بؤرة صراع قادم تماماً كما كان الخليج ولا يزال بؤرة صراع دائم.

فإذا علمنا أن الرصيد التراكمي المستخرج حتى اليوم من النفط يقدَّر بنحو 2070 مليار برميل، وأن الباقي في الاحتياط العالَمي من النفط لا يزيد عن 1112 مليار برميل، وأنه في نهاية القرن الحادي والعشرين سينتهي مخزون النفط الخليجي، فإننا سنفهم السباق الدولي على مناطق النفط العالَمية ولماذا تعتبره الولايات المتحدة خصوصاً قضية محورية في النظام العالَمي الجديد. وقد دلّت الإحصاءات على أن مخزون النفط الليبي (23 مليار برميل) يساوي تماماً مخزون النفط الأمريكي. وأن مخزون الغاز الليبي (130 تريليون قدم مكعب) يقل قليلاً عن مخزون الغاز الأمريكي (162 تريليون قدم مكعب)، مما يجعل أمريكا في وضع حرج، يدعوها إلى غزو العالَم والهيمنة على نفطه، إذا ما أرادت البقاء في عرش حكم العالَم، وهذا ما تفعله الآن، وهذا ليس لتبرير سياستها وإنما لعرضها فقط.

بدأت فكرة الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالَم من أجل النفط أولاً بعد الثورة الإيرانية عام 1979م عندما أعلن الرئيس



الآثار الاقتصادية والسياسية المدمرة للنفط على الدول العربية النفطية وغير النفطية

الأمريكي «كارتر» مبدأ التدخّل العسكري المباشر في الخليج، وتسلّم مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وتدفّق النفط. وقد تشكّلت آنذاك لهذا الغرض قوات التدخّل السريع ودخلت دول الخليج في تحالفات عسكرية مع أمريكا أفواجاً أفواجاً للحفاظ على خزّان النفط فيها، ولضمان الأمن القومي الأمريكي المرتبط بهذا النفط بشكل خاص. ومع أن الولايات المتحدة لا تستورد من هذا الخزّان النفطي الهائل سوى 5٪ من حاجاتها (بينما تستورد أوروبا الغربية نحو 35٪ واليابان نحو 65٪)، إلّا أن مفتاح فتح وإغلاق التصدير بيد العم سام (دام دام). وهو ما يؤكد بقاء اليابان وأوروبا في الفلك الأمريكي بعيداً عن التحالفات الأخرى مع الصين مثلاً... ومع أن روسيا والصين وأوروبا تحاول منافسة أمريكا في الخزان البترولي الثاني بعد الخليج وهو بحر قزوين، إلّا أن احتلال العراق والتوجُّه نحو إيران من قبل الأمريكان سيجعل المنافسة صعبة جداً. ومع أن أوروبا تغازل تركيا (مشتركة في نفط قزوين) لضمها إلى الاتحاد الأوروبي إلَّا أن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط الكبير (ومنه تركيا) يجعل الدخول إلى هذه المنطقة محرماً!!. لقد أصبحت الصين دولة عظمى بكل المعايير، وقد بلغ النمو فيها نحو 13٪، وهي تخطو خطوات صناعية وتَنْموية قوية ومنافسة. مشكلتها الرئيسية عدم وجود

النفط الكافي في أراضيها، فهي لذلك لا تزال تستخدم طاقة الفحم الحجري في العديد من صناعاتها. إضافة إلى ذلك فإن نفط الصين (3 مليون برميل يومياً) موجود في منطقة كيسينياغ (تركستان الشرقية) التي تشكّل حوالي سدس مساحة الصين، وسكانها مسلمون ويطالبون بالاستقلال. وهم كانوا كذلك حتى أضيفوا إلى الصين بالقوة بعد الثورة الصينية عام 1948م. ولذلك فنفط الصين غير آمن التدفّق. ولا بد لها من مصادر نفطية خارجية أخرى لضمان تنميتها المتنامية.

تشترك الصين حدودياً مع كزاخستان الواقعة على بحر قزوين. وتخطط لاستثمارات نفطية معها ومد خطوط نقل النفط إليها. إلّا أن قوة النفوذ الأمريكي في المنطقة وبخاصة بعد احتلال أفغانستان والعراق يجعل الاستثمارات الصينية النفطية في منطقة بحر قزوين في دائرة الخطر. وتعمل الولايات المتحدة على تجريد الصين قدر الإمكان من إمكانية التحالف الاستراتيجي مع الدول الواقعة على بحر قزوين وبخاصة مع روسيا وإيران اللتان كانتا تتقاسمان نفط بحر قزوين بموجب اتفاقيتين وقعتا بين البلدين عامَي 1931 و1941م. وقد أوقف استثمار نفط قزوين بقرار أمريكي بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي واعتبرت الولايات المتحدة أن نفط هذا البحر يشكّل جزءاً من الأمن الاستراتيجي الأمريكي مما قد يجرّد دول شاطئ بحر

قزوين (أذربيجان، كازاخستان وتركمانستان) من حقوقها النفطية في المياه الإقليمية لبحر قزوين، والتي تقدّر دولياً بعشرين كيلومتراً للداخل على طول الحدود الواقعة على البحر.

ما هو مصير نفط بحر قزوين الذي يعتبر الخزّان الثاني الأكبر في العالَم بعد الخزّان الخليجي؟! ما دور روسيا وإيران فيه؟ وهل ستتمكّن الصين من اختراق الخطوط الأمريكية الحمراء؟! هل تهيمن أمريكا على 75٪ من نفط العالَم بين قزوين والخليج تحت مبرّرات الأمن القومي؟!. وما هو ثمن ذلك؟!

7 الحرب ضد الإسلام أم ضد الإرهاب؟!

كان الإسلام ولا يزال هو القوّة الهائلة المتكاملة القادرة على تقديم النظام الشامل للبشرية نحو القوة والتقدّم والسعادة. وقد أدرك الأوروبيون ذلك مبكراً عبر الاحتكاك المباشر مع العرب خصوصاً في صقلية والأندلس، ثم عبر السيل العارم من المعارف التي أنتجها العرب سواء بالترجمة والتمحيص أو بالتأليف والإبداع. ولم يكن أمام أوروبا الكثير من الخيارات، فإما أن تذوب في التيار الإسلامي العربي، وإما أن تتصدّى له بكل الوسائل. وبعد سنوات من الكيد والتخطيط اختارت أوروبا طريق الحرب المعلنة والشاملة للقضاء على الحضارة العربية تمهيداً للقضاء على العرب في بلادهم وخارج بلادهم.

وانطلاقاً من أن التاريخ هو ما يحتاجه الناس من أحداث الماضي، لا ما في الماضي من أحداث، فإننا هنا وفي هذا الوقت بالذات، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد أن كشَّر الغرب عن أنيابه، وبعد أن فوضت إسرائيل بالعبث بأرواح

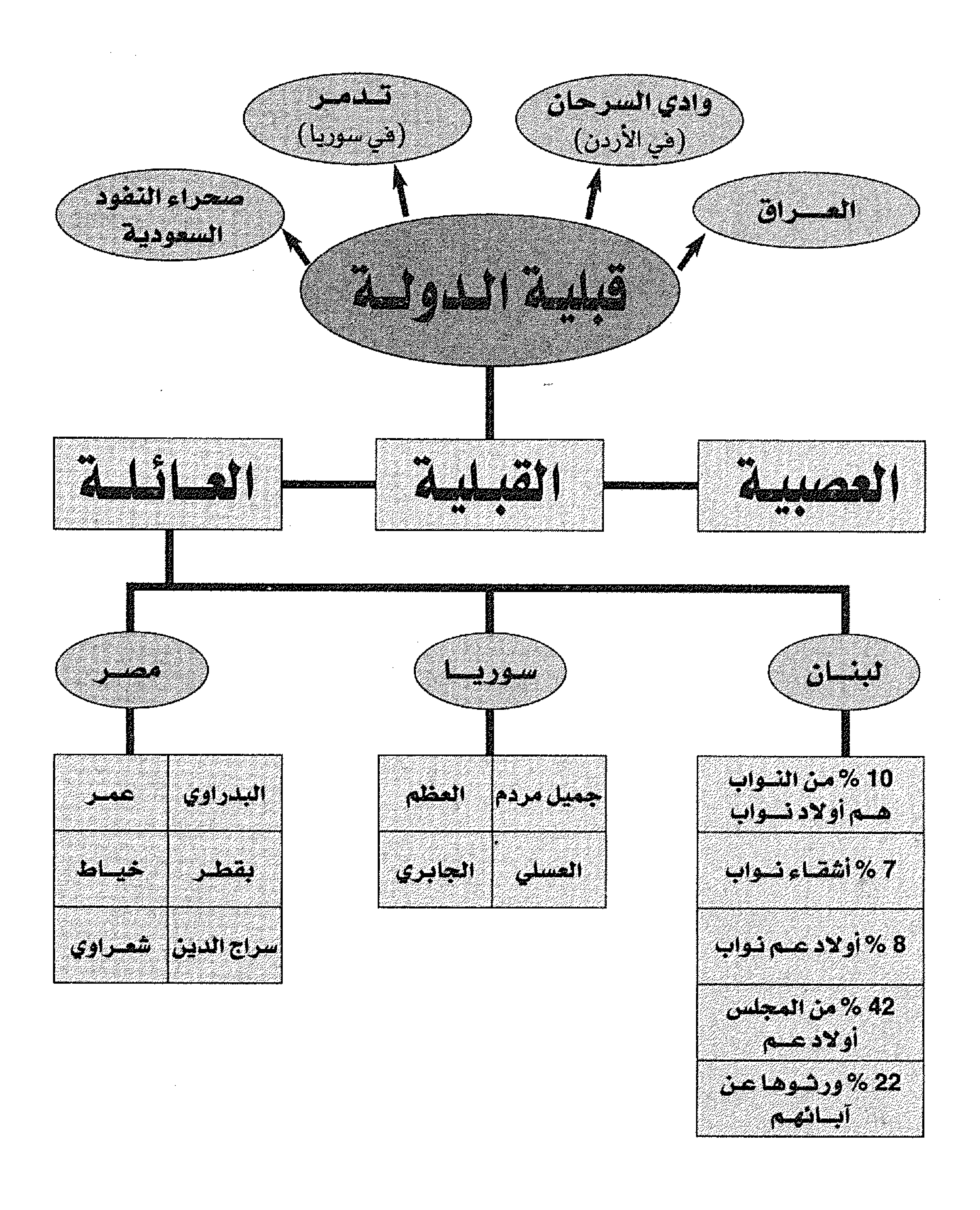
وتراث العرب في الشرق العربي، لا بد لنا من الالتفات إلى مجموعة من الحقائق وهي الحقائق التي نحتاجها من التاريخ.

1 ـ بعد حرب الخليج الثانية أو ما عرف بحرب تحرير الكويت عام 1990، التي دمّرت العراق وحاصرته، واستنفذت ثروات الخليج والجزيرة العربية، وأرجعت المناطق العربية ألف سنة للوراء، على الأقل، وأدَّت إلى تمركز مكثف للقوات الأجنبية في الأرض العربية، وإلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لا مثيل لها في العالَم، تشبه إلى حدٍ بعيد حركة استعباد أفريقيا، بعد سنوات على عاصفة الصحراء العاصفة، صرَّح بطلها الرئيس الأمريكي بوش، أن تلك الحرب كانت استمراراً لحرب بين الإسلام والغرب دامت أكثر من ألف وأربعمائة سنة.

2 ـ بعد بوش الأب جاء بوش الابن بالتهديد والوعيد لكل العرب ولكل المسلمين مصنّفاً، مؤكداً أنه من ليس معنا فهو مع الإرهاب، وأنه في مكان التقرير نيابة عن شعوب الأرض، وبخاصة الشعوب الحرّة، وأنه سيخوض الحروب أينما شاء ومتى شاء، للقضاء على الإرهاب على حد تعابيره. ويُدرك المؤرخون أن مثل هذه السلوكيات المراهقة هي الإرهاب الدولي بعينه، وهي صورة زمنية مستنسخة لزعماء قدماء، خاضوا حروباً مشابهة، إن لم تكن متطابقة، لحروب بوش ـ

بوش، ضد العرب وضد المسلمين بل وضد العالَم الذي ليس من توابع بوش، وهو الأمر الذي اتضح من رفض بوش لزعامة الرئيس الفنزويلي، وتصنيف إيران وكوريا والعراق في محور الشر، والعمل الدائب على تصفية الأفغان وبخاصة الأفغان العرب المحصورين في معتقل غوانتانامو الشبيه بكل أنواع حدائق الحيوان في العالَم.

3 ـ هذه الصورة المفزعة للمشهد الكوني اليوم، تشبه وربما تتطابق مع المشهد الكوني، في فترات القوة العلمية والحضارية العربية، عندما كان للعرب والمسلمين حضارة قوية متماسكة أثَّرت في نفوس وعقول الأوروبيين فأخذوها مشدوهين وتحوّلوا إلى رشديين، وإلى ابن سينا ـ لاتيني، وإلى أرسطو عربي، وعندما ظهر كتاب «الأقسام الفلسفية» في أوروبا في القرن الثاني عشر الميلادي، ظهرت الفضائح للعيان، فأوروبا كلها لا تعرف إلَّا علوم العرب ونظريات العرب وسلوكيات العرب وهناك، في القرن الثالث عشر الميلادي بدأ الصراع الأوروبي الحقيقي ضد الثقافة الدينية، وتبنّت الكنيسة ذلك الصراع، تماماً كما تبنّت الحروب الصليبية الإجرامية من قبل، فأشرفت على مناهج جامعة باريس حتى لا تسيطر عليها الثقافة العربية، وأصدرت فرماناً عام 1210 بتحريم الأخذ بآراء ابن سينا وابن رشد وابن جبيرول، وأصدر رئيس المجمع الكنسي



تحكم البلاد العربية عائلات وأفخاذ وقبائل وعشائر تتناسل من بعضها البعض

الفرنسي آنذاك «بيار كورباي» فرماناً من الكنيسة للمخالفين، المؤيدين والموالين للثقافة العربية، ثم جدّد البابا «غريغوار» التاسع ذلك التحريم عام 1231، وتبعه بذلك خلفه البابا «أنوسان الرابع» عام 1245، وخلفه البابا «أوربانوس الرابع» عام 1263. أثناء هذه المعارك الثقافية بين الشرق والغرب، كانت المعارك العسكرية الصليبية الثامنة للانتقام من المغاربة الذين ساندوا عرب الأندلس في صراعهم مع الأوروبيين، لا سيما وأن قتلى معركة «الزلاقة» من الأوروبيين عام 1086م وانهزامات أوروبا في معركة «الأرك» عام 1195م لا تزال ماثلة في قلب «لويس التاسع» تُشعله وتخيفه.

4ـ مثل شعور «لويس التاسع» قد ينتاب «بوش» اليوم، وهذا ما أقنعه به فوكوياما، الذي يرى أن الإسلام هو العدو الجديد لأمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ولذلك ففي خطط بوش القادمة تنفيذ برامج العولمة بالشكل الذي يحقّق الهيمنة الأمريكية بغض النظر عن مصالح بقية شعوب العالَم، وفي خططه أيضاً تقوية الوضع العسكري لبلاده، وتقليص المساعدات الإنسانية للخارج، مما سيعيد حتماً النزعة الأمبراطورية للعالم، وسيزيد من الهوة والفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالَم، وهذا السلوك سيقلّص من الدور القطري لبلاد العالَم بسبب تحرير التجارة وتقليص القوانين الوطنية

الكفيلة بحماية الوضع الخاص لكل بلد لصالح الهيمنة التجارية الممثّلة بالشركات العملاقة متعددة الجنسيات. هذا الوضع ليس بالبعيد عن وضع العالَم منذ ألف عام عندما كانت الدولة الإسلامية هي التي تسيطر على معظم المناطق الرئيسية في العالَم، مع فارق أساسي، وهو التزام الدولة الإسلامية بالأبعاد الأخلاقية للحكم والانتشار، بينما لا تلتزم الولايات المتحدة اليوم إلّا بالمصالح والرغبة بالربح والهيمنة والتفرّد..

5 ـ عند التأمل في تاريخ الصراعات بين الشرق والغرب، يحلم بل يأمل الحكماء بالعودة عن النزعة التوسعية والاتجاه نحو المعنى الإنساني للعلاقات الدولية مدخلاً لإدارة الصراع، إن لم يكن بالإمكان تحويله اليوم إلى تمازج حضاري منتج.

وللتخلّص من القوة الإسلامية المتنامية في الدول العربية طرحت المراكز الاستراتيجية الصهيونية بالتعاون مع محبّي هذه الاستراتيجية مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو يُمثّل مجموعة كبيرة من المصالح الصهيو ـ إسرائيلية والعاملة لصالح الأمركة بالسياق العام:

1 ـ أدرك الزعماء الصهاينة ومنهم (أفرهام بورغ) رئيس المنظمة الصهيونية العالَمية وأعلن عن ذلك عام 1997 بمناسبة مرور مائة عام على المشروع الصهيوني، أدرك هؤلاء الزعماء استحالة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، وذلك

عقب تنامي الحس العروبي والحس الإسلامي، واستبانة النوايا الصهيونية الحالمة بإسرائيل الكبرى، لذا قرَّر هؤلاء تعديل بعض خططهم واستبدال الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية بالاحتلال الجغرافي.

2 ـ أدرك الصهاينة أن العزلة ليست بصالح مشروعهم فتحالفوا مع تركيا في الشرق الأوسط وحاصروا إيران وأبرموا الاتفاقيات المقيّدة لمصر وحبكوا القيد حول سوريا وضعّفوا لبنان واتفقوا مع الأردن واستفردوا بالسلطة الفلسطينية، كل ذلك للدخول عبر الشرق أوسطية إلى قلب هذه المنطقة الاستراتيجية والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية وتدمير هويتها الحضارية.

3 ـ طوَّرت إسرائيل قواتها المسلّحة بشكل استراتيجي، نووي وتقليدي، فأصبحت قادرة على تدمير الجزء المطلوب من المنطقة العربية وربما الشرق الأوسط، وذلك بالتعاون مع القوى الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر إسرائيل واجهتها الحضارية، وسيفها المسلول والمشهور في وجه الإسلام الذي لا يزال الغرب يخشاه في وعيه وفي غير وعيه، ويعتبره العدو الحقيقي بعد زوال الخطر الأحمر من العالم.

4 ـ تهيمن إسرائيل في العمق على الأجواء الشرق أوسطية وذلك عبر التحالف العسكري الاستراتيجي مع تركيا، وتحاول

السيطرة على الأرض الشرق أوسطية بما تحتويه من خيرات ومياه ومعادن وممرّات برية وبحرية . . .

5 ـ تخطِّط إسرائيل لتعطيش الشعوب العربية وذلك عبر سرقتها للمياه العربية اللبنانية والأردنية والسورية ، وعبر التعاون مع تركيا لحجز مياه دجلة والفرات عن سوريا والعراق ، تمهيداً لبيع الماء للشرق الأوسط أو مقايضته بالبترول العربي .

6 ـ أدركت إسرائيل أهمية تمييع الهوية العربية ، الحضارية والوطنية ، فدعّمت مجموعات التطبيع العربية واعتبرت ذلك جزءاً لا يتجزأ من أية اتفاقيات سلام قادمة مع الدول العربية .

7 ـ دندنت إسرائيل على ضرورة قمع الشعوب العربية المنادية بالجهاد والنضال ، واعتبرت ذلك أساساً للتفاوض مع السلطات الفلسطينية والدول العربية المهرولة للسلام مع عدوها التاريخي .

8 ـ استهدفت إسرائيل المناهج والثقافة والتاريخ العربي ـ الإسلامي ، فاعتبرته معادياً للسامية ، وطالبت بحذف كل ما يتعلق بطبيعتها العدوانية وبجرائمها التاريخية وبخرافاتها وأساطيرها وعدائها للأنبياء والمصلحين وللإنسانية جمعاء ، كمرحلة أولى نحو تشويه التاريخ العربي ، وتمييع الهوية العربية ، وتشتيت الثقافة العربية . . . ثمناً لأسطورة الأرض مقابل السلام .

9 ـ استفردت إسرائيل بعض الأنظمة العربية باتفاقيات سلام أو استسلام مفردة، قامت بموجبها بدق إسفين في كيان العرب، محاولة تمزيق حلم الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة، لصالح مشاريعها الاقتصادية والسياسية الموضحة في مشروع «بيريز» للشرق الأوسط.

10 ـ اعتبرت الشرق أوسطية رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات أساساً للمشروع الشرق أوسطي، بحيث يكون العامل الاقتصادي هو الأساس في قيام التحالف المزعوم، وهذا ما جعل أصحاب رؤوس الأموال العربية على رأس العمل السياسي في العديد من البلاد العربية.

11 ـ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الشرق أوسطية تحت الهيمنة الإسرائيلية ستحقِّق لها السيطرة على 60٪ من احتياطي النفط العالَمي وهو في البلاد العربية.

12 ـ أدركت الولايات المتحدة أن تقوية إسرائيل للهيمنة في الشرق الأوسط، سيجعل العرب القوة الثانية فيه من حيث العدد والأثر السكاني والعسكري، وهذا هو الحلم الغربي منذ القرن الخامس عشر الميلادي حتى اليوم.

13 ـ مهَّدت الولايات المتحدة للشرق أوسطية بحربَي الخليج، بين إيران والعراق وبين العراق والكويت والسعودية، وتمكّنت خلالهما من ربط المنطقة بعدة اتفاقيات ومعاهدات

عسكرية وسياسية شبه دائمة، تمهيداً لإدخال المنطقة الشرق أوسطية في منظومة النظام العالَمي الجديد.

14 ـ تتمحور التنظيمات الشرق أوسطية في الخفاء الدولي، حول شرذمة الدول العربية القطرية، وفسح المجال أمام «الجات» وحرية التجارة العالَمية، تمهيداً لإسقاط الخصوصية العربية وهيمنة النظام العالَمي على الشرق الأوسط بواجهة إسرائيلية مقنّعة بالشركات متعددة الجنسيات وبالأسهم والبنوك ورجال الأعمال وصناديق دعم الشرق أوسطية وما شابه.

15 ـ تفسح الشرق أوسطية بصورتها الكاريكاتورية المطروحة، بالمجال واسعاً لتحقيق الحلم الصهيوني بالسيطرة على البلاد العربية وعلى المقدسات الإسلامية، وذلك بتحويل الخرافات والأساطير اليهودية إلى حقائق سياسية وثقافية وعسكرية واقتصادية، وهذا منتهى ما تمنته الصهيونية العالمية وتتمناه في صراعها الطويل والمرير مع الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.

16 ـ إضعاف الدول الإقليمية الشرق أوسطية سيمكّن إسرائيل من السيطرة على القدس وتحويلها إلى عاصمة أبدية لإسرائيل.

17 ـ إقامة النظام الشرق أوسطي سيخلّص إسرائيل من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهي المشكلة الأساسية التي تعترض إسرائيل اليوم.

18 ـ ستتمكّن إسرائيل في حال قيام الشرق أوسطية من التصرّف بالرأسمال الشرق أوسطي، بل وستكون مركز التداول المالي في أي تركيبة شرق أوسطية مزعومة.

19 ـ يتمحور المفهوم الإسرائيلي للشرق أوسطية بدمج الأمن بالمصالح الاقتصادية، والأمن من المفهوم الإسرائيلي هو السيطرة العسكرية المطلقة على دول الشرق الأوسط وهذا ما ضمنته الولايات المتحدة وعملت عليه.

20 ـ تحلم إسرائيل بإزالة مصاعبها الاقتصادية عبر المال العربي، وذلك ضمن صندوق مالي للشرق الأوسط، تمويله عربي، ومهماته تتمحور حول تطوير البنية التحتية والإنتاجية في الدخل الإسرائيلي، كما تحلم إسرائيل باستثمار المال العربي المكدّس في البنوك العالَمية وفي الخزائن العربية الحديدية.

ـ كتب المرشح السابق للانتخابات الرئاسية الأمريكية «باتريك بوكانان» مقالاً استشرافياً تحليلياً نشر في منتدى «البرافدا» على الإنترنت عن الحرب التي تتزعمها أمريكا ضد ما تسميه بـ« الإرهاب» وخلص متحسراً ـ بناءً على «حتمية» مصير أي صراع عقدي ـ إلى انتصار المد الإسلامي.. وأكد بنفسه أن الإسلام «غير قابل للتحطيم»!

و(باتريك. ج بوكانان) قدم مرتين على قائمة المترشحين

داخل الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية. وفي عام 2000 كان مرشح الحزب الإصلاحي للانتخابات نفسها، وهو الآن معلّق ومحلّل سياسي. اشتغل مع ثلاثة رؤساء في البيت الأبيض وألّف ستة كتب. وهو حالياً مدير مؤسسة «قضية أمريكا» آخر كتاب طُبع له في شهر يناير 2002 بعنوان «موت الغرب».

يتساءل الكاتب في مقالته: «هل ستندلع حرب الحضارات»؟

ويجيب نفسه بنفسه: يمكن القول بوضوح أن ليس قليل من الأشخاص في العالَم الإسلامي وفي الغرب يعتقدون ذلك بل ويتمنونه بشغف. ومع نعيق حزب الحرب ومع إطلاق العنان «لشارون» بعد فظائعه في القدس وحيفا، ومع الدعوات الأمريكية لفك الروابط مع السعودية ومصر فقد انتقل تصادم الحضارات من مجال الممكن إلى مجال المحتمل.

ويبدو الرئيس بوش واعياً بصورة غريزية بأن مثل هذه الحرب ستكون بمثابة الكارثة. ولا يهم كم نقتل وحجم الخسارة التي سنلحقها بالخصم، لكن لا يمكن أن نقضي على الإسلام مثلما قضينا على النازية والفاشية والروح العسكرية اليابانية والبلشفية السوفييتية. لقد استطاع الإسلام البقاء على مدى 1400 سنة تقريباً كما هو العقيدة المهيمنة على 57 بلداً. وهو غير قابل للتحطيم.

والمفارقة أنه قبل 63 عاماً، عندما كان الإسلام يرزح تحت أقدام الإمبراطوريات الغربية كتب كاثوليكي شهير متنبئاً بأن الإسلام سينهض مرة أخرى. لقد قال هيلير بيلوك: «كان دائماً يتراءى لي احتمال نهوض الإسلام وأن أحفادنا سَيُعايشون تجدّد الصراع الشديد بين الثقافة المسيحية من جهة وما شكل طيلة أكثر من ألف عام منافسها الأكثر شراسة».

واعتقد بيلوك بأن «الإسلام يواجه عبث المسيحية، كما أنه كرّس فكرة وحدة الإله وعدله ورحمته.. مع تشديده على المساواة بين البشر أمام هيمنة الخالق». ويواصل بيلوك قوله: «بينما كان المسيحيون غارقين في الأمية، انتشر الإسلام 700 عام إلى أن هيمن على البلقان وعلى سهول هنغاريا وعلى جميع المناطق الأخرى باستثناء أوروبا الغربية نفسها محطماً معقل المسيحية بفعل تفوّقه المادي والعلمي».

ويزعم الكاتب باتريك قائلاً: «لقد أنقذ الغرب ثلاثة أبطال: في العام 1732م في «بواتييه»، أوقف «تشارلز مارتيل» المد الإسلامي عبر فرنسا. وفي العام 1571م حطم أسطول «دون خوان» النمساوي، وهو الابن غير الشرعي «لشارل الخامس»، الأرمادا المحمدية في معركة عظيمة خلدت باسم «جولة ليبانتو»، وفي يوم 11 سبتمبر 1983م، الذي أصبح

شهيراً الآن أوقف الملك الكاثوليكي البولندي «جون سوبيسكي» الأتراك في فيينا».

ومن بين أكبر الاستفهامات التي تبقى مطروحة في التاريخ هي: «لماذا سقط العالَم الإسلامي؟ قبل قرن من «يورك تاون»، كان «كونستا نتنوبل» متفوقاً في الأسلحة. لكن خلال القرنين ال 18 وال19 لم يعد العالَم الإسلامي متأخراً فقط مقارنة بالغرب، بل تخلّف على جميع المستويات، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية تعرف ب«الرجل المريض» في أوروبا. لكن إذا كان صدام الحضارات قادماً، كيف سيكون توازن القوى؟ يفسر باتريك رؤيته لهذه النقطة بقوله: «من حيث المادة، الغرب متفوق. مهما قلنا إن التفوّق المادي لم يمنع انهيار الإمبراطوريات الغربية كما لن يمنع سقوط الإمبراطورية السوفيتية. وإذا كان عامل العقيدة حاسماً، فإن الإسلام نضالي حركي بينما المسيحية جامدة والإسلام ينمو بينما المسيحية تذبل. المحاربون المسلمون مستعدون لمواجهة الهزيمة والموت، بينما يتحاشى الغرب تكبد الخسائر.

ويختتم الكاتب مقالته بكلمات ذهبية ينتصر بها للإسلام فيقول: «لا تستهينوا بالإسلام إنه الديانة الأسرع انتشاراً في أوروبا وقد تجاوز المسيحية عبر العالَم».

وبينما تقترب المسيحية من نهايتها في الغرب، وحيث الكنائس فارغة تتوسع وتمتلئ المساجد.

لكي تهزم عقيدة فإنك تحتاج إلى عقيدة. ما عقيدتنا نحن؟ النزعة الفردية، الديمقراطية، التعددية، الحياة الرغيدة؟ هل بإمكانهم التفوّق على عقيدة لها 14 قرناً من الوجود وهي الآن تنهض مرّة أخرى؟

8 البعد الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية

(1) كشف المستور:

يُعد تقرير مجلة التايم الأمريكية الصادرة في 15/ 9/ 2003 من أكثر التقارير المباشرة التي تمثّل وجهة النظر الأمريكية الرسمية والشعبية بالنسبة لما يدور في الداخل السعودي. . يقول التقرير الذي ترجمناه بتصرف:

كان مواطنو المملكة العربية السعودية حتى وقت قريب يستطيعون الاعتقاد بأنهم يعيشون في أهدأ مملكة على الأرض. حقيقة، كان هناك مواطنون يقبض عليهم من وقت لآخر ويعاقبون بالحد والقصاص، لكن عادة لأجل جرائم هادئة مثل السكر والسرقة وتهريب المخدرات. كان البوليس نادراً ما يطلق صفارات الإنذار، وأكثر ندرة ما يستخدم أسلحته. كان البوليس إذا سعى وراء أحد لإلقاء القبض عليه، فإن ذلك كان يتم بسرية تامة باستخدام الروابط القبلية لتعقّب الشخص بدلاً من إصدار نشرة قد تنبّه العامة وتشهّر بقبيلة المشتبه به.

على كل حال، فإنه في هذا الصيف لا يمر أسبوع إلَّا وتحمل جرائد المملكة عناوين مثيرة حول مداهمات الشرطة لخلية للقاعدة، أو اكتشاف مخبأ أسلحة ومتفجرات غير مشروع. إن الشوارع مغلقة بنقط التفتيش التابعة للشرطة. وفي خطوة غير مسبوقة، قامت وزارة الداخلية بإصدار نشرة بأسماء وصور المشتبه بانتمائهم لشبكة القاعدة وناشدت المواطنين المساعَدة في إلقاء القبض عليهم. أعلن الأمير عبد اللّه(*) الحاكم الفعلي، حربه على الإرهاب. أصدرت أعلى سلطة دينية في المملكة بياناً يؤيده في ذلك. ادعى المتحدِّث الرسمي السعودي أنهم فصلوا مئات من رجال الدين لتطرّفهم وأنهم يعيدون تعليم آلاف آخرين ليكونوا أكثر اعتدالاً.

هل ذلك حقيقي؟ هل هذه هي نفسها المملكة العربية السعودية، التي بالرغم من الدليل الواضح الذي كان محل تساؤل لشهور، وهو أن 15 من المختطفين في أحداث 11/ 9 كانوا من مواطنيها؟ المملكة التي لمَّح وزير داخليتها إلى أن الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية كانت من عمل الصهيونية؟ الدولة التي كان أصحاب رؤوس الأموال فيها لفترة طويلة يموّلون المجموعات الإرهابية؟ إن الأمريكيين

(*) خادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّه بن عبد العزيز آل سعود.

لديهم شكوك حول المملكة، تلك الشكوك التي تنامت عندما قامت إدارة «بوش» بقيادة الرئيس بحجب 28 صفة تتعلق بالمملكة العربية من التقرير الرسمي للكونجرس عن 11 سبتمبر مما أحدث شعوراً بالتغطية على الاشتراك في أسوأ الهجمات الإرهابية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى ذلك فإن المعلّقين وأعضاء الكونجرس وصنّاع السياسة، بمن في ذلك الأقلية داخل إدارة بوش، يتساءلون عن التقارب في السياسة الأمريكية مع هذه الدولة الأصولية. ربما كان للعائلات ال 600 الذين فقدوا أحباءهم في 11/ 9 ويرفعون قضية على آل سعود بتعويضات 1 تريليون دولار، وجهة نظر. في شهر يوليو اكتسب مشروع قرار بإضافة المملكة العربية السعودية إلى القائمة الأمريكية للدول التي تساعد الإرهاب 191 صوتاً في الكونجرس قبل سقوطه. إن بعض المنتقدين للمملكة العربية السعودية يذهبون إلى أن الولايات المتحدة غزت البلد الخطأ واستولت على آبار البترول الخطأ.

إن مؤيدي التحالف الأمريكي-السعودي يقولون إن السعوديين يحوّلون أنفسهم من مولين إلى محاربين للإرهاب. لقد أعطت حملة الأمير عبد اللّه لهذا المعسكر المصداقية إلَّا أن المدافعين عن السعوديين يعترفون بأن أمام السعوديين طريقاً طويلاً ليس فقط في التركيز على أعراض بل على أسباب التطرُّف

الإسلامي ومنها العدائية لغير المسلمين التي تغرس في المدارس والمساجد السعودية وتصدير هذه الأيديولوجية إلى العالَم.

فيما يلي نظرية داخلية في موضوعات:

اتخاذ إجراءات صارمة، انطلقت نتيجة الأعمال الوحشية:

إن العزم الجديد للأمير عبد اللّه لمقاومة الإرهاب ليس نتيجة 11/9 فحسب، فبينما استجاب حلفاء الولايات المتحدة مثل ألمانيا وفرنسا وسنغافورة للهجمات على أمريكا بمعارك شديدة في خلايا القاعدة الخفية في أراضيها، فإن المملكة العربية السعودية قد تصرَّفت كما لو كان ال 15 خاطفاً سعودياً قد أتوا من الخارج. في الواقع، فإن المملكة العربية السعودية تتقدم ببطء نحو أنشطة القاعدة كما وضح من الإجراءات الأخيرة للأمير عبد اللّه. لقد بدأت هذه الحملة نتيجة للعمل الوحشي لهجمات القاعدة في 12 مايو على ثلاثة مجمعات سكنية في الرياض، التي قتلت 35 شخصاً بمن فيهم المهاجمين التسعة. منذ ذلك الحين قتلت السلطات السعودية 11 من المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة وقبضت على أكثر من 200 في أكثر من 100 عملية(*).

(*) اختلفت الصورة جذرياً بعد عام واحد من صدور التقرير، فقد أصبحت سياسة تطهير البلاد من الإرهاب هي السياسة الرسمية والشعبية في السعودية ضد ما سُمّي بالفئة الضالة.

إن المهاجمين لم ينهاروا بسهولة، ففي هذه الهجمات قتل 11 من قوات الأمن السعودية. إن أعضاء القاعدة الأربعة الذين تحصنوا في أحد المنازل في منطقة الجوف اختاروا أن يربطوا أنفسهم معاً وأن يفجروا أنفسهم بواسطة القنابل اليدوية على أن يسلّموا أنفسهم. وفي عدد من الغارات، تمكّن المشتبه فيهم من الفرار، فقد تمكّن اثنان على الأقل الهرب من أحد المنازل المحاصَرة، وهرب عشرة آخرون من أحد المخابئ عندما اقتربت منهم قوات الشرطة، وهرب سبعة آخرون من الشرطة خلال معركة استمرت لمدة خمس ساعات في الرياض. أفاد أحد المقبوض عليهم أنه ربما اخترقت القاعدة قوات الأمن السعودية حيث كان أحد المشتَبَه بهم ضابط شرطة. اكتشفت القوات السعودية مخابئ ضخمة للأسلحة: 93 قنبلة صاروخية في موقع واحد، 20 طناً من المتفجرات المحلية الصنع في موقع آخر.

لقد حصلت القوات السعودية على اكتشاف مختلف أنواع الأسلحة مع جثة يوسف صالح فهد العييري أحد الأعضاء الاستراتيجيين والممولين للقاعدة والمعروف بالسيف السريع الحركة، الذي قُتل أثناء هروبه من إحدى الدوريات في 31 مايو. لقد كان يحمل خطاباً بتوقيع سعودي وهو أسامة بن لادن. أبلغ أحد نشطاء القاعدة، المقبوض عليه، السعوديين بأنه أحضر الخطاب إلى السعودية في فبراير.

لقد أدرك آل سعود بعد هجمات 12 مايو أنهم تحت هجوم مباشر من تنظيم يهدف إلى إزالتهم. بالرغم من أن بن لادن، السعودي، الذي أدان العائلة السعودية للسماح للقوات الأمريكية بدخول الأراضي السعودية بدءاً من 1990م، فإن مجموعته قد أحجمت عن العنف في المملكة. لقد كانت أسبابه واضحة للمخابرات الأمريكية. يقول أحد المسؤولين السابقين بإدارة بوش: «لقد كان هناك عملاء للقاعدة في المملكة حثوا القاعدة على عدم العمل في المملكة العربية السعودية حتى لا يقوم السعوديون بقطع مصادر التمويل للمجموعة».

في كتاب جديد: «لماذا نامت أمريكا»؟ للمؤلف «جيرالد بوسنر» يورد قول أحد المسؤولين الأمريكيين بأن أحد أعضاء القاعدة المقبوض عليهم في الولايات المتحدة وهو «أبو زبيدة» قال للمحققين إن القاعدة كان لديهم اتفاق واضح مع الحكّام السعوديين بأن يمتنعوا عن العنف في المملكة في مقابل التمويل السعودي. يقال إن «أبا زبيدة» ادعى أن ابن لادن قال له إنه أبرم هذا الاتفاق في 1991م مع الأمير «تركي الفيصل» الذي كان رئيس المخابرات السعودية لوقت طويل. كتب «بوسنر» أن «أبا زبيدة» ادعى أنه حضر اجتماعات عديدة مع «تركي» و«بن لادن» في أفغانستان وباكستان. أنكر تركي كل هذه التهم في مقابلة مع التايم في (8/ 9/ 2003م) واصفاً إياها «بالفبركة»

وبأنها لا شيء وأنها قامت على أساس مصادر مجهولة. لقد اعترف بمقابلة «بن لادن» خمس مرات بصدد الدعم السعودي للمجاهدين الأفغان الذين يحاربون الاحتلال السوفييتي في الثمانينيات، لكنه قال إن اجتماعهم الأخير كان في 1989م أو في بداية 1990م وقال إنه لم تقع عينه أبداً على «أبي زبيدة».

مهما كانت أسباب القاعدة، فقد أحجمت عن الهجوم داخل المملكة حتى 12 مايو. بعد التفجيرات في ذلك اليوم سقطت الموازين من أعين السعوديين. قال نائب وزير الخارجية «ريتشارد أرميتاج»: «لقد بدأوا التحرّك تجاه رأس الفكر للإرهابيين». ووصف الأمير «عبد اللّه» في أقوى إدانة حتى الآن للتطرّف الإسلامي - في حديث تلفزيوني الشهر الماضي (آب/ أغسطس) - المعركة ضد الإرهابيين المنحرفين والمضللين بأنها «صراع بين قوى الخير وقوى الشر» وليس فيها مجال للحيادية أو التردد. بعد ذلك بثلاثة أيام تعزّزت كلماته عن طريق مجلس كبار العلماء بالمملكة وهو المجلس الذي يضم 17 عضواً من كبار علماء المسلمين. لم يكن ذلك غريباً مثل كل المؤسّسات في المملكة العربية السعودية حيث لدى المجلس استقلالية محدودة. لكنه كان ملحوظاً أن المجلس وصف أعمال الإرهاب بأنها: «لا علاقة لها بالجهاد».

(2) المجتمع السعودي:

كيف يُقيّم المسؤولون الأمريكيون العديدون الجهود السعودية المقاومَة للإرهاب بناءً على المعيار الذي يستخدمونه؟. تأتي الأحكام الداكنة من هؤلاء الذين يقارنون السعودية بغير ترحيب بالحلفاء الآخرين للأمريكان. تأتي التصريحات الأكثر وداً من هؤلاء الذين تتأثر توقعاتهم بحقيقة أن هذا البلد مملكة عائلية. هناك عامل آخر هو رتبة المقيِّم، فإن المسؤولين الذين يعلِّقون على الأحداث يميلون لأن يكونوا أكثر كرماً من المحققين الذين يتكلمون بصفة خاصة.

قال أرميتاج «إنه منذ 12 مايو فإن التعاون بخصوص أشياء داخلية في السعودية قد زاد» ومن الناحية الأخرى، قال مسؤول رفيع بالإدارة في مقاومة الإرهاب للتايم إن لديه «اهتمامات كبيرة» بمستوى المساعَدة من الرياض.

إن السعوديين يحصلون على درجات تحسّن من واشنطن لجهودهم لإغلاق مصادر التمويل للمجموعات الإرهابية. لقد منعت الرياض الجمعيات الخيرية السعودية من إرسال المال إلى الخارج بدون موافقة الحكومة. لقد جمدت 7,5 مليون دولار في حسابات بنكية يشك في صلتها بالإرهاب. لقد قيدت أنشطة أكثر من نصف دستة من الجمعيات الخيرية، بما فيها مؤسَّسة الحرمين الخيرية المثيرة للجدل، التي استنتجت الرياض

وواشنطن أن فروعها في الصومال والبوسنة كانت تدعم أنشطة إرهابية. أبلغ الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي التايم «بأن موضوع المال تحت السيطرة الكاملة الآن، وأن حكومتكم تعلم ذلك».

هذا تصريح مُبالَغ فيه حيث أن هناك شيئاً واحداً هو أنه لا يتوقع أحد أن تدفق مال الإرهاب يمكن أن يتوقف كلياً آخذين في الاعتبار تجدد المؤسسات المموّلة وأنهم يتعاملون بالنقد. قال روبرت جوردان سفير الولايات المتحدة في الرياض. «إن الأمر مثل محاولة تمييز عشب سرطاني، فما يلبث أن ينمو في مكان آخر تحت اسم مختلف».

أيضاً، طبقاً لمسؤول أمريكي كبير آخر فإن السعوديين قد قدموا فقط تعاوناً انتقائياً عن جبهة التمويل. يقول مسؤول سابق بإدارة بوش إن السعوديين يصرّون عامة على معرفة كل شيء يعرفه الأمريكان قبل التحرّك ضد مشتبه به. ويقول إن المحققين الأمريكيين يشكّون أحياناً أن السعوديين يخادعون محاولين معرفة تفاصيل المخابرات الأمريكية لحماية الأفراد السعوديين من الإزعاج. يقول أحد كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب بالإدارة: يظهر أن السعوديين ما زالوا يحمون الجمعيات الخيرية المرتبطة بالعائلة المالكة وأصدقائها.

ويقول إن السجلات البنكية للجمعيات الخيرية المشتبه بأنها

واجهة القاعدة اختفت بطريقة غريبة. يأمل الأمريكيون في أن تشكيل قوة المهام المشتركة الجديدة التي تشكّلت بناءً على اقتراح الأمير «عبد اللّه» ومقرها الرياض، سوف تحقق تعاوناً أفضل بخصوص التمويل وتجعله آلياً.

يميل المسؤولون الأمريكيون إلى مدح الاكتساحات السعودية الأخيرة لخلايا القاعدة. يقول «جوردان»: «نحن نرى الآن تعاوناً ممتازاً مع أفراد الولايات المتحدة في هذه الحرب هنا في المملكة. يشارك السعوديون بدرجة أكثر كثيراً بنتائج التحقيقات وعلى أساس أكثر انضباطاً». يشير مسؤول أمريكي آخر إلى «خرطوم إطفاء الحريق» للمخابرات الناشئ عن الإجراءات الحازمة الأخيرة: «نحن نعرف الكثير عن كيفية عمل القاعدة في المملكة العربية السعودية» ويقول: «نحن نحصل على معلومات عن تجهيزاتها وتمويلها والتخطيط للعمليات والعلاقات مع قادة القاعدة خارج المملكة».

وعلى كل حال يقول مسؤول مكافحة الإرهاب إن الحكومة السعودية قد أظهرت الافتقار للانفتاح في بعض المناطق مما يجعله يتساءل عما تخفيه. فعلى سبيل المثال، أبلغ المسؤول التايم أن السعوديين رفضوا دخول المسؤولين الأمريكيين إلى العديد من المشتبه بهم، بمن فيهم سعودي في الحجز لعدة شهور لديه معرفة بخطط مكثفة لحقن غاز سام في نظام أنفاق مدينة

نيويورك. حاول المسؤولون الأمريكيون التحدث إليه ليعرفوا كيفية تقدم الخطة وعما إذا كان معه شركاء في الولايات المتحدة، لكن السعوديين لم يقدموا بيانات تفصيلية عنه. يعتقد بعض المحققين الأمريكيين أن السعوديين قد يعلمون الكثير عن أعضاء القاعدة الذين قبضوا عليهم أو قتلوهم. يقول هؤلاء المسؤولون إن زملاءهم السعوديين لم يبدوا مهتمين بإنشاء وحدة تحليلية لتحليل السجلات المالية للمشتبه بهم وغيرها من المعلومات مثل أجهزة الحاسب الآلي والبريد الإلكتروني وفي سجلات الهاتف وغيرها. يقول المسؤولون الأمريكيون إنهم يقولون: السيف السريع مات فبماذا تفيد سجلاته؟ لقد كان الجميع يبحثون عن الطلقات والقنابل لكن لم يبد أحد الاهتمام بالأوراق. يأمل الأمريكيون في استخدام قوة المهام لإقناع السعوديين بقيمة ما يسميه عملاء المباحث الفيدرالية تحليل الروابط وقواعد المعلومات المرتبطة بها.

(3) الثقافة الدينية:

إن قَطْعَ الرِّقاب وسحق المعلومات ليست هي الطرق الوحيدة لمحاربة الإرهاب، هناك أيضاً مسألة تغيير العقول. إن معظم السعوديين يمتعضون من مضمون إن الوهابية/ وهي الصفة المتزمتة للإسلام التي تمارس في المملكة ـ لها أي صلة

بالإرهاب. إلَّا أن البعض بدأ في الاعتراف بأن الثقافة السعودية قد تغذت على كراهية غير المسلمين (الكافرين في لغة المسلمين) التي قد تؤدي إلى العنف. بعد هجمات 12 مايو، ذكرت صحيفة الوطن ذلك في سلسلة من المقالات والرسوم الكاريكاتورية، مما اعتبر كثيراً جداً من قبل مجلس هيئة كبار العلماء. وبعد أن اشتكت للأمير «عبد اللَّه» فقد تم فصل رئيس تحرير جريدة الوطن الصحفي «جمال خاشقجي». وعلى كل حال لم يسكت ذلك «تركي الحمد»، الصحفي السعودي بجريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن. يقول الحمد: «إن رجال الدين الرسميين في المملكة العربية السعودية يرفضون العنف، لكن القاعدة النظرية للوهابية هي المشكلة». إنها لا تعزّز أو تشجع العنف مباشرة، لكن إذا حللت العقيدة نفسها، سوف تصل إلى هذه النتائج. يذهب «الحمد» إلى الجدل بأن السعوديين يجب أن يتخلوا عن الوهابية. إن وجهات نظره قد جعلته عرضة لعدد من الفتاوى صدرت من علماء دين في السعودية تدعو إلى قتله.

سواء كان الأمير «عبد اللَّه» يقبل بأن هناك مشكلة ثقافية أو يعتقد فقط أنه يحتاج إلى تحسين علاقاته مع الغرب، فقد بدأ في توجيه كلامه إلى سمعة بلاده فيما يختص بالشوفينية أو الغلو في الوطنية. لقد بدأت القناة الأولى بالتلفزيون، التي هي مثل كل

وسائل الإعلام السعودية تحت سيطرة الدولة، في إذاعة برنامج يسمى (الحرب على الإرهاب). لقد قدّم البرنامج أحداث 11 سبتمبر و12 مايو، بالإضافة إلى أحاديث سابقة للقادة السعوديين يحثّون فيها على احترام الدول الأجنبية.

وفي محاولة لتهدئة الخطابة في المساجد السعودية، فإن السلطات تقول إنها قبضت على 9 علماء دين متزمتين. إذا دافع الآن أي داعية عن العنف فإن وزير الخارجية الأمير «سعود الفيصل» أبلغ التايم أنه سوف يبعد فوراً. قال المتحدث الرسمي السعودي إنهم فصلوا 2000 حتى الآن (كل الوظائف في المساجد يتم تعيينها من قبل الحكومة) بالرغم من أنهم لم يقدموا قائمة بذلك. يصر «عبد الرحمن المطرودي»، نائب وزير الشؤون الإسلامية، على أنهم لم يُفْصلوا لأجل تعاليمهم لكن لتأخرهم. ويقول «المطرودي» إنهم يدربون حوالي 3000 إمام في حلقات دراسية بالمساجد بعد أن اتضح أنهم غير جاهزين بدرجة كافية لتطوير المفاهيم الجديدة عن التسامح.

منذ بدأت الحملة، فإن المصلين في الرياض وحدها قد أفادوا بسماعهم خطباً تدعو إلى التسامح وتندّد بالإرهاب وتحذّر من التفسير الراديكالي لمبدأ الجهاد. في إحدى خطب الجمعة، بمسجد «الجفالي» المجاور لميدان القصاص الذي يسمى بذلك نسبة إلى حالات القصاص التي تتم فيه، ذكر الخطيب

أهمية الأعمال الصالحة والكلمات الطيبة ورفض العادات الوثنية.

يتساءل السعوديون: إلى أي مدى سيظل الأئمة على الخط المرسوم؟ يقول أحد المسؤولين: «عندما يتحدثون عن التسامح، فإن الكلمات لا تخرج بسهولة» إن ما نسمعه هو مظاهرة كاذبة. تستطيع أن تشم رائحة الازدراء الذي يشعرونه في الحديث عن الخطابة الجديدة. أحياناً يعبّرون عن أنفسهم بوضوح.

يقول جوردان: «لقد لاحظنا مؤخراً في المساجد القوية أن الإمام قد أدان الإرهاب ودعا إلى التسامح، ثم أنهى خطبته، «يا اللّه، دمّر اليهود والكافرين وكل من ساعدهم».

مثل المساجد، فإن المدارس السعودية أصبحت محل نظر، إن الكتب التعليمية السعودية مضاف إليها فقرات ليست فقط تمجّد تفوّق الإسلام، بل أيضاً تسيء لغير المؤمنين. ينص كتاب بالصف الثامن على أن «اللّه لعن اليهود والنصارى وحول بعضهم إلى قردة وخنازير». يتعلم الطلاب في الصف التاسع بأن يوم القيامة لن يأتي: «حتى يحارب المسلمون اليهود ويقتلوهم». يحذّر فصل بالصف العاشر المسلمين من مصادقة غير المسلمين قائلاً: «يجب على المسلمين أن يكونوا أوفياء لبعضهم البعض وأن يعتبروا الكافرين أعداءهم».

بعد نشر هذه المقتطفات في وسائل الإعلام الأمريكية بعد 11/ 9، بدأ السعوديون مراجعة لمناهجهم. أورد برنامج (60) دقيقة في حديث لوزير الخارجية السعودي أنه شعر بارتياح عندما وجد أن 10٪ فقط من المناهج كانت محل تساؤل، و5٪ مضادة. وهي نتيجة قد لا ترضي العديد من الدبلوماسيين الكبار في دول أخرى. لقد تعهد السعوديون بمعالجة الأجزاء المعترض عليها.

أكد الأمير «سعود الفيصل» وزير الخارجية للتايم بأن الكتب قد تم تعديلها بالنسبة للعام الدراسي الجديد. لقد طلبت السفارة الأمريكية ذلك من قبل إحداث التعديلات لكن دون جدوى، ووفقاً لجوردان (السفير الأمريكي في السعودية): «ما زال لدينا اهتمامات بالمناهج».

ما هي أنواع التغييرات التي يقوم بها السعوديون؟ أبلغ وزير التعليم «الرشيد»(*) التايم بأن الحكومة شطبت الفصل الخامس كلية من كتاب الصف العاشر الذي وصف غير المؤمنين بالأعداء التاريخيين.

هناك مقتطف يفصّل «طرق إظهار الكره للكافر» بأنه «من المحرم إظهار السعادة خلال أعياد الكافرين». أشار الوزير إلى

(*) استقال من وزارة المعارف في أوائل عام 2005 لأسباب صحية.

أن ثلاث رسائل قرآنية تشجع على التسامح سوف يتم إدخالها في الكتب المدرسية السعودية. أحدها تقول: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة، الآية: 8).

يصر الرشيد على أن المناهج القديمة لا دخل لها في كون الناس يتجهون للعنف. إلّا أنه يقول: إن العالم الجديد يتطلب قبولاً أكثر للثقافات الأخرى.

ويخطط الوزير في أن يقول في خطابه بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد للطلاب: «ليس هناك مستقبل لنا ما لم نكن أناساً متسامحين ومتعاونين مع الآخرين وأن نسعى إلى المعرفة أينما كانت».

(4) المال السعودي:

المال: لا يزال ينشر رسالة راديكالية: كيف يُعلم السعوديون مواطنيهم؟ هذا موضوع، وماذا يعلمون المسلمين الآخرين حول العالَم؟ موضوع آخر. بخلاف تمويل مؤسسات ساعدت المجموعات الإرهابية، فلقد دعم السعوديون لسنوات مؤسسات في الخارج تنشر الوهابية. قال «محمد الخليوي» - وهو دبلوماسي سعودي رحل إلى الولايات المتحدة في منتصف

التسعينات معارضاً لسياسة بلاده ـ للتايم في بيان بواسطة محاميه «مايكل ويلدز»: «إن الحكومة السعودية تنفق بلايين الدولارات لإقامة مراكز ثقافية في الولايات المتحدة وفي العالَم. إنهم يستخدمون هذه المراكز لتوظيف الأفراد ولتأسيس منظمات متطرفة. إن الكثير من المدارس أو المدارس الإسلامية في باكستان، التي أفرزت متطرفي طالبان والراديكاليين الباكستانيين المنتسبين إليهم، ذات تمويل سعودي. كذلك هناك أكثر المدارس الإسلامية نشاطاً في أندونيسيا وتسمى بيزانترن «السلفيون»...». وهي قريبة من التفكير الوهابي، يقول «أبو نيدا» وهو رجل دين في بيونجان بأندونيسيا: «إن التمويل السعودي ـ لم يذكر من أي جماعة ـ قد مكّنه من بدء مركز ابن باز الإسلامي». ويقول: «إن أول مطلب لتلقي المال هو أن تكون سلفياً».

إن البوسنة هي هدف جديد نسبياً للوهابيين. لقد أنفق السعوديون 400 مليون دولار منذ 1993م، لمساعدة المسلمين البوسنيين على محاربة الصرب، ثم لإعادة بناء دولتهم والدعوة. إن الدافع لرسالتهم هو أن مُسلمي البوسنة العلمانيين نسبياً قد ضلوا عن الطريق السليم. هناك كتاب يوزعه اتحاد الشباب الإسلامي النشط ـ وهي جماعة في البوسنة تأسست بتمويل سعودي ـ يسمى «المعتقدات التي يجب أن

نصححها». في حادثة ديسمبر الماضي، قتل مسلم بوسني ادّعى أنه أحد أعضاء الاتحاد الشبابي المذكور ـ الذي أنكره الاتحاد الشبابي ـ أباً كرواتياً مسيحياً وابنتيه في الكريسماس فيما يسميه السكان المحليون جريمة كره. يقول «محمد بيك» وزير الداخلية البوسني السابق: «إن التعاليم السعودية تسمِّم شبابنا».

ركّز السعوديون بعد ذلك على كوسوفو. لقد أنفقت اللجنة السعودية المشتركة للإغاثة نصف مليون دولار في شهرين بعد حربي 1999م، ذهبت لكفالة دعاة وثنيين لتحويل الكوسوفيين إلى الوهابية. يقول دبلوماسيون في شرق أفريقيا: إن التأثير السعودي في المنطقة قليل لكن يتزايد خاصة في تنزانيا حيث استولى الأصوليون على 30 من 487 مسجداً في العاصمة، وبدأوا في تفجير البارات وضرب النساء اللاتي يخرجن دون الغطاء الكامل. وطبقاً لتقرير مخابراتي غربي، فإن السعوديين ينفقون حوالي مليون دولار سنوياً في تنزانيا لبناء المساجد وشراء النفوذ لدى الحزب الحاكم «تشاماتشا مابنيدوزي».

يقول «محمد مادي»، الناشط الأصولي: «إننا نحصل على أموالنا من اليمن والسعودية. رسمياً يستخدم المال في شراء الدواء، لكن في الحقيقة فإن المال يعطى لنا لدعم عملنا وشراء الأسلحة». إن الامتداد الوهابي يذهب إلى ما هو أبعد من

العالَم الإسلامي. كتبت «عين اليقين» وهي مجلة سعودية رسمية في مارس 2002م أن العائلة المالكة موّلت كلياً أو جزئياً 210 مراكز إسلامية، و1500 مسجداً، و202 كلية، و2000 مدرسة في دول ليست ذات أغلبية إسلامية مثل كولومبيا.

بعد سقوط «الخمير الحمر» في 1979م، اتجه مسلمو كمبوديا الذين يشكّلون 5٪ من السكان، إلى السعودية والكويت لمساعدتهم على إعادة بناء مساجدهم ومدارسهم. وبالإضافة إلى المساعدات كان هناك المدرسون من هذه الدول، مع نتيجة أنه الآن هناك 10٪ أو 15٪ من المسلمين الكمبوديين وهابيون. يذهب الكثيرون إلى السعودية للدراسة. يقول «سوي بوناجمين» مدير البلدية بقرية شغاي جنلانج: «إنهم يعودون وهم مملؤون بالنار ويريدون تغيير الطريقة التي تؤدى بها الأشياء».

إن السعوديين مهتمّون أيضاً بالمسلمين في الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. يقول «أنطوني صفير» رئيس التحرير المولود في لبنان للمجلة الباريسية الربع سنوية.. يوميات الشرق: «إن رسالتهم للمسلمين في أوروبا وأمريكا متشدِّدة جداً وغير متسامحة، لا تقبل طرقهم ولا تعتبر نفسك واحداً منهم» أنت توجد كمسلم يحترم القِيَم الإسلامية فقط.

يقول «عبد العزيز ساشادنيا»، أستاذ الدراسات الدينية في

جامعة فيرجينيا الذي قضى الكثير من عمره في كندا، إن أكثر المراكز السنيّة في كندا يتلقون تمويلاً سعودياً. يقدر «كارل شريف الطوبجي»، طالب دكتوراه في جامعة ماكجيل بمعهد الدراسات الإسلامية المتخصِّص في الانتشار العالَمي للثقافة الإسلامية: إن من 10٪ إلى 20٪ من 580000 مسلم في كندا يتمسّكون بالوهابية. يقول مسؤول أمريكي: إن الهدايا السعودية لبناء أو تحسين المساجد ومراكز المجتمع في الولايات المتحدة تأتي عامة مرتبطة بشروط: «إنها مرتبطة بالدعوة الوهابية». طبقاً لخالد دوران المقيم في واشنطن ورئيس جمعية ابن خلدون، وهي جمعية ثقافية إسلامية، إن كل طفل مسلم في الولايات المتحدة يتلقى تعاليم دينية باللغة العربية يستخدم الكتب المدرسية السعودية. ويقول: «لقد تعلّم الطلاب آلياً أن المسلم أفضل إنسان». هناك كتاب سعودي للصف السابع يستخدم في الولايات المتحدة وحصلت عليه «ريتا كاتز» المديرة التنفيذية لمعهد يسمى: (البحث عن الكيانات الإرهابية الدولية) يشرح آية قرآنية معناها: «يجب أن نحذر الكافرين ونطلب من الله أن يدمرهم في صلاتنا». يشدد «المطرودي» من وزارة الشؤون الإسلامية السعودية بأن الحكومة لا تشترط أبداً شروطاً إيدلوجية لدعمها الخارجي ولا تشجّع الوهابية في الخارج. ويقول: «لا لا لا، نحن لا علاقة لنا بذلك على

الإطلاق، إن اهتمامنا لبلدنا فقط. إن هؤلاء الناس هم الذين يطلبون المساعدة، ولا نطلب منهم أبداً ممارسة الإسلام طبقاً لفهمنا». يقول وزير الخارجية «الأمير سعود الفيصل»: «إنه ربما كان هناك سعوديون يساهمون بالمال في مدارس وهابية في الخارج. لكن إذا كان الأمر كذلك فنحن نريد المعلومات، سوف يذهب ذلك الشخص إلى السجن. هذه هي التعليمات الجديدة. عندما يأتي شخص بعد ذلك يطلب منا تمويل أي شيء في بلده، فسوف نرفض ذلك بوضوح».

(5) زمن التغيير:

يقول السناتور الجمهوري «ريتشارد شلبي»، الرئيس السابق للجنة المخابرات: إنه يرى السعوديين يتخذون خطوات إيجابية منذ 12 مايو، لكنه يشير إلى أنه إذا كان التاريخ حكماً، فلا أعرف إلى أي مدى ستبقى شدة جهودهم».

بالنسبة لكثيرين في الولايات المتحدة، بمن فيهم من في الحكومة، فإن الصبر مع السعوديين ينفد، يقول الكثيرون من الناس: «لقد آن الأوان لأن نجلس فوق السعوديين، لقد حان الوقت لضربهم بقوة» كما يقول أحد المسؤولين بوزارة الخارجية. إن «فرانك جافني»، محلِّل محافظ للسياسة الخارجية، لديه بعض الأفكار لعمل ذلك: تبلغهم بأن هذا

السلوك غير مقبول إطلاقاً، تستطيع قطع العلاقات الدبلوماسية، تستطيع فرض عقوبات اقتصادية، ولديك اختيار السيطرة على آبار البترول عسكرياً إذا كان عليك القيام بذلك، وتستطيع بسهولة الدفاع إذا لم تكن في الحكم. إن المخططين في إدارة بوش وأكثرهم من المحافظين الجدد، يودون وضع ضغط أكبر على السعوديين للإصلاح لكنهم لا يذهبون إلى حد تغيير النظام. إن سقوط آل سعود مخيف في تأمله، لأن أي نظام بديل قد يكون أكثر عدوانية. هناك مقياس واحد للمحافظة الأساسية للسعوديين بأن بلدهم بالرغم من غياب الحرية، ينتج عدداً قليلاً جداً من اللاجئين السعوديين. بالنسبة للمعايير السعودية، فإن النظام السعودي ليبرالي.

يقول السفير «جوردان»: إذا أردت تهميش السعوديين وعزلهم وإعطاءهم ظهرك، فإنك ببساطة تدعو نظام طالبان آخر للحكم». لهذا السبب، فمن غير المحتمل أن تقوم إدارة بوش بتبنّي سياسة أكثر شدة نحو الرياض. بينما كسب المحافظين الجدد معظم الجدل الداخلي في هذه الإدارة، فإنهم هذه المرة يحاربون بدون أبيهم الروحي نائب الرئيس «ديك تشيني». إن براجماتية «تشيني» تجاه السعودية ترجع إلى خبرته كمسؤول في إدارة «نيكسون» في 1973م عندما احتجت السعودية على الدعم الأمريكي لإسرائيل بفرض حظر على

مبيعات البترول إلى أمريكا لمدة خمسة أشهر مسبِّبة بذلك أسوأ نقص في البنزين في تاريخ الولايات المتحدة. يستمع الرئيس «بوش» من «تشيني» ووزير خارجيته «كولين باول» ومستشارته للأمن القومي «كونداليزا رايس» ووالده إلى خط واحد من أهم مستشاريه للسياسة الخارجية بأنه يجب عليه أن يعمل مع السعوديين لإحداث تغيير وليس تحييدهم. حقاً عندما تحدّث الرئيس «بوش» مع الأمير «عبد اللّه» لمدة عشرين دقيقة بالهاتف الأسبوع الماضي، تقول المصادر الأمريكية والسعودية: إنه حيّا الأمير على جهود المملكة العربية السعودية في محاربة الإرهاب.

(6) الوهابية: الإيمان السّام

إن الحركات الدينية تنشأ عادة من حلم. يقال: إنه في القرن التاسع عشر حلم رجل في نجد بأن جسمه أصدر ألسنة لهب انتشرت بعيداً والتهمت المعسكرات والمدن الصحراوية. فحكى حلمه لشيخ فقال: إن ابن هذا الرجل سوف يؤسِّس إيماناً جديداً تتبعه الجزيرة العربية. وما حدث هو أن حفيد هذا الرجل كان «محمد بن عبد الوهاب».

إن صيغة الإسلام التي اعتقدها «محمد بن عبد الوهاب» حوالي عام 1740م هي الآن المذهب الرسمي للمملكة العربية

السعودية. في هذه الأيام قد يفسر الكثيرون ذلك الحلم الأولي بصورة أكثر قتامة. هل الوهابية مرادف للإرهاب التي تملي الحرب على الغرب كجزء من أُسسها العقائدية؟ أو هل حرّف الإرهابيون الوهابية ليعطوا الشرعية لحربهم؟ يقول: «ستيفن شوارتز» في كتابه عن الإسلام في المملكة العربية السعودية: «إنه أينما كانت الوهابية هي العقيدة، فيجب أن توجد دولة إرهابية» وعلى كل حال، يرى الكثير من المؤرخين الدينيين وعلماء الاجتماع صورة أكثر حدة: إن الإيمان القائم على المتعصبين المتشدّدين يتحوّل لاحقاً إلى دفاع عن الإرهاب. وبالرغم من تصاعد التحوّل القتالي المعاصر في العديد من المساجد السعودية، فإنه لا يمثّل بعد أيديولوجية المؤسَّسة الدينية الكلية للدولة.

- ولد «عبد الوهاب» في بلدة صغيرة بوسط الجزيرة العربية عام 1703م في ظل الإمبراطورية العثمانية التي سادت لعدة قرون. لقد حاول كتابه (التوحيد) إصلاح ما رآه الحالة الأصلية السليمة للإسلام بتنقيته من البدع التي شابت توحيده الخالص.

لقد تضمَّنت قائمة «عبد الوهاب» للفرق الفاسدة، الشيعة وهي الأقلية، والصوفية. لقد استبعد معظم تفسيرات المدارس الشرعية الإسلامية الأربع الكبيرة لصالح قراءة حرفية للشعائر الشكلية وفرضها بالقوة.

إن العقيدة الجديدة ليس بها مكان للإرادة الحرّة أو حقوق الإنسان ناهيك عن فصل المساجد عن الدولة. لقد اتصف «عبدالوهاب» بعداء تاريخي تقليدي تجاه النصارى واليهود. لكن كان أقل تركيزاً على الكافرين من اهتمامه الداخلي بالعقيدة. لقد كتب أن الجهاد ينبغي تأجيله متى يترتب البيت الإسلامي، وكان مستعداً لقتال إخوته. وبالرغم من أن المسلمين مُحرّم عليهم شن حرب مقدسة ضد بعضهم البعض، فإن «خالد أبو الفدا» الخبير في القانون الإسلامي بجامعة ييل يقول: «إن الوهابيين يجادلون بأن المسلمين المذنبين بعدم الاستقامة يمكن وينبغي أن يقتلوا».

هذا المفهوم بدا جذّاباً عام 1744م لـ «محمد بن سعود» القائد المحلي الطموح، الذي أراد موافقة أيديولوجية لمعاملة العثمانيين كقوة محتلة أجنبية. لقد أعطته الوهابية مصداقية دينية لحملة مسلحة للاستيلاء على المدن المقدسة مكة والمدينة.

لقد نتج عن الشراكة الكاملة ـ حيث منح «سعود عبدالوهاب» السيطرة الدينية والتشريعية في أرضه وتزوج ابنته ـ نجاح كبير ووحشية بذبح آلاف الشيعة والصوفية (السنّة). بدأ آل سعود رحلة نتج عنها تحويل معظم شبه الجزيرة العربية إلى الوهابية. بمجرد حصول آل سعود على الأرض فقد فرضوا ما وصفه «بول هادي» مؤلف كتاب (عادات الإسلام) للوهابية

بأنها التعصّب الراديكالي. لقد أنشأوا عام 1926م (المطوعين) وهو البوليس الديني الذي يجبر على أداء الصلاة خمس مرات في اليوم ويراقب الناس وبعض النساء اللاتي لا يغطين أنفسهن بصورة كاملة بالعباءة السوداء.

على مر السنوات فإن العائلة المالكة قد امتصّت غضب أكثر المتحمسين بالنسبة لهم، بأن الثروة المتزايدة لأسلوب حياة الأمراء وانفتاح المملكة للتعامل مع الغرب هي فساد للقيود القوية للإيمان. هذه المعارضة تزايدت عندما دعا آل سعود الغربيين لتطوير ثروتهم البترولية.

عام 1980م سعى النظام إلى إبعاد المقاتلين المتزايدين في الدولة بإرسالهم إلى قتال السوفييت في أفغانستان، فولّد ذلك تغيّراً راديكالياً للوهابية، فلقد قاتل المجاهدون السعوديون جنباً إلى جنب مع كوادر متحمسة للإسلامي المصري «سيد قطب»، الذي تأثّرت أصوليته بمفاهيم التحرّر الوطني العنيف. بعكس الوهابية، فإن هؤلاء الإسلاميين كانوا يعتقدون أن هذا هو وقت الجهاد ضد الكافرين وضرب المستعمر الجديد. عند العودة إلى الوطن، فإن المقاتلين السعوديين طوّروا الفكرة وأصبح هناك نوعان من الوهابية.

اليوم... يشير «هيليل فرادكين»، الباحث الإسلامي الذي يرأس مركز المحافظين الجدد للأخلاقيات والسياسة العامة في

واشنطن، إلى أن من الصعب التمييز بين الوهابية والإسلام الراديكالي. ويقول «جيليس كيبل» الخبير الإسلامي والكاتب الفرنسي: «إن آل سعود اعتمدوا حتى 1990م على مجموعة من ثلاثة رجال دين كبار ذوي المصداقية المحافظة للحفاظ على الشباب تحت السيطرة. ثم مات رجال الدين الثلاثة وأصبح البقية من رجال الدين لديهم قدرة إقناع ضعيفة للمؤمنين المتشددين.

يقول «كيبل»: إن هؤلاء الأئمة الذين ما زالوا يتشاورون حول الإرهاب الجهادي قد يكونون جادّين. لكنهم حتمياً يربطونه باعتناق الإسلام الحقيقي بحماسة في هذا العصر الذي يتحول عادة إلى قِيَم واتجاهات معادية للثقافة الغربية.

(7) آراء نارية:

كيف تستطيع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تخفيف الشك المشترك بينهما وتكوين شراكة أفضل ضد الإرهاب؟ لقد سألنا بعض المفكرين عن آرائهم عن: ما الذي يمكن أن يقرّب الدولتين من بعضهما البعض؟

«روبرت باير»:

رجل المخابرات الأمريكية السابقة ومؤلف كتاب (النوم مع الشيطان: كيف باعت واشنطن روحنا لأجل البترول

السعودي؟) لا نستطيع أن نصف كل السعوديين بأنهم جزء من بعض مؤامرة الشيطان.

يجب أن ننظر إلى الاتجاه الإصلاحي في العائلة المالكة. على رأس هذا الاتجاه ولي العهد الأمير عبد اللَّه. خلال التسعينيات حثّ العائلة المالكة بهدوء على تقليل الإنفاق والرفاهية التي أوقعت المملكة في المشاكل المالية. أيضاً ضغط لجعل تشغيل الشباب السعودي بدلاً من إنفاق وقتهم في المساجد أو زيارة المواقع الإسلامية المتطرفة على الإنترنت. عبداللَّه ليس بمفرده، هناك العديد من الأجيال من الأمراء الذين يرغبون في قيادة المملكة في القرن الواحد والعشرين. تحتاج الولايات المتحدة إلى المشاركة في هذا الحصاد المعاصر.

«مأمون فندي»:

مؤلِّف (المملكة العربية السعودية وسياسات الصحراء): في الإدراك المتأخِّر فإن التعاون الكامل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة كان ينبغي أن يكون قد بدأ مع تفجير أبراج الخبر أو القاعدة الجوية الأمريكية في 1996م التي كانت أول عمل في سلسلة أدَّت إلى أحداث 11 سبتمبر، منذ ذلك الوقت، أصبح من الصعب جداً الحديث عن العلاقات الأمريكية السعودية بصيغة معقولة. لقد أصبح المتطرفون في كلا البلدين أعلى صوتاً، لكن الآن، منذ الهجوم في 12 مايو

في الرياض، فإن السعوديين العاديين لديهم سبب جديد لإيجاد أرضية مشتركة مع أمريكا. كلتا الحكومتين تحتاج إلى أن تكون صريحة وشفَّافة عند العمل معاً تجاه إعادة بناء علاقاتهما.

«تركي الحمد»:

كاتب سعودي ـ جريدة الشرق الأوسط ـ لندن:

إن ثقافة المملكة العربية السعودية تنتمي إلى العهد القديم. إنها ليست ملائمة لعصر العولمة. إن الخطوة الأولى هي تغيير مفاهيم الناس وتغيير اتجاهاتهم نحو العالَم ونحو أنفسهم ونحو البلدان الأخرى. في الماضي، كانت عقولهم مملوءة بالمفاهيم السنية، لذا يجب علينا تغيير عقول الناس. لكن إذا بدأت بالقمة ونسيت القاعدة، فأعتقد أن ذلك لن يؤدي إلى شيء.

«جورج جوز الثالث»:

مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط، جامعة فيرمونت:

ليس مؤكداً بأن نظاماً جديداً في الرياض قد يكون أكثر صداقة للولايات المتحدة وأكثر صلابة مع المتطرفين أو أكثر اهتماماً بحقوق الإنسان. إن السعوديين لا يجلسون فقط على 25٪ من احتياطات البترول المعروفة في العالَم، لكنهم أيضاً يسيطرون على مكة والمدينة المكانين الرئيسيين للإيمان لأكثر من بليون مسلم حول العالَم. بالتأكيد، إن وجود حكومة هناك

بالرغم من مشاكلها تستجيب للضغوط الأمريكية بخصوص قضايا البترول والحرب على الإرهاب أفضل لمصالحنا من نظام جديد.

«ريتشارد بوليت»:

أستاذ التاريخ ـ جامعة كولومبيا:

إن أفضل طريقة لتفكيك أساسات الإرهاب الجهادي هي تشجيع التحرّر الديمقراطي في الدول الإسلامية الاستبدادية. إن ما يخيف الأمريكيين أن ذلك يعني أن الأحزاب السياسية الإسلامية تنتهز الفرصة للسعي للدعم الشعبي، وإذا نجحت في ذلك تسعى إلى الحكم. بمقارنة المخاوف على كل حال، فإن حكومة منتخَبَة بحرية ذات صبغة إسلامية لديها فرصة لتطويق الإرهابيين بالتأييد الشعبي، أفضل من ديكتاتور مهتم بالحفاظ على عائلته في السلطة. يجب أن تتفق الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على ذلك وأن يعملا طبقاً لذلك.

«وليد فارس»:

أستاذ دراسات الشرق الأوسط ـ جامعة أتلانتيك فلوريدا:

يجب أن يحدّد السعوديون من يكونون. إذا حاربوا بن لادن اليوم وحافظوا على الوهابية كنظام للدولة فسوف يكونون يحضرون للقاعدة التالية. لكن إذا أبعدوا أنفسهم عن الوهابية وبدأوا في الإصلاح، فيستطيعون تحويل المملكة إلى مملكة

دستورية حيث يستطيع الإسلام أن يزدهر. يجب أن يدين الأمراء الإرهاب كشكل للعلاقات الدولية. لكن هل يستطيع فرع قطع جذوره؟ إذا فعل السعوديون ذلك، نستطيع الثقة بهم كحلفاء في الحرب على الإرهاب.

«شلبي تلحمي»:

أستاذ كرسي أنور السادات للسلام والتنمية ـ جامعة ميري لاند:

يجب أن تعمل الولايات المتحدة عن قرب مع السعوديين لمعالجة الموضوعات التي تهم أمريكا، أكثر من معرفة أن أكثر الحوافز أهمية تأتي من الداخل. إن معظم السكان الشباب والقلقين المتزايدين يحصلون على المعلومات اليوم من خارج حدود المملكة من أجهزة التلفاز المرتبطة بالأقمار الاصطناعية والإنترنت.

هذه علامات النفوذ التي يجب أن تستجيب لها الحكومة أسرع من استجابتها للجهود الأمريكية.

«جين فرانسوا سيزنيك»:

أستاذ مساعد، معهد الشرق الأوسط ـ جامعة كولومبيا:

إن 60٪ من السكان السعوديين تحت عمر 25 عاماً ومعدل البطالة 15٪، إن الحكومة على دراية بهذه المشكلة وقد بدأت بتطوير التصنيع. يجب أن تدعم الولايات المتحدة ذلك بتأييد

عضوية المملكة في منظمة التجارة العالَمية، الذي سيعزّز الشفافية الشرعية ولبرالية الاقتصاد. يحتاج الشعبان الأمريكي والسعودي إلى رؤية بعضهما البعض بأمانة والعمل بجد.

«مايكل سكوت دوران»:

أستاذ مساعد ـ جامعة برنيستون:

إن التحالف بين الشيعة والسلطة الأمريكية يعني أن مشكلة العراق ومصير حركة الإصلاح الداخلي السعودية هما جزأين للمعضلة نفسها. إذا كانت واشنطن جادة بخصوص تعزيز النظام السعودي التعددي، يجب أن تحقق الاستقرار في العراق. إن الفشل هناك سوف يعني ازدواجية العمل في الرياض، حيث ستسحب السلطات أقدامهم من الإصلاح لكي يحموا أنفسهم من هجمات الإرهابيين. وبالعكس فإن النجاح في العراق سوف يجر إلى الحسم بين القوى الإصلاحية والمتطرِّفة في المملكة العربية السعودية.

استفتاء التايم/ السي. إن. إن:

ـ هل تعتقد أن المملكة العربية السعودية دولة تستطيع الولايات المتحدة الثقة بها كحليف؟

ـ في أكتوبر عام 1982م كانت نسبة من يستطيعون الثقة في المملكة العربية السعودية 30٪، بينما بلغت نسبة من لا يستطيعون الثقة 60٪. أما في سبتمبر 2003م فكانت نسبة من

يستطيعون الثقة 17٪ بينما بلغت نسبة من لا يستطيعون الثقة 72٪.

- هل تتعاون المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة، بقدر ما في الحرب ضد الإرهاب؟
- بلغت نسبة التصويت 20٪ لصالح من يقول بتعاون المملكة العربية السعودية مع أمريكا، بينما بلغت نسبة من يقول بعدم التعاون 71٪.
- هل أصبحت انطباعاتك عن المملكة العربية السعودية أفضل أو ظلت كما هي أو أسوأ مؤخراً؟
  - ❖ أصبحت أفضل بنسبة 4٪
  - ❖ ظلت كما هي بنسبة 50٪
  - ❖ أصبحت أسوأ بنسبة 38٪

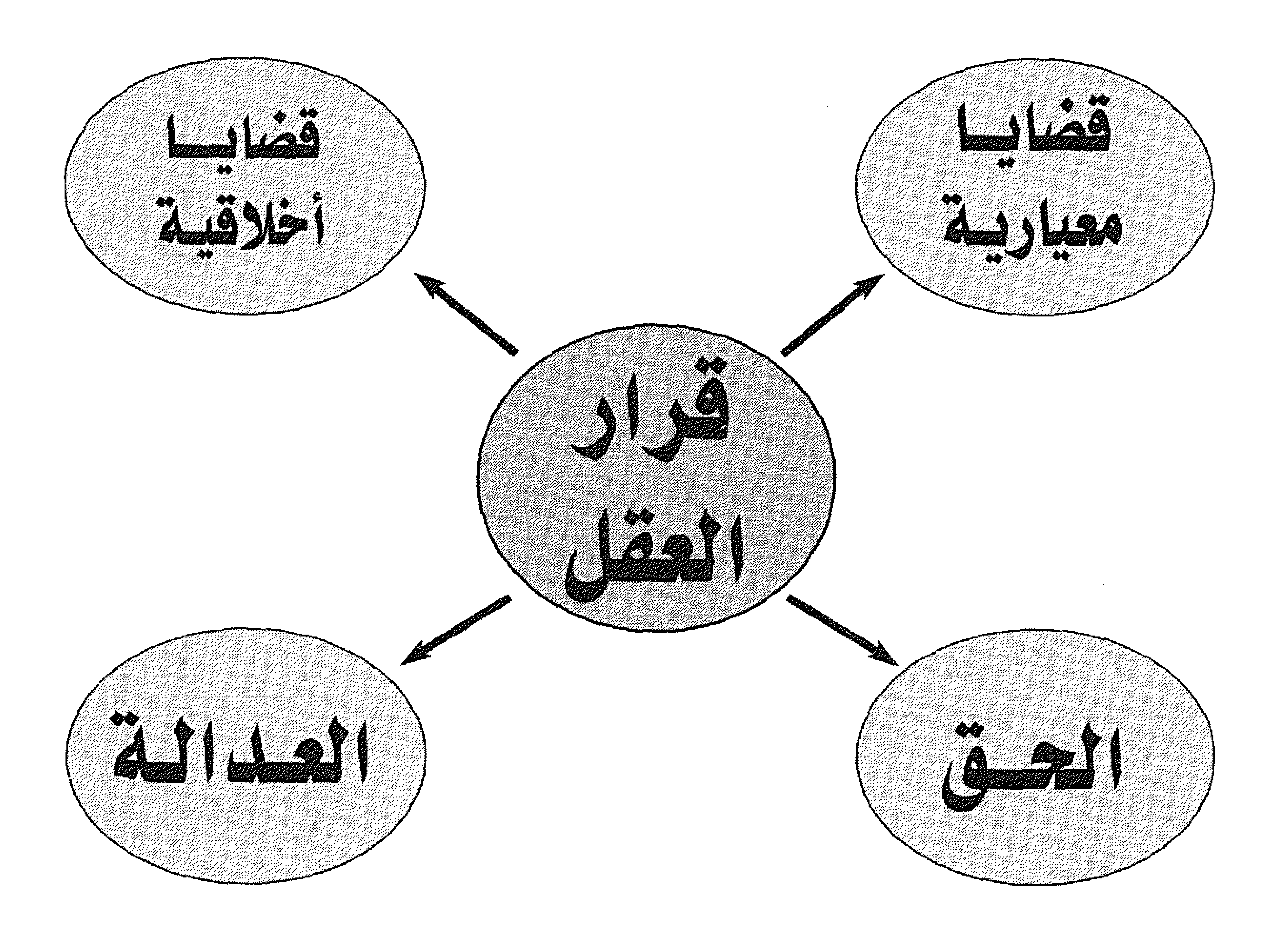
(من اقتراع بالهاتف لعدد 1003 أمريكي بالغ في 3 ـ 4 سبتمبر لصالح التايم/ السي. أن. أن بواسطة هاريس إنتراكتف. هامش الخطأ + أو ـ 3,1٪، حذف غير المتأكدين).

شارك في إعداد هذا التقرير:

❖ تيموتشي جيه. برجر، ماسيمو كالابريس، جيمس كارني، إيريك روستون، إيلين شانون، مايكل ويكوبت، أدام ذوجرين. واشنطن.

❖ أماندا بور ـ نيويورك.

- بروس كروملي باريس.
- جوريل هابس دار السلام.
- أندروبيرين بانجول.
- أندرو بورقيس سراييفو.
- كريستوفر شرجلان، لنج أن ويليامز تورنتو.



يرى بعض المفكرين أن طاقة العقل (العقل التحليلي والعقل الحدسي)
هي وحدها القادرة على الفصل بين ما هو أخلاقي وبين
ما هو قانوني معياري، وهذا خطأ من حيث المبدأ

9 الأمركة وعولمة الدم

هناك توجه استراتيجي أمريكي لأمركة العالَم. بدأت هذه الاستراتيجية بالنضج بعد انتصار الحلفاء وأمريكا في الحرب العالَمية الثانية والقضاء على مشروع هتلر النازي بألمنة العالَم. والمحلل للنظامين أو للتوجهين الألماني والأمريكي يصل إلى حقيقة مباشرة، وهي أن الأمركة والألمنة هما وجهان لعملة واحدة. العملة هي العولمة المادية للعالم أي سيطرة القوي على الضعيف بالأشكال المتاحة وعلى رأسها الأشكال الاقتصادية والثقافية والإعلامية، طبعاً بعد الاحتلال العسكري.

عسكرياً تمكنت الأمركة من اجتياح العالَم، وتمكنت من إقناع العديد من الحلفاء، وعلى رأسهم بريطانيا، بأن الحرب الصاعقة، كالحربين على العراق وأفغانستان، هي الطريق الأسرع والأسهل للأمركة. ولكن هناك رأي آخر ضد الأمركة عسكرياً، حتى من داخل بريطانيا التي بدأت تتململ وتقول لا لكثير من الأطروحات العسكرية الأمريكية، وبخاصة بعد أن

تبين أن الغزو الأمريكي للعراق لم يكن بسبب أسلحة الدمار الشامل، فالجميع يعلم وبخاصة رؤساء ال سي أي إيه، أن العراق لا يملك أسلحة من هذا النوع على الإطلاق وأنه دمّر أسلحته بعد حروب 1991 وأنه لا يمثّل تهديداً لأحد، وإنما كانت الحرب الأمريكية على العراق لغرض الأمركة وإعادة صياغة جميع أنظمة الحكم في الشرق الأوسط وبالترتيب: العراق ثم مصر ثم السعودية... قال هذا الكلام بوضوح جيمس ولسي الرئيس الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية بمناسبة تقييم نتائج الحرب على العراق.

ومما يدعو للإعجاب بالأداء الاستراتيجي الأمريكي، أنه استخدم أفكاراً إبداعية مختلفة للهيمنة على العالَم باختلاف الزمان والمكان. فهو بعد الحرب العالَمية الثانية اتجه إلى أوروبا فهيمن عليها عسكرياً واقتصادياً، وحرّض الجزء الأوروبي الشرقي على الجزء الأوروبي الغربي. حتى تمخّضت الحرب الباردة عن تفوّق أمريكي مطلق انتهى بسقوط المفهوم الشيوعي المناوئ لأمريكا. ويقال عن الأمركة في أمريكا اللاتينية وفي العالَم العربي والإسلامي ما يقال عنها في أوروبا واليابان وغيرها من دول العالَم.

لقد اكتشف العالَم أو بتعبير أكثر دقة: لقد بدأ العالَم باكتشاف عدم دقة معظم أطروحات الأمركة وعلى رأسها

أطروحات: الشرق الأوسط الكبير، الحر الديموقراطي، نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، من ليس معنا فهو مع الإرهاب، من ليس معنا فهو ضدنا، شارون رجل السلام... وقد شارك الإعلام كحق أريد به باطل بكشف عورات هذه الأطروحات، ولا سيما أن الدماء العربية والإسلامية «الرخيصة» اختيرت بعناية لتخضيب أرصفة وطرقات وأشجار وأرض وبحار وهواء أفغانستان والصومال والعراق وفلسطين والقائمة طويلة.

في أول تصريح لوزير الدفاع الأمريكي، ثاني أيام الغزو الأمريكي للعراق قال: «دخلنا ميناء أم قصر دون مقاومة تُذكر، استسلمت الفرقة 51 العراقية، آبار النفط أصبحت في مأمن وتحت السيطرة وهذا ما يهم أمريكا...» وهذا التصريح يصرّح عن نفسه، فأمريكا جاءت من أجل النفط، ولكن ليس من أجل النفط فقط، بل من أجل «الامتداد الأحادي» من العراق إلى الخليج وإيران استكمالاً لخطة السيطرة على مستطيل النفط العالَمي من بحر قزوين إلى العراق والخليج وإيران وربما دارفور وسيبيريا، وهذا ما وضّحته وثائق مخابراتية تحت بند المصالح الأمريكية الاستراتيجية، وأوضحت الوثائق المذكورة أن أمريكا قد لا تنجز دورها التاريخي إذا عجزت عن استغلال فرصة 11/ 9/ 2001. إذاً كان إرهاب 11 سبتمبر فرصة لأمريكا لاستكمال خططها، وهذا ما فصّله «تيري ميسان» في

كتابه (11 أيلول 2001م الخديعة المرعبة: لم تصطدم أية طائرة بمبنى البنتاغون)، الصادر عام 2002م الذي أحدث ضجة عالمية كبيرة، إذ يشكك في الرواية الرسمية الأمريكية لأحداث 11 سبتمبر ويعتبرها مسرحية دموية (يراجع للتفاصيل موقع المؤلف) www.reseauvoltaire.com . إضافة إلى ذلك، فقد وجد الاستراتيجيون الأمريكان أن فرصة 11 سبتمبر 2001م. لا بد أن تستغل في أفغانستان والعراق وربما في لبنان وسوريا تنفيساً عن مناطق الاحتقان في كوريا الشمالية وأمريكا الجنوبية والبلقان وفلسطين المحتلّة.

يخطّط المحافظون الجدد في أمريكا لاستخدام رصيد الولايات المتحدة التاريخي في الهيمنة على العالَم عبر القوة العسكرية والحروب الوقائية، وفرض التحالفات الدولية ضمن مبدأ العصا والجزرة، ثم تعميم فكرة الإرهاب الإسلامي وتضخيم قدراته، بحيث يكون مبرّراً جاهزاً لشن الحروب وفرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على الدول المعاندة، وتسخير المنظمات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة، وربما تطالب أمريكا في يوم من الأيام وربما تنجح بجعل حق الفيتو حكراً عليها فقط، فهي على ما يبدو تبحث عن مفهوم الأحادية في كل الاتجاهات، حتى أن الرئيس «بوش» يُشعر الأوروبيين أحياناً بأنهم شعوب من الدرجة الثانية على أكثر

تقدير، مما جعل أوروبا تحثّ السير نحو المزيد من الترابط الاقتصادي والعسكري استعداداً ليوم تتّضح فيه النوايا الأمريكية نحو أوروبا كما هي واضحة تجاه الصين التي تشكّل لها هماً وأرقاً دائمين.

تهيمن فكرة الأحادية المطلقة على المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وتتصرّف في شؤون العالَم على أساسها فهي مثلاً تحاصر كوبا اقتصادياً منذ عشرات السنين، وتقوّي الإرهاب الشاروني، وتستخف بالدم العربي في العراق وتحاول السيطرة على فنزويلا وترفض تحديد سياساتها تجاه إيران، وتضغط على مصر وسوريا والسعودية عندما يكون الضغط ممكناً، كما تستخف بثقافات العالَم ورصيدها الحضاري. . . وليس بخاف على أحد أن أكثر من 600 عاصمة ومدينة في العالَم تظاهرت ضد سياسات الحرب الأمريكية على العراق، مما يعكس حنقاً عالمياً ضد الأمركة القادمة من القوة المفرطة وعرض العضلات على حساب عشرات الآلاف من القتلى الأبرياء وبخاصة الأطفال والشيوخ والنساء، وهو الأمر الذي ولّد حنقاً عالمياً ضد السياسة الأمريكية في العراق خصوصاً، لا سيما وأن إسرائيل تعربد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالسلاح الأمريكي وبالدعم السياسي الأمريكي أيضاً.

وهناك من يسأل الآن: ما الفرق بين صدام حسين وإياد

علاوي أو الجعفري وماذا قدّمت الحرب للعراقيين وللمنطقة بل وللسياسة الأمريكية حتى الآن؟!

على العالَم كله أن يسمع ما تقوله استراتيجية أمريكا للعالم:

«إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ستعتمد أساساً على تعاون أمريكي ملموس مع دول العالَم، ذلك التعاون الذي سيعكس مزيجاً بين القِيَم الأمريكية من جهة، وبين المصالح القومية الأمريكية من جهة أخرى.

وهدف هذه الاستراتيجية هو السعي ليس فقط لجعل هذا العالَم أكثر أمناً، ولكن لخلق عالم أفضل من جميع النواحي...».

هذه الفقرة الواردة في تقرير خاص صادر حديثاً عن الرئاسة الأمريكية تعني دون مواربة أن ما يهم أمريكا هو القِيَم الأمريكية والمصالح القومية الأمريكية، وعلى العالَم أن ينصاع لهما معاً.

ولا يمكن لمثل هذه الاستراتيجيات أن تسود العالَم دون تدميره... ومهما حاولت وسائل الإعلام الأمريكية والحليفة لأمريكا أن تُظهر الأمركة على أنها جاءت لنشر العدل والحرية والرفاه في العالَم، فإن ممارساتها في العالَم تكشف زيف هذا الإعلام وزيف من يقف من ورائه.

من وقف وراء القوة التدميرية العراقية الصدامية في وجه إيران؟ ومن هو المسؤول عن ملايين القتلى من الجانبين؟ ومن المسؤول عن قتل آلاف الأكراد في «حلبجة» سواء بالأسلحة

الكيماوية العراقية أو بالأسلحة الكيماوية الإيرانية؟ ومن هو المسؤول عن قتل الجيش العراقي المنسحب من الكويت بعد انهيار الجيش العراقي في حرب 1991م(*)، من هو المسؤول عن المقابر الجماعية في محيط المطار وقصر الرئاسة العراقية بعد معارك 6/ 4/ 2003م ودحر القوات الأمريكية عنهما؟

يقول أحد الضباط العراقيين، إن الجيش الأمريكي، يستخدم أسلحة نيوترونية هائلة التدمير لدرجة أنها كانت قادرة على إذابة الآلات العسكرية والناس جميعاً، وقد ذُهل الجنود وهم يرون آلياتهم تختفي ويذوب الناس من حولها وسقطت بغداد بعد استخدام هذا السلاح العجيب... هذا ليس من أفلام الخيال، هذا ما حدث في معركة اقتحام بغداد...

هذه الروايات وغيرها وما نراه من تدمير عسكري يفوق الخيال لكل ما يتحرك في المدن العراقية، يدل بصراحة على أن سياسة الانتشار الأمريكي في العالَم تعتمد التدمير الشامل والإبادة الشاملة، وهذا هو المعنى الدقيق لما ورد أعلاه في تقرير الرئاسة عن القِيَم الأمريكية والمصالح الأمريكية... ومع هذه

(*) أسقطت الولايات المتحدة 340 طناً من قنابل اليورانيوم المستنفد على الأراضي العراقية وتمكنت بهذه الأسلحة الذرية أن تكسب الحرب على العراق. والنتيجة: إصابة أكثر من عشرة آلاف إنسان بأمراض سرطانية مميتة، ونشوء أعراض حرب الخليج على الجنود المشاركين في الحرب، والتي قد تشابه أعراض وأمراض قصف هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية الأمريكية.

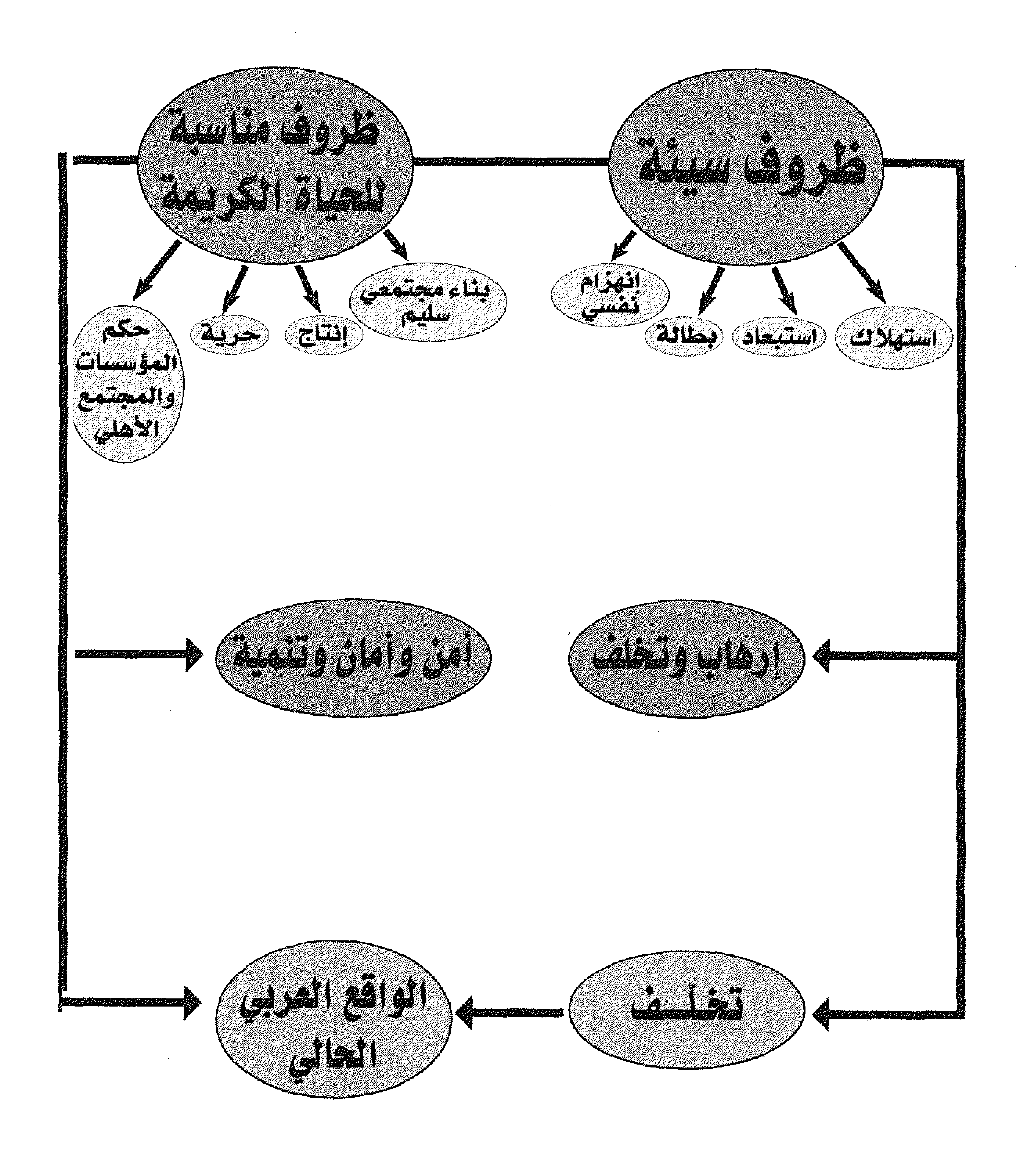
الحقائق وغيرها يصبح الحديث الأمريكي السياسي عن الكرامة الإنسانية وعن العدل والحرية والديمقراطية وحرية الاعتقاد والحرب ضد الإرهاب ونزع فتيل الصراعات الإقليمية ونشر الاقتصاد الحر عبر الأسواق الحرة واتفاقيات التجارة الحرة، والتنمية المستدامة، وتقديم العون الدولي للدول الفقيرة لتحسين نموها وأدائها، وإزالة أسلحة الدمار الشامل من العالَم ضماناً لصحة البيئة وسلامة الإنسان... مع التدمير الأمريكي لثقافات العالَم وتنوّعها، ومع استخدام «القوة» لفرض الأمركة، تصبح كل تلك المعاني مفرغة من محتواها، وتتحول إلى فقاعات إعلامية للزينة وخديعة الشعوب تمهيداً لاحتلالها..

لقد ألغت المفاهيم الأمريكية البريطانية ما كان يُسمَّى بالوطن العربي إلى استعمال اصطلاح الدول العربية القطرية. وهو رديف اصطلاح الشرق الأدنى، الذي تحوّل إلى الشرق الأوسط بعد احتلال الصهاينة لفلسطين وإنشاء دولة إسرائيل. وفي زمن اليمين الأمريكي المتطرِّف جمعت تلك التسميات جميعاً فيما يسميه الرئيس «بوش» بالشرق الأوسط الكبير(*) أي

(*) الذي يضم بالمفهوم الاستراتيجي الأمريكي كلاً من دول آسيا الوسطى (البترولية)، باكستان، أفغانستان، إيران، وإسرائيل والدول العربية باستثناء المغرب العربي. وهذا يعني أن الأمركة قادرة الآن على تحوير وتطوير المسميات حسب مصالحها القومية بغض النظر عن الواقع الجغرافي أو التاريخي، وهذا ما حدث بالفعل في مفهوم الشرق الأوسط الكبير الذي قد يضم في يوم من الأيام روسيا أو سيبيريا على أقل تقدير!!.

أمركة الشرق الأوسط وتحويله لمنطقة أمريكية نفطاً وثروات، موقعاً وتوجهات، وهو التوجّه الذي استدعى الحرب على أفغانستان والعراق، وتوجيه اللوم الشديد لمصر والسعودية وإيران في الشأن الثقافي والمناهج تمهيداً للمرحلة القادمة. ويبدو أن القرار 1559 بشأن سوريا ولبنان يمهد هو الآخر لتدويل القضية اللبنانية تمهيداً لتحويلها إلى دارفور ثانية أو عراق أخرى.

لقد أصبح النفط هو الهاجس الأمريكي الأول، فالولايات المتحدة تستهلك حوالي ربع نفط العالَم، وتستورد ربع احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط، مما يجعل هذه المنطقة في قلب الأمن القومي الأمريكي، وهو ما تعمل الإدارات الأمريكية المختلفة على تحقيقه، وقد تلزم أمريكا في مرحلة لاحقة جعل كل بترول العالَم، من فنزويلا إلى مستطيل القوقاز - الخليج - إيران إلى سيبيريا من ضمن أمنها القومي، وقد لا تكون هذه المرحلة بعيدة جداً. ولا يمكن فهم الحرص الأمريكي على الديمقراطية في العراق، وعلى تعديل المناهج في السعودية، وعلى الإصلاح السياسي في إيران إلّا من زاوية الذرائع المؤدية في مرحلة لاحقة إلى ما هو أقرب لضمان الأمن القومي الأمريكي بالشكل الجيوبوليتيكي المناسب، ويبدو أن منطقة الخليج من الأهمية القومية والإسرائيلية الموازية لشن



أهم أسباب الإرهاب في العالم العربي المتخلف

ثلاثة حروب مدمّرة فيها!! لقد ألغت الاستراتيجيات الأمريكية الجديدة مفاهيم الجغرافيا والتاريخ للعالم، ووضعت بدلاً منها مفاهيم الطاقة والأسواق والثقافة الواحدة، وهو أخطر ما في هذه الأمركة «الرائعة» التي تمهّد حتماً لتفجير العالَم في الوقت المناسب.

10 مصدر الإرهاب لا إسلامي!!

ضع يدك بشكل عشوائي على أي جزء من خريطة العالَم، ثم حدّق بها جيّداً، ماذا ترى؟ دماء حمراء وسوداء وبقع مهترئة من أجساد المقهورين والمحشرجين، الغالبية العظمى منهم من المتحدثين بالعربية الذين يردّدون الشهادتين بصورة أو بأخرى. من جلال آباد إلى بيشاور وكابل، من وزيرستان وقندهار إلى بكتيتا، من ساداه إلى ميرام شاه إلى غروزني والشيشان ودارفور، من الرباط إلى جدة، من القدس إلى دمشق وبيروت، من إسبانيا إلى إيطاليا إلى بغداد إلى الأجزاء المتناثرة من أضواء القمر المتنقل يومياً من عاصمة عربية إلى أخرى إسلامية. . . لن تجد سوى المآسي والدماء والأحلام الضائعة مع بكاء الأطفال وولولة النساء ورماد الحرائق والآلات الشيطانية المصنوعة خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

حدّق جيداً في المشهد الكوني عبر الحرائق وأصوات

الطائرات والصواريخ فماذا سترى؟ عواصم تحترق وآبار نفط تسرق وخطط شيطانية تسوّد أوراق السياسيين، كلها يتذاكى لكيفية الهيمنة على العالَم خلال القرن الحادي والعشرين. كل الخطط العالمية تصب في الاتجاه نفسه: هيمنة الإمبراطورية الأمريكية على العالَم واحتلال منابع النفط من القوقاز إلى العراق والخليج حتى إيران وسيبيريا، ثم قمع الضعفاء إلى حد الاختناق، فالأقوياء يخططون لاحتكار الأوكسجين الكوني لرئاتهم المرفهة، وهم عند الضرورة قد يتبرعون ببعض المياه الملوثة لأشباه الناس من فقراء العالَم!!

هذه هي الحقيقة، فلماذا لا نضعها أمام أعيننا دون إخفاء أو تلميح؟! على الأقل حتى نخطط لأبنائنا فلا تفاجئهم المجازر وهم في أعياد ميلادهم الأولى.

هناك مشروع كوني عالمي، بدأ مع الحرب العالَمية الأولى وقَوِيَ مع الحرب العالَمية الثانية، واتضحت أبعاده مع انتهاء الحرب الباردة وخروج الولايات المتحدة الأمريكية منها كقوة عالمية متفردة ومنفردة. هذا المشروع الكوني العالَمي يقوده أقوياء العالَم، ويستخدمون فيه المجموعات الوظيفية العالَمية وعلى رأسها إسرائيل، لتحقيق مراحله العسكرية والاقتصادية والفكرية، هدفه الهيمنة على العالَم وامتلاك ثرواته وفرض التصور الواحد على سكانه. هذا المشروع قد بدأ فعلاً منذ

الحرب الكونية الأولى، لكنه أعلن صراحة على لسان الرئيس الأمريكي «بوش» الابن بعد «غزوة نيويورك» التي شكّلت اليوم الأول لتاريخ الإمبراطورية القادمة.

هناك تصور واضح صاغه «بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع الأمريكي لهذا المشروع الإمبراطوري الذي نعيش في السنة الثالثة من عمره، وصرّح به جهاراً نهاراً ومفاده: أن الصراع الأمريكي «خصوصاً» ضد الإرهاب سيستمر حتى نهاية القرن الحادي والعشرين وسيتخذ أشكالاً مرعبة وقوية عسكرياً وفكرياً بهدف صناعة عالم أمريكي جديد، تساعدنا فيه إسرائيل ومن معنا من الأصدقاء، وندمّر فيه أعداءنا ممن يقولون «لا» أو «ربما» أو ممن لا يقولون شيئاً على الإطلاق. هذا المحافظ المسيحي الجديد يؤمن بملائكة ترعى أبناءه من المؤمنين الذين ينتظرون الفرج عبر أجيال «طاهرة»، ليست من المسيحيين الذين نعرف اليوم، يعودون إلى الأرض بعد صعودهم إلى السماء، لإقامة العالَم الأمريكي الجديد وراء «المخلص»!!

هذا التصور الواضح للعالم الجديد بين 11/ 9/ 2001م و11/ 9/ 2101م يتضمن تصورات «لويس برنارد» أيضاً، وربما ينطلق منها، فهذا الأمريكي الجديد يقول بوضوح. إن الإسلام دين جامد لا يتطور، وأن المسلمين أمة غير قابلة للحركة

والتطور، وأنه لا بد من غزو بلادهم وإخضاعها، ولا بد من تلقينهم الأمركة حتى لو اضطر الأمر لإبادتهم في حروب تحريرية!!

لويس هذا، استسهل التزوير التاريخي كغيره من مزوّري التاريخ، فهو قديماً عندما كان في بلاده الأصلية بريطانيا، كان يقول بأن الإسلام قد حقّق الطمأنينة والسلام لملايين البشر في العالَم، أما اليوم بعد أن هجر بلاده إلى أمريكا، وأصبح ينظر للأمركة، فقد أصبح يقول العكس تماماً، وأصبح يدعو ويخطّط لتقسيم وتفتيت العالَم الإسلامي إلى قطع صغيرة متناثرة متناحرة، فالمملكة العربية السعودية عنده لا بد أن تقسم إلى أربع، وهكذا الباكستان وإيران والحبل على الجرّار، حتى يتحول العالَم الإسلامي إلى حبّات متناثرة، إزاء إسرائيل الواحدة الموحدة، القوية المتنامية... هكذا يخطط النظام العالَمي وبهذا الوضوح، ولذلك:

1 ـ فقد آن الأوان لإدراك الهدف الفعلي من هذا المخطط الجهنمي.

2 ـ لا بد للمثقفين في العالَم المقصود، من العودة إلى الوعي لكشف هذا المخطط ووضع الشعوب بأجوائه وأخطاره وشيطانيته.

3 ـ لا بد للشعوب من العمل الجاد للتصدي لهذا الفجور الدولي

عبر المؤسَّسات الأهلية الحرّة، حتى وإن تطلّب ذلك الثورة على مؤيديه؛ لأنه مخطط شيطاني لإعدام الشعوب واستعبادها على المدى الطويل.

4 ـ لا بد من مكافحة الإرهاب العبثي، لأن مخطط الهيمنة على العالَم ينفذ تحت ستار كثيف من دخان الإرهابيين المصنوعين والمأجورين.

5 ـ لا بد من الاعتماد على وسائل القوة العصرية في مكافحة هذا المخطط، وعلى رأسها المعلوماتية والإبداع واعتماد النفس الطويل في التغيير.

6 ـ حرية الشعوب هي الضمانة التاريخية للتغيير الإيجابي، وعندما تصدق الشعوب بمقاصدها يُقبل إليها التاريخ وعندما تظل كاذبة مسترخية، تصل بها الأحداث إلى حتفها الرخيص كما يحدث في العديد من المناطق الملتهبة في العالَم المنكوب اليوم!!.

11 مفهوم الأمة بين الضعف والقوة

عندما كان العرب جزءاً من الدولة الفارسية، وفرساناً في جيوشها الظالمة، لم يكونوا آنذاك أُمة، بل مجموعة من الشجعان الباحثين عن القوَّة والبقاء. وعندما رضي العرب، مميزين أو مقهورين، بالسلطة الفارسية في مصر والعراق لم يكونوا أمة كذلك. وعندما تغيّرت قوى الصراع وأصبح حكّام العرب في مصر والشام من الروم الملونين بالبياض والصفار والشقار... لم يكن العرب ليمثلوا أمة في حال من الأحوال.

وعندما رضي اللخميون العرب بالحكم الفارسي في العراق والخليج، قبل الميلاد، لم يكونوا أمة عربية. وبالمثل لم يكن العرب أمة عندما كانوا مرتزقة في الجيش البيزنطي سواء في الشام (الغساسنة)، أو في مصر، التي كانت تدين لكل حاكم وتقبل بكل حالم!!

وفي اليمن، قَبِلَ العرب «الأحباش» حكاماً عليهم لفترة من الزمان، فلم يكونوا بذلك، وهم أصل العرب، أمة.

وعندما نشأت المسيحية من بلاد العرب، وتحولت إلى أوروبا، وعندما اضطهدت أوروبا بلاد العرب، وقاتلتهم بالدين الذي ظهر من بلادهم. . . لم يكن العرب أمة.

لقد كان العرب أشتاتاً أشتاتاً ضعفاء، مستضعفين، لا فكر لهم، ولا دور في حياة أنفسهم، ليتعدى ذلك للأمم الأخرى، يصدق فيهم قول اللّه تعالى في سورة الأنفال:

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ...﴾ (الأنفال: 26).

فالعرب لم يكونوا أمة قبل الإسلام، وإنما مجرد قليل (وتحتمل الكلمة البُعدين المادي والمعنوي)، مستضعف (وتحتمل الكلمة البعدين: أنهم بغير قوة ذاتية وأن الأمم الأخرى لم تر فيهم ذلك فاستضعفوهم)، ويلاحظ ذلك التصغير للعرب قبل الإسلام، في الوصف القرآني: ﴿يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ (الأنفال: 26)، فهم في الحقيقة لم يكونوا أكثر من طائر مهيض تهبط عليه العقبان فتنهش من لحمه كلما أرادت. . . حتى جاء الإسلام، فحوّل هذا الطائر المهيض الجناح، الضعيف، إلى قوة مؤيَّدة بنصر اللّه وقوّته. . .

لقد كانت مقومات الأمّة جاهزة في العرب، ولكنها لم تتحوّل إلى الفعل إلّا بعد الإسلام، فموقع العرب كان منذ آلاف

السنين، من أهم المواقع، يربط العالَم ببعضه البعض عبر البحار والأنهار والصحارى. والعرب يعيشون في منطقة كثيرة المياه والاعتدال المناخي والتربة الخصبة. وهم تجار مهرة، مقاتلون أشداء، أصحاب نخوة وكرم وعواطف إنسانية راقية... وهم... وهم... ولكن مع كل ذلك لم يكونوا قبل الإسلام أمة. بل ﴿قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ﴾ (الأنفال: 26)، على حد قول اللَّه تعالى وهو أصدق القائلين...

كان العرب قبل الإسلام مادة صراع: بشراً ومواقع. أما بعد الإسلام، فقد أصبحوا أمة لها دور إنساني عالمي، تقوم بإدارة الصراع العالَمي لنشر هذا الدور والمحافظة عليه. ولا نظن أن بإمكان المؤرخين تبرير حوادث وصراعات التاريخ الإسلامي إلَّا من هذا المنظار الحسَّاس: انتقال العرب من «القليل» إلى «الأمّة»، ومن الاستضعاف إلى الحكم والمسؤولية عن الإنسان في العالَم.

من هنا نلاحظ ضخامة العداء العالَمي اللاإنساني للحضارة الإسلامية. ومن هنا نلاحظ ضخامة الحملات ضد بلاد العرب، وضد الأمّة العربية بعد الإسلام: الفرس والروم، ثم التتار والأوروبيون في الحروب التي بدأت مع «فعل» الحضارة الإسلامية العالَمي، وهي مستمرة حتى اليوم. وما يجري في الخليج وما جرى بالأمس، إنما هو مرحلة من مراحل الصراع ضد الأمّة العربية، بمفهومنا العالَمي الأشمل.

لنفرض أن بلاد العرب ليس فيها ثروات، وأنها ليست حلقة وصل استراتيجية، وأنها لا تشكّل كمّاً في الاقتصاد العالَمي، فهل يوقف الغرب الصراع ضد الأمّة العربية وضد الأمّة الإسلامية؟!

في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، انشغل العلماء في بلاد العرب والمسلمين بقضية النهضة والتوفيق بين الفقه السياسية التقليدي، وبين الأشكال المتطورة للحكم في أوروبا وبخاصة الحكم الديمقراطي: خير الدين التونسي (1810 ـ 1879م)، كان يرى ضرورة الاستفادة من نجاح أشكال الحكم في أوروبا، في تحقيق مصالح الشعب، وكان يؤكد على أن الديمقراطية ليست إسلامية في جوهرها، إلّا أنها أفضت إلى استقرار المؤسسات الأوروبية في الحكم والقضاء، كما أفضت إلى النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت بلاد الغرب، تماماً على عكس الحال في بلاد المسلمين حيث التخلّف والاختلاف والفرقة والبطالة والضعف والتخاذل عن الركب العلمي، إضافة إلى الاستبداد وكبت الحريات وقمع الفكر والمفكرين. وبالطبع فإن «خير الدين التونسي» وهو الصدر الأعظم ورجل الدولة في تونس، لا يبوح بكل شطحات فكره وإلّا لكان أقرّ بفساد الحكم العثماني رغم الصورة الإسلامية فيه، ولا يبوح أيضاً بوجود القوة في الحكم

الغربي رغم الصورة اللاإسلامية فيه، ولذا فهو يأخذ من أدلة الشيخ «المواق المالكي» المتوفى عام 1592م، قاضي غرناطة، ما يفسح له بالمجال لقبول الديمقراطية الأوروبية مع بعض الحذر الذي يناسب القواعد الإسلامية، على أساس الشورى، قال الشيخ المواق في كتابه: «سنن الدين في مقامات الدين»: «إن ما نُهينا عنه من أعمال غيرنا هو ما كان على خلاف مقتضى شرعنا، أما ما فعلوه على وفق الندب أو الإيجاب أو الإباحة، فإنا لا نتركه لأجل تعاطيهم إياه، لأن الشرع لم ينه عن التشبه بمن يفعل ما أذن اللَّه فيه.. إن صور المشابهة فيما تعلق به صلاح العباد لا تضر..» من هنا نجد أن «خير الدين التونسي» أراد قولبة الديمقراطية لتناسب الحكم الإسلامي آخذاً بالاعتبار قدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب قضايا الدولة ومصالح العباد فيها.

الفكرة ذاتها نجدها عند «رفاعة الطهطاوي». إلَّا أن هذا المفكر كثير التردد والتناقض، ويبدو أن لوضعه الشخصي علاقة حميمة في تردده هذا، وهو على كل الأحوال من المفتونين بالتقدّم الغربي، وبخاصة الفرنسي، ويرى أن تكون الملكية (عندنا) كالملكية الدستورية المقيدة في فرنسا، مما لا يتناقض مع الديمقراطية ولا يخالف الإسلام كما يرى الطهطاوي..

أما «جمال الدين الأفغاني» (1839 ـ 1897)، فكان يدعو في فكره النهضوي إلى سيادة الأمّة عبر مجلس النواب، وكان يرى الانتخاب كالشورى وسيلة من وسائل العدل، ووسيلة من وسائل التخلّص من الاستعباد والاستبداد.

«عبد الرحمن الكواكبي» (1848 ـ 1902)، كان يرى أن السلطة هي وكالة عن الأمة، وكان يدعو إلى محاربة الاستبداد بالعلم ورفض الاستبداد بالثورة عليه، وهو يقول: «إن الحرية السياسية تقضي بمحاسبة الحكام باعتبارهم وكلاء، وهو يفهم الشورى وكأنها الديمقراطية الغربية».

ثم يأتي «محمد عبده» فيطوّر فكر الأفغاني، عندما يرى بأن السلطة لا بد وأن تكون مدنية، ولا بد أن تكون القوانين ناتجة عن تشاور مع الرأي العام، ولا بد أن يكون الحكم نيابة عن الأمّة، ثم يخلص إلى أن الشورى هي الديمقراطية. أما «رشيد رضا» (1865 ـ 1935)، فهو لا يختلف كثيراً في آرائه عن «جمال الدين الأفغاني»، بل لا يختلف عن «الماوردي» في «الأحكام السلطانية»، حيث يرى الديمقراطية هي حكم الأمّة الشوري الانتخابي، والشعب هو صاحب السلطة، والخلافة نيابة عن الشعب، وهو بذلك يجمع بين المفهوم التراثي (الخلافة) وبين المفهوم الحديث (الجمهورية). وهو يتسائل ما المانع من تقليد الغير، أوروبياً كان أم آسيوياً، طالما أن ذلك

يتوافق مع أهداف الشرع ومراميه؟ وهل يتغيّر الحق بمجرد أن تبنّاه قوم آخرون؟ هنا يشير «رشيد رضا» إلى الديمقراطية فماذا فيها وماذا عليها؟

تُحدَّد الديمقراطية موسوعياً بأنها حكم الشعب، وتتفرع إلى الديمقراطية السياسية التي تقضي بحق المواطنين بالاقتراع السرِّي العام. الديمقراطية الشعبية: التي تأخذ الأبعاد الأممية. والديمقراطية الاجتماعية: وتعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين (الموسوعة السياسية: الكيالي وزهيري - بيروت 1974 : 275) وتتضمن الديمقراطية أيضاً الإقرار بأن الحكومة هي التي تقر بسيادة الشعب، وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة، صاحبة السلطان، لرقابة رأي عام حر، له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه (منصور علي علي: نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية - مصر 1965 : 103). ومن حَيْثيات الديمقراطية عموماً تأمين حق الأغلبية بالحكم وتأمين حق الأقلية بالمعارَضَة.

يرى «ثروت بدوي» في كتابه «أصول الفكر السياسي والمذاهب السياسية الكبرى» أن «كونفوشيوس»، في الصين هو أول من نادى بسيادة الأمّة واعتبرها مصدر السلطة، وهو أول من نادى بمحاربة الاستبداد الرافض لحق الشعب في حكم نفسه

(مصر 1976 : 37). ثم امتد ذلك إلى اليونان، حيث تميّزوا بقولبة الديمقراطية لما يتناسب مع التنمية والمدنيّة، ومع أن الظاهر من الديمقراطية هو خير كله، إلّا أن الباطن منها قد يتحوّل إلى شر مطلق، وإلى باب فتنة لا تنتهي، فماذا سيكون حال الأمّة عندما تجمع الغالبية على أمر خاطئ، يتحول بموجب هذا الإجماع العددي إلى قانون يحكم الدولة؟ ولنا بالانتخابات الإسرائيلية الأخيرة خير مثال، فقد اجتمع الصهاينة على انتخاب الجزار شارون، وأصبح المعارضون، على قلّتهم لا حول لهم ولا قوة، وقرّر الجزار فتح النار على الضعفاء والمستضعفين الفلسطينيين وحدثت الكوارث كما رأينا. . . . وحتى ونحن ننتظر ولادة «الغالبية الجديدة»، التي ستحكم الشعب بالموجب الديمقراطي، فإننا إزاء فتنة في الحكم قد تؤدي إلى الثورات والقلاقل، التي غالباً، ما تعيد الحكم إلى «غالبية القوة»، ويعود السيف إلى الأقوى. وأين هو دور «الحكماء» والعقلاء على قلّة عددهم فمن التيار الجارف من أعداد «العامة»؟ وهل يكون هناك من بديل عن الديكتاتورية في وجه الفوضى! الأمر إذاً في غاية الدقّة والأهمية في حياة الأمم على الرغم من جمال وسحر كلمة، حكم الشعب بالشعب، فالعامة قد تتنكر في ظرف من الظروف للقِيَم والأخلاق واحترام حق الأفراد بالمعارضة، والعامة قد تحرّكها

الخاصة من المستبدين، ولذلك كله، يعود العاقل قبل التوهانية الكبرى إلى شريعة اللَّه سبحانه وتعالى وإلى ما ارتضاه لعباده من وسائل الحكم وطرق الأمر. ومن الخطأ أن يتوهم البعض أن الشعب هو الذي يحكم أمريكا أو فرنسا، إن الفرد هو الذي يحكم النظم «الديمقراطية»، وقد ثبت ذلك بالدساتير والقوانين والعولمة مؤخراً، وإن لم تظهر هذه الفردية جلية للعامة، وفي تاريخ أمريكا نكتة شهيرة قالها «أبراهام لنكولن» في مجلس الوزراء: «سبعة أصوات بالرفض، صوت واحد بالقبول، الأغلبية للرأي الأخير»... والآن لا بد من الخلاصة:

على الرغم من جمال فكرة الديمقراطية وحكم الشعب بالشعب، وعلى الرغم من استبسال الفلاسفة الغربيين في إيضاح نظرية العقد السياسي في تسيير الحكم الديمقراطي، وتنازل البعض للبعض وتنازل الشعب عن بعض حرياته، وتنازل الجماعة لهيئة تنوب عنها في الحكم، إلى ما شابه من افتراضات نظرية تبدو، هي الأخرى، جميلة كالديمقراطية، إلَّا أن نظرية الحكم في الإسلام ليست مجرد فلسفة أو تصور (كما نظر روسو مثلاً)، وإنما هي إمامة بعقد، البيعة هي أسلوب عقده، والعقد هنا لا بد وأن يستوفي الشروط كافة كما يقول العلامة القانوني «السنهوري»، وهو: مستوف لأركان العقد، فمبناه الرضا وأطرافه الإمام والأمة وموضوعه توكيل الإمام

ونيابته عن الأمة في تصريف أمورها، وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون، إذ رأى في عقد الإمامة ما في عقد البيع والشراء.

ويرى «السنهوري» أيضاً في المفاضلة بين النظام الإسلامي والديمقراطية: «هو عقد حقيقي غايته تولية الخليفة السلطة العليا، ويتميز عن التصويت الانتخابي بأنه «عقد فيه الاعتبار الشخصي، ويقوم على تحري الرضا الحقيقي فلزمت فيه صيغة العقود، بعكس الصوت الانتخابي، فيجب أن يكون سوياً تفسره الذاتية والشخصية».

أثبت «الطرطوسي» في« سراج الملوك» حواراً أثناء فتح المسلمين لبلاد فارس، ومنه أن القائد المسلم طلب من القائد الفارسي مهلة للتشاور مع قومه بشأن الشروط التي يطرحها عليه، فقال: «إننا لا نؤمِّر علينا من يشاور» فردّ القائد المسلم: «ولهذا فنحن ننتصر عليكم، فنحن لا نُؤمِر علينا من لا يُشاور».

الشورى وسيلة لموازنة الأمر بعقول الرجال، وغربلة الرأي حسب المعارف والثقافات إثباتاً لاكتمال الفرد بالأفراد والرأي بالآراء لتحقيق مصالح الأمّة. وهذا ما فعله عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه بنجاح منقطع النظير، حيث كان يستشير معظم طبقات المجتمع الإسلامي في القضية المصيرية الواحدة، غير مستخفٍ برأي ولا متغاضٍ عن اجتهاد، وكان يستفيد من موسم

الحج في استشاراته، لافتاً الأنظار ومقرراً أن العبادات هي الأخرى وسيلة لمصلحة الأمّة، لا مجرد تكليف للأمة.

وقد علَّمنا رسول اللَّه ﷺ أن «المستشار مؤتمن»، وأنه إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه، وأن التشاور بحد ذاته مدعاة إلى الهدى والحق، وأنه ما تشاور قوم قط إلَّا هُدُوا لأرشد أمرهم، ولذلك كان الرسول ﷺ كثير المشاورة لأصحابه، كبير الثقة برأي المستشارين، حتى قال لأبي بكر وعمر: **«لو اجتمعنا في مشورة ما خالفتكما»** مما يدل على أن الشورى ليست للاستبيان فقط، وإنما للالتزام، وهذا ما سماه الرسول بالعزم، حيث قال: **«العزم هو مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم»**. وأمر اللَّه تعالى: ﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ...﴾ (آل عمران: 159) يتضمن الأمر الصريح باعتبار الشورى أساساً للسياسة والحكم وأساساً لكل العلاقات الاجتماعية والحياتية. أما شكل الشورى فأمر يحدّده الزمان وتحدّده المصلحة وليس له قالب معيّن؛ لأن المعاني هي العبادة، أما التفضيلات فمتروكة للاجتهاد الزمني. وعليه فلا بأس من النظر إلى الانتخابات على أنها وسيلة من وسائل التشاور والشورى، ولا بأس من النظر إلى النقابات والاتحادات ومجالس العلماء وما شابه ذلك على أنها هي الأخرى وسيلة من وسائل التشاور والشورى، والمتخصص مستشار ورئيس القبيلة مستشار، كما أن الرجل

الحكيم والطفل الحكيم والمرأة الحكيمة، كل مستشار في الأمر الذي يرغب ولي الأمر أن يصل إلى الحق فيه. فالشورى عبادة يؤطرها الزمن، وتحدّدها المصلحة.

ومن الضرورة بمكان، أن يؤمن المجتمع إيماناً مطلقاً بأن الشورى كلها خير، وأنها خير الوسائل لأفضل الحلول، حتى وإن بدا رأي المستشارين على غير رأي الحاكم، فما تراه الجماعة، أفضل مما يراه الفرد، وهذا ما تعلمناه من رسول اللّه ﷺ حين أطاع مستشاريه في أمر خروجه لقتال قريش في غزوة أُحُد بغض النظر عن النتائج الآنية، فاللّه وحده الذي يعلم مواطن الخير، وبالشورى طاعة للّه، ولذا فالخير كل الخير في الشورى، والشر كل الشر في التفرّد.

وقد علّمنا الباري عز وجل أن الشورى عبادة، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: 38) وأن الشورى جزء أساسي من سمات المجتمع الإسلامي لا للمصلحة فحسب، مع أنها تحقّق المصلحة، ولكنها في الجوهر، لبلورة جوهر المجتمع الإسلامي ونظامه السياسي، المؤهّل بالشورى لحكم الرعية والانطلاق بالدعوة إلى الآفاق العالَمية الرحبة. والشورى من هذا المنظار هي البوابة الرئيسية لنضوج الأنظمة الاجتماعية والسياسية عبر الاجتهاد، كما أنه البوابة الرئيسية لمقابلة العالَم بهذا النضوج،

الذي ميّز الحضارة الإسلامية في حلقاتها الزمنية والمكانية المختلفة. وليس بغريب ألَّا تكون سلطة الشعب هي الحاكِمة الفاعلة في المجتمع الإسلامي على غرار التصور اليوناني القديم والأوروبي الحديث للديمقراطية، حيث إن اللَّه سبحانه وتعالى هو مركز الكون وله وحده الحاكمية فيه. وعلى ذلك تصبح الشورى سمة لازمة للنظام الإسلامي، وتصبح الأنظمة السياسية الأخرى، مهما كانت شعبية، لازمة للنظام المادي الوضعي، الذي لن يحقِّق للإنسانية سعادة. لا مصلحة ولا انتشاراً؛ لأن الكثرة لا تعني الحق، ولأن الكثرة لا تستطيع أن تشرع وأن تصيغ للبشرية نظماً صالحة لتحقيق مصالحها؛ لأن المشرِّع هو اللَّه وحده، مصداقاً لقوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾

(الأحزاب: 36). ومع أهمية كل هذا التطور الإسلامي إلَّا أن هناك تصورات أخرى.

بعد ثبات هذا المبدأ وتقرير الحاكمية المطلقة للَّه رب العالمين يصح لنا في مجتمعاتنا الحديثة أن نطوّر نظم الشورى حسب المصلحة، وأن نطوّر نظم الشورى حسب الزمن، مما قد يجعلها في بعض الزوايا شبيهة بالانتخاب الديمقراطي، ومما يجعلها في

بعض الزوايا مخالفة للانتخابات الديمقراطية، بحيث تصبح الوسائل بصحة المقاصد.

إذن فأساس التقدم البشري من المنظور الإسلامي هو الحوار المتمثِّل بنظام الشورى، وكلما نضج أسلوب الحوار في مجتمع من المجتمعات، كلما تمكّن من تحقيق مصالح أفراده، وعلى هذا فللمستشارين حق على المستشير، ويتمثَّل هذا الحق بالالتزام بفحوى الاستشارات وبجوهر اجتهادهم فيها، لا سيما في الأمور الكبرى، مما يخص السياسة العامة للدولة، وتسيير الجيوش وعقد المعاهدات ونحو ذلك. وعلى من يمارس الشورى ألا يدَّعي الكمال أو الصواب لرأيه، وأن يتحرى الحق، وأن يوازن في رأيه بين قيمة ذلك الرأي في تحقيق المصلحة العامة والحق، وبين قيمة الطاعة «للآخر» في تحقيق المصلحة العامة والحق حتى لا تتحوّل الشورى إلى مضيعة للجهود ومفسدة للانتظام.

12 ماذا تريد الولايات المتحدة من دول الخليج العربية؟!

هل هو الحق الذي أُريد منه الباطل؟ تطالب الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية صراحة بمجموعة من المطالب التي تبدو بريئة، وكلها في الجوهر ليست كذلك، وقبل الحكم على هذه المطالب لا بد من المرور بعناوينها:

1 ـ مطلب الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

2 ـ مطلب تغيير المناهج وإلغاء الوهابية الفكرية.

3 ـ إعطاء المرأة حقوقها الاجتماعية والسياسية.

يُلامس د. «عمر عبد اللّه كامل» هذه القضايا بقوله في كتاب: «السعودية تحديات وآفاق»: أن خط الفقر أصبح يلفّ جزءاً كبيراً من مجتمعات الدول الخليجية، فبعضهم لا يجد حتى الماء الصالح للشرب والمأكل والملبس والمسكن... في الوقت الذي تستحوذ فيه طبقة الأغنياء على 85٪ من الدخل القومي. ولا بد من إعادة النظر في هيكل توزيع الثروة سواء بمنع الاحتكارات والمنح والامتيازات وتقنينها ومنع صكوك

الاستحكام التي تبلغ ملايين الأمتار، في حين أن الألوف بحاجة إلى أمتار قليلة، ويقول في الكتاب ذاته حول الحرية المذهبية: إن كثيراً من الشرائح تعاني من الكبت المذهبي، لا أقول الشيعة فقط بل حتى المذاهب الإسلامية الأربعة تعاني أيضاً من الكبت المذهبي والتعسّف من قبل التيار السلفي المتشدِّد، ابتداء من المقررات المدرسية مروراً بمنع الكتاب طباعة واستيراداً، فضلاً عن النشر في الصحف. فينبغي أن يتغير الأمر، فتعطى مساحة من الحرية لجميع المذاهب، ويظل النظام يعلو الجميع في موقع الحكم، ولا يؤيد فئة دون أخرى، ويترك ساحة الحوار الجاد مفتوحة.

وحول إصلاح القضاء يقول د. كامل: «لقد أصبح من الضروري جداً أن يصلح النظام القضائي، **أولاً**: بتقنين الشريعة، وهو مطلب عالمي، فنحن حينما نطالب بتقنين الشريعة لا نطالب بنبذ الشريعة، وإنما بإعادة كتابتها وتنظيم أحكامها بشكل حضاري جديد يسهل الرجوع إليها مرتبة حسب المواد والمواضيع».

وعن هدر الأموال العامة بنفقات الدفاع يقول المؤلف: «لقد دأبت الدول الإسلامية والدول العربية على الأخص في التوسّع في نفقات الدفاع وتأمين النظم حتى أصبحت هذه النفقات تزيد على ثلث ميزانية أي دولة، ومع ذلك لم يتحقَّق منها أي

فائدة، فبعض الدول لم تشترك في حرب أصلاً والبعض الآخر مُنِي بهزائم مريرة، ليتنا نوجّه ثلثي هذه النفقات لتحسين أوضاع المواطنين ودفع عجلة التنمية الحقيقية ومحاربة الجهل والفقر والمرض».

ويرى المؤلف أن الشعب السعودي كله وراء آل سعود ولا يريد غيرهم لولاية الأمر، ولكن الإصلاحات سالفة الذكر ضرورية، ومن الواجب الإسراع بها وبخاصة مكافحة الفساد الذي استشرى على الأصعدة كافة، والحرص على حقوق غير المسلمين عوضاً عن نظرية الجهاد المشوهة التي أعطت الولايات المتحدة المبرِّر لطلب المزيد من الإصلاحات الداخلية (المصدر نفسه ص: 34).

ويُركّز د. «عمر كامل» على ضرورة صيانة حقوق غير المسلمين (الأجانب) في بلادنا وذلك في ظل الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية. وقد فصَّل الدكتور «يوسف القرضاوي» حقوق غير المسلمين من المعاهدين في كتابه «غير المسلمين في المجتمع الإسلامي» والرجوع إليه سيوصلنا إلى المعاني التالية:

1 ـ لا بد من مجادلة أهل الكتاب من غير المسلمين بالتي هي أحسن ولا بد من معاملتهم بالعدل.

2 ـ لا بد من توفير الحماية لغير المسلمين بأنفسهم وذرياتهم

وأموالهم وأعراضهم ودينهم حتى يعيشوا بيننا بأمان مطلق من كل تهديد أو إرهاب.

3 - لأهل الذمة الحق في تولي وظائف الدولة كالمسلمين، إلَّا ما غلب عليه الصبغة الدينية كالإمامة ورئاسة الدولة والقيادة في الجيش، وقد بلغ التسامح بالمسلمين أن صرّح فقهاء كبار مثل «الماوردي» في «الأحكام السلطانية» بجواز تقليد الذمّي (وزارة التنفيذ)، وزير التنفيذ هو الذي يبلغ أوامر الإمام ويقوم بتنفيذها ويمضي ما يصدر عنه من أحكام، وهذا بخلاف (وزارة التفويض) التي يكل فيها الإمام إلى الوزير تدبير الأمور السياسية والإدارية والاقتصادية بما يراه؛ وقبل ذلك كان لمعاوية ابن أبي سفيان كاتب نصراني اسمه «سرجون».

وفيما يتعلق بالجهاد، يرى د. «كامل» في كتابه: «المتطرفون خوارج العصر» أن العنف المسلّح هو وسيلة فاشلة في العمل السياسي تؤدي إلى الإرهاب المرفوض دينياً ولا تحقّق أية أهداف سياسية أو تنموية وحضارية. وقد اتفق العلماء على أن الجهاد بالمعنى الفقهي لا يكون إلَّا ضد الكفار الذين لا تربطهم بالمسلمين معاهدات ولا هم من أهل الذمة.

لقد ألصق هذا الأسلوب بالإسلام وبالحركة الإسلامية تهمة



أهم عناصر الثورة على التخلف والمساهمة الفاعلة في التاريخ الإنساني

(الإرهاب) وأحيا التهم القديمة عن انتشار الإسلام بالسيف، وعن عجز المسلمين وتخلّفهم في بناء العلاقات وتكوين القناعات (بالحوار) في الوقت الذي تترسخ فيه على مستوى علمي فكرة التغيير بالحوار وبالتراضي وبالأساليب الديمقراطية. والإسلام يحرم الإرهاب والغيلة حتى في حالة الحرب، وهو يحمل أعظم وأوسع دعوة للحوار عرفها تاريخ البشرية. ومن البديهي أن المجتمع الأهلي هو (الأمّة) التي تعتبر تلاحمها مع (التنظيم) أساس القوّة والنجاح والاستمرار، ولن يتمكن (التنظيم) من تحقيق أي نصر من دون تلاحم (الأمّة) معه.

إن الاعتقاد السائد هو أن الإسلاميين لا يؤمنون بالتعاون مع غيرهم، ولا يؤمنون بشرعية التعددية الحزبية والسياسية، ولا يؤمنون بحق المخالفة والاختلاف، ولا يؤمنون بالمشاركة في الحكم مع غيرهم إذا تمكّنوا من الانفراد به ولو بالقوة. وهذا حق، فلم يظهروا مشروعاً سياسياً مبنياً على تداول السلطة وعلى حق الآخرين في إبداء آرائهم، بل حجروا حتى على المذاهب الإسلامية المُعتَبَرة التي تخالفهم منكرين حقّها، وكل ذلك يتم تحت ادعاء (السلفية). كل ذلك جعل الحركة الإسلامية معزولة عن المجرى السياسي العام في بلدها. وقد يقال: إن أسلوب العنف المسلّح

حقق للحركة الإسلامية حضوراً سياسياً على الساحة، ومن دونه ما كانت الحركة الإسلامية لتحقّق لنفسها هذا الحضور(*).

(*) نشرت جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 26/ 2/ 2005 ما يلي:

نفى الداعية الإسلامي السعودي، الشيخ عائض القرني بشدة الادعاءات بأنه يعادي السامية، ويدعو إلى العنف ضد اليهود وإيذائهم. وفند مزاعم مؤسسة «ميمري» الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة، قائلاً إنه لم يقل: إن اليهود هم أول أمة في التاريخ مارست العنف بل سبقتهم، كما قال أمم في ذلك. وفي تصريحات لِـ«الشرق الأوسط» قال القرني: إنه يؤمن بأن «اليهود والنصارى، لهم حق التعامل في بلاد الإسلام ولهم الحق في معايشتهم». وشدد الداعية الإسلامي على أنه «علينا أن نحميهم في ديارنا بما نحمي به أنفسنا». وحول تصريحاته السابقة للتلفزيون السعودي، قال القرني: إنها كانت موجهة «ضد الكيان الصهيوني في إسرائيل الذي يمارس الحرب ضد المسلمين ويؤذي الفلسطينيين في أرضهم باعتبار أن فلسطين أرض محتلة». وكانت مؤسسة «ميمري» التي تراقب وتترجم كل ما ينشر ويصدر عن الإعلام العربي وترسله إلى مختلف الجهات في الولايات المتحدة والعالَم، قد زعمت أن القرني أدلى بتصريحات تعادي السامية. وتشن المؤسسة، حملة ضارية على القرني، وهي الحملة التي دفعت شخصيات يهودية متشدّدة لمطالبة الإدارة الأمريكية بعدم المشاركة في مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي نظمته السعودية أخيراً.

13 القهر والاستبداد في العالم العربي

(1) المدخل إلى النهضة العربية:

إذا كان البروفيسور الأمريكي «فرنسيس بويل» أستاذ القانون الدولي في جامعة «إلينوي» وزميله «رامزي كلارك» وعشرات من أمثالهما، يتكلمون بحرية عن أوضاعنا المزرية، ويقولون بأن عليهم دعوة أنظمتهم للحق وأنّ علينا في المقابل، في الوطن العربي، أن ندعو أنظمتنا لهذا الحق بالطرق المشروعة، وإذا كان العالَم قد انفلت من عقال الارتهان للإرهاب الفكري، كل العالَم تقريباً باستثناء العالَم العربي، فلماذا لا نحاول الكلام حول الحرية وبداية النهضة؟

الخوف يحول الدماغ البشري إلى أنسجة مشلولة، ولذلك فالشرط الأول للتفكير السليم: هو أن لا نخاف عندما نتحدَّث أو نكتب، وأن لا نكتب أو نتحدّث عندما نخاف، فالكتابة مع الخوف هي ضرب من التخلّف المزمِن في منطقتنا.

تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، لاقى الكثير من

الترحيب ومن الاستهجان في آنٍ معاً. فالشعب يرغب بقراءة مادة علمية بعيدة عن الكذب والرياء السياسي كهذا التقرير، وبالمقابل فالأنظمة لا ترغب بنشر مثل هذه المادة العلمية البعيدة عن التستر وعن جوهر قضايا النهضة وعلى رأسها شرعية الأنظمة وحرية الشعوب وحقوق المرأة والاندماج بالثورات العلمية الفاعِلة في العالَم.

يشير التقرير إلى بعض المبادرات الرسمية العربية الداعية للإصلاح، وبخاصة بيان مسيرة التطوير والتحديث الصادر عن القمة العربية - أيار 2005 في الجزائر، والذي يدعو بوضوح إلى إجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية في العالَم العربي، وتحديداً تعميق أُسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار، وتقنين العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء.

ومثل هذه المبادرة العربية صدرت مبادرات رسمية عربية أخرى، في اليمن: إعلان صنعاء يناير 2004، في مصر: وثيقة الإسكندرية مارس 2004، وفي المغرب: المطالبة بحقوق المعارضين السياسيين، وفي البحرين: اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، التي طالبت بتعويضات لعائلات الذين

قتلوا وعذبوا بيد قوات الأمن البحرينية، وفي سورية صعدت المجموعات المعارِضة للنظام السوري والأحزاب اليسارية والإسلامية من لهجتها وطالبت بالمزيد من حقوق الإنسان.

في مصر أعلن الإخوان المسلمون رفضهم لاستمرار الرئيس حسني مبارك إلى الأبد في الحكم، كما رفضت «مجموعة كفاية» الاستمرار بالنهج القمعي وقانون الطوارئ(*) والاعتقالات على الشبهة... وشهدت المملكة العربية السعودية بداية هذا العام حيوية غير مسبوقة في المبادرات المدنية، تميزت بتقبّل نسبي لها من جانب الحكومة. وقدمت العديد من الوثائق لولي العهد(**) تضمن بعضها مطالب بعض الجماعات الفرعية كالشيعة في الحريات الدينية والحقوق المدنية والمساواة بين المواطنين. ونددّت أخرى بأعمال العنف ودعت إلى الانفتاح السياسي كمخرج للأزمة الحالية. وطالب بعضها بإصلاح وضع المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة

(*) إعلان حالة الطوارئ صورة من صور الانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في العالَم العربي. وحالة الطوارئ معلنة منذ سنوات طوال في مصر وسورية والسودان، وتجرّد حالة الطوارئ المواطن من الكثير من حقوقه الدستورية مثل: حرية المسكن، والحرية الشخصية، وحرية الرأي والتعبير، والصحافة، وحرية المراسلات، والحد في التنقل والحد في الاجتماع. وهي، أي حالة الطوارئ، تنزع قدراً من سلطة التشريع من يد البرلمان المنتخب وتضعها في يد السلطة التنفيذية أو الحاكم العسكري أو ما يُسمى بسلطة الطوارئ.

(**) الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

العامة. وتضمنت إحدى هذه العرائض الدعوة لملكية دستورية وإصلاحات سياسية أساسية منها الانتخابات والرقابة على المال العام وإصلاح القضاء.

وفي فلسطين، نشطت منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، من مقاومة الاحتلال إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، إلى المساهمة في عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية والمطالبة بالإصلاح.

كما شهدت المرحلة محاولات للتغيير من الخارج، بدأت بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الثماني. إلَّا أن تحفظات من أطراف عربية ومن دول أوروبية، حدت بالولايات المتحدة إلى تعديل هذه المبادرة وطرح مشروع معدّل أطلق عليه اسم مشروع الشرق الأوسط الأوسع، وُضعت له أهداف أكثر تواضعاً، وتم إقراره داخل مجموعة الدول الثماني في حزيران 2004.

غير أن مبادرات الإصلاح النابعة من داخل الوطن العربي والوافدة من الخارج، قامت في مناخ إقليمي وعالمي معوّق كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004.

(2) مناخات معوقة للنهضة:

لقد استمرت الأنظمة السياسية بذات النهج القمعي

للحريات، كما استمر الاحتلال الأمريكي للعراق والصهيوني لفلسطين، ولا تزال مؤسّسات وأحزاب وجمعيات المجتمع المدني تعاني الأمرّين، ويقبع زعماؤها من المعارضين إما في الظلام أو في السجون أو في المنافي على أحسن تقدير . . .

اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه بالشكل الأسود الذي حصل في منتصف فبراير 2005 شكّل ضربة قاصمة للحريات في العالَم العربي، واتهاماً داخلياً وخارجياً للمخابرات الحاكمة في لبنان، مما أدّى إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في هذه الجريمة النكراء، والدعوة الدولية لتطبيق القرار 1559 القاضي بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، ثم القرار 1636 الذي يتهم سوريا بالجريمة تمهيداً لخطوات حربية قادمة.

ألف فلسطيني قتل برصاص العهر الصهيوني بين أيار 2003 وحزيران 2004، 22,7٪ منهم من الأطفال. في شهر أيار 2004 فقط شرّد الجيش الإسرائيلي في رفح وحدها 4000 فلسطيني، وتحول 58٪ من الشعب الفلسطيني إلى ما تحت حافة الفقر. في الوقت ذاته ترفض إسرائيل القرارات الدولية، وبالذات ما قرّرته محكمة العدل الدولية في «لاهاي» بعدم شرعية الجدار العنصري المشيد في الأراضي الفلسطينية وبخاصة الجزء المشيّد حول القدس، ويحوّل الفلسطينيين إلى سجناء دائمين.

في العراق قتلت قوات الاحتلال أكثر من 100,000 عراقي معظمهم من الأطفال والنساء والمدنيين، ودمرت هذه القوى المحتلة الدولة العراقية الحديثة، التي قضى الشعب العراقي قرناً من الزمان ببنائها. وقد خرقت هذه القوات أبسط القواعد القانونية الدولية التي تنظم سلوك المحتلين لا سيما اتفاقيات جنيف، وعاثت في العراق الفساد الذي فصله كتاب د. «أحمد طحان» «عولمة الفجور» الصادر عن دار المعرفة اللبنانية عام 2005: في العراق الرجال يقتلون والنساء يُغتصبن، والأطفال يموتون من الحرب، والحصار والبلاد تتلاشى من الإرهاب، فكيف سينهض الوطن العربي والعراق مثلٌ من أمثال دوله(*)؟!!

(3) ثاني أكبر سجن للصحفيين في العالَم:

الصحافة العربية، أو الإعلام العربي لا يزال طبلاً، يصدر

(*) يقول التقرير: تعرض الآلاف من العراقيين للاعتقال والتعذيب، وعُومل المعتقلون وأغلبهم من المدنيين معاملة لا إنسانية ولا أخلاقية في سجن أبو غريب وغيره من سجون الاحتلال، مما شكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقيات جنيف. من ناحية أخرى لم تنجح سلطات الاحتلال حتى في توفير الخدمات الأساسية. فلم تصل قوات الاحتلال ببعض الخدمات (مثلاً: الكهرباء والماء والهاتف) إلى مستويات ما قبل الحرب، وقد بيّن تقرير أمريكي أن سلطات الاحتلال لم تنفق على إعادة إعمار العراق حتى نهاية تشرين الأول أكتوبر 2004 سوى 1,3 مليار دولار من أصل 18,4 مليار دولار تم تخصيصها من قبل الكونغرس الأمريكي لهذا الغرض أي أقل من 7٪.

الصدى للأنظمة الحاكمة في البلاد العربية، ولا تزال السلطات تعتقل أصحاب الرأي وتصدرهم إلى السجون أو الغياهب، ولم يسلم المراسلون الصحفيون من القتل في العالَم العربي، فقد وصل عدد المراسلين الذين قضوا خلال عام 2003 إلى 14 مراسلاً منهم 12 في العراق، من ضمنهم خمسة على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي واثنين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في فلسطين.

يتدنى مستوى التمتع بالحرية في جميع البلدان العربية، وإن بدرجات متفاوتة. فالحريات حتى عندما نضع القهر الخارجي جانباً، مستهدفة من سلطتين: سلطة الأنظمة غير الديمقراطية، وسلطة التقليد والقبلية المتسترة بالدين أحياناً. وقد أدَّى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية إلى إضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض.

تعاني الحريات لا سيما حرية الرأي والتعبير والإبداع، وجوهاً من الكبت والقمع في معظم البلدان العربية باستثناء اختراقات محدودة في بعض البلدان أو بعض النواحي، فقد ظل الصحفيون مثلاً على مدار ثلاثة أعوام هدفاً للملاحقات قضائية متعددة في قضايا الرأي، وصدرت في حق بعضهم أحكام قضائية قاسية، وتعرّض بعضهم لاعتداءات بدنية أو للاحتجاز. وقد وصف تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2002

المنطقة بأنها ثاني أكبر سجن للصحافيين في العالَم، وأدَّى اتفاق وزراء الداخلية العرب على استراتيجية لمكافحة الإرهاب في مستهل العام 2003 إلى مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، بل وعلى غيرها من حقوق الإنسان.

وشملت انتهاكات حرية الرأي والتعبير الاعتداء على الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب إبداء آرائهم.

وامتد التضييق على حرية الرأي والتعبير إلى صنوف الإبداع الأدبي والفنِّي كافة، بل إن محاولة الهيمنة على الفكر في بعض الدول العربية وصلت درجة منع التداول لروائع أغنت التراث العربي ككتاب «النبي» لجبران خليل جبران، وكتاب «ألف ليلة وليلة».

كما انتهكت حرية تكوين الجمعيات برفض تأسيس جمعيات أو حلها. وانصبت معظم هذه الإجراءات السلبية على المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وباستثناءات قليلة، وشكلية في بعضها، لا تجري في البلدان العربية المعنية انتخابات رئاسية حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح في انتخاب عام. في بلدان عربية ثلاثة فقط هي: الجزائر والسودان واليمن، وفي رابعة تحت الاحتلال هي فلسطين، يجري انتخاب الرئيس من خلال انتخابات مباشرة يتنافس فيها

أكثر من مرشح، ويقيد حكم الرئيس المنتخب فيها بفترات محددة. وما زالت سورية ومصر تعتمدان أسلوب الاستفتاء، حيث يتم ترشيح الرئيس من قِبل مجلس الشعب، ثم يجري استفتاء شعبي، وتتراوح النتائج في مثل هذه الاستفتاءات الرئاسية بين الأكثرية المطلقة والإجماع التام.

وتوجد مجالس نيابية منتخبة كلياً أو جزئياً في سائر الدول العربية باستثناء دولتين، هما: السعودية والإمارات، ولكن على الرغم من كثرة العمليات الانتخابية التي تجري على الساحة العربية، فقد ظلت ممارسات الحق في المشاركة طقوساً إجرائية تمثِّل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية. وعانى معظمها من تزييف إرادة الناخبين وتدني تمثيل المعارضة. وبهذا لم تؤدِ الانتخابات دورها المفترض كوسيلة للمشاركة أو تداول السلطة، فأعادت إنتاج الفئات الحاكمة نفسها في معظم الحالات.

كما تستباح الحياة الخاصة والشخصية في بعض الدول العربية(*)، تارة من قبل السلطات السياسية عبر خرق حرمة المنزل، والرقابة على المراسلات الخاصة والتنصّت على

(*) بعد جلاء القوات السورية عن لبنان في ربيع 2005. بدأت لجان الأهالي بالمطالبة بأبنائهم المختطفين أو المحجوزين أو المسجونين في السجون السورية منذ سنوات طويلة دون جدوى.

المكالمات الهاتفية، وطوراً من قبل فئات اجتماعية باسم العرف والتقاليد.

تنتهك بعض السلطات الحق في الحياة، خارج إطار القانون والقضاء، وتلاحظ منظمات حقوقية أن البيانات الرسمية التي تصدر حول عمليات القتل تتميز بقلّة المعلومات، ولا تشير في بعض الدول حتى إلى أسماء القتلى. ولا يجري أي تحقيق معلن في هذه الحوادث.

وتنتهك الحق بالحياة أيضاً جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويغ العنف. كما أن المواجهات المسلَّحة التي تدور بين السلطات الأمنية والجماعات المسلَّحة تؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين، تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين.

وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أرقاماً غير مسبوقة في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرّض كثيرون منهم للتعذيب وسوء المعاملة ولا يكفل لهم حتى ضمان سلامتهم الشخصية في السجون والمعتقلات ومراكز الاحتجاز. ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة.

كما تُهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان

العربية، من خلال إحالة المدنيين إلى القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطوارئ، ومحاكم أمن الدول، والمحاكم الخاصة، والمحاكم العرفية.

ويشمل هذا الصنف من القهر المزدوج للجماعات الفرعية في بعض البلدان العربية الخليجية عدة فئات أخرى يأتي في مقدمتهم البدو، والمتجنسون. وينظر للفئة الأولى كأجانب، وتعامل الفئة الثانية كمواطنين من الدرجة الثانية، لا يحق لهم الترشح في الهيئات التمثيلية أو التصويت في الانتخابات. كما تتكرر الظاهرة نفسها مع فئة أصحاب البطاقات في المناطق الحدودية في السعودية، والأكراد المحرومين من الجنسية إثر تعداد 1962 في سورية، والأخدام في اليمن من معاناة بعض أشكال التمييز حسب المعايير الدولية، اشتهرت من بينها مَسْألتا نظام «الكفيل»، وإساءة معاملة عُمّال الخدمة المنزلية، خاصة النساء.

وتخلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية حالتين شاذتين في موريتانيا والسودان. ففي الأولى تُعاني طائفة «الحراطين» «الأرقاء المحررين» من أشكال شبيهة بالرق. أما في السودان فقد أدّى النزاع المسلّح إلى عمليات اختطاف متبادل بين القبائل المنغمسة في النزاع العسكري للنساء والأطفال في أشكال شبيهة بالرق أيضاً.

ويشير التقرير بشيء من السخرية الرمزية إلى البنية السياسية العربية، ويرى أن الدولة العربية الحديثة تجسد إلى حد كبير التجلّي السياسي لظاهرة «الثقب الأسود» الفلكية، حيث تشكل السلطة التنفيذية ثقباً أسود يُحوّل المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء ولا يفلت من إسارها شيء.

(4) السلطات المطلقة:

تمنح المركزية المتزايدة رأس الدولة سلطات وصلاحيات دستورية واسعة باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء وللقوات المسلّحة وللقضاء والخدمة العامة.

إضافة إلى الصلاحيات المطلقة المركَّزة في يد الجهاز التنفيذي، فإن هناك آليات إضافية تتيح للحاكم مزيداً من تركيز السلطات في يده. وعلى سبيل المثال فإن ما يسمى بالأحزاب الحاكمة، إن وجدت، ما هي في الواقع إلَّا مؤسَّسات تابعة للجهاز التنفيذي، حيث يتم تعيين المسؤولين الحزبيين أو المرشحين في حال الانتخابات من قِبل الرئيس الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس الحزب، وهذا يعني عملياً أن البرلمان يصبح جهازاً بيروقراطياً يعينه الجهاز التنفيذي ولا يمثّل الشعب بحق.

إضافة إلى ذلك، فإن الجهاز التنفيذي يستخدم القضاء العادي والاستثنائي لإقصاء وتحجيم الخصوم والمنافسين، وحتى بعض الأتباع المتمردين، ويقترن هذا بما يسمى الفساد المسكوت عنه حيث يسمح للأنصار المقرَّبين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع، في حين يظل تطبيق القانون عليهم سلاحاً مشهراً لضمان استمرار ولائهم الكامل.

وتعتبر أجهزة المخابرات هي الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي، وهذه الأجهزة ليست مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام، إذا خضع مباشرة لهيمنة الرئيس أو الملك. وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات أي جهاز آخر. ويمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة، ويتدخَّل في جميع صلاحيات التوظيف وتقنين الجمعيات، حتى أصبح من الشائع إطلاق صفة دولة المخابرات على الدولة العربية المعاصرة.

ولئن تفاوتت الدول العربية في تجسيدها لهذه الملامح العامة، وخاصة في هامش الحريات الذي تسمح به دون أن تعتبره تهديداً، فإن القاسم المشترك بين الأنظمة هو تركيز السلطات في قمة هرم الجهاز التنفيذي، والتأكُّد من أن هامش الحريات المتاح (الذي يمكن تضييقه بسرعة عند اللزوم) لا يؤثِّر في القبضة الصارمة على السلطة.

(5) الشرعية الواقعية:

في غياب شرعية تستمد من إرادة الأغلبية، لجأت معظم الأنظمة العربية إلى الاستناد إلى شرعيات تقليدية (دينية قبلية) أو ثورية (قومية تحريرية) أو أبوية تدَّعي الوصاية على المجتمع بحكمة رب العائلة. بَيْد أن الفشل في التصدي للقضايا الكبرى مثل قضية فلسطين والتعاون العربي، ووقف التدخّل الأجنبي، والتنمية الإنسانية، إضافة إلى ضعف تمثيل الدول العربية للقوى الفاعلة في المجتمع، وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة. فباتت بعض هذه الأنظمة تركِّز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز أو في مجالات محددة، مثل الاقتصاد أو السلام أو الرخاء والاستقرار أو المحافظة على القِيَم والتقاليد. وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان إنجازاً يكرِّس الشرعية.

وتعضد بعض الأنظمة الآن شرعيتها باعتماد صيغة مبسَّطة وفعَّالة لتبرير استمرارها، وهي كون هذا النظام بعينه أهون الشرَّين، وخط الدفاع الأخير ضد الاستبداد الأصولي أو ما هو أسوأ، أي الفوضى وانهيار الدولة، وهو ما أسماه البعض «شرعية الابتزاز».

ومع تآكل شرعية الابتزاز، بسبب الإدراك المتزايد بأن عدم

وجود البديل الصالح في حد ذاته ثمرة من ثمرات سياسات الأنظمة التي أغلقت منافذ العمل السياسي والمدني بما يمنع تبلور البدائل، فإن استمرارية دولة «الثقب الأسود» اعتمدت إلى حد كبير على أجهزة التحكّم والدعاية، إضافة إلى تحييد النُّخب بالترغيب والترهيب، والمسارعة إلى عقد الصفقات مع قوى الهيمنة الأجنبية أو الإقليمية، أو إلى التكتل فيما بين الدول لتعزيز وضع النُّخب الحاكمة ضد القوى الصاعدة.

يتأرجح وضع المجال السياسي العربي اليوم بين دول تنهج منهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي، وبين دول تسمح بتعدد حزبي مشروط، غالباً ما يشمل بالتحديد حظر أهم وأقوى حزب معارض مع انحياز الدولة إلى حزب تنشئه السلطة ويسمى «الحزب الحاكم»، وتضع الدول التي تسمح بالعمل الحزبي عراقيل في وجه أحزاب المعارضة، تتمثّل في حرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية والتحكّم في إجراءات الترشيح والانتخاب، واستخدام القضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتحجيم نشاطها، وملاحقة قادتها وناشطيها والتأثير في نتائج الانتخابات.

وتعاني أحزاب المعارضة إضافة إلى ما تواجهه من قمع رسمي، من مشكلات داخلية لا تقل خطورة، فعلى الرغم من احتكام هذه الأحزاب نظرياً في نظمها إلى الديمقراطية، فإن

الممارسة تكشف عن تسلُّط النخبة السياسية النافِذة في غالبية هذه الأحزاب، فترتب عن ذلك أن أصبحت القيادات الأبدية لا تنتهي في الغالب الأعم إلَّا بالوفاة، مع استثناءات نادرة، مما شكَّك في شعاراتها الحداثية والديمقراطية.

وهناك الانشقاق الطائفي الحاد في المجتمع السياسي بين الأحزاب الإسلامية من جهة، والأحزاب العلمانية من ليبرالية وقومية من جهة أخرى، وقد دفع هذا التشرذم الطائفي بعض الأحزاب والقوى السياسية إلى تفضيل التعاون مع الحكومات غير الديمقراطية على التعاون مع منافسيها الحزبيين لإرساء أُسس حكم ديمقراطية يكون مفتوحاً للجميع.

وأدى وضع العراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة في السلطة إلى تهميش بعض الأحزاب وضمورها، كما ولَّد قدراً كبيراً من عدم الثقة في العملية السياسية برمّتها، ودفع بالبعض إلى اختيار العمل السياسي السرِّي، وانتهاج أساليب العنف والإرهاب، وإلى السلبية اقتناعاً لدى بعض الناشطين والباحثين بضرورة التعويل على منظمات المجتمع المدني، وخاصة النقابات والمنظمات المهنية باعتبارها المؤهلة أكثر من الأحزاب السياسية العربية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية.

إلَّا أن المجتمع المدني يواجه مشكلة المجتمع السياسي مع السلطة بصورة لا تقل عنفاً، حيث تسعى السلطة إلى الهيمنة

على مؤسسات المجتمع المدني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عبر استراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع، كما تعاني بعض منظمات المجتمع المدني من تبعيتها للأحزاب السياسية العربية التي تتخذها واجهة لتوسيع نفوذها السياسي في الأوساط الشعبية، مما يفقدها القدرة على المبادرة والحركية الذاتية.

ونتيجة لهذا كله، لم تحقِّق منظمات المجتمع المدني الآمال المعلَّقة عليها في تجاوز الأزمة السياسية القائمة، بل أصبحت بدورها أسيرة لها، وجزءاً من تجلياتها.

(6) الفساد الاقتصادي:

فيما يتعلق بالفساد الاقتصادي وارتباطه بالسلطات القمعية العربية يشير التقرير إلى أن الفساد الاقتصادي نتيجة طبيعية للفساد السياسي، ويأخذ الفساد في بعض البلدان شكل «الفساد البنيوي» حيث يعتبر الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرّف في المال العام أمراً طبيعياً في العرف السائد، مثل أخذ العمولات في الصفقات مع الدولة؛ ويأخذ شكل الفساد الصغير في بلدان أخرى، ويقصد به اضطرار المواطنين في البلدان العربية للجوء إلى توظيف الوساطة والمحسوبية، أو لدفع رشوة للحصول على خدمات كثيراً ما تكون مشروعة، أو لتفادي عقاب ما من جهات الإدارة.

وإذا كانت معالجة الفساد تحتاج إلى إجراءات تشمل فيما تشمل إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة وضمان الشفافية في الحكم، فإن الفساد البنيوي لا علاج له إلَّا بإصلاح جذري للبنية السياسية.

انعكست أزمة البنية السياسية على التنظيم المجتمعي في البلدان العربية بحيث بات هذا الأخير يحمل بذور وأد الحرية، إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية، على شدة تنوّعه بسلسلة متشابكة الحلقات، تبدأ من التنشئة في نطاق الأسرة، مروراً بمعاهد التعليم وعالم العمل، والتشكيلة المجتمعية وانتهاء بالسياسة، في الداخل ومن الخارج حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطاً من الحرية وتسلمه، مسلوباً ذلك القسط، من حريته، إلى الحلقة التالية من السلسلة لتقتنص بدورها نصيبها من حرية الفرد.

تقوم الأسرة وحدة المجتمع العربي - إلى حد يتفاوت من سياق مجتمعي لآخر - على العصبية التي تفرض الرضوخ والتبعية، والتي تعتبر عدوة للاستقلال الذاتي والتجرؤ على الفكر وبناء كيان فريد وأصيل. وقد اشتدت العصبية وقوي تأثيرها السلبي على الحرية والمجتمع بسبب غياب أو ضعف البنية المؤسسية، المدنية والسياسية، التي تحمي الحقوق والحريات وتساند كينونة الإنسان. فكان عندها البديل الوحيد

المتاح للفرد هو الاحتماء بالولاءات الضيقة التي توفر له الأمن والحماية. وقوّى من العصبية أيضاً قلّة فعالية القضاء وتقاعس السلطة التنفيذية عن إنقاذ أحكامه، مما يجعل المواطنين غير مطمئنين على حقوقهم خارج إطار العصبية.

وما إن يدخل الطفل المدرسة، حتى يجد مؤسسة تعليمية تغلب على المناهج وأساليب التعليم والتقييم فيها نزعة التلقّي والخضوع، التي لا تسمح بالحوار الحر والتعلّم الاستكشافي النشط، ولا تفتح باب لحرية التفكير والنقد، بل تضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن، ويتركز دورها المجتمعي في إعادة إنتاج التسلُّط في المجتمعات العربية.

ولكن التعليم على تعدد أوجه قصوره وخاصة عند الوصول إلى مراحله العليا يبقى مصدراً أساسياً للمعرفة والاستنارة وخميرة لقوى التغيير.

وعندما يتخرَّج الطالب، وبعد أن يُقدّر لفترة البطالة أن تنقضي، يلتحق بأدنى درجات سلم مقيد جامد خاصة في الخدمة المدنية.

وفي عالم السياسة تكتمل حلقات سلسلة خنق الحرية حيث يزيد من الواقع القهري على الفرد ضيق المجال العام وضعف منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن يحتمي بها الشخص من ضعفه كفرد، مما يعظم من قدرة قوى القمع على البطش

بحريات الأفراد، ناهيك عن تنزيل القهر من العالم الخارجي.

ويتحوّل حصار سلسلة خنق الحرية، مع الوقت إلى حصار داخلي للذات، يصبح فيه الإنسان على نفسه رقيباً، يحارب في ذاته كل نزعة للقول والفعل. وقد دفعت هذه التركيبة المعقَّدة بمواطنين وحتى بمثقفين عرب إلى حالة من الاستكانة يغذيها الخوف والإنكار لواقع القهر الرديء بل والرضوخ السلبي له. ولكن ثمة شواهد على أن تزايد الضيق بواقع القهر قد وصل إلى حالة من الاستنفار تهدِّد الرضوخ الإنكار المعتاد، حتى بين فئات مجتمعية كانت حتى وقت قريب تعد من دعائم نسق الاستبداد الراهن وتدفع الإنسان للمطالبة بالحرية(*).

(7) الإصلاح:

في الإصلاح للمجتمعات العربية يرى التقرير أنه لا بد من إعطاء الأولوية لإصلاحات ثلاثة لا تتحمّل التأجيل وهي:

- إلغاء حالة الطوارئ.
- القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية.
- ضمان استقلال القضاء.

الإصلاح القانوني: يتطلب إصلاح النظام القانوني في بعض

(*) فقرات من التقرير بتصرف.

الحالات إصلاحات دستورية، وفي أخرى إصلاحات في التشريعات، ليصبح النظام متوافقاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليصبح فعَّالاً في حماية حقوق الإنسان والحريات في الواقع الفعلي.

وفيما يتعلق بالدساتير، بات من الضروري إصلاحها لتحقيق عدم تأبيد السلطة السياسية وجعلها سلطة مسؤولة عن تصرّفاتها أمام الأجهزة القضائية والهيئات التمثيلية المنتخبة، وضمان التعددية الفعلية في نظام سياسي يقوم على مبدأ المساواة.

كما بات مطلوباً أن تضمن الدساتير العربية جميع الحقوق والحريات الأساسية، وأن يرد نص صريح فيها على عدم مشروعية قيام التشريع بتقييد الحقوق والحريات الأساسية في معرض تنظيمه لها.

ولا بد من إصلاح التشريعات الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية باتجاه تكريس مبدأ المساواة بين جميع العناصر المكونة لنسيج الوطن على أساس مبدأ المواطنة. ولا بد أن تضمن القوانين حرية المواطنين في تشكيل منظمات المجتمع المدني. وفي إقامة أحزابهم، وحق الأحزاب في مباشرة نشاطها السياسي السلمي. كما بات ملحاً تعديل التشريعات العربية بما يضمن الحماية من التعرّض للحرية الشخصية، بالقبض

غير القانوني والتعذيب والاعتقال الإداري والاختفاء القسري.

إصلاح البنية السياسية: يكمن الإصلاح الرئيسي في هذا المجال في إخضاع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، ويمر الطريق إليه بإنهاء احتكار الجهاز التنفيذي للسلطة وعرقلته للتطور الحر والصحي لقوى المجتمع وطاقاته. وفي بعض البلدان، يتطلب ذلك الفصل بين جهاز الدولة وبين الحزب الحاكم، بحيث لا يحظى هذا الحزب بميزة استخدام الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم وترسيخ وجوده إخلالاً بقاعدة المساواة أمام القانون. ولكي يحقق الإصلاح مبتغاه، فإن هناك واجبات ومسؤوليات تقع على عاتق الدولة وقوى المجتمع كافة.

يترتب على الدولة إطلاق حريات التعبير والتنظيم وفتح حوار مباشر وفوري مع كل القوى الفاعِلة في المجتمع، والمحافظة على استقلالية وسلامة مؤسسات الحكم، إضافة إلى إجراء إصلاح شامل في بنية الأجهزة الأمنية ووظيفتها. ويشمل ذلك أن تحترم كل هذه الأجهزة القانون، وأن تكون في خدمة الشعب والوطن لا شخص الحاكم أو الحزب أو الطائفة أو القبيلة.

ويترتب على نخب المجتمع السياسي أن تسعى لتطوير خطاب بنّاء غير إقصائي، والاجتهاد في إيجاد القواسم

المشتركة بين جميع القوى السياسية للخروج من حالة الاستقطاب والتشرذم التي طفقت تسد الطريق على أي تحوّل ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي. وعليها أيضاً أن تحدّد بوضوح التزامها بالحلول الديمقراطية لكل خلافاتها.

أما مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد لها من تطوير صيغ عمل وإطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني والحقوقي بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعّالة من قطاعات المجتمع كافة إضافة إلى العمل على تعزيز استقلاليتها، وإنشاء شبكات من المنظمات والجمعيات التي تلتقي حول الأهداف نفسها.

وفي مجال التمثيل النيابي، لا بد من البدء بإقرار مبدأ المساواة التامة في المواطنة، وعدم الاستبعاد من التمثيل النيابي على أي معيار. كما يستحسن اتباع سياسات تقوم على مبدأ التمييز الإيجابي لصالح الفئات المهمشة، منها تخصيص حصة لأبناء وبنات الجماعات الفرعية والنساء في المناصب الحكومية وفي المجالس النيابية، مع إقرار مبدأ التنافس داخل الحصص. كما بات لزاماً إنشاء لجان خاصة للنزاهة في المجالس النيابية لمنع النواب من استغلال نفوذهم السياسي.



14 | زوم أوت

اصطلاح «زوم أوت» يعني أن الشيء يصغر مرحلة من بعد مرحلة. هذه هي أوضاع الحرية في الوطن العربي. ومع وجود الكثير من الادعاءات الرسمية العربية بالرغبة الجامحة لتحقيق الحرية أو لمنح الحرية للشعوب المسحوقة، إلّا أن الوصف الحقيقي لما حدث منذ الأربعينات من القرن الماضي وما يحدث بعد احتلال العراق في هذا القرن، وبعد خروج الجيش السوري من لبنان إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وبعد الاقتراب أكثر فأكثر من مرحلة التغيير السياسي في سوريا، والضغط على مصر والسعودية، ورغم تسابق أكثر من عشر دول عربية لإقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية مع إسرائيل، فالوصف الحقيقي لما يحدث على المسرح العربي هو تماماً ما ينطبق على صورة على جهاز الكمبيوتر ينفذ عليها الزوم أوت (zoom out) العربي.

لو قرأ أحدنا بعضاً من بيان مسيرة التطوير والتحديث في

العالم العربي الصادر عن القمة العربية في مايو عام 2004(*)

(*) استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصاد
والاجتماعية والتربوية، تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرّة، :
يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية، وظروف كل دوا
وإمكاناتها.
- تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأ العام وفي صنع القرار، في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بي المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وفقاً لما جاء في مختلف العهو والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وضمان استقلال القضاء، : يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزز مشار فئات الشعوب كافة رجالاً ونساءً في الحياة العامة ترسيخاً لمقومات المواطنة ف الوطن العربي.
- الاهتمام بالطفولة والشباب، ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، تعزيزاً لمساهمتها في دفع عملية التنم الشاملة من خلال مشاركتها الفعليةفي مختلف الميادين السياسية والاقتصاد والاجتماعية والثقافية.
- وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بقص ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية وحماية البيئة، وتوف فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.
- تحديث البنية الاجتماعية لدولنا، والارتقاء بنظم التعليم، وتطوير قواعد المعر لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العالم، وتمكين مجتمعاتنا م التعامل مع متطلبات روح العصر في إطار صيانة هويتنا واحترام تقاليد الأصلية.
- مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من أجل تحقيق التسوية العادلة والشام والدائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفقاً للمبادرة العربية للسلام وقرارا الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العر المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967م، بما في ذلك الانسحاب م الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية، وتحقيق حل عادل يتّفق عل لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة 194، وضمان رفض ك

لو قرأنا ذلك، وعشرات البيانات المزوّقة وآخرها ما صدر عن قمة الجزائر عام 2005، لتأكدنا أن الـ Zoom out قد تحوّل إلى سمة من سمات الواقع العربي بأبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية مع مزيد الأسف طبعاً.

في ندوته وحواره المفتوح في المنتدى القومي العربي في بيروت، تحدَّث الأستاذ «أمين إسكندر» عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي وأحد المسؤولين في حركة «كفاية المصرية»، بتاريخ 22/ 4/ 2005 قال صراحة: إن الحكومات العربية لا ترغب بإعطاء الشعوب حقوقها السياسية، ولا بد في المقابل من أخذ هذه الحقوق بالأساليب المتاحة. وهنا نسأل: كيف تأخذ الشعوب العربية حقوقها المسلوبة من سلطات أنظمتها المتمكّنة من كل المؤسَّسات والقوات؟ وسيكون الجواب بالمطالبة السلمية والمستمرة والعنيدة، عبر مؤسَّسات المجتمع المدني، وعبر الوعي القومي والتنظيم المبدع. المطالبة الشعبية في المغرب تمخضت عن استجابة الدولة لقانون الأحوال

= أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يستوجب التزاماً إسرائيلياً مقابلاً من خلال التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة ذا الصلة، والدعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي سيحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويزيل عوامل التوتر وانعدام الثقة، وتوجيه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة وبناء مستقبل أكثر أمناً ورخاء لأبنائها.

الشخصية بداية عام 2004 ولكن ذلك لا يكفي. في البحرين طالب المعارضون للقمع بإلغاء المرسوم بقانون رقم 56 الذي يساعد القمع السياسي ولكن ذلك لا يكفي. في تونس تتجه التيارات الرسمية نحو المزيد من القمع ضد المعارضة المطالبة بالحريات السياسية، كذلك الحال في مصر والسودان وليبيا والجزائر وموريتانيا والمغرب وفلسطين والأردن والمملكة العربية السعودية(*) والعراق ولبنان وسوريا وفي العديد من الدول العربية الأخرى ولكن كل ذلك لا يكفي.

(*) شهدت المملكة العربية السعودية بداية هذا العام حيوية غير مسبوقة في المبادرات المدنية، تميّزت كذلك بتقبل نسبي لها من جانب الحكومة. وقد بدأ العام الماضي بندوة أقيمت في لندن من قبل قطاع من المعارضة الليبرالية طالبت بالإسراع بتطبيق إصلاحات سياسية وقانونية. وفي كانون الثاني/ يناير 2003 أيضاً وقّع 104 من الناشطين من مختلف المناطق والاتجاهات الفكرية والمذهبية على وثيقة موجهة لولي العهد بعنوان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله». وتبع ذلك تقديم وثيقة «شركاء في الوطن» في نيسان/ أبريل، وقّع عليها 450 شخصاً (رجلاً وامرأة) من الشيعة، تضمنت مطالبهم في الحريات الدينية والحقوق المدنية كمعالجة للتمييز ضدهم.
وفي حزيران/ يونيو قدمت وثيقة «الوطن للجميع والجميع للوطن» من أتباع المذهب الإسماعيلي من أهالي نجران إلى ولي العهد مطالبة بالمساواة بين المواطنين ورفع التمييز عن الإسماعيليين. وأعقب ذلك تقديم عريضة «دفاعاً عن الوطن» في أيلول/ سبتمبر 2003، للتنديد بأعمال العنف والدعوة إلى الانفتاح السياسي كمَخرَج للأمة الحالية. وقد وقّع عليها أكثر من مائة شخص معظمهم من الليبراليين وبعض الإسلاميين من مختلف مناطق المملكة.
وفي كانون الأول/ ديسمبر، قدمت عريضة وقّعتها 300 امرأة تطالب بإصلاح وضع المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الحياة العامة، وعريضة «الإصلاح الدستوري أولاً» التي وقّع عليها 116 شخصية وطنية من الشيعة والسنّة، ومعظمهم من الاتجاه الديني، وطالبت بالدعوة لملكية دستورية وإصلاحات سياسية أساسية

في سوريا على سبيل المثال لا تزال حالة الطوارئ معلنة منذ ما يزيد على أربعين عاماً وكذلك في مصر. وفيهما معاً تقوم السلطات بقمع الأحزاب المعارضة بحجة انتمائها إلى الخارج، ولأن صوت المعركة يجب أن يكون الأعلى.

إزاء هذا الواقع المرير عربياً، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الوضع القائم وأصدرت فرماناً بإعادة صياغة الشرق الأوسط الذي بدأ «بيرسي كوكس» بتنظيمه في العشرينات من القرن الماضي، وتسرّبت خطوط هذا المخطط الأمريكي ونشرته الصحافة العالَمية في بداية عام 2004، وعندما ناهضته الأنظمة العربية تحوّل هذا المخطّط لمخطّط أقل تغييراً وأكثر ضغطاً على تاريخ المنطقة باسم «الشرق الأوسط الموسع» وهو المشروع الذي وافقت عليه الدول الثماني الكبرى في حزيران 2004 وأصبح جزءاً من المخطط العولمي القادم لبلادنا المنكوبة.

كيف تنظر أمريكا للشرق الأوسط الموسع؟! الجواب بأنه يجب أن يكون ضمن الهيمنة الإسرائيلية، يسير في الفلك

= منها الانتخابات ورقابة المال العام وإصلاح القضاء وضمان إستقلاليته. وبعد جولة الحوار الوطني الثانية في مكة المكرمة، تم الإعلان عن بيان «جميعاً نحو الإصلاح» في كانون الثاني/ يناير 2004، ووقّع عليه نحو 900 شخص من مختلف مناطق المملكة، معظمهم من الاتجاه الليبرالي.

الاقتصادي والحضاري الأمريكي. تقوم عليه أنظمة ضعيفة كالتي يخطط لها في العراق وفلسطين وسوريا. أما القوالب أو المبررات فأن تكون أنظمة هذا الشرق الموسّع مرتبطة بالسياسة الأمريكية وجزءاً أساسياً من استراتيجيتها القادمة وبخاصة فيما يتعلّق بالنفط والغاز والثروات الطبيعية، وأن تكون بعيدة عن الإسلام الحركي الفاعل، وهو القوة الحقيقية الباقية في هذه المنطقة، بعد تحلّل بقية القوى وانضمامها إلى المعسكر الآخر وإلى النص الآخر.

المبررات إذن ـ وليست الحقيقة ـ أن تقوم دول الشرق الأوسط الموسَّع بإجراء إصلاحات سياسية نحو الحرية والديمقراطية وتعديل القوانين القطرية بما يتناسب مع هذه الإصلاحات، وأن تتخلى المنطقة عن هويتها الحضارية لصالح العولمة والكوكاكولا، وأن تقوم هذه الأنظمة بالتغييرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف النهائي وبخاصة في برامج التعليم وقوانين التجارة وما يتعلق بالمرأة. . . . والقائمة طويلة ومملّة. من المبرّرات للهيمنة الأمريكية على المنطقة: الإرهاب، فمن يصنع الإرهاب وما هو الإرهاب في الجوهر؟!(*)

(*) تُراجع بهذا الشأن ثلاثية د. أحمد طحان: عولمة الإرهاب ـ عولمة الكراهية ـ عولمة الفجور: 2003، 2004، 2005 ـ دار المعرفة ـ بيروت.

الخلاصة، أن التغيير الداخلي، الرسمي خصوصاً، في العالَم العربي يتحرّك ضمن قانون زوم أوت، مما سيفسح بالمجال واسعاً للتدخّل الخارجي الأمريكي بالتحديد تحت شعار: الزوم إن Zoom in في الشرق الأوسط الموسع، فمن هي الدولة القادمة بعد العراق؟! القرار 1636 قد يكون مفتاح الجواب.

15 الحرية الحرية

ليس في تاريخ الإنسان منذ نزوله من جنة عدن في بابل ـ العراق إلى بقية المعمورة(*)، أسمى من الحرية، ولذلك فالإسلام ـ وهو خاتم الأديان وجامع معانيها ـ هو دين الحرية بكل الاتجاهات. الإسلام هو دين الحرية التي تجمع البشرية في انتظام بناء من أجل السعادة البشرية. وكل الاتجاهات التي تدَّعي الإسلاموية ولا تؤمن بالحرية المطلقة للبشر هي اتجاهات واهمة وهدَّامة. ومنذ البعيد في التاريخ الإنساني والحرية مطلب فطري، وبُنيت عليه الثورات والإنجازات البشرية الإيجابية. أما المجتمعات التي لم تتمتع بالحرية فهي المجتمعات التي بقيت متخلِّفة مصمتة كالمجتمعات العربية هذه الأيام.

وفي جوهر الدين الإسلامي أن التكاليف الشرعية مبنية على الحرية الشخصية. والشخص العبد ليس مكلَّفاً ولا مسؤولاً،

(*) تجمع معظم آراء المفكرين أن هبوط آدم من الجنة هو خروج من بساتين بابل إلى بقية المناطق وليس هبوطاً من السماء إلى الأرض.

وبهذا الرابط نتحقَّق من أهمية الحرية في الأديان وبخاصة في الإسلام. والحرية تسير موازية للمشيئة الربانية، فحرية الإنسان في حياته هي أساس العدل الرباني في حسابه. وقد شوّهت بعض الاتجاهات التاريخية شخصية الإنسان المسلم عندما جرَّدته من حريته وجعلته تابعاً للجبرية والقدرية، أو جعلته تابعاً للحاكم أو للمنظومة الدينية الحاكمة. وقد اشتهر الأمويون في بعض مراحل دولتهم التي تلت فترة الخلفاء الراشدين، بأنهم عملوا كل ما بوسعهم عبر التزوير والتهديد والوعيد والحروب والاضطهاد، لنزع الحرية من الشخصية الإسلامية وتحويلها إلى آلة تشبه أي شيء وكل شيء إلَّا الإنسان الذي خلقه الله حراً وأرسل له الأنبياء والرسل لإطلاق حريته وتنظيمها، لأن الله سبحانه وتعالى هو وحده الذي يعلم أن الحياة لا تتأكّد إلَّا بالحرية، وأن عبادته لا تتحقَّق إلَّا بالحرية، وأن بناء الحضارات واستمرار التعارف لا يكون إلَّا بالحرية. وقد دافع المعتزلة عن حرية الإنسان المسلم حتى تميّزوا بذلك وجعلوا العقل مناص التكليف(*). أما ما يقال في أدبيات دين السلطان من أن «جور دهر خير من ساعة هرج»، وما يقال عن أن السلطان هو ظل الله وسلطانه على الأرض وأنه يأمر بأمر

(*) المعتزلة: من كتاب «مفردات الحضارة» دار المعرفة ـ بيروت ـ تقديم د. أحمد طحان.

الله، وأن على الرعية السمع والطاعة بعيداً عن الحرية والعقل والتمييز، فمجرد أدبيات بعيدة عن جوهر الأديان وجوهر الرسالات السماوية التي جاءت لتحقيق حرية الإنسان وكرامته ومصالح الأمة وحضارتها.

من النماذج التاريخانية التي أصرّت على أن قيمة الإنسان بحريته: الخلفاء الراشدين وبخاصة: عمر بن الخطاب، مالك ابن أنس، الحسن البصري، الجهم بن صفوان، وحديثاً تحدَّث بهذا الأمر وأفاض فيه «رفاعة الطهطاوي» و«الكواكبي» و«عبد الله العروي» و«محمد عزيز الحبابي»، و«حسن البنا»، الذي أسَّس جماعة الإخوان المسلمين في أوائل العشرينات من القرن الماضي تحت راية الحرية وتحقيق كرامة الإنسان، والتي أصبحت فيما بعد محلاً للاضطهاد والمنع في معظم البلاد العربية. ويجمع معظم المثقفين العرب(*) على الربط بين الحرية والعبادة الخالصة لرب العالمين وعلى الربط بين هذا المعنى الحرّ والتقدّم الإنساني. ومن الممكن الربط بين فشل الأفكار الناصرية والبعثية والقومية والماركسية في صياغة نهضة عربية، بعد أن حكمت تلك الأفكار بعض البلاد العربية لسنوات طويلة، وبين

(*) أمثال: سيد قطب، وراشد الغنوشي، ومحمد وقيدي، ويوسف القرضاوي، وعبد الله العروي، ومحمد سليم العوّا، وحسن الترابي، وسري نسيبة ومصطفى طحان.

تفضيل وتقديم العديد من المعاني كالاشتراكية والتقدمية والوحدة العربية . . . على مفهوم الحرية كأساس للتقدّم البشري . وقد رأينا بأن الظلم والتخلّف والسقوط الوطني واللاّتنمية والانهزام وكبت المجتمعات والفساد والشخصانية . . . من سمات معظم المجتمعات العربية التي حكمتها الأحزاب السالفة الذكر ، لأنها في الجوهر احتقرت الإنسان وسخَّرت قوى المجتمع لمعاني بعيدة عن حريته وكرامته ، مما أدَّى للتخلّف والهوان المميز للمجتمعات العربية الحالية .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن البحث عن الرابط بين الحرية والتنمية البشرية سيقودنا حتماً إلى قاعدة عريضة تقرّر بأن البحث عن السعادة البشرية هو ذاته البحث عن الحرية الإنسانية بأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهو ما جاءت لأجله الأديان ، وما بحث ويبحث عنه المصلحون .

كان الملك «لويس الرابع عشر» قريباً في فكره التوليتاري من فكر «عبد الملك بن مروان» . كلاهما قال : أنا الدولة ، أنا مصدر السلطة ، أنا منبع القانون ، ولكن بأشكال تتناسب مع الزمن . وكلاهما سقط تاريخياً ، مع أن «لويس الرابع عشر» قد حقَّق من الازدهار لفرنسا ما حقَّقه «عبد الملك» لدمشق . كلاهما سقط تاريخياً لأنهما كذبا على التاريخ وادّعيا ما ليس

لهما من حقوق إزاء الشعوب. وتماماً كما رفض «عمر بن عبدالعزيز» توليتارية الأمويين، رفض الفرنسيون في عهد لويس السادس (1772 ـ 1774) توليتارية الملوك، وقامت الثورة الفرنسية بغثها وسمينها ضد الملك الذي أعدم وأعلنت الجمهورية الأولى التي لا تزال أثراً سياسياً هاماً في التاريخ الحديث ضد التسلّط والانفراد.

منذ أيام الحضارة السومرية، أي حوالي 3000 سنة قبل المسيح، حيث كان البطل هو المثال الصالح للحكم، وهو الذي يستمد سلطانه الأرضي من سلطان سماوي سحري أو أسطوري، مروراً بكل المحاولات السياسية للحكم في الهند والصين واليونان ثم في أوروبا وبلاد العرب... كانت الحرية الإنسانية هي المطلب الأساسي للبشرية، ولكن العقل البشري لم يدرك ذلك دفعة واحدة، وقد تدرّج المفهوم السياسي في تطوره نحو هذا الهدف الأسمى، فقد عارض «أرسطو» «أفلاطون» صاحب «الجمهورية الفاضلة»، وقال (أي أرسطو): بأن النظام الدستوري نظام نسبي وأن لكل مدينة ظروفها ومطالبها، وأن الملكية لا بد من وأن تقوم على تفوق شخصي عابر، ولذلك فهي مرحلة. وقد ذكر أرسطو مساوئ الأرستقراطية أنها في العموم تقوم على امتياز الأقلية على الأكثرية. وذكر الأليغاركية حيث يستولي الأشراف على الحكم

فيهملون حقوق الشعب، وذكر الديكتاتورية الطاغية وفنَّد مساوئ هذه الأشكال السياسية البعيدة عن الحريات وكأننا اليوم مع أرسطو نرفض تلك الأشكال، ونطلب الديمقراطية التي تسمح لعامة الشعب بالوصول إلى الحكم، ولكن هل نبحث اليوم عن ديمقراطية أرسطو أم عن مبدأ ديمقراطي نصيغ حوله الكيفية المناسبة لمجتمعاتنا؟ هذا هو السؤال الذي نعيد بحثه في كل الكتابات الباحثة عن الحرية الإنسانية في الجوهر.

16 مرحلة ما بعد المعرفة

حار الفلاسفة في قضية العلاقة بين السلطة الثقافية وسلطة السلطة. تفنن هؤلاء في تبرير الموالاة وفي تبرير المعارضة وفي تبرير الانعزال، ومع كل تلك الفنون المحفوظة في التاريخ الفلسفي الإنساني، لا تزال العلاقة بين السلطة وبين الثقافة علاقة إشكالية قلقة، وغالباً ما تحوّلت إلى قلق يطال مجرد الخلايا التي يستعملها أصحاب العقول في عقولهم.

«ابن خلدون»، صاحب المقدمة التي فاقت الكتاب الذي كتبت له(*)، يرى أن سلطة الحاكم (السيف) كسلطة المثقف (القلم)، والمثقف غالباً ما كان عوناً للحاكم، وقد مرّ ابن خلدون في تقلبات أيامه على مثل هذه الأحوال، حيث كان قاضياً ووزيراً ثم مطارَداً وسجيناً... وهو على ما يبدو في تحليله الأحداث، يرى ضرورة الالتئام بين السلطتين لصالح

(*) انظر: التفاوت في مراتب السيف والقلم - الفصل 35 - بيروت 1990.

العباد والعمران. لقد شاهد «ابن خلدون» (1332 ـ 1406) العديد من الصراعات الدولية العربية (الأمويين والإفرنج)، والصراعات العربية ـ العربية (المرابطين والموحدين وملوك الطوائف...)، الشبيهة إلى حد كبير ـ إن لم نقل المتطابقة ـ مع أحداث الأمّة اليوم، وكانت نظرته إلى دور الثقافة نظرة المكمل للسلطة لا نظرة المتناقض معها. بل إنه يرى أن الثقافة (القلم)، هي الفاعل الحقيقي في إلغاء بداوة وفظاظة وبشاعة الممارسات السياسية، والتي وصمت التاريخ العربي في القرن الخامس عشر للميلاد بالبربرية على لسان أحد أشهر مؤرخيه.. علينا ألّا نخاف من الحقيقة التي واجهَنا بها «ابن خلدون» منذ خمسة قرون، فهو تحدّث عن صراعات وعن طبائع نفسية وتركيبية وعن الانفصام بين الحكم والمحكومين، هي تماماً ما نعيشه اليوم، وكأننا أمام عينيه وهو يخط «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر».

وبكلمات قليلة: «ابن خلدون» رآنا بالأمس ونحن نقتتل اليوم، وحذّرنا من مغبة الانفصام بين الحكم والجذور من جهة، وبين الحكم والقلم من جهة أخرى.

عندما نؤرخ اليوم، نحن مدعــوون لإقامــة مقارنــة حقيقية ـ بفارق الزمن الشكلي ـ بعد معركة الزلاقة بقيادة «يوسف بن

تاشفين» وبين معركة «حزب اللَّه» وتحرير الأرض اللبنانية من نير العهر والإفك الصهيوني، وكذلك بين الحرب العراقية الكويتية التي أدَّتْ لاحتلال العراق والتي خلَّفت الأمة العربية لألف سنة على الأقل، وبين الصراع الدامي الذي دارت رحاه بين ملوك الطوائف في المغرب العربي على هامش الجلاء العربي المخزي عن أوروبا، وسقوط الادعاءات الحضارية على عتبات الواقع. مثل هذه المقارنات والمقاربات تمثِّل العتبة نحو الفهم الحقيقي للواقع العربي، الذي ننفخ في قربته، لينهض، ولكن النهضة الحقيقية لأية أمة لا تكون إلَّا على أُسس حقيقية من الوعي والصدق والحرية.

لذلك نقول لا بد من الاتحاد الحقيقي والقلبي بين السلطتين: السيف والقلم، وإلَّا لظل التخلّف يجتاحنا زمناً بعد زمن ونحن ندّعي التقدّم، فما أسهل الكذب على الشاعر، أوليس أعذب الشعر أكذبه؟!

حمامة المسجد، «عبد الملك بن مروان»، هكذا كان يُسمّى قبل أن يصبح خليفة، عندما صعد إلى المنبر، منبر رسول اللَّه ﷺ في المدينة، ثم منبر الحكم الأموي في دمشق، قال بكل وضوح، معلناً الانفصام بين السيف والقلم: واللَّه لا يأمرني أحد بتقوى اللَّه إلَّا قطعت رأسه!. ثم تابع العباسيون سياسته، وأكبر دليل على ذلك أن رسالة الصحابة التي كتبها «عبد اللَّه

ابن المقفع» «لأبي جعفر المنصور» أدَّت إلى قطع رأسه، ولم تتغير هذه السياسة الفاصلة بين السيف والقلم في التاريخ السياسي العربي على مرّ الأزمنة. ذلك أن السلطة لا تحتمل سلطة أخرى، ولهذا تجد أن السلطة تمعن النظر والمراقبة لصاحبة الجلالة الصحافة، وتمعن النظر والمراقبة لأصحاب القلم الحرّ، وهي بذلك تدافع عن سلطتها حتى تندمج السلطات في سلطة واحدة... الكل في الأحد، حيث يظل الرأي الواحد هو الحاكم والرأي الواحد هو الغالب والرأي الواحد هو التيار والمسار... هكذا توقع «ابن خلدون» منذ خمسة قرون لأمة العرب وصدق ما توقعه «ابن خلدون» في أمة العرب...

كيف الخروج من هذا المأزق إذن؟!

ما هو النموذج الذي يُمكِّننا من الخروج من هذا المأزق؟!

ما هي نتائج البقاء في هذا المأزق؟!

هذه هي أسئلة النهضة العربية اليوم. إذ هل يمكن للسلطات أن تنفرد بتوجيه تاريخ وحركة الشعوب بمعزل عن الثقافة، وهل يسمح للمثقفين بنقد حركة السلطات دون حدود من أجل النهضة؟!

نسمع ونقرأ عن العديد من أصحاب الفكر، الذين طرحوا فكرهم الحرّ في أوروبا، فنشأ عنها تيار من الإصلاح السياسي، ثم تيارات من الإصلاح الإداري والاجتماعي... أدت

بمجملها إلى النهضة الأوروبية التي تفرغت بعد تلك الإصلاحات إلى الأدلجة والتقانة وعبور زمن العربات إلى زمن الفيمتوثانية. نرى النهضة المادية الأوروبية واليابانية والأمريكية، ونشاهد بأُم العين نقداً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومحاكمة لتصرفاته، ثم نشاهد المحكمة وقرار التبرئة أو الإدانة . . .

ونشاهد أمثلة أخرى في العالَم فأين نحن من تلك الأمثلة؟!

عندما تَجَرّأ المثقفون على سياسة دمار العراق وتدمير العراقيين، كنموذج للسلطة الواحدة في بلاد العرب، اندفعت السلطة للقضاء على سلطة القلم، وخلا الجو للسلطة الواحدة، فاستمر التدمير الذاتي إلى درجة لا توصف بغير المأساة.

ومن واقع المشاهدة، انحسر المفكرون في معظم بلاد العرب، انحسرت المعارضة الفكرية وتشكّلت حتى أصبحت إما فارّة من وجه السلطة وإما متماهية معها. وهذا هو السبب الرئيس للتخلّف العربي الذي يزداد حدة مع الزمن ويزداد قوة مع الزمن.

ومن واقع المشاهدة أيضاً، أن فكر السلطة أو ثقافة السلطة، أصبحت تُنَظِّر للتخلّف وتبرّره، بحيث أصبح التخلّف شكلاً من أشكال الإيديولوجيا المعتمدة في العديد من بلاد العرب، على منوال: والله لا يأمرني أحد بتقوى الله إلَّا قطعت رأسه.

وأصبحت الأجيال العربية تعيش على المفاهيم الخاطئة، وعلى رأسها مفهوم الفصل بين السلطتين: ما للّه للّه وما لقيصر لقيصر، الذي يعني دوران المثقف في فلك الهيام اللفظي والفلسفي والجمالي والمعرفي بعيداً عن واقع الحكم، وعن واقع العلاقة المباشرة بين الثقافة والسلطة... وهذا هو السبب الجوهري للتخلّف الذي نعيش في ربوعه.

ترى هل تخشى السلطة من تحول سلطة الثقافة إلى آلة دمار للواقع الاجتماعي والسياسي، ولذلك تعمل على تقليم أظافرها وتهميشها إلى حد العدمية والتسطح؟! هل طرأ في بال السلطة خوف «نيتشه» من تحول محارب الوحوش إلى وحش جديد؟ هل عانت السلطات من سخافات وترهات بعض أصحاب الثقافة، وبخاصة الذين يغرفون من منابع الآخر، على حساب واقعنا وتراثنا وأصولنا وديننا ومعتقداتنا، فأخذت موقفاً واحداً من كل أصحاب الثقافة ومن كل أصحاب الفكر، وهل تعاني ثقافتنا حقاً من السطحية والتسطح؟ هل نبرر مطاردة المثقفين وتهميشهم؟!

هل كان «المنصور» الأموي في الأندلس محقاً عندما حرّم الاشتغال بالفلسفة وبالثقافة، وهل كان «ابن رشد» على حق في صراعه مع السلطة؟! هل يمكن لأمة العرب أن تعيش وتنهض على قصاصات ثقافية غير متكاملة، لأن التكامل يعني

الدخول في نقد السلطات وتوجيهها بل ومحاسبتها ومحاكمتها عند اقتضاء الضرورة؟!

هذه هي الأسئلة التي تمثّل بتمامها ونضوجها عناوين النهضة. فهل فكر المثقفون بتحليلها بعيداً عن العداء المتصور بين سلطة السيف وسلطة القلم؟ وهل نحن إزاء نضوج ثقافي يستحق الدفاع عنه أم نحن إزاء طفولة ثقافية متنامية؟!

17 ضرورة الثقافة التراثية

السجالات والمعارك الفكرية أحد أهم معالم حيوية وفعالية ثقافة الأمة. فهذا السجال بين الإمام «مالك» في المدينة و«الليث بن سعد» في مصر. وهذه المعركة الشهيرة بين الإمام «أبو حامد الغزالي» والفيلسوف «ابن رشد». الأول عاش في الهند ثم انتقل إلى بغداد ومن أقصى شرق العالَم الإسلامي أصدر كتابه «تهافت الفلاسفة»، فجاءه الرد من أقصى الغرب - من الأندلس - على يد ابن رشد في كتابه «تهافت التهافت».

وفي أوروبا شهد القرن التاسع عشر معارك فكرية وطروحات متصارعة بين «ماركس» و«هيجل» و«كارل بوبر» و«ماكس فيبر» وغيرهم من مفكري القرن.

في كل الأحوال ورغم اختلاف الزمان والمكان كان ذلك السجال مؤشر حضارة تعمل وتنتج أفكارها. نختلف حول الحكم القيمي لموضوع تلك المعارك الفكرية، ولكننا لا نختلف

على أنها كانت تمثِّل مرحلة تمحيص وتدقيق مهمة وضرورية لكل الأفكار في كل ثقافات العالَم.

واليوم هذه هي المعركة الفكرية التي تدور منذ أكثر من عشر سنوات بين ثلاثة من أقطاب الثقافة العربية: الدكتور «محمد عابد الجابري» من المغرب، والدكتور «حسن حنفي» من مصر، والدكتور «جورج طرابيشي» المفكر السوري. موضوع المعركة قديم متجدِّد. إنه «التراث والتجديد» وأطرافها يستهدفون تجاوز الوضع العربي الراهن بكل سلبياته ويسعون إلى تأسيس زمن مغاير ونهضة شاملة.

في هذا الإطار أصدر الدكتور «حسن حنفي» مشروعه المعرفي عبر أشهر مؤلفاته خلال العقد الأخير: «التراث والتجديد» و«الدين والثورة» ـ 8 أجزاء و«علم الاستغراب» وهي مؤلفات أثارت ضجة من خصومه وأنصاره على السواء. وفي المغرب يعكف الدكتور «الجابري» منذ أكثر من 20 سنة على مشروع مماثل تحت اسم «نقد العقل العربي» أحدث زلزالاً في حقل الدراسات الفكرية الإنسانية العربية. وفي مواجهة هذين القطبين خرج المفكر السوري «جورج طرابيشي»، بعد اعتكاف ورهبنة فكرية دامت 15 عاماً، خرج بمشروعه الذي استهدف به إعادة تجديد وإحياء الأمّة على طريق إعادة قراءة تراثها من جديد. كان لزاماً على «طرابيشي» أن يعرج على

نتـــاج «حنفي» و«الجابري» وأن يصطدم ببعض طروحـــاتهما.

في نقد «حسن حنفي» أصدر «طرابيشي» كتابه المهم قبل تسع سنوات «المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعقاب جماعي»، وفي نقده «للجابري» أصدر كتاب: «مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة»، ثم عكف على دراسة موسّعة تدور حول نقد «نقد العقل العربي». هكذا قُدّر لطرابيشي أن يقوم بدور الناقد لأهم مفكرَيْن على الساحة العربية، وبذلك اكتملت أضلاع مثلث فكري يشكّل ثورة في ميدان الفكر، ويتناول بالدراسة والنقد الإشكاليات الفكرية والاجتماعية في الوطن العربي، ويخضعها للتحليل المعرفي من الداخل ويدقّق علاقتها التاريخية بالخارج.

«طرابيشي» بدأ مشروعه الفكري بداية صحيحة، فقبل أن تحدّد ماذا ينقصك لا بد أن تحصي ماذا لديك؟ ولذلك بدأ بإعادة قراءة ونقد التراث العربي، ومسوغه في ذلك أن: «هذا الأمر يبدو الآن من وجهة نظري وربما من وجهة نظر مفكرين آخرين عملاً بالغ الأهمية في هذه المرحلة من تحقيق الذات؛ لأنه ينطوي على محاولة جادة لبناء عقل عربي جديد نواجه به حضارة الغرب السائدة منذ خمسة قرون. إنني أشعر بالتقصير، ولا بد أن مثقفين غيري يشعرون بهذا الأمر نفسه، لأننا على مدى سنوات طويلة خلت تركنا مهمة التراث هذه

للآخرين، لقد تركناها كاملة لهذا التيار الذي يفتخر دائماً بأنه هو التراثي الأصيل، وربما ادَّعى أنه الممثِّل الوحيد لهذا التراث. في هذا الوقت انصرف اهتمامنا على امتداد ثلاثين سنة شملت الخمسينات والستينات والسبعينات إلى الأيديولوجيا، سواء كانت بشكلها القومي أم بشكلها الماركسي، أو حتى بشكلها الليبرالي.. وكان هذا خطأ فكرياً ومنهجاً لم أقع فيه وحدي بل وقع فيه كثيرون غيري، والآن فنحن نحاول تدارك هذا الخطأ بإعادة قراءة هذا التراث الذي أهملناه طويلاً فأُسيء استغلاله أسوأ استغلال.

«لقد قُرئ التراث على امتداد ما يقرب من خمسة عشر قرناً، وإذا قرأناه اليوم كما قُرئ من قبل فلن نضيف إليه جديداً ولن يضيف هو إلينا جديداً. ولهذا لا بد من إعادة القراءة بأعين حديثة وبفكر جديد، وهكذا نستطيع أن نضيف إلى قيمته فضل قيمة.

«ومعنى هذا أننا لو قرأناه وفكر الأقدمين بأعين أنفسهم، فلن نكون سوى مكررين له ولأنفسنا، في حين أننا نستطيع إذا ما أعدنا قراءته على ضوء الأدوات المعرفية التي وفرتها لنا الحداثة، أن نحيي الكثير من مواته، وأن نغني الكثير مما كان يبدو حتى وقت قريب وكأنه عقيم، نعم إننا نستطيع أن نُخصب، وأن نغني وأن نضيف، وبهذا لا يصبح التراث عالة

علينا كما كنا نتصور بل يصبح إسهاماً ورافداً وجذراً ضارباً من جذور صياغة أو إعادة صياغة مستقبل العرب والمسلمين».

ولا يقف «طرابيشي» من التراث موقفاً أيديولوجياً جامداً يعميه عن نقد هذا التراث وفرز الصالح منه وكشف ما تجاوزه الزمن، فهو لا يغفل الجانب الوظيفي من هذه الخطوة، فولوج العصر لا ينبغي أن يتم إلَّا على أرضية التراث: «إننا أمة ذات ثقافة عريقة وحضارة عريقة ولذلك لا ينبغي ولا نستطيع أن نقف على أرضية الحداثة ونحن عراة من كل شيء» ويبدو أن «طرابيشي» يستهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتدارك ما قصَّر فيه أسلافه من المثقفين في تعاملهم مع التراث، ذلك أن أجيالاً من الأيديولوجيين وأجيالاً من الثوريين وأجيالاً من القوميين وأجيالاً من الماركسيين السابقين. . . . هؤلاء جميعاً اشتركوا منفردين أو متضامنين في ارتكاب جريمة كبرى أو خطيئة كبرى في حق أنفسنا وحق ثقافتنا وحق تراثنا. «وقد انسحبت هذه الخطيئة علينا جميعاً فأثَّرت تأثيراً سلبياً على قضية التقدّم في العالَم العربي، وذلك بإهمالنا للتراث - أي إهمالنا لأنفسنا - والتفاتنا التام نحو الحداثة دون أرضية».

لقد ترتَّب على ذلك الإهمال والتجاهل - بل والعداء في بعض الأحيان - نتائج غاية في الخطورة ليس أقلها ذلك الاحتقان الثقافي والاستقطاب الفكري الذي تعاني منه الثقافة

العربية، فقد تقدم لشغل الفراغ أنصاف مثقفين غير مؤهلين لإعادة قراءة التراث اكتفوا بمجرد قراءة تكرارية مملّة والنتيجة: موجة صاعدة للأصولية الثقافية طوال عقدي السبعينات والثمانينات.

«طرابيشي» أدرك خطورة هذا المناخ وبدأ ينقل ميدان معركته: فقد شغل نفسه لسنوات عدة في ترجمة 210 كتب عن الإنجليزية والفرنسية، منها «تاريخ الفلسفة» ـ 7 أجزاء و«الجمال» لهيجل في 12 جزءاً، ناهيك عن 30 كتاباً لفرويد، وكل مؤلفات «جان بول سارتر»، وكل مؤلَّفات «كارل ماركس». وهكذا نقل إلى العربية معظم أفكار المدارس والمذاهب الفلسفية الغربية، لكنه ابتداء من عام 84 بدأ تحوله نحو التراث فعكف عليه ما يقارب 15 سنة فكان لا بد أن يخرج بمشروع كبير.

هذا التحول جزء من ظاهرة تشهدها الثقافة العربية، فقبل ثلاثة عقود شهدت الساحة الثقافية المصرية تحوّل المستشار «طارق البشري» والدكتور «محمد عمارة» من الفكر اليساري إلى ساحة الفكر الإسلامي، وأعقبهما في الثمانينات د. «حسن حنفي»، و«عادل حسين»، و«عبد الوهاب المسيري»، ولحق بالركب الدكتور «زكي نجيب محمود» في أواخر عمره. وقد سجّل الأخير في كتابه «رحلة عقل» ذلك التحوّل الذي مرّ به

وكيف أنه شعر بالندم على ما فات من عمره عندما بدأ يقرأ في التراث، وأيقن أن ما بقي له من العمر لن يكفي ليحقق هدفه في إكمال تلك القراءة.

قريب من ذلك الشعور ما سجله «الطرابيشي»: «لقد نحّيت تراثي هذا جانباً ومضيت شأن الآخرين وبكل همتي أقرأ وأكتب في الأيديولوجيا، وفي الماركسية وفي القومية، وفي التحليل النفسي، وفي غير هذه وتلك من موضوعات منتصف القرن».

«اكتشفت واكتشف المثقفون العرب أن البساط قد سحب من تحت أقدامنا، ولعله في الحقيقة قد سحب من فوق رؤوسنا، عندما آلت قضية الحداثة في العالَم العربي كله إلى استبداديات عسكرية، واستبداديات على صعيد السلطة السياسية، ثم على صعيد الفكر قبل الجميع أو بعد الجميع. وهنا لا بد أن أعترف أنني شخصياً أقف كمثال حي على هذا التحوّل.. صحيح أنه جاء متأخراً إلى حد ما ولكن أعرف الآن معنى وضرورة اكتشاف أهمية العودة إلى التراث لتوظيفه كاملاً في معركتنا المقبلة من أجل التقدّم والحضارة.. لقد عشت الجزء الأول من حياتي حتى الثانية والعشرين من عمري في سورية، ثم عشت الجزء الثاني من مرحلة التكوين في لبنان واستمرت هذه المرحلة اثنتي عشرة سنة حتى الخامسة والثلاثين تقريباً. وفي عام

1984 سافرت إلى أوروبا في وقت بلغت فيه الحرب الأهلية اللبنانية ذروتها . . . وفي الغرب شعرت بالغربة ، وألحت عليّ الحاجة إلى التراث . . . وهنا عدت إليه حيث وجدت فيه وطناً بديلاً ولم تكن بداية الاكتشاف عن طريق التراث نفسه ، بقدر ما كانت طريق قراءة الخطاب التراثي كما يمارس في الثقافة العربية المعاصرة ، بمعنى أنني حين بدأت أهتم بموروث هذه الأمّة ، فقد جذبني أولاً ما يكتبه المثقفون العرب المعاصرون عن هذا التراث . . ومن ثم بدأت أقرأ «لحسن حنفي» ، و«محمد عابد الجابري» و«محمد عمارة» وآخرين . . ورغم أنني كنت في الأصل ابناً لهذا التراث في شبابي فإن هؤلاء قد جدّدوا علاقتي به» .

اكتشف «طرابيشي» في ما كتبه سابقوه عن التراث أخطاء منهاجية ومعرفية مهولة ، فقد خصَّص بحثاً شاملاً لنقد منهج «حسن حنفي» في التعامل مع التراث فوجد «أن أكثر ما لفت نظري في حالته هي أنها حالة ازدواجية ، أو حالة فصامية بين موقف متعبد للتراث وبين موقف ازدرائي له ، فهو تارة يرفعه إلى أعلى عليين وطوراً ينزل به إلى أسفل سافلين» . وهي ازدواجية دمغت معظم مواقف الطبقة المثقفة العربية . فها هو «محمد عمارة» يقرأ التراث قراءة قومية ، فما هو عربي أصيل في هذا التراث فهو عنده عقلاني . . وكل ما كان عنده شعوبياً ،

يحمل اسماً تركياً أو فارسياً أو غير هذه وتلك من الأسماء فهو عنده نموذج للاعقل. ولهذا فهو يعتبر أن الصراع كان في داخل الإسلام بين العقلانية كما قاد لواءها فرسان العقل الإسلامي مثل المعتزلة، وبين غير العقلانيين وهؤلاء يمثلهم كل من يحمل اسماً يدل على أصول إثنية في الإسلام. . . وهؤلاء النفر يعتبرهم عمارة جرثومة انحطاط في الحضارة العربية الإسلامية، وبهذه النظرة القومية غاب عن مفكرنا أن المعتزلة أنفسهم كان أغلبهم من الموالي، فقد كان جله من غير العرب بالمعنى الإثني للكلمة، فكيف يسميهم بفرسان العقلانية العربية؟.

«أما «زكي نجيب محمود» فهو يصدر عن الموقف نفسه ولكن عن معيار آخر، فالتراث عنده تراثان: تراث يرمى في سلة المهملات، وتراث يمكن أن يبقى. كل ما لا يخدم الحداثة ابتداء من الفرق الكلامية حتى الفرق الفقهية جدير بأن يجد طريقه إلى مزبلة التاريخ، يقول: «إن كل ما لا يعلمنا التكنولوجيا، ولا يعلمنا قيادة الطائرات من التراث يجب أن يُلقى وراء ظهورنا».

وهكذا. . . رغم ما أعلنه د. «زكي نجيب محمود» على لسانه من أنه عاد إلى نفسه وصحّح مواقفه القديمة فإنه انتهى - بسبب هذا الموقف - إلى طرد 90٪ من تراثنا خارج التاريخ،

وخارج الثقافة، واكتفى بما أنتجه بعض الفلاسفة وبعض المعتزلة كوجه وحيد للتراث يمكن أن يبقى . .

«حسين مروة» بدوره أسقط رؤيته الماركسية على التراث فميّز بين النزاعات المادية في التراث وبين غيرها واعتبر الأولى هي الوحيدة الممثّلة للعقل، مع العلم أنها لا تتجاوز 10٪ من التراث.

الشاهد في كل المواقف السابقة من التراث أن أصحابه أسقطوا على التراث ما ليس فيه، وخلعوا عليه الصراعات الأيديولوجية التي عاشوها. وهكذا كان التراث مجرد عباء يضفون عليها قناعاتهم ومعتقداتهم.

الدكتور «محمد عابد الجابري» استحوذ على الجزء الأكبر من المشروع النقدي «لطرابيشي»، ذلك لأن «الجابري» تعامل مع التراث بنزعة تشطيرية فمدده على المشرحة وراح يقتطع من أجزاءه الرئيسية ويلقي بها في سلة المهملات بحجة أن هذ الأجزاء تمثّل «العقل المستقيل» في التراث. كما قسّم التراث إلى تراث مشرقي وآخر مغربي، واعتبر التراث المشرقي بجملته بؤرة للاعقل وللغنوص وللتصوّف، ولمعاداة المنطق. أما الجزء المغربي الأندلسي فهذا هو التراث الإسلامي العقلي الوحيد الذي يجسده الخماسي الشهير: «ابن رشد»، و«ابن حزم»، و«ابن باجه»، و«ابن خلدون»، و«الشاطبي»، وهؤلاء

هم الوحيدون الذين يمكن أن يقودوا مشروعاً تجديدياً في هذا التراث.

بل إن «الجابري» أضاف إلى هذا التشطير التراثي تشطيراً أسوأ حين أحدث قسمة أخرى بين تراث شيعي وتراث سنّي، وبالطبع فقد انتصر للتراث السنّي على التراث الشيعي الذي اعتبره تراثاً شعوبياً وغنوصياً. وهكذا طرد من حقل التراث ممثلين كباراً له مثل إخوان الصفا، وابن سينا الذي اعتبره مكرساً للظلامية المشرقية في العقل الإسلامي، ومثل الغزالي الذي وصمه أو وصفه بأنه كرّس لأزمة العقل، أو استقالة العقل في الإسلام.

أمضى «طرابيشي» ثماني سنوات كاملة من العمل الفكري الشاق لإصدار الجزء الأول من «نقد نقد العقل العربي»، ويبدو أنه في حاجة إلى مثلها لإصدار مشروع كامل لنقض مشروع «الجابر»ي. اكتشف «طرابيش»ي أنه لكي يتحاور مع «الجابري» وينقض أفكاره فهو في حاجة إلى قراءة التراث العربي من مصادره الأصلية، ولذلك عاد إلى «الكندي»، و«الفارابي»، و«ابن رشد»، و«ابن سينا» وغاص في إبداعات علماء اللغة، والبيان وفرق الكلام، وعرج إلى اللحظات التأسيسية في الحضارة العربية فوقف طويلاً مع «مالك» في «الموطأ» و«الشافعي» في «الرسالة». كما عاد إلى التراث

اليوناني وتراث الحضارة الغربية... وبذلك امتلك «الطرابيشي» أدوات ومنهاجية نقض مشروع «الجابري».

بهذه الذخيرة دخل «طرابيشي» على مشروع «الجابري» «نقد العقل العربي»، فتبين له أن «الجابري» وقع فريسة سهلة للأيديولوجيات الاستشراقية فتبنّى أفكار المستشرقين وردّدها دون أن يختبرها على ميزان العقل والبحث العلمي الدقيق.

صَوّر لنا المستشرقون أننا لا نملك سوى التراث العربي الإسلامي وحده وكأن ذلك التراث عاش في جزيرة منعزلة، بينما تؤكّد الحقيقة التاريخية أننا «أمة متناضدة حضارياً بمعنى أننا كلما توغلنا في طبقة من طبقات الحضارة وجدنا تحتها طبقات أعمق، فالإسلام لم يظهر فوق أرض جدباء، وهو إن ظهر في قلب الصحراء فإنه جيولوجياً كان عميق الامتداد في الأرض الحضارية، فالقرآن نفسه هو الذي أعاد رواية أساطير الأولين، وأعاد شرح وتفسير الكثير مما جاء في كتب الديانات الأخرى، ونزل القرآن بالعربية شاهداً وبرهاناً على أنه ما كان لينزل بهذه اللغة لولا أنها لغة كانت حضارية عميقة التطور والجذور». وهذا كله يعني أن العرب كانوا يملكون تراثاً طويلاً وعريضاً وعميقاً في الجاهلية وقبل الإسلام. إن الجاهلية لم تكن أبداً جاهلية حضارية بل كانت جاهلية أخلاقية، فلقد أصاب العرب قدراً كبيراً من التطور، ليس فقط في مكة والمدينة، بل

في بـلاطـات الممالك المجاورة في سبإ، وفي الحيرة، وعند الغساسنة. إن كل الشواهد تنهض على أن اللغة العربية كان لها اتصال عميق باللغات السامية، وأن حضارات هذه المنطقة، ـ البابلية والفينيقية والكنعانية والفروعية والقبطية ـ قد أثرت في الحضارة العربية وتأثّرت بها، فهذه الحضارة ليست مقطوعة الجذور، ولم تنشأ من فراغ، ولم تنشق الأرض عنها في لحظة عابرة. ومعنى هذا كله أن تراثنا العربي الإسلامي لم يكن مقطوع الصلة بالتراث الإنساني من حوله، وتلك نقطة خلاف أساسي بين «طرابيشي» و«الجابري» الذي لم يقرأ هذه البنية الجيولوجية المتعددة الطبقات للتراث الإنساني من حوله.

بلع «الجابري» طعم المستشرقين وردَّد أفكارهم التي تقول ببساطة: إن العقل اليوناني الأوروبي هو الممثِّل الوحيد للعقل الإنساني في التاريخ، وإن كل الحضارات الأخرى بما فيها الحضارة العربية والإسلامية أنتجت عقلاً لا عقلانياً.

لنقض هذه المقولة المغلوطة أثبت «طرابيشي» أن 90٪ من الفلاسفة اليونانيين الذين كتبوا باليونانية لم يكونوا من بلاد الإغريق بل كانوا مصريين وسوريين ومن آسيا الصغرى، مما يؤكّد أننا كنا شركاء في صنع العقل الذي لا يمكن التسليم بأنه العقل الوحيد. وجوهر المسألة أن أوروبا لا ماضيٍ لها، لكن لها حاضر عظيم، فاخترعت لنفسها ماضياً حافلاً هو الماضي

اليوناني وقامت بمصادرته، وتغريبه، ونقله من الجزر اليونانية، وحوض البحر المتوسط إلى أوروبا في عصر الحداثة، ثم خطت خطوة أخرى فراحت تعتبر العقل بالضرورة أوروبياً وما سواه غير عقلاني.

«الجابري» وقع في هذا الشرك وراح يتحدَّث عن ظلامية مشرقية مقابل عقلانية مغربية، ويؤكّد أن بلاد المشرق - وهي بلاد العرب - مجرد رمال وصحراء لا حياة فيها، بينما المغرب بلاد بحر، وبلاد اتصال مع أوروبا، ولذا فالعقل غربي والجهل شرقي، وتلك مقولة استشراقية أيديولوجية تقف عارية أمام أي تمحيص وتسقط أمام أي نظر علمي دقيق.

الخلاف بين «طرابيشي» و«الجابري» لا يقف عند إعادة قراءة مضمون التراث العربي، بل يتجاوزه إلى الموقف من لسان ذلك التراث، فـ«الجابري» يرى أن اللغة «لغة حسِّيَّة لا تاريخية، لأنها لغة بدوية مضادة للحضارة فهي لم تتطوّر، وظلّت كما هي لم يصبها التغيير على امتداد أكثر من أربعة عشر قرناً، وهذا عكس ما يحدث مع كل لغات العالَم الحية التي تتجدد وتتغير وتتطوّر مع السنين والأيام، وإذا لم نحطم هذ الموروث اللغوي فلن يكون لنا مدخل إلى الحداثة».

كما يرجع «الجابري» انحطاط العقل العربي إلى عاملين أساسين: الأول هو اللغة العربية، والثاني هو عصر التدوين

فالعربية في رأيه لغة القرآن فقط، وهو يريد أن يقيم قطيعة بين الشعر الجاهلي وبيننا، كما يتمنى لو أن محرري القواميس العربية أسقطوا هذا الشعر واستبقوا لغة القرآن.

وفي رأي «طرابيشي» أن رأي «الجابري» هذا ينطوي على تعسف علمي كبير، لأن «ابن عباس» وغيره من كبار الصحابة كانوا يقولون: إذا تعجم عليكم شيء من القرآن فاطلبوه من الشعر، إننا لو اعتمدنا على لغة القرآن وحدها ـ برغم ثرائها الهائل ـ لافتقدنا إلى كثير من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب الحكيم... إن كلمة «عقل» نفسها التي بنى عليها «الجابري» كل مجده لا وجود لها بهذه الألفاظ في القرآن. فكيف كان للعرب أن يتلوا الكتاب لولا أن لغتهم كانت تتطور وتسع لمحكم الآيات؟ لقد تحدَّى اللَّه سبحانه وتعالى العرب بهذا القرآن، وأنت حين تتحدى شخصاً فإنك لا تتحدى الضعيف بل القوي، ولولا أن اللَّه تعالى كان يعرف أن العرب هم سادة اللغة ما تحداهم فيها. فكيف تكون اللغة العربية غير حضارية وقد نزل بها هذا الكتاب الخالد؟

إن اللغة العربية مكون أساسي من مقومات التراث ومقومات الشخصية العربية. وعندما نحكم على أداة العقل ـ وهي اللغة ـ بأنها بدوية وصحراوية وحسِّيَّة ولا تاريخية، وأنها من ثم تخلو من كلمات الحضارة ومفرداتها، فنحن نحكم على

حضارتنا وتراثنا بالإعدام. يقول «الجابري»: إن المعاجم العربية مثل «لسان العرب»، وغيرها من المعاجم من نتاج البيئة الصحراوية، ومن هنا فلا وجود فيها لكلمات الحضارة. وقد رجع «طرابيشي» إلى هذه المعاجم فاكتشف أن «الجابري» لم يقرأها بل لم يطّلع عليها، ففي معجم واحد منها ـ مثلاً ـ هو «المخصص» «لابن سيده»، فصول كاملة لأدوات الصناعة، والزراعة، ومعدات البحر، مما يؤكد أن اللغة العربية وحدها من أغنى لغات البشر إن لم تكن أغناها على الإطلاق. صحيح أن اللغة العربية غنية جداً بمفرداتها البدوية لأن الصحراء جزء مؤسّس لثقافتنا، ولكنها غنية في الوقت ذاته بمفردات الحضارة.

أما العامل الثاني الذي يجعل منه «الجابري» سبباً من أسباب انحطاط العقل العربي، فهو ما يسمى بعصر التدوين، فعنده أن القيود التي فرضت على العقل العربي الإسلامي في هذا العصر في مجال اللغة والبلاغة والفقه هي التي خنقت هذا العقل. ومن الغريب أن يقول «الجابري» هذا لأن عصر التدوين هو عصر بناء الحضارة العربية الإسلامية. هو عصر تكوين العقل العربي... فإذا كنا سنصدر حكم الإدانة على أداة العقل، وهي اللغة العربية وعلى عصر التدوين، وهو الإطار المرجعي للعقل العربي بالمعنى الأبستمولوجي للكلمة فلن يبقى هناك

شيء. إنه يجرد الحضارة العربية من أية ميزة شرقية ويستبقي كل الفضل للغرب، أي لحضارة جاءت من نوع مغاير لا صلة له بالحضارة العربية الإسلامية، وذلك يعني شيئاً هاماً هو أن الجابري يتجاوز الواقعة القرآنية ويكاد يغيبها... فهو يعود إلى ما قبل 150 سنة أخرى بعد نزوله... فهذان هما المحددان الأساسيان عنده للعقل العربي، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا بعد هذا الطرح هو: أين الواقعة القرآنية؟ إنها غائبة تماماً عند الجابري مع أنها تشكِّل أول إطار مرجعي للعقل العربي.

إن «الجابري» يدعي أنه صاحب مشروع أبستمولوجي أي أنه يتجاوز الأيديولوجيات، ويحفر في عمق الطبقات الحضارية، أي أنه يمارس الإيكولوجيا وصولاً إلى الجذر الأول، وعند «طرابيشي» فإن هذا الجذر هو اللغة العربية وهو الواقعة القرآنية التي نزلت بهذه اللغة، إلَّا أن «الجابري» يحذف هذه الأشياء ولا يدخلها في مرجعياته، فهل يسمى ما يفعله هذا نقداً أو تطويراً للتراث؟

معركة «طرابيشي» مع «الجابري» لا تَستهدف نكْء جراح الماضي ولا العودة إلى سجالات مضى زمانها، بل هو يدير معركته وعينه على المستقبل يبحث في التراث ليتسلح به، وهو يدخل عالم الحداثة وحجته في ذلك قوية ناصعة:

نحن أمة تراثية، وقد نعرّف أنفسنا بهذا اللفظ وحده. وإذا

لم نعرف كيف نتعامل مع هذه الأرضية العميقة التي نقف عليها، فسوف تشكلنا بدلاً من أن نعيد تشكيلها، ونحن لا خيار لنا إلَّا بأن نقف على هذه الأرضية. تماماً كما أنه لا خيار لنا إلَّا في أن نكون مفتوحين على حضارة اليوم، أي الحضارة الحديثة، ولهذا أعتقد أن طرح سؤال التراث لا يقل أهمية عن طرح سؤال الحداثة: نحن لا نستطيع إلَّا أن نقف، ولن يتحقق لنا هذا الوقوف إلَّا بأن تكون لنا أقدام في الأرض، وجذور ضاربة في الأعماق. إن عيوننا وعقولنا تتجه الآن نحو الحداثة، ونحو ما أنتجته الحضارة الغربية، ونحن لا نستطيع أن نحدد هذا الاتجاه ما لم تكن أقدامنا ثابتة على شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء. وقد كان هذا الأمر هو موقف التراث نفسه. وهناك من التواريخ ما يشهد على ذلك، فما إن بدأت الإسلامية في الانتشار حتى تم نقل مكان العاصمة، كانت مكة والمدينة بعيدتين هناك في قلب الصحراء، ونائيتين عن مراكز الحضارة والاتصال، وهنا ظهر القرار التاريخي بنقل العاصمة. كان «علي بن أبي طالب» يريد نقلها إلى الكوفة، وكان «معاوية» يريد نقلها إلى دمشق، حيث تكون في قلب الحضارات القائمة في ذلك الوقت، وقد حدث. ثم جاء العباسيون ليؤسِّسوا مدينة بغداد في موقع مهم في القلب الحضاري لهذه المنطقة من العالَم القديم، وهذا درس يلقننا إياه

تراث الإسلام العظيم، وهو الانفتاح على الحضارات الأخرى، ولم يعترض أحد أبداً على نقل العاصمة إلى دمشق مرة وإلى بغداد مرة أخرى. كانت هناك اعتراضات على معاوية كشخص وكحاكم، واعتراضات على الأبهة وعلى المُلك العضوض، واعتراضات على الرشوة والفساد، ولكن لم يكن هناك اعتراض واحد على نقل العاصمة الإسلامية إلى دمشق.

لقد كانت الحضارة العربية أو التراث الإسلامي كله ـ سمّه ما شئت ـ منفتحاً على الحضارة الإنسانية، ومن الظلم الكبير لنا اليوم أن ننغلق على هذه الحضارة، كما أنه من الظلم الأكبر أن ننقطع عن هذا التراث. إننا إن فعلنا، فكأننا نقطع أرجلنا أو ننفصل عن جذورنا وهذا يضيعنا، لهذا فنحن يجب أن نكون تراثيين بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، فإذا كنا كذلك حقاً، وأعدنا العلاقة مع التراث وأعدنا قراءته، وأعدنا تأويله، وأضفنا إلى قديمه جديداً وإلى قيمته فضل قيمة... إذا فعلنا هذا كله فإننا نستطيع أن ندخل إلى الحضارة الحديثة بشخصية قادرة على إغناء هذه الحضارة والإسهام فيها. أما بدون الوقوف على أرضية تراثية، وبدون أن نكون مسلَّحين بهذا العمق التراثي الكبير، فإننا سوف ندخل إلى الحضارة الحديثة ونحن أشبه بـ«أبو رياح» وهي آلة كان العرب يحددون بها اتجاه الريح، وكان يستعملها العباسيون... أي أننا سندخل إلى دنيا

الحداثة ونحن أشبه بهذه الآلة، حيث سندور كما تدور الريح، وهذا يعني أننا لن نكون إلَّا عالة على الحضارة الحديثة، في حين أننا إذا دخلناها ونحن مالكون لشخصيتنا الثقافية، فإننا نستطيع ليس فقط أن نأخذ من هذه الحضارة، بل أن نضيف إليها، ونساهم فيها بحيث نؤثِّر ونتأثَّر، ونعطي ونأخذ، ويكون لنا سهم ولا نكون مجرد مستهلكين. إن الحضارة الحديثة بحاجة إلى هذا الإسهام من الشخصية العربية. إن العرب يشكِّلون 2٪ من عالم اليوم، فلتكن هذه نسبة إسهامنا في الحضارة. صحيح أنها نسبة متواضعة، ولكن الأهم هو أننا لن نكون عالة على أحد، ولن نشعر أننا مخصيون من قبل هذه الحضارة، أو هذه الحداثة، بالعكس سوف نشعر أننا منها وإليها. لم نأخذ حتى الآن من الحضارة بما فيه الكفاية، ولم نأخذ من التراث بالقدر الذي ينبغي علينا أن نأخذه منه، لقد حاكينا من الحضارة الغربية مظاهرها حتى الآن، ولم نتشرّب روحها، وأخذنا من التراث قشرته الميتة مع الزمن ولم نصل أيضاً إلى جذره الحي.

النهضة هي الهاجس الأول الذي يلح على «طرابيشي»، وهو ينجز مشروعه المعرفي على قاعدة من التراث، وهي هاجس لا يحتمل التأجيل في عالم يخطو نحو المستقبل بلا هوادة، فلا خيار أمامنا: إما التقدّم أو الموت. إن هاجس النهضة قديم لدى «طرابيشي» لازمه طوال مشواره الفكري،

ففي يوم من الأيام كان يعتقد أن الحل يكمن في الأخذ بالطريق القومي، والسعي نحو الوحدة العربية، وفي يوم آخر توهم أن الحل يأتي عن طريق الاشتراكية، ثم اعتقد أن الحل يكمن في وضع المرأة فكتب عشرة كتب حول هذه القضية، ولذلك كان هاجسه يرتدي ثوباً سياسياً مرة، وأيديولوجياً مرة أخرى، ولكنه الآن أصبح ينحصر في المجال الفكري تحديداً، وعند التراث على نحو خاص، ويتمحور حول الإجابة على سؤال مصيري: كيف يتحوّل التراث من عبء نرزح تحته إلى وسيلة نحو الحداثة والمعاصرة والفكر الجديد؟ إن ذلك هو ما يشكل تحدياً حقيقياً للثقافة العربية، التي تجد نفسها الآن بين شقي رحى أو بين كماشتين: كماشة الأيديولوجيا الاستشراقية، التي طردت الحضارة العربية الإسلامية خارج دائرة العقل، وكماشة الأصولية الثقافية التي تديرها ظهرها للعقل الحديث، وتتعامل مع التراث كأن شيئاً لم يتغيَّر منذ خمسة عشر قرناً. وتخدم الكماشتان بعضهما البعض رغم ما قد يبدو بينهما من تباعد، فالأيديولوجيا الاستشراقية تقول: إن العقل الإسلامي غريب على التفكير وإن الفلسفة غريبة على الشرق وعلى الإسلام. والأصوليون في ميدان الثقافة يؤمّنون على هذا كله ويقولون: نعم إن العقل الفلسفي غريب عنا، وعلينا أن نطرده، فالأولون ينفونه والآخرون يطردونه.

أما «طرابيشي» فإنه يستهدف بمشروعه المعرفي توطين هذا العقل في الأرض العربية وفتح هاتين الكماشتين وإبعادهما عن خناق العقل العربي ليستعيد ثقته في نفسه. ويتحقّق ذلك أولاً: من خلال التأكيد على تجذُّره التاريخي العميق عبر طبقات من الحضارات المختلفة بما فيها، ثم يتحقّق هذا ثانياً: بإبعاد هذا العقل الخلاف عن الأصولية الثقافية، التي تحاول أن تشدّه إلى الوراء.

إننا لا يمكن أن نكتفي بالماضي لأن حضارة اليوم ليست حضارة ماضية، فأوروبا نفسها وهي التي اخترعت الحداثة، تبحث دوماً عن ماضٍ تنسبه لنفسها، حتى تقف على أرضية تشعرها بالثقة في الذات. وأوروبا القوية هذه بحاجة إلى الماضي، وهي تعيش في قلب العصر، فإلى أي حدٍ نحتاج نحن إلى ماضينا وتراثنا وحضارتنا؟ إننا يجب ألَّا نتقطع أبداً عن هذا الماضي ونحن نتطلّع إلى المستقبل. لا خيار لنا إلَّا أن نمد أقدامنا في الماضي ورقابنا في المستقبل، أن تكون أرجلنا في التاريخ وأيدينا في الغد وبعد الغد، لا بد من أن نكون أصلاء ومعاصرين في آن، وتلك إشكالية ثقافية كبرى. وبهذا الفهم تصبح قضية التراث قضية أساسية، لأن المطلوب هو رفع اليد عن هذا التراث سواء تلك اليد التي ترميه في سلة المهملات، أو تلك التي تحوله إلى خناق حول العقل وحول التفكير، مع أنه

هو نفسه لم يُبْنَ إلَّا على أساس واسع من جدية البناء، وحرية التطور، وحرية التفكير.

إن التحدي الذي يواجه العرب والمسلمين في رأي «طرابيشي»، هو تحد ثقافي بالدرجة الأولى، إنه ليس تحدياً سياسياً ولا اقتصادياً، بل هو تحد معرفي أساساً. أرسى «طرابيشي» الدعامة الأولى للنهوض بهذا التحدي من خلال إعادة قراءة التراث وتبويئه ما يستحق من مكانة في نهضتنا، أما الدعامة الثانية، فهي أن نبدأ عصر تنوير جديداً، بأن تقوم الحكومات العربية بإنشاء مؤسَّسة عربية للترجمة. لا بد أن ننقل معرفة العصر إلى العقل العربي والإسلامي إذا أردنا أن نعيش زمننا، وذلك بحشد المفكرين والمثقفين والمترجمين العرب لنقل مائة ألف كتاب من لغات العالَم إلى اللغة العربية في مشروع كبير يستغرق 10 سنوات يدعو إليه «طرابيشي»، بحيث نصدر 10 آلاف كتاب كل عام. ليس مطلوباً أن تشارك كل البلدان العربية في هذا المشروع، فربما كانت تلك المشاركة فوق طاقة بعضها. يكفي أن تشارك عشرون دولة بأن تدفع كل واحدة ثمن طائرة حربية واحدة من الطائرات التي تسقط في التدريب، أو تسقط في المواجهات العسكرية كالذباب، لأننا لا نستطيع أن نستعملها الاستعمال الأمثل، بسبب فقرنا الثقافي وإملاقنا المعرفي على المستوى العام أولاً، وعلى المستوى العسكري ثانياً.

إن ثمن طائرة عسكرية واحدة تدفعها كل دولة من الدول العشرين لن يخل بالتوازن العسكري المحلي والإقليمي والعربي لهذه الدول، فالموازنات على مستوى القوى بين الدول العربية وبعضها البعض، هي موازنات إقليمية وليست موازنات ضد إسرائيل. ومعنى ذلك أننا حين نأخذ من كل جيش عربي ثمن طائرة واحدة فنحن لا نكون قد مسسنا التوازن العربي العسكري الإقليمي على أي نحو.

إن ثمن الطائرة العسكرية لا يقل اليوم بأي حال عن خمسة ملايين دولار، ومعنى هذا أننا نستطيع تجميع مائة مليون دولار من عشرين دولة عربية، وهو مبلغ يكفي لترجمة ومراجعة وطبع ونشر وتوزيع مائة ألف كتاب من أمهات الفكر العالَمي، ونقلها إلى العربية. إن ظهور هذه الكتب وتوزيعها وبيعها سوف يساعد على تحقيق مردود عال يمكن أن يستغل في استمرار المشروع وديمومته، أي أن الفكرة بعد ذلك ستمول نفسها بنفسها.

والحكومات العربية ستستفيد من هذا المشروع الذي يبدو كأنه مشروع ثقافي محض. فمن الممكن أن يبدأ المشروع بترجمة خمسة آلاف كتاب عن العلوم العسكرية، وعلوم الطيران على نحو خاص، فالمكتبة العسكرية العربية فقيرة إلى حد مخجل، كما أن غالبية العسكريين في بلادنا لا يعرفون اللغة الأجنبية.

إن هذه الثروة المعرفية يمكن أن تفيد القائد العسكري العربي، والطيار العربي بأكثر مما تفيده التدريبات التي يقوم بها. ولو كان هذا الطيار مسلَّحاً بمثل هذه المعرفة لاستطاع أن يتعامل مع الطائرة الحديثة.

مشروع الترجمة هذا - في رأي «طرابيشي» - هو جواز المرور إلى النهضة، فالأمم التي نهضت فعلت ذلك، والنهضة المصرية التي بدأت قبل قرنين بدأت بالترجمة، التي قاد لواءها «رفاعة الطهطاوي»، ولو أن مشروع النهضة هذا استمر بالخطوات نفسها منذ ذلك الوقت لكان لمصر والعرب شأن آخر.

اليابان لم تنهض إلَّا بعد أن ترجمت التراث الغربي كله وأضافته إلى تراثها. وأوروبا لم يتحقق تقدّمها وتبدأ عصر النهضة قبل خمسة قرون إلَّا من خلال ترجمة التراث العربي كله، والتراث اليوناني كله عن طريق العرب. وفوق هذا وذاك فإن المواجهات التي تحتدم في أغلب البلدان العربية مع الأصولية السياسية، والأصولية الثقافية والأصولية الدينية منذ عقدين هي - في رأي «طرابيشي» - تعبير حقيقي عن الأزمة الثقافية التي يعيشها العرب. هناك غيبة للوجود الثقافي، وفي ظل هذه الغيبة ترعرع الإرهاب والتطرّف والفكر المنحرف؛ ومن ثم فإن تغييب الثقافة هو الذي أدَّى إلى هذه الكارثة. ربما يكون مشروع «طرابيشي» الثقافي بداية لتدارك هذا التقصير.

18 الجيوش العربية وبال على العرب!!

متى بدأ التسلُّط العسكري على القوى المدنية في التاريخ العربي؟ إنه تاريخ عريض غير مشرّف. أول عينة لتلك الظاهرة النكداء في تجربتنا الخاصة ما حدث في عهد الخليفة العباسي «المعتصم» ابن الرشيد الذي كان مولعاً بالجندية، وبنى جيشاً فتاكاً استطاع إنجاز ما عجزت عنه الجيوش الخضارم، وكان «المعتصم» نفسه جندياً بطلاً من أقوى خلق اللّه فؤاداً وساعداً وهو الذي فتح عمورية التي «انجفلت عنها المنى حفلاً معسولة الحلب» كما يقول «أبو تمام»، ولكن نبتت مع هذه الانتصارات نابتة سوء، لم يعرف الناس شر مغبتها حتى هلك «المعتصم». وجاء أول الضعفاء وآخر الأقوياء «المتوكل»، بعد فترة باردة من خلافة «الواثق» فمدت الفتن قرونها حتى تجرّأ الأجناد على قتل الخلفاء وإهانتهم واختيار من يشاؤون للخلافة.. ولولا تعصّب الأمّة للقرشيين ونعرتهم العربية، لما استحيى الجند من التلبّس بالخلافة طرفة عين.. وهذا ما حدث بالفعل في عهد متأخّر

جداً وليس بِخَافٍ أن وزر ذلك يحمل «المعتصم» قسطاً منه، فهو الذي غلّب القوة العسكرية على المدينة وأعني بذلك التغليب الأدبي، وهو كذلك قد اعتمد على العرق التركي القريب العهد بالإسلام وأخلاقيات الدين. وغني عن القول أن الجنس التركي لا يقصد به الرومانيين أصحاب الحضارة، الذين يعيشون اليوم في دولة تركيا، وإنما كانوا أمماً بدائية متأخرة همجية ذات شجاعة نادرة يرافقها جهل نادر، وقد اضطر «المعتصم» بعد أن أوقع نفسه في هذه الضرورة إلى عزل جيشه عن المجتمع حين عاث الترك فساداً في بغداد، وآذوا العامة، فبنى لهم مدينة سامراء أو (العسكر) كما يسميها البعض، وانتقل معهم إليها تاركاً عاصمة الثقافة والنور إلى بلدة مجدودة النصيب من العلم والهداية، إذا ما قِيست ببغداد أو حتى الكوفة أو البصرة.

وفي عصور متأخرة عن تلك كان الفاطميون والطولونيون يعتمدون على قوات من الأعراب في جنوب وادي النيل، فحدثت منهم بوائق، لا سيما عرب جهينة الذين عاثوا في الأرض فساداً كما يخبرنا «ابن خلدون»، إنها طبيعة العسكر حين يخلو لهم الجو ولا يردعهم رادع دين أو سلطان. وفي وادي النيل نفسه تحول دراويش المهدي في السودان ـ وهم من بقايا جهينة القديمة ـ إلى آفة دهماء ما تذر من شيء أتت عليه إلّا

جعلته كالرميم.. وكان ذلك بعد كفاح بطولي ضد الحكومة لبريطانية المصرية، وكان السبب في ذلك الاعتماد على جنس عينه في العسكر وتمييزه واصطفائه. وفي عهد السلطان لعثماني «أورخان الأول»، أشير عليه بأخذ الشباب الأسرى فصلهم عن كل ما يذكرهم بأصلهم، وتربيتهم تربية دينية على الولاء للسلطان العثماني، وساعد على ذلك أن هؤلاء لا قارب لهم، أي بالمصطلح الذائع (مقطوعون من شجرة)، حين اقتنع السلطان بالفكرة سار بهم إلى شيخ الطريقة لبكطاشية ليدعو لهم بخير، فدعا لهم بالنصر على الأعداء، وأطلق عليهم اسم (بني تشاري) الذي تحوّل فيما بعد إلى (إنكشاري) فكوّن هؤلاء فرقة الإنكشاريين حيث تسرّب إليهم داء العظمة لبلائهم الكبير في حماية الأمّة، وكانت نهايتهم مأساوية على يد السلطان «محمود الثاني» عام 1241هـ (1826م) بعد أن ذاق الناس من أفعالهم الأمرّين، فإحساس الإنكشاريين بأنهم عنصر دخيل على المجتمع وغير مؤصَّل فيه، ركّب فيهم عقدة النقص، ثم استبدادهم بالعسكرية حصرهم داخل أسوارها، فقد غدت لهم نسباً ورحماً عياض ما فقدوه من النسب والرحم، وزاد الخرق سعة ما حظوا به من امتيازات عن بقية الرعية، وهذا ما يحدث تماماً اليوم في الدول التي تعول على الجيوش وتطلق أيديها في سبيل تأمينها وتوطيد

مكانتها فلا تلبث أن ينقلب الجيش على من أتى به، وأكثر من يقع ضحية الاعتماد على الجيش الأحزاب التي تختصر الطريق إلى الحكم بواسطة الجيش، فجبلة الجيوش غير المتمدنة العجلة والملال، وحب التميّز والإفراط في الدعة حين تتوفر، وهذا ما قد لا يضمنه الحزب دوماً بعد انتصاره، ولهذا سريعاً ما ينقلب المجن.

لقد تحولت الجيوش العربية بالعموم إلى عبء تنموي ضخم على كاهل الشعوب العربية. فهذه الجيوش من أكبر وأضخم الجيوش في المنطقة، وهي تكلف معظم الدول العربية أكثر من نصف ميزانياتها، ومنها في معظم الحالات تنشأ القيادات السياسية ذات التربية العسكرية البعيدة عن هموم الشعب وقضاياه. وقد فشلت هذه الجيوش بحماية الوطن من الغزو الخارجي، فهي لم تنتصر في أي حرب من الحروب، وهي لم تبادر إلى تحرير أي جزء من أجزاء الوطن العربي المحتل. فلماذا يُصرّ الساسة على تطوير وتضخيم هذه الجيوش واستهلاك طاقات الشباب العربي فيها؟

هذا السؤال معروف الجواب ولكنه أيضاً بحاجة إلى بحث علني في طريق التغيير ونحن على مفترق الطرق ضمن المتغيرات الحاسمة في الوطن العربي الكبير.

19 حكومات عربية تلغي الإنسان!!

كيف تلغي بعض الحكومات العربية وما شابهها في العالَم المتخلِّف الإنسان؟ هي قد لا تقتله جسدياً، وهي قد لا تعتقله أو تحبسه أو تفرض عليه شكلاً من أشكال المراقبة أو الإقامة الجبرية . . . فكل هذه الأشكال من التعسّف أقل كثيراً من الوسائل التي تتبعها معظم الأنظمة العربية لقتل الإنسان العربي.

هذه الأنظمة التي جاءت من رحم الظلم تمنع عن الإنسان جوهر إنسانيته، تمنع عنه حقوقه التي تميّزه كإنسان، تلغي فيه الجوهر المتمثِّل بالحرية والكرامة، الحرية بالملكية والحرية بالأمان والحرية بالتعبير عن الذات وبخاصة ضد الظالم وضد المستغل وضد المتستر بالفضيلة لأهداف شيطانية. ولذلك نجد دوماً أن وظيفة معظم هذه الأنظمة العربية لا تتمحور حول بناء الإنسان وتحقيق حريته وإنما تتمحور حول هدم الإنسان وإلغاء حريته، لأنه عندما يصبح حراً فسيكون مطلبه الأول هو زوال هذه الأنظمة ومحاسبة زعمائها.

وحتى عندما تكون الحكومات سلطانية أو ملكية أو أميرية أو جماهيرية أو جمهورية أو رئاسية أو حتى نيابية تمثيلية، فهناك مخارج لتأكيد ضرورة عدم تحقيق الحرية الجوهرية لشعوب المنطقة العربية، حتى بدأ البعض في الغرب يتهموننا في الشرق بأننا أمم تهوى العبودية ولا تتمتع إلَّا بالحكم الطاغوتي، وبأن الشرق هو الذي ألّه الإسكندر الأكبر بل وهو الذي علّمه كيفية السير على جماجم الناس وهم يضحكون.

الحكومات الغربية حقَّقت لنفسها قدراً كبيراً من الحرية عبر التمثيل البرلماني كما يحدث في بريطانيا مثلاً، وعندما نقل العرب النظام البرلماني إلى بلادهم طبَّقوه بما يتناسب مع طموحات أنظمتهم بكبت الشعوب وإلغاء حريتها وتحويل الناس ضمن النظام البرلماني إلى أدوات للسلطة لا أدوات لتحقيق مصالح الشعب ورفاهيته. لقد أدرك الشرق والغرب أن الحرية هي التي تحقِّق التقدّم البشري وهي التي تصنف الحقوق للحكام وتقيّد سلطانهم، فعملوا أول ما عملوا على إلغاء الحرية وتحويل المجتمعات العربية إلى مزارع وشركات وحصص وأسهم وسندات، محمية جميعاً بالجيش والقانون والحماية الخارجية.

ومن المعروف أن الحكومات القُطرية العربية بالعموم لم تكن يوماً حريصة على تحقيق التنمية البشرية للشعوب العربية، قدر

حرصها على تقوية وجودها عبر جيوشها ومخابراتها والأنظمة التشريعية التي تقنّن هذا الوجود، ولذلك فالمنطقة العربية هي الآن الأكثر تخلّفاً في العالَم ولا يسبقها في التخلُّف إلَّا دول الصحراء الأفريقية، وهذا عار كبير على مجمل السلطات في المنطقة العربية، وعلينا أن ندرك أن الشعب هو المسؤول الأول عن هذا التخلُّف لأن الحكومات بمؤسَّساتها هي أيضاً جزء من هذا الشعب المتخلِّف.

لقد نضجت الأفكار المتعلّقة بالحريات في العالَم كله، وأصبحت المنظمات الدولية تعرف تفاصيل ومشاكل ونواقص الحكومات جميعاً، بل وأصبحت جميع حكومات العالَم وبخاصة الحكومات العربية تحت المجهر، لا لصالح الشعوب العربية، بل لصالح الأقوى الأمريكي الذي يحكم العالَم دون منازع. لذلك فعلى هذه الحكومات أن تبدأ بالإصلاحات الحقيقية دفعة واحدة دون مواربة أو تزوير أو تأخير أو تسويف، دون اللجوء إلى المناورات فقد كشف الزمن كل المناورات. وعلى هذه الأنظمة ـ كما حدث في لبنان ـ أن تفسح المجال للشعب، وعلى الشعب أن يصدق هذه المرّة في ثورته من أجل التنمية والكرامة، على أن تكون المطالب بالتسلسل التالي:

1 ـ تحقيق الحرية الفردية بكل أبعادها ما دامت لا تضر بالآخرين ولا تؤدي إلى إهمال حقوق الآخرين، فالإنسان سيد جسمه

وعقله له الحق «المطلق» في تنظيم حياته في حدود العقود الاجتماعية في المجتمع.

2 ـ الحرية الفردية ستؤدِّي إلى الإبداع والإنتاج وتطوير الذات والمجتمع، وستؤدِّي إلى تنظيم المجتمع الحر المبدع المنتج.

3 ـ الإشراف المجتمعي (المؤسَّسات المدنية) على القوانين التي تقيِّد حرية الفرد حتى وإن كانت من مصادر برلمانية تمهيداً لقيام مجتمع حرّ مبدع.

4 ـ تفكيك المعاني الديمقراطية الغربية واختيار المعنى الأكثر مواءمة للمجتمعات العربية واتخاذه نظاماً للحياة السياسية لحفظ الحريات والإبداع والتنافس من أجل التقدم التنموي. وتشمل الحرية الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (العدالة الاجتماعية) ومكافحة الفساد وحماية الفرد.

5 ـ نشر التعليم والثقافة لتتمكن الشعوب من الاختيار والموازنة والعمل المنتج والمعارضة، وللتمكّن من تصويب حق حرية التعبير والتصويت والانتظام والتنقّل والإنتاج والتمتع بالعدالة الاجتماعية.

6 ـ إشراف المجتمع المدني بمؤسساته على النُّظم والدساتير الحاكمة وتأكيد حق النقد والمساءلة.

7 ـ اللجوء إلى أفضل الخلاصات الدولية للتخلّص من سلبيات النظام الديمقراطي، حتى لا تتحوّل الأغلبية البرلمانية إلى

ديكتاتورية جديدة. والتأكيد على «الحق» حتى وإن لم يحظ بالأغلبية، فالأقلية قد تكون أصح من الأغلبية في الكثير من الحالات. ولضمان ذلك لا بد من التأكيد على الحريات الناضجة في المجتمعات العربية، وهو إنجاز يحتاج إلى فترة استقرار زمني وقانوني وإلى تراكم من الخبرات والرغبات الصادقة بالتنمية والتطوّر.

20 النخلة الخاوية

الحرية والحكم الصالح كالنخلة السامقة المثمرة، والحرية بدون الحكم الصالح كالنخلة المنخورة التي ستسقط حتماً. والأنظمة العربية في معظمها لا تمثِّل سوى غابة من الأشجار المنخورة تهاوى بعضها بينما ينتظر البعض الآخر حكم الزمن وطبيعة الأشياء.

في بعض البلدان العربية نشاهد البرلمانات والنواب المنتخَبين من الشعب، وربما خدعنا لفترة من الزمان بهذه الشكلية الجميلة، ولكننا في الحقيقة نشاهد نخلة منخورة عفنة، شكلها جميل أما فاعليتها فتقترب من الصفر المطلق.

معظم نواب البرلمانات العربية هم من الطبقة الفاسدة التي جنت الثروات من طرق غير مشروعة، وعبر المافيات والتهريب وممارسة المهن الدنيئة، والقلّة الباقية من نواب البرلمانات يهمشون لأن القرارات تتخذ بالأغلبية، والأغلبية في حالة برلماناتنا فاسدة، وبالتالي فالحكم كله فاسد. ومن هنا

جاء اعتراض البعض على الديمقراطية العددية والضلال قد يكون مع الغالبية ومع أن الأمّة لا تجتمع على باطل، إلَّا أن فبركات السلطات العربية ودعمها المالي والمعنوي لمؤيديها جعلت عصابة الأغلبية هي الحاكمة مهما كانت هذه الأغلبية. يستشهد المؤمنون بالآية الكريمة القائلة: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (الأنعام: 116)، ويرون أن الإسلام لا يؤمن بالعدد وإنما يُؤمن بالحق، حتى وإن وقف معه القليل.

لا بد من النظر إلى القضايا الكبرى كنظام الحكم وما يتعلق بالشورى والديمقراطية، من منظور شامل، ولا بد من وجود مواطن صالح متعلم مثقَّف حريص على الحق، كي نتمكّن عبره من ممارسة الديمقراطية العددية. والواقع في العالَم العربي اليوم أن المواطن الصالح القادر على الاختيار والتشريع والتوجيه هو من الأقلية العددية المسحوقة، ولذلك فالأمر في الإصلاح السياسي لا يتعلّق بالمفاهيم النظرية لكيفيات الحكم بقدر تعلّقه بمستوى المواطن المساهم في الحكم سواء من الموالاة (الطبقة الحاكمة ومؤيديها) أو من المعارضة للحكم ولمؤيديه. عندما ينضج المواطن العربي ويتحوّل المجتمع عنده إلى همّ ذاتي، ويدرك أنه في البرلمان أو في الشارع هو صاحب أمانة عليه أن يؤديها بحقها مهما كانت التضحيات، عندها

فقط تصبح الديمقراطية العددية ذات معنى في بلادنا.

باختصار: إذا كان المواطن سلعة للسلطة تمكّنت السلطة من إيجاد البرلمانات التابعة لها وتمكّنت من إيجاد السلطات التنفيذية التابعة لها وتمكّنت من حكم البلاد حسب مصالحها، وبذلك يخلو المجتمع من الحريات ويبتعد عن التنمية والنهضة.

رأينا كيف ضمنت بعض البرلمانات توريث السلطة من الأب إلى الابن إلى الابن، ورأينا كيف ضمنت بعض البرلمانات تمرير القوانين لصناعة الزعامات ولبناء النقابات والجمعيات والأحزاب أو لوأد الزعامات وتهديم النقابات وحظر الأفكار والتوجهات، وكل ذلك تحت قبة البرلمان وبالأصوات... وهذا مما يؤكد أن نظام الحكم بمفرده لا يقيم مجتمعاً متقدماً، وإنما المواطن الصالح، المستعد للتضحية من أجل وطنه، والمنادي الدائم بطلب حقوقه والمصرّ عليها، المواطن المتعلّم المنتج المبدع المؤمن... هذا المواطن هو الضمانة للنهضة.

لقد عاش الوطن العربي لأكثر من مائة عام في رحال التخلّف، بينما الدنيا كلها تتمتّع بخيرات النهضات العلمية ونواتج الثورات في الذرة والمعلومات وفي الجينات والصناعة والإبداع. وقد ساعد «المستدمرون» الأنظمة العربية على هذا التخلّف لضمان استمرار مصالحهم ولضمان استمرار وجودهم في هذا الجزء الاستراتيجي الهام من العالَم. ولم نشهد في

تاريخنا الحديث حركة غربية لصالح الشعوب العربية في جوهر الأمر، وقد تمكّنت الدعاية الغربية من إيهامنا باهتمامها بأوطاننا وحرصها على تقدّمنا، أما في الجوهر، فقد عملت الأنظمة الغربية على تمزيق الوطن العربي وزرع الزعامات الخائنة فيه وإيهام الشعوب بقضايا التقدّم الزائفة، ولذلك فالعالَم العربي اليوم هو الأكثر تخلّفاً في العالَم، وهو الأكثر ظلماً لشعوبه في العالَم، وهو الأكثر غباءً واستغباءً لذاته ولتاريخه بين كل شعوب الأرض.

التاريخ لن يرحم الأغبياء ولن يرحم الخونة. وقد سجّل التاريخ أن الغرب مزّق بلادنا في «سايكس بيكو» عام 1916 وقبلناه على ذلك التمزيق، وأنه سرق خيراتنا وأصبحنا من المعجبين بثقافته. ولنا فقط أن نتذكر الحملة الفرنسية على مصر، وكيف قتل نابليون فيها حوالي 10٪ من سكان مصر لإخضاعها، وكيف ننظر إليه كبطل أسطوري حتى اليوم(*). وبالمثل فإن احتلال الإنكليز لمصر والعراق وبلاد الشام ثم زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي وتحويلها لقوة إرهابية كبرى، هو في الجوهر من المعوقات الأساسية لنهضة المنطقة ولإنشاء الأشكال الديمقراطية للحكم فيها.

(*) نابليون مجرماً: ثلاثية د. أحمد طحان ـ دار المعرفة ـ بيروت 2005.

لقد حكمت الأنظمة الغربية بلاد العرب لعقود طويلة حكماً مباشراً، فدمّرت كرامة العرب وسرقت ثرواتهم، ثم حكمت بلاد العرب لعقود أخرى حكماً غير مباشر، عبر أنظمة عميلة لتوجهاته، أوهمت الشعوب بأنها جاءت للثورة على المستدمر، وفي الجوهر أنها جاءت لتنوب عنه في الاستمرار في نهب المنطقة وتجهيلها وإبقائها في غياهب التخلّف والامتهان. ومن أولى أولويات النهضة العربية: إدراك هذه الحقيقة وإسقاط هؤلاء الخونة بالوسائل المشروعة للشعب حسب القوانين والمواثيق الدولية(*).

(*) انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: 208.

21 التاريخ الأسود

ليس في تاريخ معظم الأنظمة العربية ما هو مشرّف وبخاصة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان العربي. نظرات متفحّصة على التقارير الدولية وبالذات المتعلّقة بحقوق الإنسان ونكتشف بأن تاريخ المنطقة تاريخٌ أسود قاتم كالزفت الذي يسوّد شوارع الوطن العربي.

تبدأ بالأفراد العرب: الأذكياء والمنتجون والمفكّرون إمّا في السجون أو في المنافي أو تحت التهديد الدائم بضرورة الصمت حتى الموت!!

يحظى أصحاب السوابق في معظم الأنظمة العربية بمكانة خاصة، فهم في الغالب المستشارون وهم المتنفّذون وهم أصحاب المال والسلطة. أما في الوظائف العامة فالفاسدون في الغالب هم الذين يصلون إلى أعلى المراتب وهذا لا ينفي وجود قامات عربية نظيفة مخلصة وفاعِلة، ولكنها مجرد أعداد قليلة وهي استثناء يؤكد القاعدة.

ليس في البلاد العربية حرية فردية حقيقية، فالفرد العربي إما أن يكون تابعاً في فلك السلطة وإما أن يكون مهمشاً أو صامتاً أو مطارَداً أو في عداد الموتى.

ليس في معظم البلاد العربية حرية فكرية أو عقائدية، أو حرية انتظام، أو حرية عمل حزبي، أو صحفي، أو حرية عمل عام للصالح العام وللمعارضة من أجل المراقبة والتصحيح. النقد ممنوع والناقد الناجح هو الذي يمدح السلطات أو يصمت.

وكبت الحريات الفردية في العالَم العربي مبرّر دائماً، ومن المبرّرات التي أصبحت مكشوفة على الملأ ما يلي:

1 ـ ضرورات الابتعاد عن نقد المقدس الديني.

2 ـ ضرورات الابتعاد عن نقد الطبقة الحاكمة لأنها «الضمانة» لأمن الوطن والمحافظة عليه ضد العدو المتربّص (اللغة الخشبية الدائمة).

3 ـ ضرورات الابتعاد عن نقد السلطة لأنها قدر محتوم دائم وفوق النقد (لغة المخابرات والأقنية الأمنية الأخرى).

4 ـ ضرورات الابتعاد عن توجيه اللوم للحاكم لأنه مفوّض

من الله، وليس للشعب سوى السمع والطاعة(*) وإلَّا فالفتنة قادمة، لعن الله موقظها...

5 ـ ليس في معظم القوانين العربية نصوص واضحة تضمن حرية الفرد كحق قانوني إزاء السلطات الحاكمة. وليس فيها عقود اجتماعية يضمن عبرها الفرد حقوقه السياسية، ناهيك أن العديد من الدول العربية تمارس حقوق مطلقة في الحكم دون دساتير أصلاً.

6 ـ ليس لمعظم أنظمة العالَم العربي شرعية ناجزة، ولذلك فالعلاقة بين الدول والأفراد تظل غير قانونية وغير واضحة، مما يجعل الفرد كريشة في مهب الريح أمام قوانين سلطانه ورغبات حكامه.

7 ـ جاءت أحداث 11 سبتمبر في أمريكا لتفسح بالمجال واسعاً أمام الأنظمة العربية لمزيد من القهر الشعبي تحت مبررات مكافحة الإرهاب ومطاردة الفئات الضالة، مما حجّم الحرية الإعلامية والفكرية على شتى المستويات، ومما قلّص من نشاط

(*) يذكر أصحاب هذا التيار حديث الرسول ﷺ: «سيليكم بعدي ولاة فيهم البر والفاجر، فاسمعوا لهم وأطيعوا في كل ما وافق الحق» دون ذكر في كل ما وافق الحق. وبذلك يطلب هؤلاء قبول الحاكم الفاجر والعمل بمقتضى فجوره».

الجمعيات الأهلية ومنتديات المجتمع المدني. . . ومما فسح المجال واسعاً للاعتقالات على الشبهة(*).

8 ـ لا تزال المرأة العربية مغيبة عن تنمية بلادها لأسباب واهية تتعلّق بجوهر التخلّف العربي الرسمي خصوصاً.

ليس في العالَم العربي كله حرية للأحزاب المعارضة، والأحزاب عند وجودها غالباً ما تكون أحزاب أمنية مدجنة. وأحزاب السلطات العربية هي في الغالب لدعم الدول، ومبنية على أُسس تتنافى مع الحريات العامة ومع التقدّم المنشود، وغالب ما تتمكّن الدول من فضّ الأحزاب أو حظرها أو مطاردته بموجب قوانين عرفية، أو قانون طوارئ أو قوانين ممرّرة مر البرلمانات الموالية للسلطة. ويمكن القول عموماً بأن الأحزاب الفاعِلة الحرّة غير موجودة في العالَم العربي حتى الآن.

وما يقال عن الأحزاب يقال أيضاً عن الجمعيات النسائ ومنتديات المجتمع المدني الجادّة والقضاء وعن معظم التجمعا السياسية والاقتصادية وحتى الفنّيّة والإبداعية. . . إنه العالَ الأسود ذي التاريخ الأسود. . . العالَم العربي اليوم، ونعو للقول بأن الاستثناءات القليلة تؤكّد القاعدة.

(*) وصف تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2004 المنطقة العربية بأنها ثاني أكبر سجن العالم للصحافيين.

22 العلم وسيلة للتغيير الإيجابي

لم تأتِ المتغيرات فجأة أو صدفة، بل تأتي نتيجة لثورات ضخمة وتراكم تاريخي منطقي. وعندما نقول أن الغرب قد وصل إلى مرحلة التقدّم والديمقراطية في الحكم، فإننا نقول فوراً بأن الغرب وصل إلى هذه المرحلة نتيجة جهود علمية واجتماعية مساحتها أربعة قرون من الزمان مع آلاف العلماء وآلاف المحاولات وآلاف الاكتشافات وآلاف الخيبات ثم النجاحات، ولفهم هذه الحقيقة وتطبيقها على الواقع العربي المتخلِّف لا بدّ لنا من المرور بقصة العلم وكيف أنتج كل هذه المتغيِّرات التي نراها في الغرب والتي نسعى لشيء منها في بلادنا...

العلم هو الذي أشرف على تحويل العالَم من البدائية البسيطة إلى التطوّر المنتِج في المفاهيم والسلوك والتفكير بالمستقبل، وهو تراكم بشري وليس حكراً على أمة دون أخرى أو حضارة دون أخرى، ولكنه في الجوهر هو الذي حرّك دفة التغيير ونقل البشرية من المقدمات إلى النتائج المثمرة.

وأمة جاهلة لا تحفل للعلم ولا تتمازج مع إنتاجه، أمة قاصرة غير قادرة على التقدّم وغير قادرة على حكم نفسها بالطرق المؤدية إلى التنمية والعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية. .

للعلم دور أساسي في صياغة أفكار الناس وقِيَمهم ومفاهيمهم وهذا لا ينفي دور الأديان والمفاهيم الحضارية المتراكمة، وقد وضع «أفلاطون» اتجاهاً مثالياً للعلم وضّحه في جمهوريته الفاضلة، وتصوّر رجالاً في غاية الصدق لحمل رسالته وتنفيذ تعاليمه، رجالاً معادنهم من الذهب، وحيث إن الرجال أشكال وألوان، تظل جمهورية أفلاطون مجرد خيال بخيال. يقابل الاتجاه المثالي «لأفلاطون» اتجاه «ديموقريطس»، صاحب النظرية الذرية، الذي دعا إلى فلسفة شعبية تبدأ من القاعدة لا من القمة، ومن الأرض لا من السماء وتؤكد قدرة الإنسان على تغيير الطبيعة بمعرفة قوانينها. لقد انقسم الفلاسفة وأصحاب الفكر على مدى التاريخ بين هذين الاتجاهين وبقيت الحيرات تحكم العلماء والمفكّرين حتى جاءت الثورة الصناعية في أوروبا فأصبح العلم هو «الإله» الذي يتحكم بالأمور، وهو الذي يحدّد الاتجاهات البشرية ويضع قوانينها. كان «فرنسيس بيكون» أوّل من بشّر بعلم تكون فائدته للمجتمع وقد عانى من أجل فكره وسجن وعذّب، فقد كانت أوروبا في زمنه محكومة

ا الخرافات وبالكنيسة البعيدة عن مصالح الناس وتوجهاتهم
الحرية والتقدّم.

كان لتأسيس الجامعات الأثر الأكبر في تثقيف المجتمعات
لعالَمية ونقلها إلى طور الإدراك الأوسع لحركة التاريخ، فقد
ئانت جامعة بولونا التي تأسّست عام 1160م أولى الجامعات
لعالَمية، ثم جاءت بعدها جامعة باريس ثم جامعة أكسفورد
ـم كمبردج ثم بادوا ونابولي ورانج وفيينا عام 1376م.
أوروبا وإن خطت خطوة رائدة بإنشاء الجامعات لنشر المعرفة
لاّ أنها جاءت لاحقة تاريخياً للجامعات الإسلامية كجامعات
غداد والأزهر وقرطبة، وكذلك جاءت الاكتشافات العلمية
لأوروبية لتحقق البدايات العربية المفصلة بإسهاب في كتاب
:ور العلماء المسلمين في تأصيل الفكر العلمي العالَمي للدكتور
«أحمد طحّان».

لقد تخطّت أوروبا الحد العلمي الذي وقفت عنده العلوم
لعربية، وبالتالي فقد تخطت التخلّف والتخبّط بين العلم
والفلسفة والدين، إلى مرحلة الإنتاج التقني المبني على
النهايات العلمية، مما حوّل أوروبا بواسطة العلم إلى أرض
خصبة للثورات العلمية والصناعية والإنتاج المجسّن، وقد مرّ
ذلك بثلاث مراحل: **الأولى**: عصر النهضة واستغرق مائة عام
(1440 ـــ 1540م)، **والثانية**: عصر الإصلاح (1540ـ

1690م) والثالثة: عصر الثورة الصناعية (1690 ـ 1895م). وخلال تلك المراحل تطور الفكر وتطوّر التعامل مع العلم وأصبحت أوروبا جاهزة للتطوّر السياسي والاجتماعي من خلال تطوّرها العلمي والتقني.

سيحفظ التاريخ لشخصين اثنين أعظم الأثر في إتمام الحلقات العلمية، هما: «بيكون» و«ديكارت»، فقد اشتغل الأول بالعلوم التطبيقية وجمع أكبر حشد من الأدلة بطريقة القياس العلمي، أما «ديكارت» فكان يُؤمن بالحدس وكان يقول: إننا بصفاء الفكر يمكننا أن نعرف أي شيء قابل للمعرفة، أما التجربة فتأتي في المرتبة التالية على الفكر الاستدلالي، وأقام «ديكارت» نظاماً فكرياً مركباً للعالم بطريقة رياضية وهندسية صِرفة أسماه النظام الهيولي، وقال بامتلاء الفضاء بمادة الهيولي، وإن الكون مليء وممتد ومستمر. ولكن أعظم ما أدركه «ديكارت»، وهو مفهوم بديهي في الفكر الإسلامي، أن العالَم ينقسم إلى عالمين: عالم طبيعي (أدوات معرفة الحواس) وعالم أخلاقي أو روحي (أدوات معرفة العواطف والإرادة والحب والإيمان)، ورشّح «ديكارت» الغدّة الصنوبرية لتكون الرابط بين العالَمين. وهكذا اعترف الفكر الأوروبي بالثنائية الكونية متخلياً عن المادّيّة الصرفة التي عاد إليها لاحقاً مدفوعاً بشغفه العظيم بالإنتاج والتقنيات المتطورة من بعضها البعض.

في القرن الثامن عشر اكتملت لأوروبا أسباب القوة العلمية ،اكتشاف الآلة البخارية والمضخات، مما حقَّق لها التحكّم ،تجارة العالَم وبإنتاج الفحم لتشغيل المصانع والآلات، أصبحت لندن وباريس قبلة العلماء والتجار كما كانت بغداد قرطبة قبلتهم حتى القرن الرابع عشر. وفي هذا الجو الإنتاجي طورت الأفكار السياسية الأوروبية وأصبحت الديمقراطية في لحكم من المعاني السامية التي حقَّقت المصالح لجميع الأطراف لفاعِلة في المجتمع الأوروبي آنذاك، ومن هذه المعاني السامية نطلقت الثورة الفرنسية، مع كل ما فيها وعليها من شوائب، وتحوَّلت المجتمعات الأوروبية إلى مجتمعات فكرية ـ صناعية علمية منتِجة قادرة على تمحيص الأفكار والخروج بالنتائج الصالحة لاستمرار ثوراتها وإنتاجيتها.

في هذه الأثناء من التاريخ لم يكن العرب ليمثِّلوا شيئاً مميزاً في حركة التاريخ، فهم آنذاك أمم متخلِّفة علمياً، همّها الأساسي دفع المحتلين المسلحين بأفضل نواتج الثورة الصناعية من بارود وأسلحة وعلوم استكشاف ومغريات مادِّيَّة، وبالمقابل كان همّ أوروبا أن ترد للعرب الصاع صاعين في كل ما تعرّضت له أيام الحكم العربي، إضافة إلى النصرة الدينية الأوروبية التي لم تخمد منذ الحروب الصليبية وفشلها الذريع في السيطرة على الشرق المنتج المتقدّم آنذاك، وها هي أوروبا في

القرن الثامن عشر تسيطر على الشرق المتخلِّف القابع في درك الحركة العلمية العالَمية اليوم.

كانت أوروبا تؤمن بمبدأ حرية التجارة لتأمين استمرار تجارتها وإنتاجها التقني والزراعي، وكان مبدأ «دعه يمر دعه يعمل» هو المنطلق لمفاهيم حديثة نراقبها اليوم في حرية التجارة العالَمية والعولمة، وهي مبادئ ديمقراطية بحتة وجدتها أوروبا الأصلح لاستمرار مجتمعاتها بمعطياته الخاصة.

وعلى هذا الأساس فالأفكار السياسية والفكرية لا تأتي في المجتمعات من فراغ، ولا ترسل بالبريد، وإنما تنشأ من ضرورات وواقع المجتمعات ومن مستوياتها العلمية والصناعية والتقدمية. وعليه فاستيرادنا للمبادئ الليبرالية من الغرب اليوم قد لا يكون الوسيلة الأفضل للاختيار السياسي والفكري، والأولى أن نفكّك الأفكار العالمية ونستخلص منها ما يُناسب أوضاعنا الاجتماعية والإنتاجية تماماً كما فعلت أوروبا ونجحت منذ مئات السنين...

23 لا ديمقراطية النادي النووي

سيتحوّل القرن الحادي والعشرين تدريجياً إلى شركة مساهمة يشارك في إدارتها عدد ممّن ساهموا في تأسيسها وتمويلها، وهم أصحاب رؤوس الأموال الضخمة من دول وزعامات وشركات عملاقة، وسيحمي هذه الشركة جيش دولي ضخم، وقوانين تمرّر بواسطة المنظمات الدولية، لإضفاء الشرعية على هذه الشركة وعلى أعمالها مهما كانت شيطانية وضد الإنسانية.. المصالح ستتغلّب على كل مفهوم في الشركة، وسيكون هناك خيط رفيع من المفاهيم التراكمية الدينية والعرقية والتاريخية يشدّ هؤلاء الرؤساء إلى الصراعات والإرهاب، تحت مظلات أصبحت واهية على رأسها حقوق الإنسان وتخليص الشعوب من الأنظمة الديكتاتورية والسير الحثيث نحو الديمقراطية، وهي المعاني التي استخدمت لتبرير معظم، إن لم نقل كل، حروب وصراعات ومجازر ومآسي القوى العظمى ضد الشعوب الأضعف.. على هذه الخلفية

تسعى الشركة الدولية التي تحكم العالَم باسم النظام العالَمي الجديد لمنع الشعوب الحرّة المتماسِكة من امتلاك أسباب القوّة وبخاصة الأسباب العلمية والتقنية والعسكرية، ولذا فإيران ممنوعة من الدخول إلى النادي النووي العالَمي، وقد منعت كلّ من الهند ورومانيا ومصر في بداية الستينات من تنفيذ برامجها النووية، عندما بدأت هذه الدول ضمن مجموعة عدم الانحياز باجتياز عتبة تكنولوجيا الفضاء والصواريخ والتصنيع الحربي، فتحالفت الشركة الدولية ووكّلت إسرائيل لضرب تلك المرحلة فكانت حرب حزيران 1967م ضد مصر والدول العربية المجاوِرة لإسرائيل. وقد سبق الحرب مرحلة اغتيال العلماء القائمين على البرامج النووية من العرب والألمان، ولا نزال نذكر عالِم الذرّة المصري «يحيى المشدّ» الذي صنّف العاشر في علوم الذرة على المستوى العالَمي، والذي عمل في المفاعل النووي المصري في أنشاص ثم مسؤولاً في المفاعل النووي العراقي الذي قصفته إسرائيل قبيل تشغيله عام 1981م، وقد قتل الدكتور «المشدّ» مذبوحاً في باريس في يونيو عام 1980م، عشرات الأسماء الأخرى من الدول الضعيفة في صراعها مع النظام الاستكباري الدولي، سقطت في ظروف غامضة: «حسن كامل الصبّاح» (أديسون لبنان)، الذي قتل بحادث غامض قبل عودته إلى الجنوب اللبناني عام 1953م

بيوم واحد. العالم «رمّال رمّال»، العالم «علي أسعد»، الدكتور «مصطفى مشرّفة» (أينشتاين العرب)، الدكتورة «سميرة موسى»، الدكتور «سمير حبيب»، الدكتور «أمين لطفي مسعود»، الدكتور «سعيد بدير» ثالث علماء الفضاء عالمياً، والذي عرضت عليه وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) العمل لصالحها، فرفض فقتل فوراً عام 1989م، وأصبح قتل العلماء من الدول الساعية إلى القوة النووية هو القانون السائد.. حتى أن العالِم اللبناني الشاب «علي أسعد» صاحب الموهبة المميزة في العلوم الذرية قد قُتل في ظروف غامضة عام 1999م قبل أن يتمّ عامه الواحد والثلاثين بيوم واحد...

السؤال الملحّ الآن: هل يصل الدور إلى علماء الذرّة في إيران؟!

البحث عن القوة والهيمنة طبيعة بشرية وحيوانية في آن معاً. يتميز الإنسان المتحضّر عن الحيوان في هذه الطبيعة بأنه يبحث عن أسباب القوة من أجل دعم الحق ودفع الفتنة ونشر الخير والنماء في الكون. أما عندما يبحث الإنسان عن أسباب القوة من أجل القوة ذاتها فإنه يتحول بذلك إلى قوة شيطانية مدمّرة. هذا هو الحال في الكيان الصهيوني الذي بحث ويبحث عن القوة من أجل الاحتلال والهيمنة، وهو الحال ذاته في أمريكا التي تغزو أكثر من نصف دول العالَم عبر مبرّرات كاذبة

كان آخرها وأسوأها غزو العراق وتدمير دولته ومؤسساته ومحاولة زرع ثقافة المخابرات والهيمنة فيه، وإعادة حكمه عبر صدّام جديد وديكتاتورية جديدة.

لقد أظهرت الوثائق بأن العالَم بعد الحرب العالَمية الثانية قد شهد أكثر من 140 حرباً أسفرت عن مقتل أكثر من 25 مليون إنسان، وأن القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت في تلك الحروب أكثر من 15 مليون طن من المتفجرات القاتلة والسامة، ويكفي أن نعلم أن أمريكا ألقت فوق فيتنام وحدها بين عامي 1961م و1971م ما قدره 372 مليون طن من النابالم المحرّم دولياً، وأن الأسلحة التي استخدمتها في الحرب العراقية الإيرانية وفي غزو العراق وأفغانستان من الغرابة والتدمير بحيث تشكل مأساة بيئية وإنسانية ستظهر آثارها المدمّرة كواحدة من أشد المآسي التي عرفتها البشرية حتى الآن.

تمتلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفيتي السابق أكثر من 90٪ من مجمل الطاقة النووية العالَمية، وتقدّر عسكرياً بـ12150 رأس نووي موزعة بين الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات وعدده 2525 رأس نووي، والصواريخ البالستية العابرة للقارات من قواعد أرضية، إضافة إلى 2500 صاروخ كروز نووي، و2500 صاروخ

نووي تطلق من البحر، و2575 رأس نووي على شكل قنابل جاذبية نووية.

تأتي إسرائيل نووياً مباشرة بعد الولايات المتحدة والصين وفرنسا وإنكلترا إذ تمتلك أكثر من 250 رأس نووي يتضمن الصواريخ القادرة على تدمير أية نقطة حيوية في الشرق الأوسط، وقد هدّدت إسرائيل باستخدام طاقتها النووية ضد إيران في حال امتلاكها للسلاح النووي أو إذا ما شكّلت إيران خطراً استراتيجياً مستقبلياً عليها. ولا يزال عالم الذرّة الإسرائيلي «موردخاي فانونو» المطارَد من السلطات الإسرائيلية والذي بقي مسجوناً حتى شهور ماضية، لا يزال يحاول تحذير العالَم من خطر تطوير إسرائيل لطاقتها النووية، بما لا يتناسب مع حجمها وبما لا يتناسب مع حجم محاولات امتلاك الطاقة النووية من دول أخرى في المنطقة بما فيها إيران. ويرى الخبراء الاستراتيجيون أن إسرائيل تملك طاقة نووية كافية لفرض سيطرتها على الشرق الأوسط كله، وأن لديها بدائل إلكترونية وجرثومية وكيماوية إلى جانب طاقاتها النووية المتطورة. وقد تعاونت إسرائيل مع الهند في إتمام تفجيراتها النووية، وتشير بعض التقارير إلى أن ثمة تعاون باكستاني إيراني بهذا الصدد، إلّا أن ذلك يحتاج للمزيد من التأكيد لا سيّما وأن العالَم كله يقف ضد فكرة امتلاك إيران للطاقة النووية، وهو

موقف مليء بالتناقضات ويتصف بالانحياز للجانب الإسرائيلي الغاصب.

هناك العديد من علامات التعجّب حول زيارة «محمد البرادعي» مؤخّراً لإسرائيل وعدم الطلب إليها الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي N. P. T.، ومعاهدة حظر التجارب النووية C. T. P. T.، بينما هدَّد إيران بضرورة العمل الفوري على إيقاف برنامجها النووي المعدّ للأغراض السلمية. وهناك أيضاً العديد من نقاط الشكّ حول مخططات إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية، بعملية شبيهة لضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981م، وربما ترغب أمريكا بذلك أيضاً.

لقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق المجرم «نتنياهو» للعالم بكل وقاحة قائلاً: «لا بد لي من القول أنه ما دام العالَم مهتمّاً في الوقت الحاضر بالطاقة النووية، فإنني أستطيع أن أدرك السبب الذي يجعلكم تتساءلون عمّا يمكن أن يحدث لو أن إيران قامت بتفجير قنبلة نووية، إذ سيتغيّر وجه الشرق الأوسط بأكمله على الفور». على هذا القدر من العنجهية الصهيونية، يتحوّل ملف الطاقة النووية الإيرانية إلى قضية حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل المغتصبة، وتلعب الولايات المتحدة دور البديل عن إسرائيل في معظم مراحل هذه القضية.

مما لا شك فيه أن الطاقة النووية تشكّل خطراً ضخماً على

الإنسانية جمعاء، حتى لو استخدمت للأغراض السلمية كتوليد الكهرباء، ولا يزال مثال هيروشيما وناجازاكي ماثلاً للعيان، وكذلك نتائج التسرّب الإشعاعي من مفاعل تشيرنوبل عام 1986م في الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية. فتحويل الطاقة النووية للأغراض السلمية لا يلغي أخطار هذه الطاقة التي تعدّ من كوارث العصر الأساسية، وربما تكون أسوأ كارثة صنعها الإنسان في تاريخه الطويل حتى الآن، ومع ذلك فهي ضرورة استراتيجية أحياناً.

وقد صنّف العلماء تاريخ الطاقة النووية إلى مرحلتين: **الأولى** هي ما قبل تشيرنوبل، **والثانية** ما بعد تشيرنوبل. وقد تراجع العديد من الدول التي كانت تزمع زيادة استغلالها للطاقة النووية، وأخذ الجميع العبرة من تشيرنوبل؛ فقد بدأت الدول المالكة للتقنية النووية مراجعة جذرية لكل قواعد السلامة النووية المتبعة في المفاعلات. وأدّى ذلك إلى زيادة كبيرة في كلفة إنتاج الطاقة النووية، وتمّ إجراء العديد من البحوث حول مآسي تشيرنوبل التي قدّمها للإنسانية، ونذكر الآن الأخطار الإشعاعية الضخمة المنبثقة من المفاعلات النووية الإسرائيلية.

ويبدو أن عدد المفاعلات النووية العاملة لم يستمر في الارتفاع الذي كان متوقّعاً بسبب الرعب الذي انتشر في العالَم بعد حادث تشيرنوبل. فبعد شهرين من حادث تشيرنوبل قدّر

وجود 8 إلى 14 ميجاكوري من الإشعاع في التربة في دائرة الثلاثين كيلومتراً حول المفاعل.

ويشير «يوري شيرباك» وهو من علماء الذرّة إلى أن تلوّث المنطقة المحيطة بالمفاعل تشيرنوبل شمل 260 ألف كيلومتر مربع في أوكرانيا (أي حوالي 5٪ من المساحة الكلية للبلاد) معظمها أراضٍ زراعية. أما المناطق الشديدة التلوث في أوكرانيا فقد شملت ثلاث عشرة محافظة إدارية، تحتوي على 1300 مدينة وقرية، بمجموع سكاني قدره 2,6 مليون نسمة، بينهم 700 ألف طفل. كما أن المنطقة المحيطة بالمفاعل التي تمتد حوالي كيلومتر قد أصبحت مهجورة تماماً. وقد تولى بناء الغطاء الواقي للمفاعل تشرنوبل 400 ألف عامل، سقط منهم أثناء العمل 30 ألفاً بمرض الإشعاع، كان من بينهم خمسة آلاف لم يستطيعوا العودة إلى العمل بعد ذلك. وتمت وفاة حوالي 32 ألفاً من هؤلاء العمال بعد ذلك بسبب التعرّض للإشعاع، وازداد عدد الإصابات بمرض سرطان الغدة الدرقية في أوكرانيا بعد الحادث ممّا يؤكّد خطورة البرامج النووية على المدى الطويل.

الطاقة النووية شر من شرور العصر الحديث، ولكنها من جانب آخر تشكّل ضرورة استراتيجية لبعض الدول، وعندما تكون آسيا مليئة بالرؤوس النووية، وتكون إسرائيل هي القوّة

السادسة نووياً على المستوى العالَمي وتمثّل العدو التاريخي لمعظم دول الشرق الأوسط، يصبح المشروع النووي الإيراني السلمي ضرورة لإيران إن لم نقل للشرق الأوسط دفعة واحدة، وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط أن توازن القوى أو ما يسمّى بتوازن الرعب من الوسائل الفاعِلة في لجم الصراعات والحدّ من المغامرات العسكرية على شتّى المستويات.

24 الفتوى التي قدمها سيد قطب لأسامة بن لادن

الأصولية هي أخذ الأركان من الكتاب والسنّة. ولا تهتم الأصولية على هذا التعريف بالإجماع والقياس وما شابه، وتحصر اهتماماتها بالأصول البعيدة عن الفروع وعن الاجتهاد كذلك. والأصولية لدى البعض خليط متنوع يتضمن فيما يتضمنه الإلتزام بأصول الفقه وأصول الأدلة وذلك من القرآن والسنّة فقط. أما ما يراه بعض الفلاسفة مثل «عبد الرحمن بدوي» (في مذاهب الإسلاميين (بيروت - دار العلم للملايين، 1971، ج1، ص 12)، من أن الأصولية تبحث في أصول الدين على أساس عقلي، فهو مما لا يراه معظم الأصوليين الذين أنتجوا الفكر الأصولي الحربي الذي نناقشه في هذا الكتاب.

والأصولية الإسلامية هي بناء حركي هدفه بناء الكيان الإسلامي على أصول الدين - أي القرآن والسنّة - بغض النظر عن التطور التاريخي للفكر الإسلامي العقلي خصوصاً. وتُعدّ التوفيقية أو الإصلاحية من المفاهيم المخالفة للأصولية

الإسلامية الجذرية. والأصولية الإسلامية ليست بعيدة عن الاجتهاد فيما يجدّ من قضايا العصر، فهي في هذه الأحوال تعمل على استنباط الأحكام الأصولية عبر الاجتهاد ضمن الكتاب والسنّة أيضاً. وهي بذلك كلّه تصبح مفهوماً حركياً ملتزماً بالقرآن والسنّة لحل مشاكل العصر أصولياً وفق التجديد وما يلزم من اجتهاد عقلي وعلمي، وبصيغة أخرى: فالأصوليون هم زعماء النهضة الإسلامية الداعون لبناء حياة عصرية على أساس إسلامي أصولي صرف. ولا بد من التأكيد على أن معظم المستشرقين(*) والكتّاب الغربيين لم يفهموا الأصولية فهماً صافياً، بل نظروا إليه من خلال بعض الممارسات الشاذة أو المحدودة وبخاصة أحداث 11 سبتمبر وتفجيرات لندن وروما وبالي والرياض، فاعتبروا الأصولية الإسلامية بمثابة امبراطورية الشر، كما يرى الكاتب الفرنسي «جيل كيبل» في مؤلفاته العديدة(**) في الأصولية وآخرها كتاب «الفتنة - حروب في ديار المسلمين» الصادر عن دار الساقي، في بيروت عام 2004.

ينظر هؤلاء المستشرقون إلى الأصولية نظرة شكّ، بناء على

(*) مثل: المؤرخ الفرنسي المعاصر دومينيك شوفالييه، والمؤرخ جاك بيرل والمؤرخ فريد هاليداي.

(**) لجيل كيبل أيضاً: ضواحي الإسلام، والنبي والفرعون.

ما فهموه من أصوليات غير إسلامية، وبخاصة فيما يتعلق بالتجديد والاجتهاد والحداثة وبناء مجتمعات معاصرة قادرة على الحياة ضمن الأصول الجذرية للإسلام، وهم بذلك يُعرِّفون الأصولية بالارتدادية الرافضة للحداثة، وهو مفهوم قاصر ومتحامل.

يعتمد الأصوليون في التجديد والتحدي وبحث الأمور المعاصرة على الأصولية الفقهية، وهي الاجتهاد ضمن ضوابط القرآن والسنّة، من أوائل من اعتنقوا هذا المفهوم أبو حامد الغزالي (1085-1111م) وهو أشعري يُؤمن بالعقيدة الصافية البعيدة عن الشركيات والبدع ويوازي بين العقل والنقل ويُنكر على الفلاسفة تقديم العقل على النقل إذا تعارضا. وقد تصدّى للإسماعيليين ونافح عن حكم السلاجقة باعتبارهم من أهل السنّة والجماعة. ويرى لويس برنارد في كتابه «أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية» (بيروت ـ دار الحداثة 1980م أن تصدي الغزالي لمعاداة الإسماعيلية كان بسبب ثورية هؤلاء وركون الغزالي للمذهب التركي الخامل، وهي رؤية افتراضية لا نجدها واضحة في آثار الغزالي التي نافت على المائتين من المصنفات التجديدة الرصينة(*).

(*) لمعرفة المزيد عن شخصية الإمام الغزالي يُراجع كتاب المؤلف «دور العلماء المسلمين في تأصيل الفكر العلمي العالمي» ـ الرياض ـ 1997م.

يرى الغزالي في معرض ردوده على الإسماعيليين، أن المعلم هو رسول اللَّه ﷺ ومنه تُؤخذ المعارف (لا يرى الإسماعيليون ذلك) وأن الحكم يؤخذ من القرآن عند وجود النص، وإلاّ فالاجتهاد هو الوسيلة والقسطاس المستقيم -(*) وهو مجموعة موازين وضعها الغزالي كوسيلة علمية دقيقة للوصول إلى الحقائق وعبرها بزّ الفلاسفة كما بزّ الروافض والإسماعيليين -.

الخط السلفي الأصولي ذاته الذي صاغه الغزالي اتبعه مفكّر آخر بعد حوالي قرنين من وفاة الغزالي هو «أحمد بن تيمية» (1263 - 1328م)، الذي جاء في عصر التتار، والحروب الصليبية وفترة تقهقر الدولة الإسلامية متسلحاً بالفقه النبوي المالكي والحنبلي والشافعي المديني(**)، وبالقرآن الكريم نصاً وروحاً داعياً للعقيدة «الواسطية»(***) الصافية من البدع والعودة

(*) كتاب القسطاس المستقيم للغزالي - طبعة بيروت - دار المشرق، 1983م.

(**) يقول ابن تيمية في كتاب «صحة اصول مذهب اهل المدينة»: فالكوفة خرج منها التشيع والإرجاء، والبصرة خرج منها القدر والاعتزال، والشام كان بها النصب والقدر، وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان وهو شرّ البدع . .»، «أهل المدينة أصحّ أهل المدن رواية ورأياً وأما حديثهم فأصحّ الاحاديث. . .» تحقيق حجازي السقا - 1998م.

(***) انظر: المحاضرات السنية في شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية. أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم - محمد بن صالح بن عثيمي مع تعليقات عبدالعزيز بن باز - الرياض - المملكة العربية السعوية. كذلك أنظر «مجموعة الرسائل الكبرى» - القاهرة - 1966م.

للأصول السلفية النقية المعتمدة على القرآن والسنّة والإجماع (المبني على ما فيه نصه من القرآن والسنّة).

بعد حوالي 400 عامٍ جاء «محمد بن عبد الوهاب» (1703 - 1792م) آخذاً فكر «ابن تيمية» و«سيف ابن سعود»، لينشر فكراً سلفياً أصولياً جمع الغزالي إلى تلاميذه، ولكن من أرض النبوة هذه المرّة، وفي عصر يتميّز بالمتغيرات والثروات. وكثرة التحديات، وبالأخص الصراع العثماني الأوروبي ونشوء أمريكا!! وقد يطرأ بالبال، كما يرى «فلاديمير لوتسكي» في «تاريخ الأقطار»(*) أن الحركة الوهابية قد قويت لردع التوسع المصري باتجاه الجزيرة العربية، وهو ما حدث فعلاً في الصراع الدموي بين الاتجاهين.

تميّز «محمد بن عبد الوهاب» بأصوليته عن «ابن تيمية» و«الغزالي» بأنه شهر السيف بوجه القبائل المعارضة وامتد بفكره وسيفه حتى أوقفه السيف المصري بحملة «ابراهيم باشا» فكمنت الفكرة الوهابية لفترة. ليس في الفكر الوهابي ما هو جديد على فكر ابن تيمية و«الغزالي»، إلا أنه جاء من موطن الرسالة وثبوت بدوي حاد، ليس فيه رطوبة الغزالي ولا وسطيته بين العقل والنقل: التركيز المطلق على التوحيد في

(*) دار الفارابي - بيروت 1985م: 96.

القصيد، والتوحيد في التشريع فلا مصدر له إلّا الكتاب والسنّة، والقضاء على القائلين بالشفاعة، فلا اجتماع لقراءة مولد، ولا احتفاء بزيارة قبور، ولا خروج للنساء وراء جنازة، ولا إقامة أذكار يُغنّي فيها ويرقص، ولا محمل يُتبرّك به ويُتمسّح ويحتفل به هذا الاحتفال الضخم، وهو ليس إلّا أعواداً خشبية لا تضر ولا تنفع(*)، وعلى كل مسلم ومسلمة أن يتعلم ثلاثة أصول وهي: معرفة ربه ودينه ونبيه محمد ﷺ(**).

تميز الفكر الوهابي عن أفكار «الغزالي» و«ابن تيمية» باستخدام السيف لإزالة الواقع الجاهلي من المجتمعات الإسلامية، وقد فهم الوهابيون ضرورة استخدام السيف في الإصلاح من قول اللّه تعالى في سورة الحديد:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

(الحديد، الآية 25). وبهذا المفهوم يصبح الكتاب لهداية الناس، والسيف (الحديد) لنصرة الداعين لهذه الهداية.

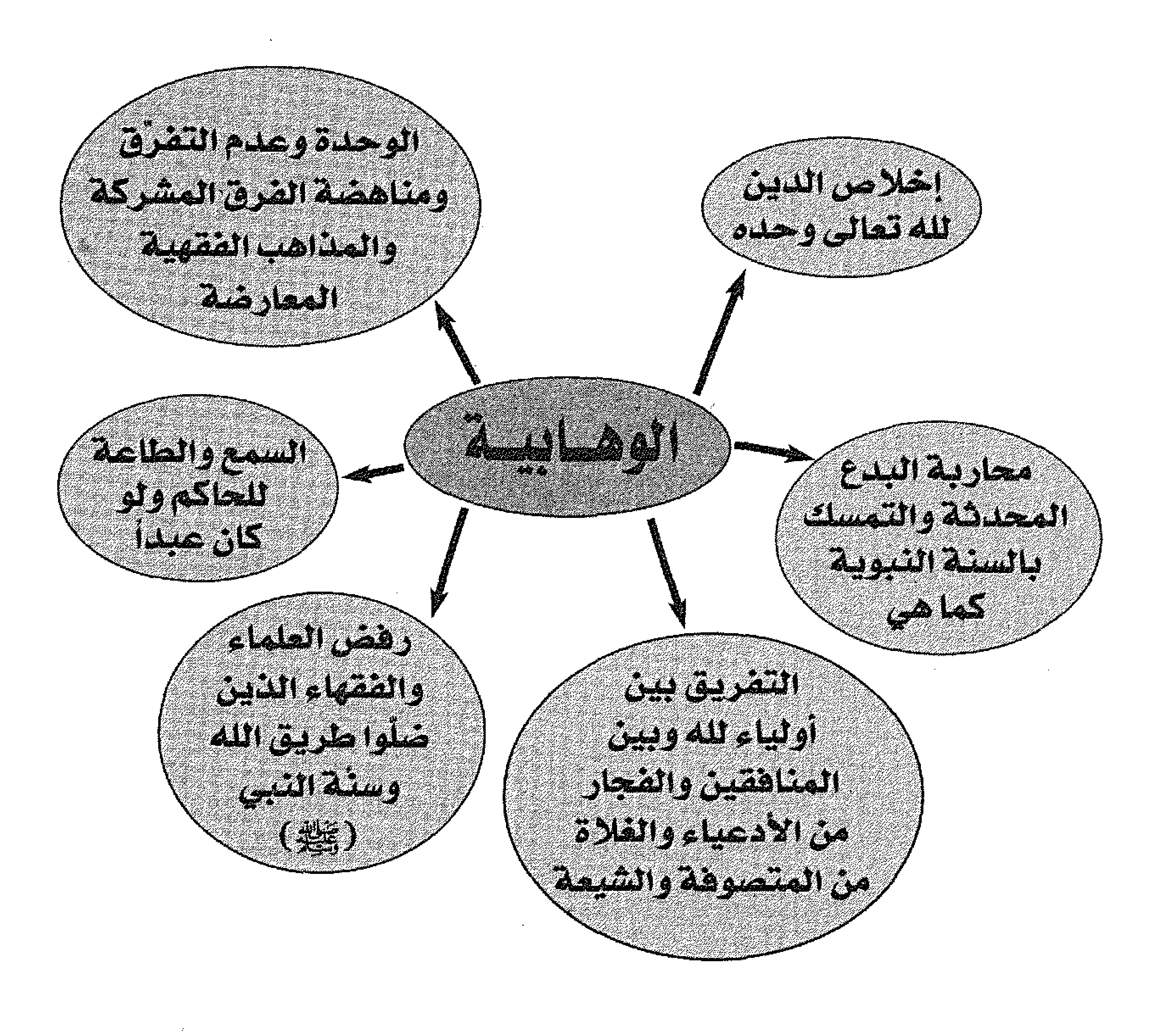
(*) مجموعة التوحيد، محمد بن عبد الوهاب ـ كشف الشبهات في التوحيد ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

(**) مجموعة التوحيدة ـ محمد بن عبد الوهاب ـ الأصول الثلاثة الواجبة على كل مسلم ومسلمة ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

استمرت الدعوة الوهابية بهذين الخطين لإزالة الآثار الجاهلية من المجتمعات الإسلامية حتى وفاة المؤسس «محمد بن عبد الوهاب»، عام 1791م، حيث انتقلت مهمة استخدام المصحف والسيف معاً إلى القيادة السياسية السعودية، حيث جمع الأمراء السعوديون في أيديهم السلطتين الدنيوية والدينية للاستمرار في النهج الوهابي كما أراده المؤسس رحمه اللّه.

في الأعوام السبعة التالية لوفاة «محمد بن عبد الوهاب» غزا «نابليون بونابرت» مصر والشام (1798 ـ 1801م) وأصبحت المنطقة رهينة التدخل الدولي والصراع الأوروبي ـ العثماني مما دفع بالكثيرين من علماء العالم الإسلامي مثل «محمد عبده ورشيد رضا» لاستلهام التجربة الوهابية والاستفادة من مفاهيمها في البعث الإسلامي بالطرق الزمنية الملائمة.

ولئن كان «محمد عبده» قد تأثر جزئياً بالوهابيين إلّا أن تلميذه «رشيد رضا» قد فاقه تأثراً وانتقل هذا التأثر إلى تلميذه الإمام «حسن البنا»، الذي أسّس لغرض الإصلاح الديني ذاته، جماعة الإخوان المسلمين التي زاوجت بين الديني والسياسي وفرّخت مع الوقت معظم، الجماعات الإسلامية الأصولية في العالم. ولا تزال هذه الجماعة محط عداء من معظم إن لم نقل كل ـ الأنظمة الحاكمة في العالم، مما يدعو للعجب ويدعو لمزيد من البحث بأبعادها وروافدها ووسائلها، بل وارتباطاتها العالمية.



أصول الدعوة الوهابية الستة كما تفهم من «أربع رسائل»
للإمام محمد بن عبدالوهاب في مجموعة التوحيد

قرر الإمام «حسن البنا» في دعوته لنهضة المسلمين أن أي مظهر من مظاهر النهضة يتنافى مع قواعد الإسلام ويصطدم بأحكام القرآن فهو تجزبة فاسدة فاشلة، فخير للأمم التي تريد النهوض أن تسلك إليه أقصر الطريق باتباعها أحكام الإسلام(*). وقد أرسل «البنا» بهذا المعنى رسالة إلى الملك «فاروق الأول» ورئيس حكومته «النحاس باشا» منها: «فإنكم سترون أمامكم طريقين: فأما الأول فطريق الاسلام وأصوله وقواعده وحضارته ومدنيتّه، وأما الثاني فطريق الغرب ومظاهر حياته ونظمها ومناهجها».

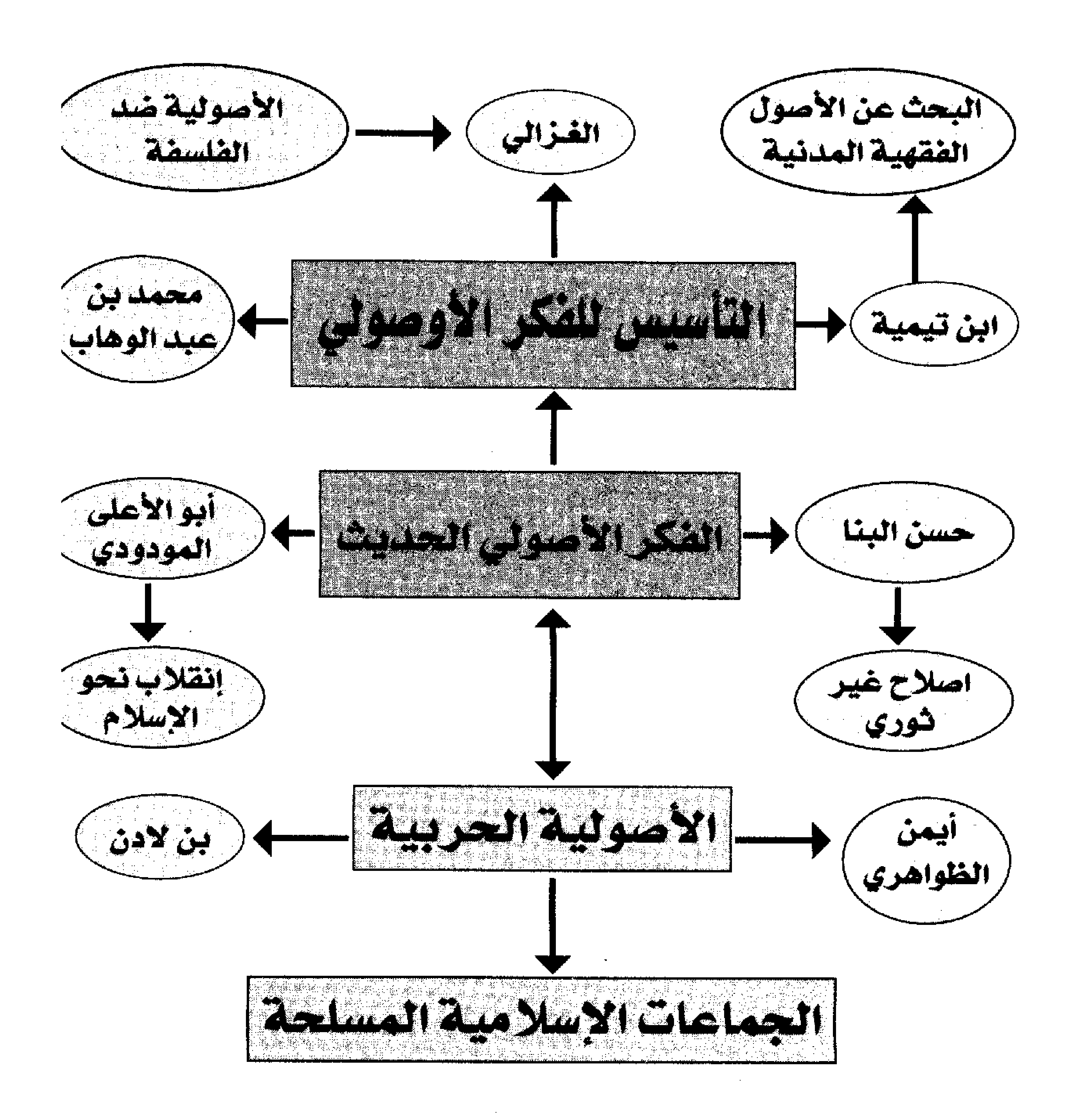
وعقيدتنا أن الطريق الأول طريق الإسلام وقواعده وأصوله هي الطريق الوحيد الذي يجب أن يُشكِّل وأن توجه إليه الأمة الحاضرة والمستقبلة»(**).

وعلى الرغم من عدم وضوح توجيه الإمام «البنا» أتباعه لقلب نظام الحكم المصري بالقوة، إلّا أنه أعلن بوضوح أن الطريق الوحيد للتخلص من الوضع الفاسد لا بدّ وأن يمر بتحطيم هذا الوضع واستبداله بنظام اجتماعي أفضل(***). وقد

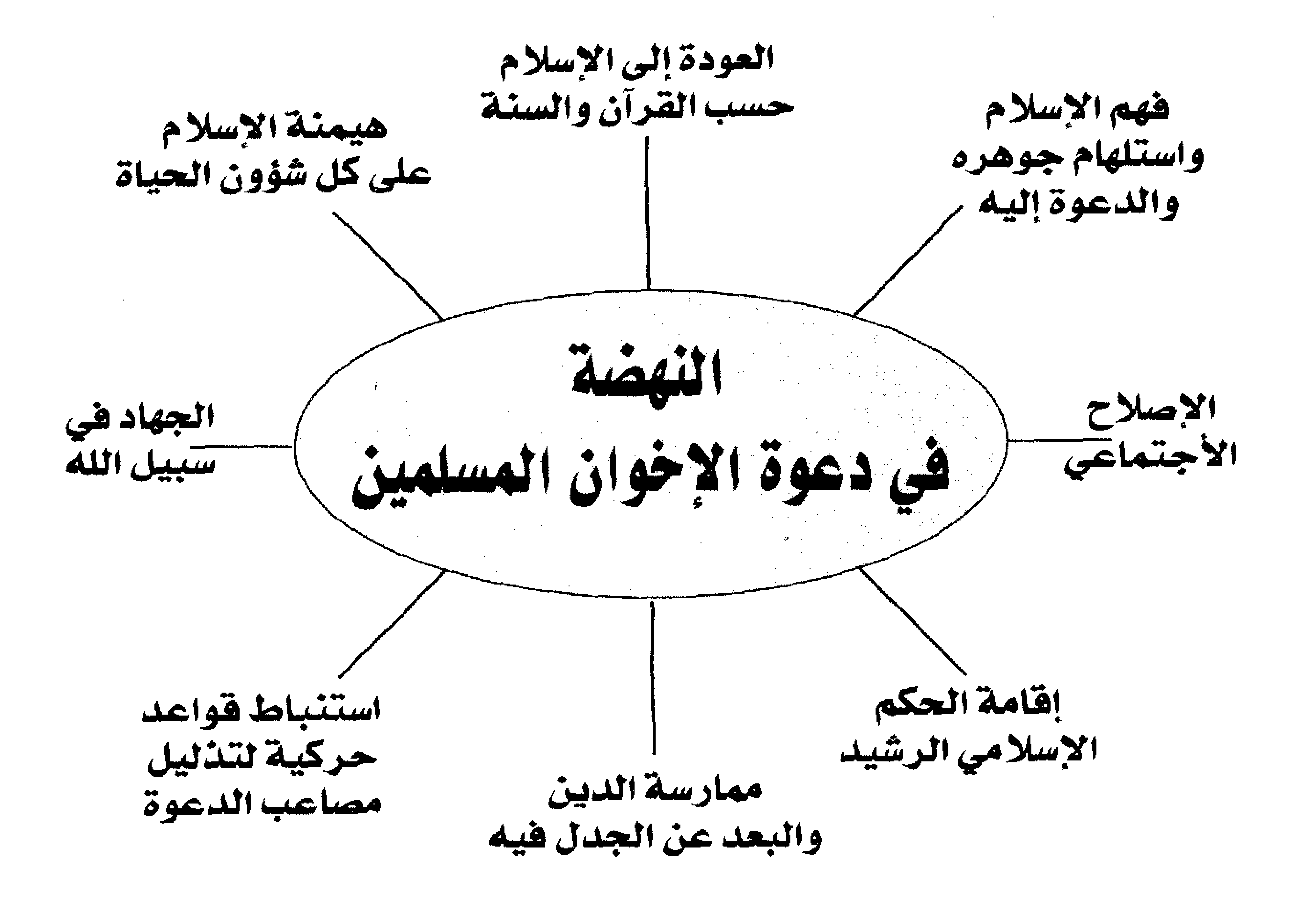
(*) «إلى أي شيء ندعو الناس» للإمام حسن البنا. راجع مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا: بيروت ـ المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر ـ 1984م.

(**) نحو النور للإمام البنا ـ المجموعة الكاملة ص 274.

(***) رسالة المؤتمر السادس للإمام البنا ص 211.



التسلسل التاريخي لظهور الجماعات الإسلامية الأصولية المسلحة ـ القاعدة



قواعد النهضة في فكر الإمام حسن البنا حسب ما ورد في رسائله الأساسية وخاصة «دعوتنا في وطور جديد» و«هل نحن قوم عمليون»

فهم الإخوان المسلمون هذه الخطوط على الوجه الأكمل فاعتبروا الجهاد أساساً لتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية ضمن القواعد الواردة في الشكل المرفق.

من الشخصيات الإخوانية التي أبدت وضوحاً شديداً بإشكالية النهضة وعلاقة الإخوان بالسلطة الجائرة، «سيد قطب»، الذي شكّل حلقة وصل أساسية بين الأصولية التاريخية والأصولية المسلحة أو الرافضة للّواقع الفاسد.

لقد شكّل «سيد قطب»، بكتاباته وبتصدّيه للحقبة الناصرية، منهجاً إخوانياً فريداً، مهّد الطريق لظهور العشرات من الجماعات الأصولية ومنها القاعدة والجهاد والتكفير والهجرة.

يعتمد هذا المنهج على أن العبودية لله وحده وأن كل عبودية لغير اللَّه هي جاهلية، كالجاهلية التي جاء الإسلام ليحطمها بالدعوة المحمدية وسيرة الصحابة من بعده.

وقد وجه سيد قطب أن الإسلام بحدّ ذاته ـ بصفاته وخصائصه ـ قادر على إيجاد النهضة ولذلك كتب كتابيه «هذا الدين» و«المستقبل لهذا الدين» بهدف التأكيد على المنهج الإسلامي بغض النظر عن المناهج الجاهلية الأخرى. وكأنه يقول: هذا هو الإسلام وكل شيء عداه فهو جاهلية.

يرى «سيد قطب» أن المولود يولد على الفطرة وهي شهادة أن لا إلٰه إلَّا اللَّه وأن محمداً رسول اللَّه جاء بالحق من عنده، وأن الإنسان مخلوق بفطرته للتسليم بالخالق وقبول الدين كله. في «معالم في الطريق»، يرى سيد قطب أن غاية المنهج القرآني هي تحرير الفطرة مما علق بها من غير طبيعتها أو بالأحرى إعادة الفطرة إلى طبيعتها، وهذا ما حدث فعلاً عندما نزل الإسلام وبدأ ينفض الركام والأنقاض عن الفطرة السليمة، والإسلام وحده صاحب القدرة على هذا الفعل، وهو العارف وحده في أية لحظة وفي أية خطوة مدى حدود طاقة الإنسان وواقعه الذي يعيش فيه. ولذلك يُعوّل «سيد قطب» في الأمة على رصيد الفطرة في الفرد المسلم وعلى رصيد التجربة من تنزيل القرآن الكريم المنجم وسيرة المسلمين في اتباع تعاليمه والاهتداء بهداه، وهو يرى أن هذين الرصيدين قادرين على توجيه الفطرة في الفرد المسلم إلى الحياة الإسلامية وفق منهج اللَّه القويم، وهو ما حدث فعلاً للجيل الأول من المسلمين الذين تلقوا التعاليم الإسلامية ونفذوها وعملوا بها ضمن فطرتهم فكوَّنوا الحياة الإسلامية المتميزة.

ويرى «سيد قطب» أن الجيل الأول (هدف الدعوة) قد كان مدركاً لمهمته التي تتمحور حول رفض الواقع الجاهلي، وهو

رَفَضَ الجاهلية فعلاً وعملاً بحركة بدأت في أعماق الضمير ثم تحققت في عالم الواقع(*).

ولئن تأثّر الإمام «البنا» ببعض الكتابات السلفية «لرشيد رضا»، واعتمد الدعوة والتوفيق والإصلاح في دعوته، فإن «سيد قطب» قد تأثر ب«الندوي» و«المودودي»، واعتمد على الثورة ضد النظم الجاهلية معتمداً على قدرة هذا الدين (الإسلام) على إيجاد الحلول الشرعية لقضايا العدالة الاجتماعية ونظام الحكم والدولة العادلة. والإمامان قد كمّلا بعضهما البعض في تقديم جماعة الإخوان المسلمين كدعوة عالمية، اكتسحت في الواقع معظم أرجاء العالم، ووصلت في بعض صورها إلى الأصولية المسلحة أو ما يُسمى أحياناً بالأصولية الإرهابية.

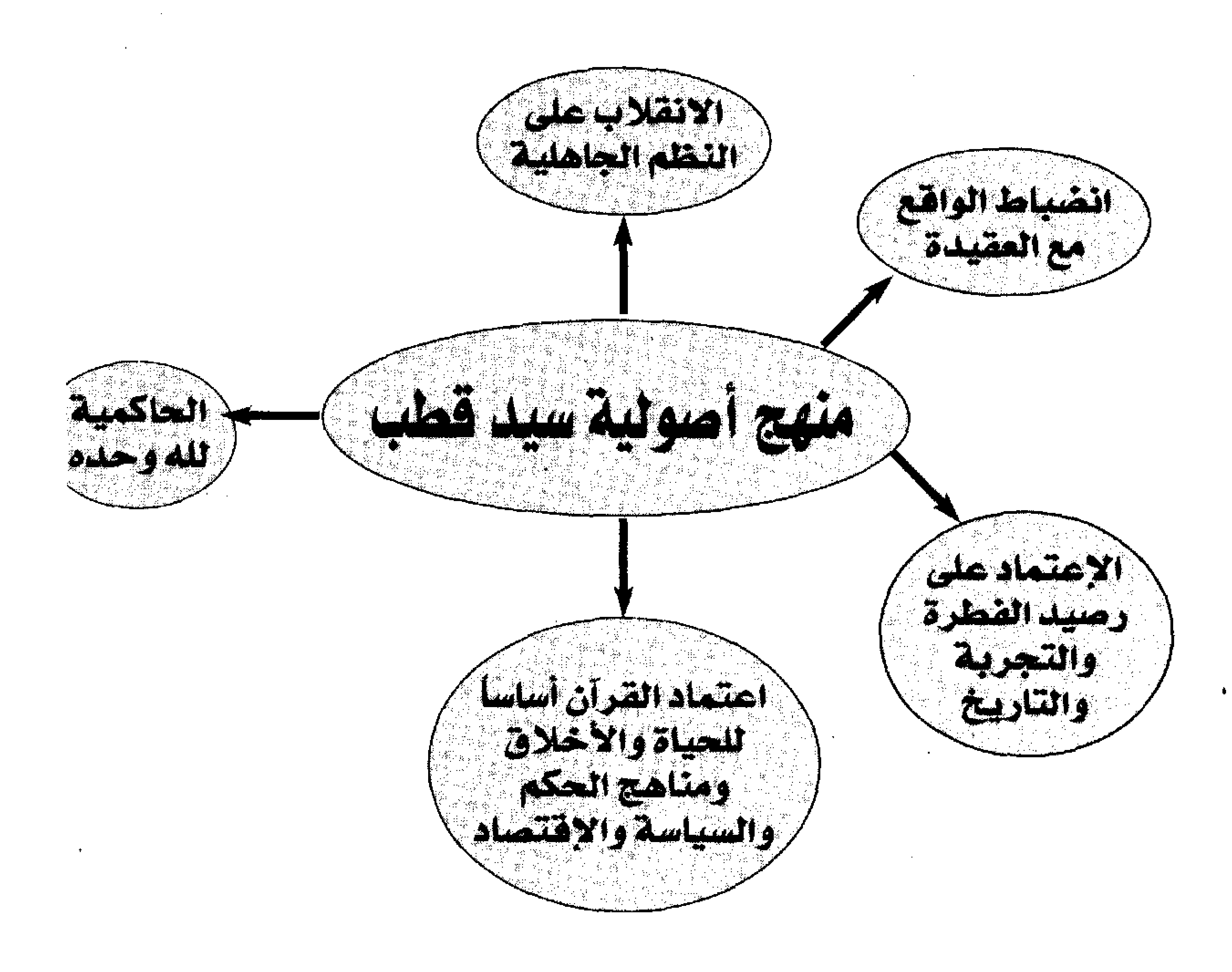
يبدو للبعض أنّ دعوة الإمام البنا كانت مسالمة لنظام الحكم المصري، وأنها تعاملت مع الملكية بالقدر ذاته الذي تعاملت فيه مع الضباط الأحرار ثم مع الناصرية، وأنها تخوض الانتخابات التشريعية الآن وتحاول الاندماج في النظام البرلماني وقبول الصيغ الوضعية للحكم، وبعضها مما يخالف الإسلام من وجهة النظر السلفية الإخوانية ذاتها. ويستنتج البعض الآخر أن دعوة

(*) سيد قطب ـ في التاريخ فكرة ومنهاج ـ بيروت ـ دار الشروق 1993م، ص 23.

الإخوان هي مجرد صيغة لتسييس الإسلام، وقطف ثمار سياسية عبر حركة دينية. ويبدو أن نقد حركة الإخوان بين المثال والواقع من الأمور الممكنة لا سيّما وأن «سيد قطب» قد قلب العديد من موازين العلاقة بين الجماعة ونظم الحكم بل وحكم عليها بالجاهلية، ونادى علانية بتحطيمها والقضاء عليها بقوة السلاح والعزلة الروحية.

أياً يكون الأمر بالنسبة للنقاد الكثر من عرب وأجانب، فإن دعوة الإخوان قد عبرت خط الكينونة النظرية وأصبحت رقماً صعباً محلياً وعالمياً، بل وموجهاً لشباب العالمين العربي والإسلامي إما على النمط البنائي (التأسيسي) وإما على النمط القطبي الانقلابي العنيف.

يحاول بعض الكتّاب المهتمين بالشأن الإسلامي، التقليل من أهمية حركة الإخوان على الساحة الدولية ويرون بأن النهضة أو الصحوة الإسلامية التي يشهدها العالم مجرد رد فعل للظروف السياسية والاقتصادية للدول العربية والإسلامية وبخاصة بعد فشل المشاريع السياسية العلمانية في الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية، بغض النظر عن الأثر الإصلاحي التربوي الذي أحدثته الدعوة، وجادت فيه مكملة لروح البعث الإسلامية الذي يهيمن على أرواح المسلمين، مهما تعاظمت عليها الظروف المحبطة وتكالبت عليها الظروف



منهج سيد قطب في التأسيس لحركة إسلامية إنقلابية
أصولية مكملة لمبادئ المؤسس حسن البنا

القاهرة كالاستعمار والتخلّف والبطالة وازدياد السخط على الأنماط الحاكمة.

لقد سهّلت لي نشأتي قراءة معظم ما كتب الإمام «البنا» ومعظم ما كتب الإمام «سيد قطب»، وما كُتب عنهما، وأخصّ بالذكر: رسائل الإمام البنا، ومن مؤلفات سيد قطب: في ظلال القرآن، ومعالم في الطريق، وهذا الدين، والمستقبل لهذا الدين، في التاريخ فكرة ومنهاج، العدالة الاجتماعية في الإسلام، مهمة الشاعر في الحياة، الإسلام ومشكلات الحضارة، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، نحو مجتمع إسلامي ودراسات إسلامية. وأكاد أتبين من تلك القراءات ملامح واضحة لمدرسة إخوانية تتميز بالآتي:

1 - إصلاح الواقع على أساس القرآن والسنّة دون تعقيد أو تخفٍّ ودون تبرير أو استشهاد بمصادر غير إسلامية.

2 - قناعة تامة بصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، وضرورة إعمال العقل لاستخدام رصيد الفطرة والتجربة والتاريخانية فيه لتجهيز الأجيال الإسلامية للقيام بمهمة البناء لمجتمع إسلامي رشيد.

3 - قصور فهم المستشرقين لظاهرة البعث الإسلامي وتنامي الانتماء للإسلام بصورته الأصولية. فقد عزى معظم المستشرقين تنامي الأصولية الإسلامية لأسباب ظاهرية قشرية

بعيدة عن الجوهر، كالفقر والفشل في النمو، وتراجع المشاريع العلمانية والاشتراكية، وتكاثر الطاغوتية في الحكم والاختلال في توزيع الثروات وحكم العسكر، وما شابه من العوامل الضاغطة التي ربما ولّدت الأصولية. وبالعكس يرى الإمامان أن العودة للإسلام، بكل بساطة، هي بسبب فاعلية الجوهر الإسلامي الداخلي للشعوب الإسلامية، وقدرة هذا الجوهر على الاستمرار بالعطاء ورصيد الشعوب الإسلامية من مقومات الذاتية الحضارية والدينية التي نشأت في المجتمع المدني على شكل دولة إسلامية وتظل تنبعث بين الزمن والآخر كحركة إحياء ونهوض إسلامية.

4 ـ أدرك الإمامان أن الإسلام وحده هو العلاج الداخلي الحقيقي والأوحد للإحباط(*) الذي أصاب المسلمين بعد فشل أنظمتهم المتعلقة بأوروبا وبالعلمانية وبأنماط لا أصولية، في تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية والقوة لشعوبها ولأوطانها. وأدركا مبكراً أن الحلّ الذاتي (الإسلامي) يتلاقى مع فطرة الشعوب الإسلامية وأشواقها للعودة إلى الإسلام، الذي أصلح شأن العرب في البداية بإخراجهم من الجاهلية إلى النور

(*) يرى المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون في «وراء ظاهرة الأصولية فشل الليبرالية والاشتراكية وهيمنة الغرب»: الوسط 1993م أن الإحباط الإسلامي يعود لأسباب خارجية لا علاقة له بالجوهر الإسلامي للأمّة.

والقوة، وهو وحده (الإسلام الأصولي) القادر اليوم على إصلاح شأنهم من جديد.

5 ـ أدرك «سيد قطب» خصوصاً بعد زيارته لأمريكا «أمريكا التي رأيت»، عدم جدوى البحث عن الحلول لمشاكل الأمة الإسلامية في الحضارة الأمريكية والأنماط الاستهلاكية والمادية الغربية، كما أدرك قبل زيارته لأمريكا فشل الأطروحات القومية والاشتراكية والماركسية وبقية الأيديولوجيات المصدّرة من الغرب، في إيجاد الحلول لمشاكل المسلمين ومعاناتهم، وقرّر عندها بعد عشرات السنين من الوعي المتنامي والمعاناة المعلّمة أن الحل لا يكمن إلّا بالإسلام وإخراج الناس من جاهليتهم إلى الإسلام الأصولي النقي.

6 ـ أدرك «سيد قطب» أن تحدّي الغرب الفاسد للهوية الإسلامية بالسلوك الاستعمار في الجزائر ومصر والشام لا يُجابه إلّا بتبني الأصولية الإسلامية القادرة ذاتياً على التحدي بما تمتلك من مقومات ذاتية فاعلة.

7 ـ يُفهم من تصورات الإخوان وكتاباتهم الحديثة أن دور الإسلام الأصولي قد يتخطى (عصرياً) بعث الإسلام للقيام بدوره في المجتمعات الإسلامية إلى أسلمة الحداثة، وهو الأمر الذي التفت إليه «جيل كيبسيل» وشرحه بإسهاب في مؤلفة

«الفتنة ـ حروب في ديار المسلمين»(*)، مما يتلاقى مع تصورات مبدعة طرحها سيد قطب في أكثر من موقع.

8 ـ مهد «سيد قطب» للأصولية المسلحة في كتاب «لماذا أعدموني»(**) بقوله: «لقد امتلأت نفسي اقتناعاً بضرورة وجود حركة إسلامية كحركة الإخوان المسلمين في هذه المنطقة وضرورة عدم توقفها بحال من الأحوال ـ الصهيونية والصليبية الاستثمارية تكره هذه الحركة وتريد تدميرها، ومخططاتها الواضحة من كتبها ومن إجراءاتها ومن تقديراتها ومن دسائسها تقوم كلها على أساس إضعاف العقيدة الإسلامية ومحو الأخلاق الإسلامية، وإبعاد الإسلام عن أن يكون هو قاعدة التشريع والتوجيه». هذا التوجيه يثير مسألة الجهاد بوجه أعداء الأمة ويقدّم الفتوى جاهزة، فمن الذي تلقف هذه الفتوى بعد إعدام «سيد قطب»؟! أيكون أسامة بن لادن؟

(*) دار الساقي ـ بيروت ـ 2004م.
(**) كتاب الشرق الأوسط ـ الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ـ ص 26.

25 بين الليبراليين والإخوان المسلمين

لا بد من الاعتراف بواقعنا العربي المتخلّف إلى حد الاشمئزاز، الفاسد إلى حد الاهتراء. لا بد من تعرية الفاسدين فينا من حكام ونخبة ورجال دين ورجال سياسة وإرهابيين أملاً بالوصول إلى نقطة ارتكاز نستطيع من خلالها التفكير السليم بالإصلاح. لقد ملأ الأصوليون أرواحنا. . . ولا نزال ننتقل من إنكسار إلى انكسار، ومن عار إلى عار، كأننا لم نكن يوماً أمّة ذات حضارة وواقع أمن مزدهر. . ما سبب هذه الردة إلى التخلف، هذه الردة إلى الغياب، وكيف يقودنا السفهاء، ألا نعلم أن من كان الغراب دليله فالخراب مآله؟ لماذا نحن الأكثر تخلفاً في العالم؟

لنتحدث إلى بعضنا البعض بصدق وعلمية بعيداً عن الادّعاء والتستر، علّنا نصل، عبر العقل والحكمة، إلى نقطة أفضل من الهباء والتحلل والاندثار الذي نعيشه اليوم. . .

هناك مدرستان تهيمنان اليوم على الواقع الإصلاحي

الفكري والإعلامي في العالم العربي؛ المدرسة الأصولية وعلى رأسها الإخوان المسلمون ومن خرج من عباءتهم، والمدرسة الليبرالية العلمانية التي يقف على رأسها كل من يُعادي الإخوان المسلمين ومدرستهم الأصولية بشكِّل الإصلاحي والمسلح. . .

يرى الليبراليون أن الظلامية العربية الحالية تعود بنسبة كبيرة منها إلى التعليم الديني الظلامي الذي أفرز وأنشأ وطوَّر المفاهيم الإرهابية، ويضربون مثلاً على ذلك بالتعليم الديني في المملكة العربية السعودية.

ويرى الليبراليون ضرورة محاربة الإرهاب الديني والقومي السياسي بسائر أشكاله، ويضربون مثالاً على الإرهاب الديني بالقاعدة وجماعة أسامة بن لادن، وعلى الإرهاب القومي حكم صدام حسين، وعلى الإرهاب السياسي حكم الدكتاتوريات العربية هنا وهناك.

ويرى الليبراليون أنه لا بد من اعتماد المنهج العلمي البحثي المادي الزمني عند التعرض للتراث المقدس كالقرآن والسنّة والتاريخ، ويزدرون في هذه النقطة نفسها بالتراث المقدس التاريخي الذي يُسلِّم بأن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، وبأن ما حدث في الخلافة الراشدة يصلح لأن يُكرّر اليوم في إنشاء دولة إسلامية توفر التقدم والعدالة الاجتماعية والسعادة البشرية.

ويرى الليبراليون أن أحكام الشريعة وضعت لزمانها ومكانها وليست أحكاماً عابرة للتاريخ كما يدّعي رجال الدين، ومثالها الأكبر حجاب المرأة وميراث المرأة وشهادة المرأة(*).

ويرى الليبراليون أن العقبة الأساسية في وجه التقدم هي الفكر الديني، وأن المجرمين بحق النهضة هم العلماء المسلمين قديماً «كابن تيمية» واليوم كالشيخ «القرضاوي» «وسيد قطب».

ويرى الليبراليون ضرورة تخلّي العرب عن ماضيهم الواهم وعن عقدهم التراثية ومحفوظاتهم ومدوناتهم، واعتماد الواقع الحداثي (الأمريكي) مع الاحتفاظ بذاتية عربية منطقية لا ميتافيزيقية، ولا بد له من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الديكتاتورية العربية والاستبداد العربي وتطبيق الديمقراطية، وذلك في ظل عجز النخب الداخلية والأحزاب الهشّة عن دحر تلك الديكتاتورية وتطبيق تلك الديمقراطية.

يرى الليبراليون أن لا حلَّ للصراع العربي الإسرائيلي إلَّا بالمفاوضات والتطبيع والقبول بحقيقة الاختلال بموازين القوة بين العرب ومن سواهم، ولا بد من تطوير إتفاقيات كامب دايفيد 1979م وإتفاقية أوسلو 1993م، وإتفاقية وادي عربة

(*) شاكر النابلسي-أسئلة الحمقى: السياسة والإسلام السياسي المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت 2005م.

1994م، إلى أن تصبح إتفاقيات شعبية لا تبين الدول فقط ولا علاقة للشعوب بها.

وأخيراً يرى الليبراليون أن العار سيظل يلحق العرب ما لم يصلوا إلى مرحلة المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات على النمط التونسي تحديداً!!

في المقابل، يرى الإخوان المسلمون ـ كنموذج من نماذج السلفية الأصولية ـ عبر مؤلفاتهم وآراء مفكريهم على الإنترنت، أن فشل الأنظمة القومية والعلمانية وتسببها بالكم الهائل من الانهزامات العسكرية(*) والاقتصادية وحتى التربوية والسياسية والاجتماعية، جعل الشارع العربي يُؤمن مطلقاً بأن الإسلام هو الحلّ لكل مشاكل المجتمعات العربية والإسلامية، بل وفيه سعادة هذه المجتمعات ومجدها وعزتها وقوتها..

هناك فروق جوهرية بين نظرة الإخوان المسلمين ونظرة الليبراليين عموماً للعديد من القضايا الأساسية في الحياة والمجتمع والعلاقة مع الآخر، وأطر وأنظمة الحكم. فمثلاً يرى الإسلاميون أن الخلافة هي شكل الحكم الإسلامي المنشود، وهي الشكل الذي أقرّه الرسول ﷺ وسار عليه الخلفاء

(*) لم تخض الأنظمة العربية منذ استقلال الدول العربية حتى اليوم، معركة إلاّ وكسرت فيها، وخصوصاً هزائم 1948م، 1956م، 1967م، 1973م، 1988م، 1991م، 2003م.

الراشدون من بعده. وبشكل من الأشكال بقيت الخلافة الإسلامية قائمة عبر الأمويين والعباسيين والعثمانيين حتى عام 1924م، وقد حققت العدالة الاجتماعية إلى حدٍّ بعيد ولهذا عرض الإخوان المسلمون على الملك «فؤاد الأول» منصب الخلافة بعد سقوطها من تركيا، ولكن الأحزاب المصرية آنذاك وبعض رجال الدين وبخاصة، الشيخ «علي عبد» الرازق(*)، حالوا دون إعادة الخلافة ـ الهدف المنشود لكل الحركات الإسلامية الأصولية ـ وبينما يرى الإسلاميون أن الخلافة عبر تاريخها الطويل كلها خير وقوة، يرى الليبراليون أنها منذ أكثر من 1400 عاماً لم تكن خيِّرة أو راشدة إلَّا خلال حكم الخليفتان أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي اللَّه عنهما (12 عاماً)، ثم تحوّلت بعد ذلك إلى شكل ديكتاتوري شخصاني متخلف. ويرون بأن مثالب نظام الخلافة تتمحور حول الأخطاء التالية:

1 ـ يُعيِّن الخليفة الأمراء ولا ينتخبون، وبذلك تصبح الدولة بفروعها عبارة عن إمارات تابعة للخليفة، ليس فيها قرار للشعب وليس فيها رأي للمعارضة، وهي ـ أي الخلافة ـ أقرّت

(*) صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الصادر عام 1924م، وقد أنكر فيه مبدأ وجود الخلافة وأثر لفترة طويلة في الفكر الإصلاحي الديني المصري والعربي مع أنه ضعيف الحجة وتراجع عن نظريته في آخر عمره.

مبدأ التعيين رفضت مبدأ الانتخاب وهو مبدأ موجود قبل الإسلام بمئات السنين.

2 ـ كانت الخلافة محصورة في «قريش» وهذا أمر فيه عنصرية شديدة، وقد استمر الصراع حول هذا المفهوم لستة قرون بين (632 ـ 1258م) بين الأمويين والعباسيين، وهو لا يُمثِّل حالة حضارية كما يرى منتقدو نظرية الخلافة الإسلاميّة.

3 ـ كانت صلاحيات الخليفة دينية / دنيوية (دين ودولة)، وبذلك جمع الخليفة الصلاحيات جميعاً: القضائية والتنفيذية والتشريعية، وملك المال والبلاد والعباد، وأصبح حاكماً طيلة عمره، يُطاع مهما فعل حتى وإن امتنع عن الصلاة وحتى وإن لاط وزنى...

4 ـ يمثِّل الخليفة السلطة الإلٰهية، فهو حاكم باسم اللَّه، والمال في الدولة مال اللَّه والخلق عيال اللَّه، وليس للناس إلَّا السمع والطاعة.

5 ـ الشورى في الإسلام معلمة وليست ملزمة. وهذا يعني أن الخليفة غير ملزم برأي أهل الشورى. يُعيِّن الخليفة مجلس الشورى ولا يُنتخب، وهذا يعني غياب سلطة الشعب عن الحكم.

6 ـ لا تصلح الخلافة إلَّا لزمانها ومكانها (التاريخيين)، وهذا ما أدركه «معاوية بن أبي سفيان» عندما غيّر الخلافة إلى ملكية مطلقة.

7 ـ يرى الليبراليون في معرض رفضهم للشورى وتحبيذهم للديمقراطية، أن الشورى هي للسلطان وبطلب من السلطان بعيداً عن الشعب، وأنّ السيادة في الشورى لله، وهو المشرّع الأعلى في الدولة، وليس للإنسان أي دور في التشريع. أما في النظام الديمقراطي فالحكم للشعب، والشعب هو مصدر السلطات، والحاكم هو العقل، والقانون الذي يتوافق عليه الشعب وفق مصالحهم وأحوالهم وأزمانهم.

8 ـ ليس لرأي الغالبية الشعبية أي شأن في حكم الشورى، فالحكم للخليفة والرأي للمستشارين في مجلس الشورى.

9 ـ ليس في الحكم الإسلامي فصل بين السلطات، فالخليفة هو رجل دين (ودنيا) ولكنه مطلق الصلاحية مدى الحياة.

السؤال الملحّ بعد هذا العرض المقارن هو: أين تقع الأصولية المسلَّحة بين الإخوان والليبراليين؟ وكيف يفكرون بدار الحرب ودار الإسلام في ضوء النظريتين؟!

26 الجهاد في القوقاز وبلاد ما بين النهر

اتهم «بن لادن» بأنه كان وراء دعم المجاهدين في حرب الروس في الشيشان، وأنه كان المموِّل لأحداث داغستان وتفجيرات موسكو وإعلان استقلال دول الإسلام في القوقاز، كما اتهم بذلك «الظواهري» و«خطاب». . . ما هي الحقيقة، ومن هم هؤلاء المسلمون في تلك الأمصار ولماذا لم نسمع عنهم الكثير إلاّ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينات؟

يعتبر كتاب مستقبل الإسلام في القوقاز وبلاد ما وراء النهر»(*) من أفضل الكتب الميدانية في هذا المجال. وقد كتبه المؤلف بعد أربع زيارات عمل للمنطقة صحب في بعضها البروفيسور «نجم الدين أربكان» ـ زعيم حزب الرفاه التركي وأحد أركان الفكر الإسلامي المعاصر.

أكثر من سبعين مليون مسلم قفزوا فجأة إلى مسرح الأحداث

(*) تأليف مصطفى محمد طحان، تقديم نجم الدين أربكان ـ المركز العالمي للكتاب الإسلامي، ضمن سلسلة حاضر العالم الإسلامي.

الملتهبة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي على حين غرّة، وجودهم يقلق روسيا وأمريكا وإسرائيل والعالم كله.

وصل الفتح الإسلامي لبلاد القوقاز مبكراً في عهد «عمر بن الخطاب» - رضي الله عنه - عام 22 هـ على يد سراقة بن عمرو، ثم أكمل الفتح «عبد الرحمن الباهلي» و«حبيب بن مسلمة» عام 32 هـ. أما بلاد التركستان فقد فتحت بعد معركة «نهاوند» مع الفرس عام 21 هـ بقيادة «الأحنف بن قيس» الذي وصل إلى هرات ومرو عاصمة خراسان. في زمن الدولة الأموية فتح «قتيبة بن مسلم الباهلي» (زمن الحجّاج بن يوسف الثّقفي) مناطق ما بعد نهر جيحون (أموداريا) وكان ذلك عام 88 هـ.

وهكذا تحوّلت مرو وغزنه وبخارى وسمرقند إلى مدن إسلامية بحتة.

بعد هزيمة التتار بقيادة «قطز» عام 1260م في «عين جالوت» اعتنق ملك المغول «أوزبيك خان» الإسلام وتبعه قومه المغول فأصبحت تلك الديار إسلامية بامتياز.

وحدّ «تيمورلنك» التتري المسلم مناطق التتار وفتح فارس والعراق والشام وآسيا الصغرى وأسر الخليفة العثماني «بيازيد»، وحكم ذلك العالم من عاصمته سمرقند. وعندما توفي «تيمورلنك» انقسمت إمبراطوريته، وقوي عليه الروس عام 1480م، فعاد الصراع بين القيصرية الروسية والدولة

العثمانية، وامتد بين 1552م إلى 1900م حيث بقي القوقاز مقسماً بين الإمبراطوريتين.

1 ـ مع نهاية القرن السادس عشر الميلادي حقّق القياصرة انتصارات كاسحة على حساب ممالك المغول المسلمة في الفولغا وسيبيريا وأستراخان. وانتصارات جزئيةً في القوقاز في حرب سجال مع أهلها مع العثمانيين. وشهدت تلك الأعوام تنشيط العثمانيين للدعوة الإسلامية في القوقاز والقرم، كنوع من التحصين الديني ومن ثمَّ السياسي المضاد للروس... وقد نجحوا في ذلك وحرَّضوا المسلمين على الثورة والتمرُّد ضد الغزاة الروس.

ففي الأعوام (1705ـ1706م) ثارت أستراخان ضد القيصر «بطرس الأول» الذي قمع ثورتها بشدة وارتكب مذبحة رهيبة بحق المسلمين التتار.

وفي الأعوام (1705ـ1711م) ثار المسلمون في بشكيريا، إلّا أنهم وإن نجحت ثورتهم في بداياتها وطردت الجيش الروسي مؤقتاً، فإنها أعيدت وضُربت بشدّة من قبل الجيش القيصري.

في العام 1711م حاول «بطرس الأكبر» الوصول إلى البحر الأسود ـ المنفذ البحري الهام ـ باحتلاله القرم إلّا أنه هزم هزيمة كبرى على يد العثمانيين وتتار القرم، فاتجهت جيوشه غرباً إلى العمق الأوروبي فحارب دول البلطيق وأوكرانيا ومدَّ نفوذه

على المنطقة بأسرها وأمر بإنشاء مدينة (بطرسبيرغ) على بحر البلطيق تأكيداً منه على إنهاء العزلة الجغرافية التي عانت منها القيصرية الروسية تاريخياً.

وحاول «بطرس الأكبر» التقدم باتجاه مدينة (دربند) في القوقاز وأذربيجان إلَّا أن السلطان الصفوي «نار شاه» الذي ضمّ جورجيا إلى بلاده أجبره على التراجع والانكفاء إلى العمق الروسي.

في الأعوام من 1738م إلى 1755م وفي عهد الامبراطورية (تساريـنا أَنَّا) دمّر الروس في قازان وحدها 418 مسجداً ومركزاً دينياً من أصل 536، وشن القياصرة حملات اضطهاد شديدة ضد المسلمين التتار في القوقاز والسيبير لدرجة أنَّ المؤرخين يشبهون تلك الفترة بفترة التطهير العرقي والديني التي شنّها «جوزيف ستالين» عام 1936م ضد المسلمين. تنوّعت أساليب القهر القيصري من قمع وتهجير ثم فرضوا عليهم التنصير القسري فضلاً عن الإهمال المتعمّد للمدن والحواضر الإسلامية. لقد كان القانون القيصري يحرّم اعتناق أي دين غير المسيحية الأرثوذكسية واستبدلت بالسلافية كل اللغات العربية والتركية والفارسية التي كانت سائدة.

وفي عهد الامبراطورة «كاترين الثانية» شنّت موسكو هجوماً على مناطق القوقاز والقرم فاشتبكت مع العثمانيين في حروب

خلال أعوام (1768 ـ 1774م) وكان من نتائجها أن أرغمت السلطنة العثمانية على الاعتراف باستقلال مملكة القرم.

في العام (1782م) سقطت آخر معاقل المقاومة في القوقاز واشتهد «الخان شاهين جيراي» لتنتهي آخر الخانات التتارية.

وفي العام (1783م) دخلت الجيوش الروسية القرم بعد أن أعلنت «كاترين الثانية» بيانها الذي تضم فيه القرم إلى الإمبراطورية الروسيّة. وأزيلت بذلك العقبة الكبرى أمام موسكو للوصول لمنافذ المياه الدافئة.

في الأعوام (1787 ـ 1792م) حاولت السلطنة العثمانية استعادة القرم بتحريض من علماء الإسلام في إستانبول فهزمت شر هزيمة وفقدت مواقع إضافية مهمة مثل معقلها على نهر الدانوب في (قلعة إسماعيل) الاستراتيجية.

في العام 1801م وفي إبّان حكم القيصر (ألكسندر الأوّل) اشتبك الروس مع الصفويين في جنوب القوقاز وانتزعوا منهم (جورجيا).

وفي الأعوام (1820 ـ 1830م) أكمل القيصر «نقولا الأوّل» الحملات العسكرية فهاجم أذربيجان وأخضع داغستان وأجزاء كبيرة من أرمينيا للحكم القيصري المباشر، بعد أن أخضع الحركات الصفوية التي كانت تمثّل جيوب المقاومة المستعرة ضدهم.

في العام 1834م اندلعت ثورة الشيخ «شامل» النقشبندية وهو من أعظم علماء المسلمين المجاهدين بتحريض سياسي وديني من العثمانيين والتفّت حوله قبائل الشراكسة والشاشان وكل علماء القوقاز والتركستان، وقاد حرب استنزاف في شعاب المنطقة ووديانها وجبالها استمرت ثلاثين سنة ولم تنته إلا عام 1864م حينما انفضت القبائل عن الشيخ المجاهد فوقع في الأسر.

وتعتبر هذه الثورة الإسلامية أعظم ثورة في تاريخ القيصرية وقد نادت بإقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة، واستأنفت قوى اثنين من القياصرة هما «نقولا الأوّل» (1825 ـ 1855م) و«ألكسندر الثاني» (1855 ـ 1881م).

2 ـ الجهاد في بلاد ما وراء النهر

فقد تتابع سقوط مدن ترمز وطشقند عام 1865م، وبخارى عام 1868م، وخوقند عام 1876 وأكثر حواضر المنطقة.

كان التفاوت الكبير في المستوى الحضاري والاجتماعي لهذه الحواضر مقارنةً مع الجحافل البربرية السلافية سبباً في تأجيج الاضطرابات والثورات السياسية التي كانت تنجح جزئياً في بداياتها لتردّ عليها موسكو بعنف شديد مما أدى إلى اجتثاث المراكز الاسلامية الحضارية وتدميرها.

في الفترة الممتدة من (1873 ـ 1884م) بسط الروس سيطرتهم على مجمل المناطق التركمانية بالرغم من المقاومة الباسلة التي أبدتها قبائل (اليمُود) و(اليتكي) المسلمة.

وفي العام 1900م انتهى التوسع القيصري في آسيا الوسطى بسقوط هضبة بامير العظيمة في مناطق طاجكستان المحاذية لبلاد الأفغان وإيران وكان ذلك في عهد الامبراطور «ألكسندر الثالث».

استمرت سياسة القمع والإبادة ضد المسلمين حتى عام 1905م، عندما انتشرت الاضطرابات في جميع أنحاء روسيا فما كانت تهدأ ثورة في مكان.. حتى تهبّ ثورة أخرى في مكان آخر. وزاد الطين بلّة دخول روسيا الحرب العالمية الأولى عام 1914م إلى جانب الإنكليز والفرنسيين، وإجبار المسلمين على القتال ضدّ العثمانيين (إخوانهم في الدين) الذين كانوا في الجانب الآخر في الحرب، مما أربك الأوضاع وأدى إلى سقوط القيصرية.

3 ـ بدايات التطهير العرقي والديني(*)

في الفترة ما بين عام 1936م و1938م من حكم الديكتاتور

(*) المرجع السابق الصفحات 39 ـ 40 ـ 41 ـ 42.

جوزف ستالين» بلغ الإرهاب الشيوعي ذروته ضدّ المسلمين. فقد أطلق على هذه الفترة «مرحلة التطهير». قضى ستالين فيها على كل تحرّك إسلامي مهما كان ضئيلاً، وأعدم خلال هذه الفترة المجاهد التتاري «علي أوغلي» عام 1937م الذي نادى بفكرة اتحاد فيدرالي بين دولة إسلامية موحَّدة ودولة روسيّة واحدة.

كما وأعدم الشيخ «عبد المجيد خان أكبر» علماء التركستان، والمفتي «كشاف ترجماني» والعالم «علي زاده» إمام أذربيجان. كما أرسل إلى منافي سيبيريا سبعة آلاف عالم ومثقّف مسلم من أنحاء القوقاز والتركستان..

عندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية عام 1939م عاد النظام الشيوعي لسياسته القديمة في الخداع، فالجمهوريات الإسلامية تمثّل العمق الاستراتيجي لروسيا جغرافياً وسكانياً وصناعياً، لهذا فقد أمر «ستالين» خلال الحرب بنقل أكثر من 20 ألف مصنع حربي وحيوي إلى الجمهوريات الإسلامية بعيداً عن غارات الطيران الألماني الذي دمّر لينينغراد وموسكو. وقاتل أكثر من مليون تركستاني وقوقازي وتتري مسلم في صفوف الجيش الأحمر دفاعاً عن أوطانهم!. بل إن مفتي عموم روسيا الشيخ «عبدالرحمن رسولوف» كان يلقي خطبة الجمعة، وتنقل خطبته من الإذاعة، يدعو فيها المسلمين للقتال ضدّ

الألمان. حدث ذلك.. بينما انضم حوالي 200 ألف جندي مسلم هربوا من الجيش الأحمر أثناء الحرب ولجأوا إلى الألمان الذين شكّلوا منهم أربعة فرق قاتلت الروس.. وقد وجد المسلمون في ذلك ثأراً من الشيوعيّة التي احتلّت بلادهم وقتلت أهلهم وخربت ديارهم..

وما إن حلّ العام 1945م تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى عادت سياسة القمع ضد المسلمين من جديد. قُصفت قرى القوقاز في عام 1946م ودُمّر أكثرها لتمسكها بحريّاتها الدينية والإنسانية المكتسبة أثناء الحرب. وحدث الأمر ذاته في الفولغا والتركستان حتى خضع المسلمون واستكانوا للحكم الستاليني. وعمدت موسكو إلى سياسة تقسيم الجمهوريات الإسلامية حتى لا تكون لهم قوة سياسية موحَّدة تهدد بالانفصال، واستخدم ستالين سياسة الروسنة وتهجير شعوب بكاملها وإحلال الروس بدلاً منهم، كما حدث في تهجير أكثر من ثلاثة ملايين تتاري من مسلمي القرم نقلوا إلى أقاليم الفولغا وسيبيريا.

مع استلام «خروتشوف» السلطة عام 1969م بدأت سياسة التدجين والتهميش تجاه المسلمين. وهي سياسة لا تقلّ قسوة عن السياسات السابقة إلَّا أنها ترتدي قفّازاً من حرير. فقد سمحت السلطات للمسلمين بإنشاء إدارات دينيّة محليّة هدفها تحسين

صورة الاتحاد السوفياتي في العالم باعتباره صديق الشعوب وحامي المستضعفين!

مع بداية السبعينات بدأ المسلمون يستعيدون صوابهم شيئاً فشيئاً ويعيدوا تشكيل هويّتهم الدينيّة والقوميّة. وكان ذلك بسبب أربعة عوامل هي:

1 ـ دور الطرق الصوفيّة التي حافظت على الهويّة الإسلاميّة من أن تذوب في هذا الأتون المرعب.

2 ـ أثر الثورتين الإيرانيّة التي أسقطت النظام البهلوي عام 1978م، والأفغانيّة التي قاومت الوجود الروسي الشيوعي في أفغانستان عام 1979م، لقد رفع هذان الحدثان من معنويّات المسلمين.

لقد أُريد لاحتلال أفغانستان أن يكون خط الدفاع الأول في وجه حركة الوعي الإسلامي المتنامية في المنطقة. في الأسابيع الأولى من الغزو كانت سياسة «بريجينيف» تقضي بتجنيد المسلمين السوفييت وزجّهم في أتون المعركة يقاتلون إخوانهم.

كان الهدف هو إحداث شرخ وحاجز نفسي بين الأفغان والمسلمين السوفييت، ولكنّ النتائج جاءت على العكس.. فقد سجّلت الاستخبارات الروسية (ك.ج.ب) أن تعاطفاً شديداً نشأ بين الفريقين.. وأنّ مئات الجنود والضباط المسلمين

بدأوا يلتحقون بصفوف المجاهدين، مما اضطر القيادة الروسية إلى استبدالهم بجنود سلاف.

إنّ صمود المقاومة الأفغانية في وجه الترسانة السوفييتية الرهيبة بعث برسالة تحريضية خطيرة للمسلمين السوفييت. ومن هنا كانت بداية النهاية للنظام الشيوعي الأحمر.

3 ـ أثر الحركات الإسلامية المعاصرة التي تسرّبت أفكارها إلى جموع المسلمين السوفييت عبر الطلبة المسلمين الدارسين في الجامعات السوفياتية.

4 ـ الشعور العام بالتذمر والضيق المتراكم نتيجة التمييز العرقي والاضطهاد الديني الذي ترك الجمهورية الإسلامية دون مستويات الجمهوريات الأخرى، هذا عدا عن تسلّط العنصر السلافي على مراكز القرار واعتبار المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية.

نتج عن هذا الوعي المتنامي نشوء تيارات إسلامية غير معلَنة تعمل بالسر على نشر الوعي والثقافة الدينية بين جموع المسلمين، ولم تسلم تلك التيارات من الحملات البوليسية والمطاردات الأمنية، حتى جاء عصر الرئيس «غورباتشوف» وأعلن (البروسترويكا) فظهرت التوجهات الدينية وأخذت حجماً أقرب لطبيعتها. لقد أثبت الإسلام أنه دين مُقاوم لا يذوب مهما كانت درجة القهر والتسلط.

4 ـ من يقود الجهاد في آسيا الوسطى؟!

تاريخ بلاد ما وراء النهر والقوقاز تاريخ جهاد لا ينقطع، وقد وجدت هذه البلاد في وسط صراعات دولية منذ القدم، فهي بين دول إمبراطورية ضخمة: تركيا وإيران وروسيا. وما دام الإسلام دين عالمي والمسلم أخو المسلم، فقد أصبح الجهاد لنُصْرة هؤلاء المظلومين فرض عين أو كفاية على الأقل. ولذلك رأينا راية الجهاد خفّاقة باستمرار، ويشهد التنوع السكاني في هذه البلاد على هذه الظاهرة، فقد هاجر بعض الشراكسة بعد هجمات «جنكيز خان» إلى مصر وكوَّنوا المماليك (عز الدين أيبك وقطز وبيبرس) الذين هزموا المغول في «عين جالوت»، وطردوا الصليبيين من مصر والشام وحاربوا البرتغاليين المحتلين للشرق العربي. وللشراكسة القوقازيين تاريخ طويل ومشرّف في حركات التحرّر العربية، وقد حكم «محمد علي» (الألباني) مصر كما حكمت أسرته حتى قيام الثورة المصرية عام 1952م. بالمقابل شارك العثمانيون بالجهاد إلى جانب إخوانهم في القوقاز وبلاد ما وراء النهر، وكذلك الإيرانيون، ولا يخفى أنَّ المجاهدين العرب الذين انطلقوا من أفغانستان إلى القوقاز شكلوا استمراراً لحركة تاريخية جهادية معهودة بين المسلمين من شتَّى أرجاء المعمورة وبين إخوانهم المحاصرين بالروس والأوروبيين..

يتكوّن القوقاز إضافة إلى الجمهوريات المستقلة (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا وأبخازيا) من جمهوريات الشمال القوقازي ذات الحكم الذاتي والتي عانت الأمرّين ولا تزال إثر الحملة الروسية التاريخية على تاريخها وممتلكاتها وأبعادها الدينية والحضارية. والقوقاز منطقة واحدة رغم تقسيماتها السياسية، تضم مجموعة كبيرة من الشعوب أهمُّها الشراكسة، والترك، والشاشان، والأكراد، والأوستين، والروس، والتتار، والأرمن، والداغستان، واليهود، والألمان والكرج، وتعتنق معظم هذه الشعوب الإسلام، فالمسلمون يشكِّلون أكثر من 85٪ من مجموع السكان. وللقوقاز أهمية جيواستراتيجية متميزة فهو مركز احتكام الامبراطوريات المتصارعة: الترك والإيرانيون والروس، إذا ما استثنينا التدخل الأمريكي والغربي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي.

تتكوّن جمهوريات شمال القوقاز المضطهدة تاريخياً من الروس من: داغستان، الشيشان، الأنغوش، أوسيتيا، كارديا الأديجة وأبخازيا. والحديث عن أي جمهورية من هذه الجمهوريات هو حديث عنها جميعاً، لإشتراكها بتاريخ جهادي واحد وظروف واحدة. فثورة الشيخ «شامل» في داغستان، التي دوّخت الغزاة القياصرة ثم الشيوعيين من عام

1800م حتى اليوم، هي ذاتها ثورة الشيخ «منصور أنابا» في الشيشان، وما نراه اليوم من جهاد وصراع حولهما هو ذاته الصراع حول القوقاز بكامله. ومما لا شك فيه أن اندلاع الثورة الإيرانية الإسلامية، واندلاع الجهاد الأفغاني ضد الروس ثم الأمريكان في أفغانستان، والصحوة الإسلامية العربية والوعي التركي (الإسلامي) بخطورة القادم من الأحداث، كل ذلك جعل من القوقاز بؤرة ملتهبة وكأنها دار حرب يقف في طرفها الأول إسرائيل والغرب الأمريكي، ويقف في طرفها الآخر المجاهدون المسلمون تحت شتى المسميات والدرجات. لقد تنبهت إسرائيل لخطورة المنطقة وأهمية الصراع فيها، فقامت بما عليها على أكمل وجه، وأقامت أحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوزبكتسان وكازاخستان، ثم امتدت الى التعاون الثقافي والإعلامي، فإسرائيل تنظر استراتيجياً إلى البعيد، حيث يلتقي الشرق العربي مع مسلمي آسيا الوسطى فتصبح إسرائيل محصورة بين القوَّتين. ومع أن عدد اليهود في جمهوريات آسيا الوسطى لا يتعدى 40 ألفاً، إلَّا أن إسرائيل تنظر إلى القدرات النووية والاقتصادية لهذه البلاد بمنظار الأهمية القصوى، إضافة إلى البعد الحضاري، فإسرائيل ترعى يهود العالم في أرجاء العالم بغض النظر عن عددهم، وقد بدأت إسرائيل فعلاً بخطوات عملية لربط يهود آسيا

الـوسـطى بـإخـوانـهـم في تـل أبـيب عبر المتـاحـف والمسـارح المشتركة!!

مهما يُقال عن الجهود التركية في المنطقة، لا بد من الالتفات إلى القيود الأمريكية والغربية على تركيا، وبخاصة بنود معاهدة (سيفر) التي وقّعت عام 1921م والتي حجّمت الدور التركي ضمن حدودها السياسية الحالية فقط. أما حلم إيران باستعادة خراسان الكبرى فيصطدم بشيء من المذهبية الخانقة التي لا يحبذها المسلمون في آسيا الصغرى.

دخول المجاهدين العرب ـ الأفغان على خط الجهاد في آسيا الصغرى يُمثّل فيما يمثّله، انطلاقة عقائدية نحو المشروع الإسلامي الكبير الذي يعتبر المسلمين أمّة واحدة، وبلاد الإسلام بلاد واحدة، والمسلمون للمسلمين كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.

«الخطّاب» ـ رحمه اللَّه ـ شخصية حربية جهادية، وقد كان ركناً من أركان الجهاد في دول آسيا الوسطى. أبوه سعودي وأمه من الأردن، أرسله أهله للدراسة في أمريكا وهو في سن الشباب، ولكنه ما لبث أن ظهر عام 1983م في عداد كتيبة المتطوعين العرب لقتال الشيوعيين في أفغانستان. بعد الانسحاب الشيوعي من أفغانستان انتقل خطّاب إلى طاجيكستان لمقاومة الشيوعيين هناك. عام 1993م انتقل

خطّاب(*) مع المجاهدين بإمرته إلى الشيشان حيث تمكّن ـ وهو الخبير بهذه الحرب ـ من تلقين «العدو» الروسي دروساً قاسية في المقاومة عام 1995م. في السابع من آب 1999م قاد «خطّاب» حوالي ألفي مقاتل معظمهم من المجاهدين العرب (الأفغان) للجهاد في داغستان حيث احتل عدّة قرى معلناً الجمهورية الإسلامية في داغستان.

يُعدّ «خطّاب» من أهم المناضلين المسلمين في دول آسيا الوسطى وفي الداخل الروسي أيضاً، مما يدلّ على وجود تنظيم جهادي متكامل يعمل «خطّاب» من ضمنه. بعد استشهاد «خطّاب» تلقّف الراية مجاهد آخر ومن بلده وتلاميذه.

النشيد الوطني الشيشاني

في ليلة مولد الذئب خرجنا إلى الدنيا
وعند زئير الأسد في الصباح سمونا بأسمائنا
وفي أعشاش النسور أرضعتنا أمهاتنا
ومنذ طفولتنا علّمنا آباؤنا فنونِ الفروسية
لا إله إلّا اللّه محمد رسول اللّه

(*) قضايا خاسرة ـ رياض نجيب الريس ـ دار الريس ـ بيروت ـ 2000م.

لهذه الأمة (الإسلامية) ولهذا الوطن ولدتنا أمهاتنا
وقفنا دائماً شجعاناً نلبي نداء الأمة والوطن
لا إلٰه إلَّا اللَّه محمد رسول اللَّه
جبالنا المكسوَّة بحجر الصَّوّان
عندما يدوِّي في أرجائها رصاص الحرب
نقف بكرامة وشوق وعلى مرّ السنين
نتحدَّى الأعداء مهما كانت الصعاب
وبلادنا عندما تتفجر بالبارود
من المحال ان ندفن فيها إلاَّ بشرف وكرامة
لا إله إلَّا اللَّه محمد رسول اللَّه
لن نستكين أو نخضع لأحد إلَّا اللَّه
فإنها إحدى الحسنيين نفوز بها
الشهادة أو النصر
لا إلٰه إلَّا اللَّه محمد رسول اللَّه
جراحنا تضمدها أمهاتنا وأخواتنا بذكر اللَّه
ونظرات الفخر في عيونهن تُثير فينا القوة والفخر
لا إلٰه إلَّا اللَّه محمد رسول اللَّه
وإذا حاولوا تجويعنا سنأكل جذور الأشجار
وإذا مُنع عنا الماء سنشرب ندى النبات
فنحن في ليلة مولد الذئب خرجنا إلى الدنيا

ونحن دائماً سنبقى مطيعين للّه ثم للوطن
ولهذه الأمّة
لا إلٰه إلّا اللّه محمد رسول اللّه.

27 فرسان تحت راية النبي(*)

يرى بعض المحللين أن الثورة الإيرانية الخمينية 1979م قد حفّزت الأصوليين، «أسامة بن لادن» و«أيمن الظواهري»، على الانطلاق من المحلية (باكستان ـ أفغانستان ـ السودان) إلى العالمية، لا سيما وأن الجهاد قد أفلح في انهزام السوفيات من أفغانستان. ولم تتمكن الولايات المتحدة من أسر المجاهدين في سجن الأمركة، التي طالما حذّر منها المنظرون الإسلاميون وعملوا على كسر طوقها الفولاذي الآسر.

هذه الفكرة نحو العالمية، التي طرأت في بال «الظواهري»، هي امتداد للفكرة الإخوانية بعالمية الإسلام، والفرق بينهما أن الإخوان لا يُؤيدون العالمية عبر السيف، بينما جاء الظواهري بعالمية مسلحة، مسلحةٌ بالحداثة، وبالأسلحة الحديثة جداً (التي هزمت الروس). وبالفكر العامي الذي لملمه من الإخوان

(*) اسم كتاب أيمن الظواهري الذي يحتوي على أسس العقيدة الأصولية المسلحة.

والترابي وبقية الحركات الإسلامية الإحيائية في العالمية العربي والإسلامي. على أن فكرة إحياء النموذج الأصولي لدولة الرسول محمد ﷺ كانت تراود القاعدة ولا تزال تملك عليهم عواطفهم وتملي عليهم التصورات التي يعملون بموجبها للقضاء على الروم والفرس (روسيا وأمريكا)، ثم ينطلقون لنشر الإسلام في العالم كلّه..

«الظواهري» هو مفتاح معرفة أسرار القاعدة، فهو الذي ولد وفي فمه ملعقة من ذهب، وهو الذي عاصر قهر الناصرية للإسلاميين وإعدام رؤسائهم، وهو الذي عاصر ظلم الحكّام على الرعية، فما كان منه إلَّا أن بدأ بتأسيس التنظيم الذي ارتكز على فكر «سيد قطب» حسب قول «الظواهري» نفسه في كتاب «فرسان تحت راية النبي»: «إن دعوة «قطب» إلى الولاء لوحدانية اللّه والخضوع لسلطانه تعالى، ولحاكميته من دون غيرها، هي الشرارة التي أشعلت الثورة الإسلامية ضد أعداء الإسلام في العالم أجمع».

بعد أن عمل طبيباً متبرعاً في أفغانستان عام 1980م، رأى «الظواهري» بأم عينه حقيقة القوة وضرورة الجهاد، وعاد وهو يرى بحزم أن الصراع المسلح هو وحده الكفيل بنصر الإسلام وتغليبه على الكفّار، وبأن الأرض الأفغانية جديرة بأن توفر خير فرصة لانتصار الجهاد...

عاد «الظواهري» إلى مصر، إلى المعتقلات فوراً بتهمة التخطيط لاغتيال السادات، وتعرّف في سجنه على العديد من المتشددين الإسلاميين ومنهم الشيخ «عمر عبد الرحمن»، وما إن أفرج عنه عام 1984م امتلأ حنقاً على النظام المصري الظالم، وبدأ يُدير العمليات المسلحة ضد النظام وضد رجالاته وضد السُيَّاح الإسرائيليين وكل أهداف «العدو القريب». عام 1985م غادر «الظواهري» مصر نهائياً إلى جدّة «المملكة العربية السعودية(*) وهو يخطط لضرب «العدو البعيد» أمريكا لأنها بنظره إن تهاوت تهاوى معها صغار التابعين... في مدينة جدّة تعرف إلى عشرات الناشطين، ومن مكة إلى أفغانستان يتعرف «الظواهري» على «أسامة بن لادن» وتبدأ رحلة القاعدة..

كان الظواهري ينتقد الخط المسالم للإخوان المسلمين، حتى أنه كتب كتاباً بهذا الصدد: «الحصاد المرّ للإخوان المسلمين في ستين عاماً»، ندد فيه بسياسة الاسترخاء والبعد عن الجهاد والتقرّب من الحُكّام وبخاصة في الخليج والجزيرة العربية، كما رفض «الظواهري» فكرة قبول الإخوان بالديمقراطية المتنافية من وجهة نظره ـ مع الدين الحق.

(*) أصل الظواهري من مدينة جدّة من منطقة «ظواهر»، وهو سليل أسرة عريقة، تزاوجت مع ملوك المملكة العربية السعودية..

بعد وفاة «عبد اللّه عزام»، عام 1989م بشكل غامض، عام الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، أصبح الظواهري هو المنظِّر العملي «لأسامة بن لادن»، وانتقلت كراهية الاحتلالين السوفييتي والأمريكي من «الظواهري» إلى «ابن لادن» لا سيّما وأن القوات الأمريكية بدأت تتجمّع بالآلاف في الأراضي المقدّسة، المملكة العربية السعودية، مما حوّل كل تفكير «بن لادن» إلى كيفية الانتقام من هؤلاء الغزاة، الذين استخدموا المجاهدين لحرب الشيوعيين في أفغانستان، ثم توقَّفوا عن دعمهم، ثم ذهبوا لاحتلال بلادهم المقدسة. بين الأعوام (1992 ـ 1996م) رحل «الظواهري» و«بن لادن» إلى السودان تلافياً للضغوط الباكستانية الموجهة من أمريكا والسعودية عليهما. وقد كانت محطة السودان، بقرب «حسن الترابي»، من المحطات الأساسية في استكمال التكوين الأصولي المسلح ضد العدو الأبعد، الولايات المتحدة الأمريكية.

من السودان تمكّن «ابن لادن» و«الظواهري» من تنظيم مجاهدية في أربع مناطق: مصر والجزائر والبوسنة ولندنستان (لندن)، وقد تكوَّنت لديهما شبكة مالية وعسكرية منظمة، ثم أُرسل المجاهدون إلى الصومال لمقاتلة القوات الأمريكية.

عام 1995م حاول الأصوليون اغتيال الرئيس المصري «حسني مبارك» خلال زيارته لأثيوبيا وفشلت المحاولة، فتمّ

تفجير السفارة المصرية في إسلام آباد(*) وبدأت الصراعات تنكشف شيئاً فشيئاً مما شكّل ضغطاً دولياً على السودان لطرد «الظواهري» و«ابن لادن» معاً. وهكذا حدث بالفعل مما جعلهما يهربان إلى الطالبان (أفغانستان)، الدولة الإسلامية الناشئة بظل الحكومة الباكستانية والدعم الأمريكي المخابراتي. على أن «الظواهري» لم يغفل الساحة الشيشانية التي أُسر فيها بعد معركة مع الروس ثم أطلق سراحه لعدم توفر الأدلة ضده.

بدأت العمليات الضخمة تُوجّه من غرفة العمليات في جبال أفغانستان ضد العدو الأبعد (أمريكا):

- هجوم عنيف بالشاحنات المفخخة ضد ثكنات الجيش الأمريكي في الخبر (1996م).
- تدمير السفارتين الأمريكيتين في تانزانيا وكينيا(**)(1998م).
- تدمير البارجة الأمريكية (يو. أس. أس. كول) في عدن (2000م).

(*) تجد ذلك في كتاب «فرسان تحت راية النبي» لأيمن الظواهري الذي نشر في ديسمبر 2001م، على حلقات في جريدة الشرق الأوسط، وهو بمثابة «معالم في الطريق» للإخوان المسلمين.

(**) حدثت التفجيرات في 7/ 8/ 1998م، وهو يوم الذكرى الثامنة لدعوة الملك فهد ابن عبد العزيز القوات الأمريكية والتحالف لإسقاط صدام حسين الذي احتل الكويت في 2/ 8/ 1990م.

ـ التحضير للهجوم الأكبر في نيويورك وواشنطن 11/ 9/ 2001م.

ولكن ما هي المنطلقات العقائدية والفكرية التي زوَّدت المجاهدين بهذا القدر العظيم من الإندفاع والاستشهاد والاستمرار؟ لا يمكن فهم هذه المنطلقات إلَّا من «أيمن الظواهري» ذاته:

1 ـ الجهاد المسلَّح هو الرد الوحيد على الطاغوتية الدولية التي حدّدت عدوها بأنه الأصولية الإسلامية (الجهادية).

2 ـ لا بد من أن يتكوَّن تحالف من الحركات الجهادية في بلاد المسلمين كافة، وفي البلدين اللذين تحرّرا بالجهاد في سبيل اللَّه، وهما أفغانستان والشيشان، في مواجهة التحالف الكافر.

3 ـ أعداؤنا هم قادة عصابة الكفر العالمية، الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل، ووسيلتنا الشبان المقاتلين في الجهاد المستعدين للتخلي عن كل ملذات الدنيا من أجل الآخرة.

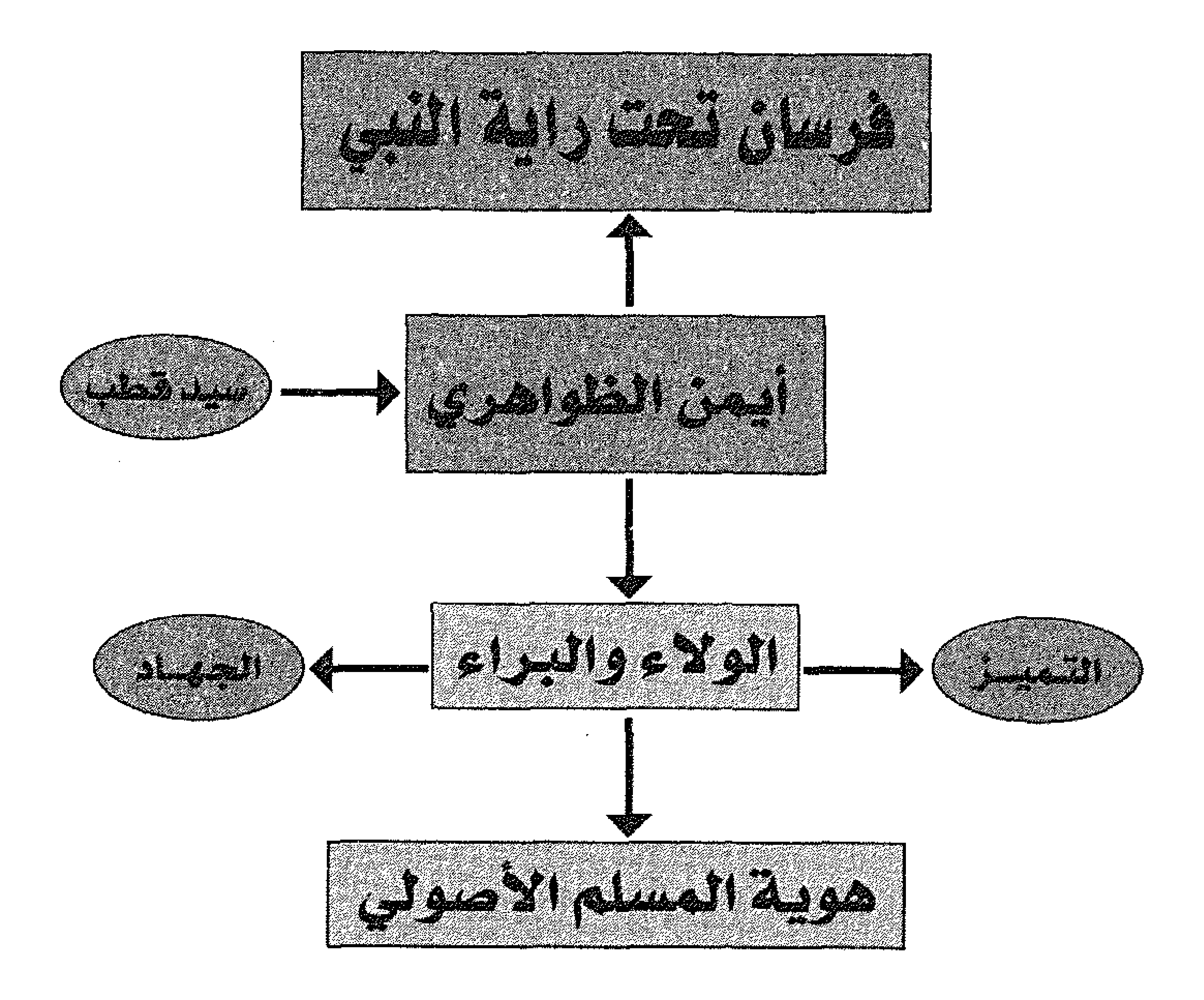
4 ـ لا بدّ من ربط المجاهدين بالأمة (الجماهير)، ولا بد من رفض القيادة العمياء (القيادات التي لم تتخذ الجهاد سبيلاً).

5 ـ لا بد من إحراق أيادي أولئك الذين يشعلون النار في بلادنا حتى ولو تطلّب ذلك ضرب المدنيين وهو أمر مشروع.

6 ـ فقهاء القصور (ربما المقصود هو الشيخ «يوسف

القرضاوي» لا يمثلون علماء الأمة لأنهم لا يفتون بالجهاد ضد الصليبيين واليهود».

«أيمن الظواهري» بهذه المنطلقات يحدد آفاقاً عالمية للجهاد في سبيل اللّه، بينما يرى أعداؤه بأنه يحدّد آفاقاً عالمية نحو الفتنة وتخلُّف العالم الاسلامي ي زمن الحداثة والعولمة والانفتاح.



معالم أساسية في فكر أيمن الظواهري تعتمد على قول الله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

(المائدة، الآية 50)

28 الرعاية الأمريكية للتطرف الأصولي

هناك إشكالية ضخمة تُهيمن على العالم كله، وتُساهم ـ وهي غامضة برسم السياسات الغربية والأمريكية، وإعلان الحروب، وتحديد الأعداء ووضع الفلسفات وتقسيم العالم إلى خيرٍ وشرير . . . هذه الاشكالية هي رؤية الإسلام للآخر، هل قرّر الإسلام الأصولي عدم التمازج مع غير المسلمين وقرّر تبعاً لذلك توجيه الدعوات لأتباعه بقتل الكفّار وتحويل الدنيا إما إلى دار إسلام وإما إلى دار حرب؟

حاول ويحاول المستشرقون والكتّاب التابعون للإدارات الأمريكية والغربية بل وبعض الكتّاب العرب، عرض الإسلام وكأنه غول شرير وقوة شيطانية إرهابية تجتاح العالم منذ القرن السابع حتى اليوم. وأن لدى الإسلام فتوى مركزية نابعة من مركزية التحليل الفقهي

(Theologocentrism) توجهه لهذا العداء ضد الأمم المتقدمة(*).

ويرى هؤلاء أن الأصولية الإسلامية التي تمثّلت بجماعة الإخوان المسلمين منذ عام 1928م كانت وراء النظرة الأصولية المخيفة. وأن من ينتقد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فهو حتماً إرهابي أصولي. وهكذا أصبح اسم الإسلام ملازماً للإرهاب بغض النظر عن التفاصيل، وأصبحت التصرفات الصغيرة، لفرد أو لجماعة مهما كانت الملابسات، تمثل الكلّ الإسلامي وملتزمة بدفع الثمن على مستوى العالم الإسلامي بكامله. وأصبحت المفردات الإسلامية كالجهاد والإرهاب مأخوذة على المحمل السلبي دائماً بغض النظر عن معناها الحقيقي في الفقه الإسلامي. هكذا صنع الغرب لنفسه عدواً وأصرّ على ذلك، فهل سيربح الغرب هذه المعركة أم أن الغلبة ستكون للإسلام؟

أخطأ الغرب وأخطأت أمريكا بإظهار العداء الشامل للإسلام ولمسلمي العالم لأسباب افتراضية هي الإرهاب الكامن في الدين الإسلامي، وقد جاء ذلك الخطأ إما بسبب الجهل بجوهر الإسلام، وإما لأسباب استراتيجية مقصودة وعلى

(*) انظر ماكسيم رودنسون، الافتتان بالإسلام، باريس منشورات لاديكوفرت- 1989م، وكذلك كتاب لويس برنارد «الإسلام والغرب» وكتابه اللغة السياسية للإسلام.

رأسها التحضير لغزو العالم بدءاً من بلاد المسلمين تحت مبررات الإرهاب والأصولية المسلحة المخيفة. والأولى أن يُنظر إلى الإسلام كدين يرفض الظلم والإرهاب ويدعو إلى السلام والتمازج، لا النظر إليه من خلال بعض التصرفات التي قد تكون من صناعة المخابرات الأمريكية ذاتها.

حاول المرحوم الإمام «محمد مهدي شمس الدين»(*) شرح قضية الجهاد بالشكل الجوهري فقال: بأن الفقهاء المسلمين قد قيّدوا ممارسة الجهاد وجعلوه بعيداً عن التصرفات الاعتباطية وأنّه لا يُقام إلَّا ضد الكفار الذين لا تربطهم مع المسلمين علاقات تعاهد أو هدنة.

إن الدعوات الغربية لحرب الإسلامي تتعاظم ويتعاظم معها الترتيب لحرب ضمن الإسلام(**) تمهيداً لضربه من الداخل، وهذا ما يفسّر مسايرة السياسات الغربية لبعض التيارات الإسلامية، والتصدي القاصي لبعضها الآخر وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن كيف بدأت الأصولية تأخذ كل هذا الزخم العالمي ولماذا من أفغانستان بالذات؟!

(*) فقه العنف المسلح في الإسلام - محمد مهدي شمس الدين - المؤسسة الدولية - بيروت 2001م.

(**) انظر توماس فريدمان - عزيزتي السعودية - نيويورك تايمز 12/ 12/ 2001م.

يصف «ابن بطوطة»(*) أفغانستان بالخشونة وأن الإسلام قد وصل إليها في القرن السابع الميلادي، وتقع بين إيران والهند وروسيا وأوزبكستان وهي امبراطوريات ضخمة. أكثر من نصف سكان أفغانستان من البشتون سكان الجنوب المحاذي لباكستان، أما في الشمال فيعيش الأوزبك ويعيش الطاجيك في الغرب، وهم على دين جيرانهم. ومشهور عن الأفغان أنهم لا يخضعون لمستعمر، وهذا ما حاوله البريطانيون والروس وفشلوا فرحلوا. يقول المثل: احذر سم الأفعى وأسنان النمر وثأر الأفغان. ويبدو أن أمريكا قد استخفّت بالتاريخ الأفغاني وأرادت أن تطرد روسيا التي احتلت أفغانستان عام 1979م فبدأت بسياسة التدخل من الباب الخلفي، وهي السياسة التي جرّت وتجرُّ الويلات على المنطقة بكاملها، إذ أدخلت معها الأصولية الإسلامية التي لا يعرف أحد حتى اليوم هل هي أمريكية أم هي ضد أمريكا، وبتعبير أدق متى كانت مع أمريكا ومتى أصبحت ضدها!!

سلمت الولايات المتحدة المجاهدين للوجود الروسي في أفغانستان حتى غادرت روسيا مقهورة عام 1989م بعد عشر سنوات من النضال البطولي الإسلامي الذي شارك فيه معظم

(*) ابن بطولة، رحلة ابن بطوطة، دار صادر ـ بيروت.

العالم الإسلامي، ولكن من أجل من؟ فجأة بدأ المجاهدون والممولون من السعودية والمسلحون من أمريكا وباكستان، يشعرون بالضيق من أمريكا، فقد استعملتهم ورقة رابحة لمحاربة الشيوعية وهي في طريقها لشق صفوفهم والقضاء عليهم، والأكثر من كل ذلك فإن هناك فجوة كبيرة بين الأهداف البعيدة المدى لكل من الطرفين اللدودين.

اشتهر آنذاك أن السفير السعودي «بندر بن سلطان» أراد أن يثبت للولايات المتحدة قدرة بلاده على التأثير في العالم الإسلامي، وأنها الحليف الأهم، حتى من إسرائيل في المنطقة(*)، فتبنّت السعودية طالبان التي خرجت من عباءة الأصولية التراثية في المنطقة، وأغدقت عليها المساعدات العقائدية والمالية والسياسية، ولم يَدِرْ في خلد أيٍّ من الأطراف التي صنعت طالبان (السعودية وأمريكا وباكستان)، بأن السحر سينقلب على الساحر، وأن هذه المجموعة ستعود لجذورها السلفية ولمشروعها الإسلامي الأصولي، وستكون العدو الأشرس لهذه الدول مجتمعة.

ماذا أرادت السعودية من ذلك الدعم السخي لطالبان؟ هل كانت تخشى من إيران ذات النفوذ التاريخي في أفغانستان؟

(*) من ذلك تمويل السعودية لمجموعات الكونترا في نيكاراغوا.

وهل أرادت أن تتحول إلى لاعب عالمي قوي وفاعل في آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وهل كان في خطط المملكة العربية السعودية أن تنشر المذهب الوهابي ـ السعودي في تلك المنطقة ذات الجاذبية والانجذاب لمثل هذه المشاريع؟ أما ما أرادته أمريكا وما أرادته الباكستان فمعروف جدا(*).

بدأت الشبكة الإسلامية الدولية بالتكوُّن الحقيقي انطلاقاً من «عبد اللَّه عزام» مؤسس حماس، وهو من ألهم «أسامة بن لادن» أن يتقدم في حبك قوة هذه الشبكة، وقد اتفق الاثنان، مع اختلاف العمر بينهما، في رفض المفهوم القومي للنضال، كما اتفقا على ضرورة توحيد المجاهدين على القضايا الإسلامية العالمية.

وقد ذكر «عماد ندّاف» في كتابه «أسامة بن لادن»: واحد من مليار، الصادر عن مؤسسة الإيمان في بيروت عام 1998م، إن اللقاء الأول بين «عزّام وبن لادن» كان في السعودية أثناء رحلات جمع التبرعات التي كان يقوم بها عزام في الخليج والجزيرة العربية(**) وقد أعجب «بن لادن» بالفكر العالمي

(*) تبنى المجاهدون الأفغان القضية الكشميرية وأصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجيتهم المعنوية والعسكرية، أما الهدف الأمريكي فالسيطرة على منطقة استراتيجية هامة كانت من الممنوعات في العهد السوفييتي الراحل.

(**) انظر أسامة بن لادن: واحد من مليار، خصوصاً الصفحات: 53، 56، 81.

«لعزّام» وعزم على دعمه والاستمرار على نهجه. بعد مقتل «عزام» الغامض عام 1989م أصبح «بن لادن» القائد الأوحد على الساحة الأفغانية الأصولية.

الأفغان العرب هم رجال عزّام ورجال «بن لادن»، وهم أساس الأصولية الإسلامية المسلحة في مصر والجزائر وأفغانستان وكشمير وكل العالم...

عندما اغتيل «احمد شاه مسعود» ـ زعيم تكتل الشمال الأفغاني ـ في 9/ 9/ 2001م، بدا وكأنّ أفغانستان قد خَلُصت لطالبان، وأن القادم سيكون هو الأخطر مقارنة بما سبق من الأحداث، وبالفعل ما هي إلّا أيام قليلة حتى تهاوت أبراج التجارة العالمية في نيويورك في 11/ 9/ 2001م وبدأ العالم ينظر إلى المسلمين وبخاصة في أفغانستان وكأنهم رأس الإرهاب وأصله وفصله..

ما هي النظرة الأمريكية الجديدة لأفغانستان؟ وأين أصبحت أحلام أمريكا بأفغانستان مستقرة من أجل أنابيب الغاز الطبيعي على الأقل؟ وكيف ستتصرّف السعودية إزاء هذه الكارثة الجديدة ومعظم المتهمين منها؟

ما هي المكاسب وما هي الخسائر السعودية من صعود وانفلات عقال الأصولية التي قادها «بن لادن»؟!

مرّ «أسامة بن لادن»(*) بعدّة مراحل في تكوينه الفكري والتنظيمي. في البداية كانت سلفيته قريبة من سلفية الإخوان المسلمين الحذرة، فالإخوان المسلمون لا يؤمنـون بالتعميم، لا يكرهون كل اليهـود أو كل النصارى، لا يُعمّمون أحكامهم على الأنظمة ولا يقطعون حبل الدعـوة مع المعارضين. أما «بن لادن» فيُعلنْ أنه يكره اليهود والمسيحيين ويراهم صليبيين.

وهو لاحقاً يتهم الحكم السعودي بما يتهم به أمريكا من الفساد والعمل ضد الشعوب، ولذلك فأصولية «بن لادن» هي أصولية حربية جديدة على الساحة الإسلامية غير معروفة سابقاً بل وغير مقبولة في شرع وتصورات معظم الحركات الإسلامية، وبالذات الإخوان المسلمين أصحاب الوسطية والإصلاح بعيداً عن العنف المسلح والمغامرات التي ربما تُسيئ إلى العالم الإسلامي دفعة واحدة.

لقد مزج «بن لادن» بين بعض تصورات سيد قطب «الثورية»، وبين سلفيته الأساسية، مضيفاً إليهما أصولية «أيمن الظواهري» زعيم الجهاد الإسلامي المصري، فأخرج للعالم «الجَبهة العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين» المعلنة في

(*) الحياة: 4/ 10/ 2001م.

23/ 2/ 1998م(*). ومهما يكن جذر هذه الجهة فإنها تختلف جذرياً عن أصولية الإخوان المسلمين التي وضعها المؤسس الإمام البنا كما مرّ مفصلاً.

بدأت مشاكل «بن لادن» مع الحكومة السعودية بعد حرب الخليج (1990 ـ 1991م) عندما دعت المملكة الجيوش الأمريكية والعالمية للتمركز فيها للانقضاض على صدام حسين وتحرير الكويت، وقد تركز اعتراض «بن لادن» على فكرة دخول القوات الأجنبية إلى الأرض المقدّسة ذاتها وهو مما يخالف الشرع الإسلامي الحنيف، على الأقل بالمنظور السلفي الأصولي الذي تراكم في ذهن «بن لادن» إثر عمله الجهادي أيام «عبد اللّه عزام»، وإثر ملازمة د. «حسن الترابي» في السودان إبان قوة الجماعة الإسلامية السودانية في الحكم وقد كانت سنوات (91 ـ 96م) من أزهى سنوات النضوج العقائدي والتنظيمي «لابن لادن».

عندما طرد «بن لادن» من السودان عام 1996م بسبب الضغط الدولي، كانت طالبان هي الملاذ الحقيقي، لا سيّما وأن عند «بن لادن» ما سيقدمه من مال وتنظيم وعسكرة لأفغانستان الجديدة التي اعتنقت الوهابية في أشدّ درجاتها، وتحولت

(*) راجع عولمة الإرهاب للمؤلف.

بموجبها أفغانستان إلى سجن كبير للحريات إلَّا لمن أجازه الأصوليون من «الملاّ عمر» إلى «بن لادن» الذي وإن ظل في أفغانستان بعد أحداث (11/ 9) في أمريكا إلَّا أنه خرج من ضمائر شرائح متعدّدة في العالم الإسلامي، لا لسبب عقائدي، ولكن بسبب النتائج الوخيمة التي طاولت المسلمين في العالم، وبخاصة مسلمي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت العلاقات الأميركية ـ السعودية تبادلية واضحة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد كان لزاماً على أمريكا حماية الحكم السعودي(*)، وكان على السعودية الالتزام بالسياسات الأمريكية وبخاصة محاربة الشيوعية والاستمرار بضخ النفط والالتزام بأمن إسرائيل(**).

وقد حرصت الدولتان على استمرار هذه العلاقات التبادلية حتى جاءت أحداث (11/ 9) فغيّرت الكثير من الثوابت وأصبح الشعب الأمريكي يقول علانية لا(***) للمملكة العربية السعودية.

(*) يُراجع كتاب فرد هاليداي «Arabia without Sultans» ـ دار بنغوين ـ 1975م.

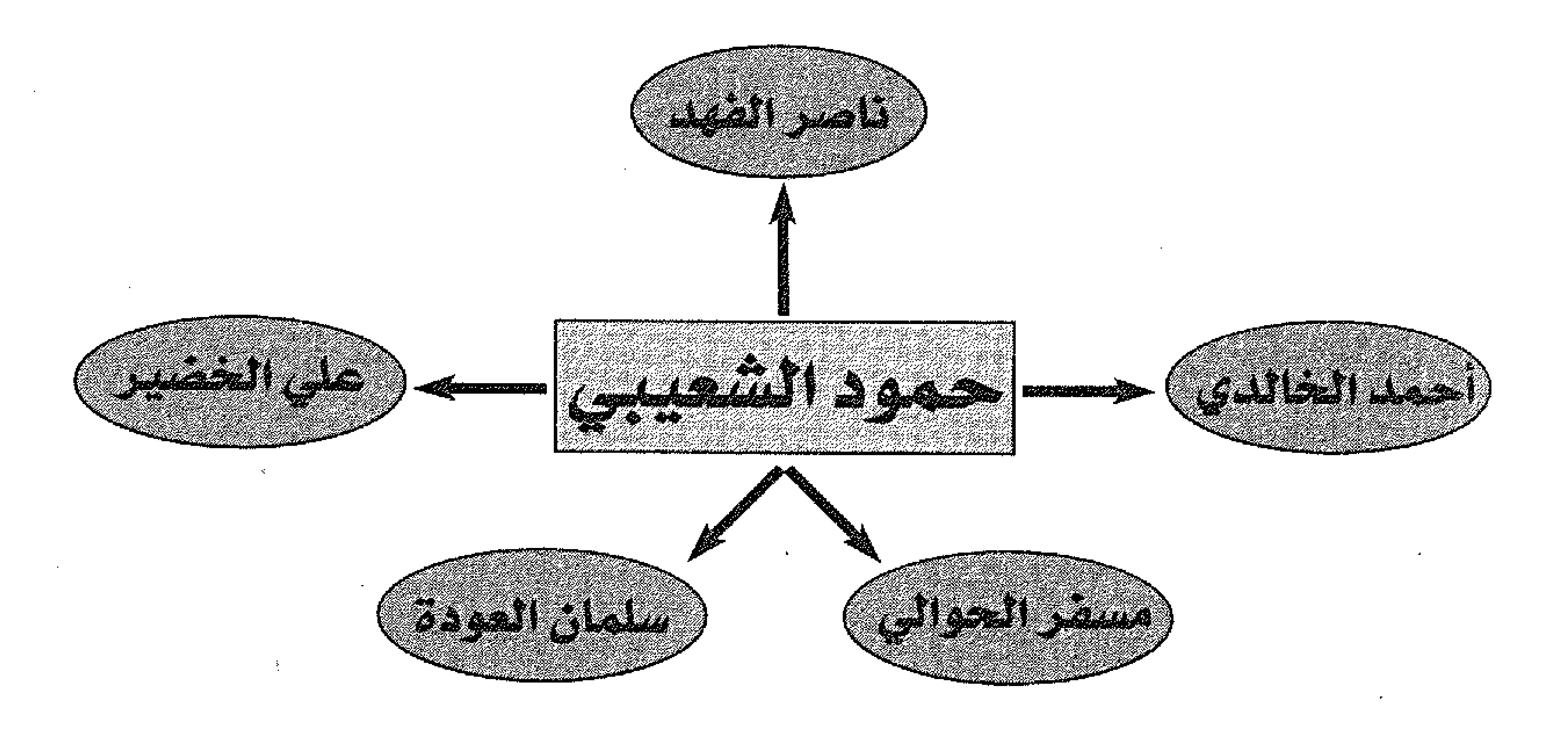
(**) يراجع الاتفاق السعودي ـ الأمريكي بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والذي تقدم أمريكا بموجبه الحماية للملكة نظير النفط والسياسات الخارجية.

(***) وفقاً لاستطلاع أجرته شركة، غالوب الأمريكية ونشر في أوائل عام 2002م، يحتفظ الرأي العام الأمريكي بصورة سلبية عن المملكة السعودية، 53٪ من الشعب يقول لا.

ظهرت الحميمية السعودية الأمريكية في عهد الرئيس «ريغان» حيث تعاون الأمير «بندر بن سلطان» السفير السعودي في أمريكا، والأمير «تركي الفيصل» رئيس المخابرات السعودية، مع الإدارة الأمريكية والمخابرات المركزية بشكل فاعل للغاية لتحقيق الوئام والتعاون العسكري والأمني والاقتصادي، وقد كان تمويل ودعم الأفغان العرب وتشجيع الشاب المتحفّز «أسامة بن لادن» على الجهاد ضد الشيوعية، من أوائل الثمرات، التي وإن كانت الحكومات لا تعترف بكل تفاصيلها إلّا أنها أصبحت من تاريخ المنطقة. ويقرأ في هذا المجال كتاب «ستيفن أمرسون»: «The American House of Sand».

بعد تفجيرات الخبر عام 1996م بدأت الولايات المتحدة تطلب المزيد من التدخل المباشر في الشأن الداخلي السعودي والبحث بنفسها عن العدو الخفي، هل هي القاعدة أم إيران أم عدو آخر؟! وبدأت بالحديث السلبي وبالتسريبات السلبية عن الأسرة الحاكمة ومدى الفساد في إدارة الدولة، بل وامتد النقد إلى المناهج المدرسية السعودية بل وإلى خطب المساجد وما يُقال في الصلوات وهو جزء من طبيعة الصلف الأمريكي عندما يكون ذلك ضرورياً!! في مقابل ذلك أعلن الأمير (الملك) «عبد اللّه بن عبد العزيز» مبادرته الشهيرة في حديثه الخاص مع

الصحافي «توماس فريدمان» في إشارة واضحة لحرص المملكة على النهج الأمريكي الحريص على أمن إسرائيل وقوتها في الصراع العربية ـ الإسرائيلي .



أسماء مشهورة من شيوخ الأصولية في المملكة العربية السعودية.

توفي الشيخ الشعيبي حزناً على سقوط حكم طالبان في 20/ 2/ 2002

الملاحق(*)

انهيار اتفاقية أوسلو للسلام:

- 14 أيار/ مايو 1948 : إعلان دولة إسرائيل.
- 5 ـ 10 حزيران / يونيو 1967 : حرب الأيام الستة: احتلال إسرائيل الضفة الغربية في الأردن، وقطاع غزة المصري، والجولان السوري.
- أيلول/ سبتمبر 1970 : أيلول الأسود: سحق الجيش الأردني منظمة التحرير الفلسطينية؛ إقامة قيادة الثورة الفلسطينية في لبنان.
- تشرين الأول/ أكتوبر 1973 : الحرب الرابعة الإسرائيلية العربية، أو حرب رمضان.
- 1 شباط/ فبراير 1979 : إعلان الإمام الخميني قيام الجمهورية الإسلامية.
- 26 آذار/ مارس 1979 : التوقيع على اتفاقيات «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة.
- 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 : اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان.
- 22 أيلول/ سبتمبر 1980 : إشعال صدام حسين الحرب على إيران.

(*) جيل كيل: الفتنة ـ دار الساقي ـ بيروت 2004م.

ـ 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1981: اغتيال الرئيس المصري أنور السادات.
ـ 6 حزيران/ يونيو 1982: اجتياح إسرائيل للبنان، في ما سمّي «سلام الجليل» لطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.
ـ 14 ـ 18 أيلول / سبتمبر 1982: مذبحة في حق اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.
ـ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1983: عملية انتحارية مزدوجة في بيروت، ضد قوات المارينز الأميركية (241 قتيلاً) والجنود الفرنسيين من القوة المتعددة الجنسيات للفصل بين المتقاتلين (58 قتيلاً).
ـ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983: عمليات انتحارية ضد قيادة القوات الإسرائيلية في صور (جنوب لبنان).
ـ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987: بداية الانتفاضة الأولى، والتي سمّيت «انتفاضة الحجارة» في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.
ـ 2 آب/ اغسطس 1990: أجتياح العراق للكويت وبداية حرب الخليج
ـ تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1991: مؤتمر مدريد بين إسرائيل، وسوريا، والأردن وممثلين فلسطينيين تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي.
ـ 23 حزيران / يونيو 1992: انتخاب «إسحق رابين» رئيساً لوزراء إسرائيل.
ـ 9 ـ 10 أيلول / سبتمبر 1993: اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.
ـ 13 أيلول/ سبتمبر 1993: انتهاء المحادثات في أوسلو: توقيع ياسر عرفات وإسحق رابين، في البيت الأبيض، على إعلان المبادئ حول ترتيبات انتقال الحكم الذاتي إلى الفلسطينيين.

ـ 25 شباط/ فبراير 1994 : مستوطن متطرف يهودي يدعى «غولدشتاين» يقتل 29 فلسطينياً أثناء أدائهم الصلاة في مسجد في الضفة الغربية .

ـ 4 أيار/ مايو 1994 : التوقيع على أول اتفاق مؤقت سمِّي اتفاق «غزة ـ أريحا» .

ـ نيسان/ أبريل 1995 : اعتقال 140 عضواً من حماس أو من المتعاطفين معها .

ـ 28 أيلول/ سبتمبر 1995 : التوقيع بين «عرفات» و«رابين» في واشنطن على اتفاق بالوكالة بين إسرائيل والفلسطينيين حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق طابا أو أوسلو 2) .

ـ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 : اغتيال «إسحق رابين» على يد طالب يهودي متديِّن من اليمين المتطرّف ، بيغال أمير ، وهو من أنصار إسرائيل الكبرى .

ـ نيسان / أبريل 1996 : عملية عسكرية إسرائيلية سمّيت «عناقيد الغضب» في قانا (جنوب لبنان) .

ـ 29 أيار/ مايو 1996 : فوز ب«نيامين نتنياهو» والليكود في الانتخابات التشريعية في إسرائيل .

ـ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 : التوقيع على مذكرة «واي ريفر» .

ـ 17 أيار/ مايو 1999 : فوز العمالي «إيهود باراك» في الانتخابات التشريعية بإسرائيل .

ـ 23 ـ 24 مايو/ أيار 2000 : انسحاب الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان .

ـ 28 أيلول / سبتمبر 2000 : «نزهة» آرييل شارون إلى القدس الشرقية ، ودخوله الحرم القدسي ؛ بداية الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية .

- 29 أيلول/ سبتمبر 2000: إطلاق عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية الانتفاضة الثانية.
- 9 كانون الأول/ ديسمبر 2000: استقالة إيهودا باراك من منصب رئيس وزراء إسرائيل.
- 19 ـ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000: معاودة مفاوضات السلام حول مسألة وضع مدينة القدس، واتصالية الأراضي وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، برعاية الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون».
- 20 كانون الثاني/ يناير 2001: جورج دبليو بوش، الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة، يتولّى مهماته.
- 6 شباط/ فبراير 2001: انتخاب آرييل شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية، وهو مرشح الليكود.
- أيار/ مايو 2001: موجة من العمليات الانتحارية قامت بها حماس والجهاد الإسلامي.
- 11 أيلول/ سبتمبر 2001: اعتداءات طاولت الولايات المتحدة.
- 2 تشرين الأول/ اكتوبر 2001: أعلن جورج دبليو بوش تأييده قيام دولة فلسطينية.
- كانون الثاني/ يناير 2002: حماس تَعِدُ بشن «حرب شاملة على إسرائيل
- 18 شباط/ فبراير 2002: خطة للسلام تقدم بها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله يقترح فيها انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها مقابل السلام مع جيرانها العرب.
- 20 ـ 21 شباط/ فبراير 2002: تكثيف الغارات الإسرائيلية والقصف على الفلسطينيين؛ تدمير مركز قيادة عرفات.

- 29 آذار/ مارس ـ 21 نيسان/ أبريل 2002: عملية «السور الواقي» واحتلال الجيش الإسرائيلي مدناً واقعة تحت السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومنها جنين.
- 20 أيار/ مايو 2002: «مشروع بناء الجدار العازل» من قِبل إسرائيل على امتداد ثلاثمائة وخمسين كيلومتراً على الخط الأخضر.
- 28 كانون الثاني/ يناير 2003: إعادة انتخاب آرييل شارون رئيساً لوزراء إسرائيل.
- 29 نيسان / أبريل 2003: تعيين السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبا مازن) رئيساً للوزراء.
- الأول من أيار/ مايو 2003: تقديم اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، روسيا) خارطة الطريق إلى الإسرائيليين والفلسطينيين.
- 4 حزيران/ يونيو 2003: قمة ثلاثية بين الولايات المتحدة، وإسرائيل، والفلسطينيين في العقبة (الأردن).
- 6 أيلول/ سبتمبر 2003: استقالة محمود عباس، وحلول أحمد قريع مكانه.
- 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2003: تقديم «ميثاق جنيف» الذي ندّدت به حكومة آرييل شارون.
- 4 ـ 7 كانون الأول/ ديسمبر 2003: فشل المفاوضات بين الفلسطينيين حول إعلان هدنة وإيقاف العمليات إلى حين.
- 29 كانون الثاني/ يناير 2004: تبادل للأسرى بين إسرائيل وحزب اللّه اللبناني.

ـ 22 آذار/ مارس 2004 : اغتيال الزعيم الفلسطيني الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، أثناء غارة إسرائيلية استهدفته.
ـ 17 نيسان/ أبريل 2004 : اغتيال عبد العزيز الرنتيسي في غزة، القائد الجديد لحماس.
ـ 2 أيار/ مايو 2004 : رفض الليكود للخطة الإسرائيلية الأحادية حول الانسحاب من غزة.
ـ 6 حزيران/ يونيو 2004 : إدانة مروان البرغوثي، قائد فتح في الضفة الغربية، والحكم عليه بالمؤبد، بينما كانت الحكومة الإسرائيلية تصدق على الانسحاب الأحادي من غزة.

ثورة المحافظين الجدد:

ـ 1937 : دخول الفيلسوف ليو شتراوس إلى الولايات المتحدة.
ـ 1940 : إيرفينغ كريستول مجازاً من جامعة سيتي كولدج في نيويورك.
ـ 1943 : إنشاء «المؤسسة الأميركية للاستثمار» من أجل السياسة العامة، في واشنطن.
ـ 1949 ـ 1962 : عمل ألبرت ولستتّر في «راند كوربرايشن».
ـ 1953 : مشروع «سولرديوم» بمبادرة من الرئيس أيزنهاور.
ـ 1956 : إيرفينغ كريستول يؤسس مجلة المصلحة العامة.
ـ 1968 : «ربيع براغ».
ـ 1968 ـ 1980 : رسوخ «الثقافة المضادة» في المنابر الجامعية الأميركية.
ـ 1973 : وفاة ليو شتراوس.
ـ 1975 : سقوط سايغون في يد الجبهة الشعبية الفيتنامية الشمالية المناصرة للسوفيات.

ـ 1978 : انتخاب البابا يوحنا ـ بولس الثاني.
ـ كانون الأول/ ديسمبر 1979 ـ 15 شباط/ فبراير 1989 : الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، وانسحابه منها بفضل الجهاد المدعوم من الولايات المتحدة.
ـ 1981 ـ 1988 : رئاسة رونالد ريغان : المحافظون الجدد في دوائر الحكم.
ـ 8 حزيران/ يونيو 1982 : عملية ايران ـ كونتراس.
ـ 1985 ـ 1987 : إنشاء «الهيئة الوطنية من أجل الديموقراطية» وجريدة الديموقراطية.
ـ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 : نشر أعمال آلان بلوم «الروح العزلاء: بحث في أفول الثقافة العامة».
ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 : جورج بوش الأب يُنتخب رئيساً للولايات المتحدة.
ـ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 : انهيار جدار برلين وانقضاء العصر الثنائي القطب.
ـ 2 آب/ أغسطس 1990 : اجتياح صدام حسين الكويت.
ـ 7 آب/ أغسطس 1990 : يستدعي ملك المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز، التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.
ـ 17 كانون الثاني/ يناير 1991 : الشروع في عملية «عاصفة الصحراء» ضد العراق.
ـ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1991 : انفجار الاتحاد السوفياتي من الداخل، وكانت حددت على أنها «امبراطورية الشّر».
ـ 1992 : بول وولفوفتيز مدير مجلس التخطيط في وزارة الدفاع كتب

«وثيقة الإرشاد في التخطيط للدفاع»، والتي حدَّد فيها الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة.

- 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 : هزيمة جورج بوش الأب في الانتخابات الرئاسية إزاء الديموقراطي بيل كلينتون.
- 9 كانون الثاني/ يناير 1995 : صدور كتاب إيرفيننغ كريستول النزعة المحافظة الجديدة: السيرة الذاتية لفكره.
- 17 أيلول/ سبتمبر 1995 : إطلاق المجلة الأسبوعية المحافظة الجديدة الراية الأسبوعية.
- آذار/ مارس 1996 : نورمان بودوريتز في مجلة التعليق مقالة بعنوان: «التيار المحافظ الجديد: تأبين».
- 8 تموز/ يوليو 1996 : «انطلاقة نظيفة: استراتيجية جديدة لضمان أمن المملكة»، وهو تقرير وقَّعه الكثير من المحافظين الجدد، ويدعون فيه إلى التخلي عن اتفاقيات أوسلو وسلامها والإطاحة بصدام حسين.
- كانون الثاني/ يناير 1997 : وفاة ألبرت وولستِتّر.
- 3 حزيران/ يونيو 1997 : إنشاء مؤسسة «المشروع من أجل عصر أميركي جديد»، وهي الرافعة السياسية الرئيسية للحركة المحافظة الجديدة.
- 26 كانون الثاني/ يناير 1998 : كتاب مفتوح من «المشروع من أجل عصر أميركي جديد» إلى بيل كلينتون يدعو الموقعون عليه الرئيس الأميركي إلى مهاجمة العراق.
- كانون الثاني/ يناير 2001 : تولّي جورج دبليو بوش مهامه الرئاسية، وهو الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة، وعيَّن المحافظون الجدد مثل بول وولفوفيتز، نائباً لوزير الدفاع، وريتشارد بيرل، رئيساً

لمجلس التخطيط للدفاع، وجون بولتون والعديد غيرهم ممن احتلوا مناصب رسمية مهمة في الدولة.

- 11 أيلول/ سبتمبر 2001: اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة: فرض المحافظون الجدد رؤيتهم للعالم على البيت الأبيض.

ضرب العدو البعيد:

- آذار/ مارس 1928: حسن البنّا يؤسس في مصر تنظيم الإخوان المسلمين.
- 19 حزيران/ يونيو 1951: ولادة أيمن الظواهري في القاهرة.
- 29 آب/ أغسطس 1966: شنق سيِّد قطب.
- أيلول/ سبتمبر 1974: محاولة اغتيال فاشلة ضد أنور السادات.
- 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979: احتلال المسجد الكبير في مكة المكرمة.
- 1980: الإقامة الأولى لأيمن الظواهري في بيشاور (أفغانستان).
- تشرين الأول/ أكتوبر 1981: يُشتبه بالظواهري فيُعتقل في مسألة اغتيال أنور السادات.
- 1985-1986: رحيل الظواهري إلى جدَّة، ولقاؤه في بيشاور ابن لادن.
- 15 شباط/ فبراير 1989: الانسحاب السوفياتي من أفغانستان.
- 30 حزيران/ يونيو 1989: انقلاب في السودان وتولّي الإسلامي حسن الترابي الحكم في السودان.
- 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989: اغتيال الجهادي الفلسطيني عبد الله عزام في بيشاور.

- 1992 : ابن لادن والظواهري يلجآن إلى السودان.
- 1992 - 1993 : هجوم جهادي أفغانستان على الجنود الأميركيين الذين كانوا يقومون بعملية «إعادة الأمل» في الصومال.
- 26 شباط/ فبراير 1993 : هجوم بالمتفجرات على مركز التجارة العالمي.
- 14 كانون الأول/ ديسمبر 1995 : اتفاقات دايتون وانتهاء الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة.
- 1996 : الجهاديون المحليون (مصر، البوسنة، الجزائر) يفشلون في تحقيق أهدافهم.
- 15 أيار/ مايو 1996 : ابن لادن والظواهري يغادران السودان إلى قندهار في أفغانستان.
- 23 آب/ أغسطس 1996 : يذيع ابن لادن «بيانه للجهاد ضد الأميركيين الذين يحتلون الحرمين الشريفين».
- 26 أيلول/ سبتمبر 1996 : احتلال الطالبان عاصمة أفغانستان، كابول.
- 25 حزيران/ يونيو 1996 : انفجار كبير في الخُبر (المملكة العربية السعودية) ومقتل 19 جندياً أميركياً.
- تشرين الأول/ أكتوبر 1997 : مذابح في الجزائر منسوبة إلى «الجماعات الإسلامية المسلحة» في الجزائر، وتفسُّخ الأخيرة.
- 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 : هجوم إسلامي علي الأُقصر. مقتل أكثر من ستين سائحاً. وتخلي الإسلاميين الأصوليين المصريين عن النضال المسلح.
- 23 شباط/ فبراير 1998 : إعلان ابن لادن والظواهري وآخرين إنشاء «جبهة إسلامية دولية ضد اليهود والصليبيين».

- 7 آب/ أغسطس 1998 : اعتداءان على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تانزانيا).
- 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 : اعتداء على المدمّرة «يو.إس.إس.كول» في مرفأ عدن (اليمن)، 17 قتيلاً و42 جريحاً.
- 9 أيلول/ سبتمبر 2001 : اغتيال القائد الأفغاني مسعود.
- 11 أيلول/ سبتمبر 2001 : اعتداءات على الولايات المتحدة.
- 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 : ظهور أيمن الظواهري على شاشة «الجزيرة» إلى جانب أسامة بن لادن. ضربة الانطلاق لـ«الحرب على الإرهاب» في أفغانستان.
- كانون الأول/ ديسمبر 2001 : نشرت الشرق الأوسط مقتطفات من كتاب الظواهري «فرسان تحت راية النبي».
- 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 : جماعة شيشانية تحتجز رهائن في مسرح موسكو.

مطاردة القاعدة وقابليتها للظهور:
- 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 : الإعلان عن الغارات الجوية الأولى على مخيمات الإرهابيين في أفغانستان.
- 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 : مقابلة لأسامة بن لادن مع الصحافي تيسير علّوني.
- 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 : تصريح الرئيس «جورج دبليو بوش» أمام منظمة دول الحلف الأطلسي : «لن نهدأ إلّا بعد أن نجد الجماعات الإرهابية الدولية، ونعتقل أفرادها ونهزمها».

ـ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2001: بثّت الجزيرة شريط فيديو يظهر ابن لادن متحدثاً مع الجهادي القديم السعودي خالد الحربي.

ـ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2001: اعتقال البريطاني «ريتشارد ريد» بعد محاولة الاعتداء التي قام بها، بوضعه متفجرات في حذائه، أثناء رحلة جويّة بين باريس وميامي.

ـ 11 نيسان/ أبريل 2002: انفجار أمام الكنيس اليهودي في غريبة، في جزيرة جربا (تونس)، 19 قتيلاً.

ـ 26 نيسان/ أبريل 2002: أول تبنٍّ لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، في الوصية المسجَّلة للسعودي أحمد الحزناوي الغامدي.

ـ 7 أيار/ مايو 2002، اعتداء على باص فرنسي من إدارة التصنيع البحري، في كراتشي (باكستان) 14 قتيلاً وأكثر من 20 جريحاً.

ـ أيلول / سبتمبر 2002: اعتقال رمزي بن الشيبة في كاراتشي، وكان أبو زبيدة المسؤول العملاني قد اعتُقل من قبل.

ـ 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2002: هجوم إرهابي على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في اليمن.

ـ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2002: هجوم بالسيارة المفخخة على جزيرة بالي. ما يقارب 190 قتيلاً.

ـ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002: اعتداء مزدوج في مومباسا (كينيا) على سيّاح إسرائيليين (15 قتيلاً).

ـ 1 آذار/ مارس 2003: اعتقال خالدالشيخ محمد في باكستان، المنتمي إلى القاعدة ومدبِّر اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر.

ـ 22 آذار/ مارس 2003: اغتيال جندي في المارينز في جزيرة فيلكا (بالكويت).

ـ 12 أيار/ مايو 2003: عمليات انتحارية في الرياض، ومقتل 35 شخصاً وجرح أكثر من مئتين.

ـ 16 أيار/ مايو 2003: سلسلة من الاعتداءات المتزامنة في الدار البيضاء (المغرب) 41 قتيلاً ومئة جريح.

ـ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003: اعتداء بالسيارة المفخّخة على مبنى سكني في الرياض. 17 قتيلاً و215 جريحاً.

ـ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003: اعتداءات جديدة على القنصلية البريطانية ومركز البنك البريطاني HSBC (إسطنبول).

ـ كانون الثاني/ يناير 2004: يهدد ابن لادن، في شريط مسجّل، الممالك النفطية في الخليج.

ـ 7 آذار/ مارس 2004: عملية «العاصفة في الجبل»، ضد الطالبان في أفغانستان.

ـ 11 آذار/ مارس 2004: عمليات انتحارية في مدريد، بتفجير عدة عبوات ناسفة في قطارات الضاحية. 191 قتيلاً و1400 جريح.

ـ 7 نيسان/ أبريل 2004: في ألمانيا، تأجيل محاكمة منير المتصدّق الذي يُشك في كونه ساعد على ارتكاب اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

ـ 15 نيسان/ أبريل 2004: يقترح ابن لادن «هدنة» على بعض الدول الأوروبية، في شريط مسجّل نقلته قناتا «العربية» و«الجزيرة».

ـ 26 نيسان/ أبريل 2004: اعتداء كيميائي أُحبط في الأردن. شكوك حول مسؤولية أبي مصعب الزرقاوي عن هذا الاعتداء.

ـ 1 أيار/ مايو 2004: بحسب «كوفر بلاك»، المنسق في محاربة الإرهاب

في «الإدارة الأميركية»، فإنّ الظواهري بات القائد العملاني الأول للقاعدة.

ـ 6 أيار/ مايو 2004: ابن لادن يضع جوائز لقاء كل الرؤوس المسؤولين في منظمة الامم المتحدة، وفي رسالة مسجّلة، يستهدف فيها كوفي انان ومندوبه الخاص في العراق، الأخضر الإبراهيمي.

ـ 8 حزيران/ يونيو 2004: اعتقال محمد المصري في ميلانو، وهو يُعتبر أحد أدمغة مدبّري اعتداءات مدريد.

المملكة العربية السعودية في عين الإعصار:

ـ 622م: هجرة النبي محمد ﷺ، من مكة المكرمة إلى المدينة المنوّرة.

ـ القرن السادس عشر: احتلال العثمانيين شبه جزيرة العرب.

ـ القرن الثامن عشر: محمد بن عبد الوهاب يدعو إلى اعتماد عقيدة قائمة على ممارسة الإسلام وحده: ومنه انبثقت الوهّابية الداعية إلى الجهاد. وطاولت دعوته المملكة العربية السعودية.

ـ 1745: التحالف بين قائد العشائر محمد بن سعود والمصلح عبد الوهاب. وبذلك تم تأسيس المملكة السعودية الأولى.

ـ 1811 ـ 1834: حملات مصرية قادها محمد علي، بتكليف من الخليفة السلطان العثماني في إسطنبول، والقضاء على مملكة آل سعود.

ـ 1902: عبد العزيز بن سعود، مؤسس العائلة المالكة الحالية، يسيطر على الرياض.

ـ 1912: إنشاء الوهابيين ميليشيا عسكرية دعيت «الإخوان».

ـ 1915: توقيع معاهدة قطيف، والتي أقر البريطانيون بموجبها بسيادة عبد العزيز على أراضي نجد، والأحساء، وقطيف والجبيل.

ـ 1916 : تمرّد عربي عارم، يقوده الشريف حسين على الهيمنة العثمانية.

ـ 14 تشرين الأول/ اكتوبر 1924 : استيلاء عبد العزيز بن سعود على مكة المكرمة.

ـ 28 آذار/ مارس 1926 : نودي بعبد العزيز ملكاً في الجامع الكبير بمكة المكرمة.

ـ 1929 : قضاء عبد العزيز بن سعود على الإخوان، بدعم بريطاني.

ـ 23 أيلول/ سبتمبر 1932 : إعلان نشوء المملكة العربية السعودية بعد اندماج مملكتي الحجاز ونجد فيها.

ـ 20 أيار/ مايو 1934 : اتفاق الطائف مع اليمن والذي وضع مقاطعات عسير، ونجران وجيزان تحت سيطرة المملكة العربية السعودية.

ـ 3 آذار/ مارس 1938 : اكتشاف آبار البترول الأولى في الدمّام في السعودية.

ـ 14 شباط/ فبراير 1945 : المعاهدة التي وقّعها الرئيس فرنكلين د. روزفلت وابن سعود ملك العربية السعودية، على متن المدمرة يو. إس. إس. كوينسي.

ـ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1953 : وفاة عبد العزيز بن سعود وتولّي سعود ابن عبد العزيز العرش.

ـ 1952 ـ 1967 : يلجأ الإخوان المسلمون من مصر وسوريا والعراق والجزائر إلى المملكة العربية السعودية، ويواصلون نشاطاتهم فيها.

ـ 1964 : ولي العهد الأمير فيصل يتولّى زمام الحكم.

ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1973 : تُشارك المملكة العربية السعودية في منع تصدير النفط، سياسة للتنمية الاقتصادية يموّلها الريع.

- 25 آذار/ مارس 1975 : اغتيال الملك فيصل من قِبل أحد أبناء عمه. خلفه أخوه خالد.
- 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 : اجتياح الجيش الأحمر لأفغانستان، وبداية الجهاد، الذي سوف يشارك فيه الكثير من الشبان السعوديين.
- كانون الثاني/ يناير 1980 : إعدام 64 متمرداً ممن احتلوا المسجد الكبير.
- 1981 : إنشاء مجلس التعاون الخليجي.
- 13 حزيران/ يونيو 1982 : وفاة الملك خالد وتولّي أخيه غير الشقيق فهد بن عبد العزيز العرش.
- 1990 - 1991 : المملكة العربية السعودية تشارك في التحالف إلى جانب الأمم المتحدة ضد العراق.
- 7 آب/ أغسطس 1990 : الملك فهد يلتمس تدخل القوات الأميركية، وقد أُشفع بفتوى من هيئة كبار العلماء.
- 1991 - 1992 : تعريض الحكم للنقد من خلال عريضتين في أيار/ مايو 1991 وآذار/ مارس 1992 تطالبان بأسلمة الإدارة أسلمةً كاملة.
- 8 آذار/ مارس 1993 : تعيين مجلس الشورى.
- نيسان/ أبريل 1994 : ابن لادن في منفاه في السودان، وقد أُسقطت عنه جنسيته السعودية.
- أيلول/ سبتمبر 1994 : اعتقال الشيخين سلمان العودة وسفر الحوّالي بعد ثبوتِ اتهامهما من قبل الحكومة. إطلاقهما من السجن عام 1999.
- 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 : إنشاء مجلس إسلامي أعلى من قبل وزير الدفاع.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 : اعتداء في الرياض.

- كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1996: توصية الأمير عبد الله بعد إصابة الملك فهد بالتهاب في الرئة.
- 25 حزيران/ يونيو 1996: اعتداء على مقرات القاعدة الجوية الأميركية في الخُبر، داخل المنطقة النفطية.
- أيلول/ سبتمبر 1997: تمنٍّ رسمي بخروج الفِرق الأميركية.
- أيار/ مايو 1999: وفاة ابن باز، كبير المفتين في المملكة العربية السعودية.
- 11 أيلول/ سبتمبر 2001: 15 سعودياً بين الذين ارتكبوا اعتداءات الحادي عشر ايلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة.
- تشرين الأول/ أكتوبر 2001: إدانة سفر الحوّالي الإرهاب، بعد أن اشتُبه في كونه كفل اعتداءات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر في الوصية التي سجّلها الحزناوي الغامدي.
- 17 شباط/ فبراير 2002: اقتراح سعودي لإعادة إطلاق المسار السلمي في الشرق الأوسط.
- 2003: تقديم عريضة للإصلاح.
- 12 - 13 أيار/ مايو 2003: سلسلة من العمليات الانتحارية في الرياض، 350 قتيلاً.
- 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003: اعتداء جديد بالسيارة المفخخة على مجتمع سكني في الرياض. 17 قتيلاً و120 جريحاً.
- 17 كانون الثاني/ يناير 2004: منتدى اقتصادي في جدة. امرأة الأعمال لُبنة عليّان تظهر فيه من دون حجاب.
- 21 نيسان/ أبريل 2004: عملية انتحارية ضد القيادة العامة للشرطة في الرياض، وقد تبنّتها جماعة ألوية الحرمين. 40 قتيلاً وخمسون جريحاً.

ـ 29 ـ 30 أيار/ مايو 2004 : اختطاف رهائن واعتداءات في المدينة النفطية الخُبر، شرق المملكة، وقد تبنتها القاعدة. 220 قتيلاً ومن بينهم 19 أجنبياً.
ـ 15 حزيران/ يونيو 2004 : اختطاف رجل من التابعية الأميركية وقطع رأسه. القبض على عبد العزيز المقرن الذي يُعتبر ممثل القاعدة في المملكة العربية السعودية.

صندوقة باندورا العراقية:

ـ 637 : افتتاح بلاد ما بين النهرين.
ـ 680 : مقتل الإمام الحسين، حفيد النبي ﷺ ، خلال معركة كربلاء، مما أدّى إلى انقسام المسلمين إلى تيارين، سنّي وشيعي
ـ 762 : أصبحت بغداد عاصمة الخلافة العباسية.
ـ 1258 : اجتياح المغول بلاد العرب، سقوط بغداد بين يدي هولاكو خان.
ـ 1534 : سقوط العراق في أيدي السلطان العثماني العظيم.
ـ 11 آذار/ مارس 1917 : بريطانيا العظمى تحتل بغداد.
ـ 10 آب/ أغسطس 1920 : البريطانيون يحصلون على حق بالانتداب على بلاد ما بين النهرين أثناء مؤتمر سان ريمو.
ـ 13 آب/ أغسطس 1921 : توّج فيصل ملكاً على دولة الوصاية.
ـ 1923 : يرفض كمال أتاتورك القرار الصادر عن مؤتمر سان ريمو والداعي إلى إنشاء دولة كردية ذات سيادة. وكانت الدولة العراقية هي الوحيدة التي أنشئت في حينه، ووُضعت تحت الانتداب البريطاني.
ـ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1932 : استقلال العراق، معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى.

- 3 نيسان/ أبريل 1941 : انقلاب يدفع بالجيش البريطاني إلى التدخل وإحلال الملك فيصل الثاني في الحكم.
- 1951 : إنشاء حزب البعث في العراق.
- 24 شباط/ فبراير 1955 : حلف بغداد الذي أكّد فيه العراق مواقفه المؤيدة للأميركيين.
- 14 تموز/ يوليو 1958 : انقلاب عسكري قام به عبد الكريم قاسم، وإعلان الجمهورية العراقية الأولى، تقارب مع الاتحاد السوفياتي، إطلاق إصلاحات واسعة.
- 8 شباط/ فبراير 1963 : اغتيال البعثيين والعروبيين لقاسم، وإحلال عبدالسلام عارف في سدّة الحكم.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 : عبد السلام عارف يصفّي البعثيين.
- 13 نيسان/ أبريل 1966 : مقتل عارف، وحلول أخيه مكانه.
- 17 تموز/ يوليو 1968 : محاولة انقلابية بعثية ثانية : أحمد حسن البكر في السلطة، وصدام حسين الرقم الثاني من حيث النفوذ.
- 1969 : عقد اتفاقات مع الاتحاد السوفياتي لاستغلال النفط.
- حزيران/ يونيو 1972 : تأميم العراق شركة بتروليوم كومباني (I.P.C).
- 1975 : قمع الانتفاضة الكردية التي قادها مصطفى البارزاني، بالحديد والدم. اتفاق مع إيران حول حدود شط العرب بين البلدين.
- 1 شباط/ فبراير 1979 : عودة الخميني إلى طهران، وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية.
- 26 تموز/ يوليو 1979 : استقالة أحمد حسن البكر بضغط من صدام حسين.
- نيسان/ أبريل 1980 : اغتيال باقر الصدر، الوجه الشيعي العراقي السياسي الأكثر بروزاً.

ـ 22 أيلول/ سبتمبر 1980 : إعلان صدام حسين حربه على إيران . هجوم القوات العراقية .

ـ آذار/ مارس 1988 : قمع وتطهير عرقي ضد الأكراد في ختام الحرب العراقية ـ الإيرانية . الغازات الكيميائية المستخدمة ضد المدنيين في بلدة حلبجة .

ـ 20 آب/ أغسطس 1988 : وقف إطلاق النار مع إيران، بعد حرب دامت ثمانية أعوام، وخرج منها العراق دامياً منهكاً .

ـ 2 آب/ أغسطس 1990 : اجتياح العراق للكويت .

ـ 6 آب/ أغسطس 1990 : القرار 661 لمجلس الأمن في الأمم المتحدة: الحصار على العراق .

ـ ربيع 1991 : سحق التمرّد الشيعي في جنوب العراق .

ـ 14 نيسان/ أبريل 1995 : القرار 986، والذي عُرف بـ«النفط مقابل الغذاء»، يسمح لبغداد، لأسباب إنسانية، أن يبيع كميات محدودة من نفطه .

ـ 3 أيلول / سبتمبر 1996 : مباشرة الولايات المتحدة عمليات جوية لحمل النظام العراقي على احترام خط الحظر الجوي .

ـ كانون الثاني/ يناير 1999 : اغتيال صادق الصدر، ابن عم باقر الصدر، على يد أجهزة النظام العراقي .

ـ 26 كانون الثاني/ يناير 2000 : هانز بليكس يُعيَّن رئيساً للجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة .

ـ 11 أيلول/ سبتمبر 2001 : اعتداءات على الولايات المتحدة .

ـ 29 تشرين الثاني: نوفمبر 2002 : جورج دبليو بوش يعلن أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تشكّل «محور الشر» .

- 12 أيلول/ سبتمبر 2002: خلال الدورة السابعة والخمسين لانعقاد الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، أرغم بوش صدام حسين على التقيّد بنزع أسلحة العراق.
- 17 أيلول/ سبتمبر 2002: العراق يقبل بعودة مفتشي الأمم المتحدة للتحقق من نزع أسلحة الدمار الشامل، عودة غير مشروطة.
- 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002: القرار 1441 الذي يُلزم صدام حسين بتدمير برامجه لأسلحة الدمار الشامل تحت طائلة اللجوء إلى القوة.
- 27 كانون الثاني/ يناير 2003: نشر التقرير النهائي لهانز بليكس.
- 5 شباط/ فبراير 2003: تقديم كولن باول اتهامه الرسمي للعراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل إلى الأمم المتحدة.
- 15 شباط/ فبراير 2003: حوالي عشرة ملايين شخص يتظاهرون في العالم ضد الحرب في العراق.
- 20 آذار/ مارس 2003: بدء الغارات الجوية الأميركية على بغداد واجتياح العراق من قِبل جيوش التحالف بقيادة أميركية.
- 1 أيار/ مايو 2003: أعلن بوش انتهاء الأعمال الحربية في العراق.
- 6 أيار/ مايو 2003: بول بريمر يُعيَّن حاكماً مدنياً مؤقتاً في العراق.
- 10 أيار/ مايو 2003: عودة آية الله محمد باقر الحكيم من منفاه، وكان شخصية من المعارضة الشيعية.
- 30 أيار/ مايو 2003: تقرير لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.
- حزيران/ يونيو 2003: سلسلة عمليات عسكرية أميركية ضد حرب العصابات السُنية في العراق.

ـ 22 تموز/ يوليو 2003: مقتل ابنَيْ صدام حسين، خلال غارة للقوات الأميركية.

ـ 14 آب/ أغسطس 2003: القرار 1500 للأمم المتحدة الداعي إلى إنشاء مجلس حكم انتقالي في العراق.

ـ 19 آب/ أغسطس 2003: اعتداء على القيادة العامة للأمم المتحدة في العراق. مقتل المبعوث الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو.

ـ 29 آب / أغسطس 2003: مقتل السيّد محمد باقر الحكيم خلال اعتداء عليه في النجف.

ـ 1 أيلول/ سبتمبر 2003: تشكيل أول حكومة عراقية، ومجلس الحكم الانتقالي مؤلف من 25 عضواً من الشيعة والسنّة والأكراد والمسيحيين والتركمان.

ـ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003: خطة ترتئي نقل الحكم إلى حكومة موقتة نهاية حزيران/ يونيو عام 2004.

ـ 13 كانون الأول/ ديسمبر 2003: القبض على الديكتاتور السابق صدام حسين، على يد قوات التحالف.

ـ 2 آذار/ مارس 2004: سلسلة عمليات انتحارية في الأماكن المقدسة الشيعية في بغداد وكربلاء، أسفرت عن مقتل أكثر من 170 عراقياً، وجرح 500.

ـ 8 آذار/ مارس 2004: التصديق على الدستور المؤقت في العراق من قِبل مجلس الحكم الانتقالي في العراق.

ـ 31 آذار/ مارس 2004: مقتل أربعة مدنيين أميركيين في المثلث السُّني بالفلوجة، والتمثيل بالجثث الأربع وتعليقها. مظاهرات ضخمة تلبية لنداء رجل الدين الشيعي المتشدد مقتدى الصدر، ابن صادق الصدر، والذي يدعمه جيش المهدي.

- نيسان/ أبريل 2004: انتفاضة الشيعة المتشددين وازدياد عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن.
- 17 أيار/ مايو 2004: اغتيال عز الدين سليم، رئيس مجلس الحكم الانتقالي.
- أيار/ مايو 2004: فضيحة أعمال التعذيب التي ارتكبتها قوات التحالف في حق السجناء العراقيين في سجن أبو غريب، والتي تناقلت صورها كل مواقع الانترنت.

عملية اختطاف الأميركي نيكولاس بيرغ، رهينة، وقطع رأسه، منسوبة إلى أبي مصعب الزرقاوي.

- 1 حزيران/ يونيو 2004: تعيين غازي الياور (سنّي) رئيساً جديداً للعراق، من قِبل مجلس الحكم الانتقالي، وتعيينه «إياد علاّوي» (شيعي) رئيساً للوزراء.
- 9 حزيران/ يونيو 2004: التصويت في الأُمم المتحدة على القرار 1546 الذي يضمن انتقال السيادة إلى العراق؛ وتشكيل حكومة انتقالية عراقية مستقلة في 30 حزيران/ يونيو 2004.
- حزيران/ يونيو 2004: ازدياد أعمال العنف قبل انتقال السيادة. مضاعفة الاعتداءات والاغتيالات، واختطاف رهينة كوري وقطع رأسه.

معركة أوروبا:

- كانون الأول/ ديسمبر 1983: عمليات انتحارية ضد الوحدات العسكرية الفرنسية والأميركية في لبنان. طرد طلاب «من خط الإمام» إيرانيين من فرنسا.

- 1984 - 1988 : اختطاف أجانب من التابعية الأوروبية والغربية في لبنان، على يد نشطاء شيعة. اعتداءات في فرنسا.
- 14 شباط/ فبراير 1989 : فتوى صادرة من آية الله الخميني تهدر دم المواطن البريطاني سلمان رشدي، مؤلف كتاب «آيات شيطانية».
- خريف 1989 : أول مسألة حجاب إسلامي في فرنسا بمدينة كريْ. وصار اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، «اتحاد منظمات فرنسا الإسلامية»، وفي الجزائر أنشئت رسمياً «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وهي حزب المُكوَّن الغالب فيه سلفيّ.
- 1992 - 1997 : حرب أهلية في الجزائر، وقد أعانت عليه المنشورات الإسلامية الصادرة عن لندنستان (أبو قتادة، أبو حمزة). اعتداءات في فرنسا ذات صلة بالجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية.
- تموز/ يوليو 2001 : اجتماعات للتنسيق المالي والعملاني للخلايا المحلية للقاعدة، في إسبانيا، ومدينة «تراغونه».
- 9 أيلول/ سبتمبر 2001 : اغتيال القائد الأفغاني مسعود، على يد صحافيين تونسيين وقد زعما إرسالهما من بلجيكا.
- 11 أيلول/ سبتمبر 2001 : اعتداءات على الولايات المتحدة، خلية هامبورغ شكلت القاعدة العملانية الرئيسية.
- 14 أيلول/ سبتمبر 2001 : اعتقال المغربي زكريا موسوي ذي الجنسية الفرنسية، في الولايات المتحدة.
- خريف 2001 : اعتقال العديد من التابعية الأوروبية في أفغانستان، واقتيادهم إلى سجن غوانتنامو.
- تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 : سجن السوري ذي الجنسية الإسبانية أبي دحداح.

- 23 كانون الأول/ ديسمبر 2001: اعتقال البريطاني ريتشارد ريد بعد محاولته تفجير حذائه المفخّخ على متن الطائرة التي تقله من باريس إلى ميامي.
- كانون الأول/ ديسمبر 2002: اجتماع المجلس الفرنسي للدين الإسلامي بمبادرة من وزير الداخلية «سركوزي». اتحاد منظمات فرنسا الإسلامية في الموقع الأغلب داخل الهيئة الجديدة.
- تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2003: جلسات «لجنة ستازي» في فرنسا.
- 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003: اعتداءات على كنيسين في إسطنبول - 17 قتيلاً و215 جريحاً.
- 20 تشرين الثاني: نوفمبر 2003: اعتداءات جديدة على القنصلية البريطانية والمصرف البريطاني HSBC في إسطنبول.
- شتاء 2003 - 2004: حملة تعبئة للأوساط الإسلامية والدعاة على التلفزيون والقنوات العربية ضد التشريع الفرنسي الذي يحظر ارتداء الشارات الدينية في المدرسة.
- 11 آذار/ مارس 2004: عمليات انتحارية في مدريد طاولت قطارات الضواحي، وقد تبنتها «ألوية أبي حفص المصري» (القاعدة)، 191 قتيلاً و1400 جريح.
- آذار/ مارس 2004: اكتشاف مخازن من المتفجرات في ضاحية لندن. اعتقال الكثير من الشبان البريطانيين من أصول باكستانية.
- نيسان/ أبريل 2004: إبعاد الإمام السلفي بوزيان ثم عودته.
- 3 نيسان/ أبريل 2004: اللجنة من أجل المساواة العراقية في المملكة

المتحدة وجّهت اتهامها إلى عقيدة التعددية الثقافية البريطانية، باعتبارها مسؤولة عن قصر الرؤية السياسية للحكم.

ـ 7 نيسان/ أبريل 2004: في ألمانيا، تأجيل محاكمة منير المتصدّق، المتّهم بكونه قدّم مساعدة لمرتكبي اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

ـ 14 نيسان/ أبريل 2004: إعدام الرهينة الإيطالي في العراق، على يد «كتيبة محمد الخضراء».

ـ 15 نيسان/ أبريل 2004: ابن لادن يقترح هدنة على بعض البلدان الأوروبية في شريط مسجل بثته قناتا الجزيرة والعربية.

ـ 8 حزيران/ يونيو 2004: اعتقال «محمد المصري» في ميلانو، وهو يعد أحد العقول المدبّرة لاعتداءات مدريد.

الفهرس

إن الصراع الأمريكي «خصوصاً» ضد الإرهاب سيستمر حتى نهاية القرن الحادي والعشرين وسيتخذ أشكالاً مرعبة وقوية عسكرياً وفكرياً بهدف صناعة عالم أمريكي جديد، تساعدنا فيه إسرائيل ومن معنا من الأصدقاء، وندمر فيه أعداءنا ممن يقولون «لا» أو «ربما» أو ممن لا يقولون شيئاً على الإطلاق.

بول وولفويتز

نائب وزير الدفاع الأمريكي



ISBN 9953-85-035-6
9 789953 850351 90000>



www.marefah.com